

شرح المغني

محمد بن عبد الرحيم العمري الميلاني

مع حاشية شرح المغني

ألفها عين عيون المحققين مولانا برهان الدين المجاهدي التلوي

متع الله المسلمين بطول حياته

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الفاطر الحكيم، القادر العليم، المنشئ العالي العظيم، محيي البال الرميم، والصلاة على
رسوله الكريم، الرؤوف الرحيم، محمد المشرّف عموماً بإنعامه العميم، وخصوصاً بنحو قوله
تعالى ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ والرضوان على آله وأصحابه وأزواجه وأحبائه إلى ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ
مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾

{أما بعد} فيقول المفتقر إلى المولى العظيم بذر الملة والدّين محمد بن عبد الرحيم بن محمد
العمري الميلاني لما لم يكن للكتاب المسمى بالمعني في علم النحو شرح، "وهو من مصنفات
أستاذي العلامة، فريد دهره، ووحيد عصره، العالم بالأصول والفروع، الجامع بين المعقول
والمشروع، عمان المعاني، نعمان الثاني، قدوة الأئمة السالكين، فخر الملة والدّين، أحمد بن
حسن الجارودي تغمده الله بغفرانه، وأسكنه بحبوحه جنانه "خطر بيالي أن أشرح له شرحاً، كاشفاً
ليكنوز معانيه الصّحيحة، وواضحاً لرموز ألفاظه الفصيحة، فاستعنت بالله واشتغلت بذلك، راجياً أن
يوفقني لما أردته على وجه التّتميم، وسائلاً منه أن يعصمني من عقابه الأليم، ويدخلني بفضل جنة
التّعيم، إنه هو الغفور الرحيم.

{اعلم} أن هذا العلم الذي نشرع فيه علم النحو؛ فلا بُدَّ من تعريفه فنقول: النَّحْوُ في اللغة على مَعَانٍ منها: معنى الجانب كقولك سرت إلى نَحْوِ دار فلان أي إلى جانبها، ومنها: معنى القصد كقولك: نحوتُ نحوكَ أي قصدت قصدك، ومنها: معنى النوع كقولك: عندي ثلاثة أنحاء من الطعام أي ثلاثة أنواع من الطعام، ومنها: معنى المقدار كقولك: جاء الجيش وهم نحو ألف أي مقدار ألف، ومنها: معنى الشَّبه والمثل كقولك: مررت برجل نحوكَ أي شَبَّهَكَ ومثَّلَكَ، ومنها: معنى الصرف كقولك نحوت بصري إليك أي صرفت بصري إليك. ومنها: معنى القبيلة كقولك: نظرتُ إلى نحو بني تميم أي إلى قبيلة بني تميم. وفي الاصطلاح: عِلْمُ بَأْصُولِ تَعْرِفُ بها أحوالُ أَوَاخِرِ الكَلِمَةِ مِنْ جِهَةِ الإعراب والبناء.

قوله (الكلمة لفظٌ وُضِعَ لِمَعْنَى مفردٍ) وإنما قُدِّمَت الكلمة على الكلام: لأن الغرض من النحو معرفة الإعراب، ومعرفة الإعراب موقوفة على معرفة الكلام، ومعرفة الكلام موقوفة على معرفة الكلمة؛ فإذا كانت معرفته موقوفة على معرفتها فلا بد من تقديمها عليه ولأن الكلمة جزءٌ والكلام كل؛ فَلَا بُدَّ مِنْ تقديم الجزء على الكل.

وفي الكلمة ثلاث لغات: إحداها: كَلِمَة -بفتح الكاف وكسر اللام- وهي اللغة الحجازية. وجمعها كلم كذلك بلا تاء كلبنة ولبن. وثانيها: كَلِمَة -بفتح الكاف وسكون اللام- وهي لغة بني تميم وجمعها كَلَمٌ كذلك بلا تاء كتمر وتمر. وثالثها: كِلِمَة -بكسر الكاف وسكون اللام- وهي لغة بني ربيعة وجمعها كِلَمٌ كذلك بلا تاء كسِدْرَة وسدر

والكلمة مشتقة من الكَلَم. وهو الجراحة. والاشتقاق اشتراك الكلمتين في حروف الأصل ومعنى الأصل وهما -أي الكلمة والكَلَم- مُشْتَرَكَانِ في حروف الأصل -من الكاف واللام والميم- وفي معنى الأصل الذي هو التأثير، لأن كلام المتكلم مؤثر في نفس السامع كما أن جراحة الجراح مؤثرة في

(قوله كسدره وسدر) شجر النبق
 (قوله والكلمة مشتقة من الكلم) بسكون اللام. ومثلها
 الكلام
 (قوله وهو الجراحة) صوابه الجرح كما في نسخة خطية
 (قوله اشتراك) أي علامته اشتراك النخ؛ فيرد إحداهما إلى
 الأخرى
 (قوله في حروف الأصل) الإضافة بيانية؛ أي جميعها
 مرتباً، أو غير مرتب، أو أكثرها مع تقارب ما بقى في
 المخرج
 (قوله ومعنى الأصل) الظاهر بدله: ومعنى من المعاني
 الثلاثة
 (قوله وفي معنى الأصل الذى هو التأثير) الحق: وفي
 أصل التأثير
 (قوله لأن كلام النخ) أي بعض ما يتكلم به مؤثر النخ
 (قوله كما أن جراحة النخ) المناسب: كما أن الجرح
 نفس التأثير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا
 محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد.. ف
 (قوله لأن الغرض) أي الأهم (قوله من النحو) أي من
 تدوين النحو الذى موضوعه الكلمة والكلام
 (قوله معرفة الإعراب) أي معرفة من لم يتتبع لغة العرب
 كيفية أواخر الكلم الواقعة في التركيب؛ فالإعراب هنا
 بمعنى الكيفية الشاملة للبناء. وفي بعض النسخ «معرفة
 الإعراب والبناء» وعليه يكون الإعراب مقابل للبناء
 (قوله ومعرفة الإعراب موقوفة النخ) أي في الجملة إذ
 البناء المندرج تحت الإعراب بمعنى الكيفية لا يتوقف
 على معرفة الكلام
 (قوله فإذا كانت - إلى قوله فلا بد من تقديمها عليه) لا
 حاجة إليه
 (قوله ولأن الكلمة النخ) أي ما صدق عليه الكلمة جزء
 مما صدق عليه الكلام. ولا يخفى أن الظاهر جعل قوله
 «لأن الكلمة» علة لتوقف معرفة الكلام على معرفة
 الكلمة، لا علة ثانية لتقديم الكلمة عليه
 (قوله فلا بد) في بعض النسخ ولا بد بالواو. وهو الظاهر
 (قوله وفي الكلمة) أي في هذه المادة
 (قوله بفتح الكاف النخ) بمنزلة الإعجام يرى ولا يقرأ
 وكذا يقال في نظائره
 (قوله وجمعها النخ) جرى على القول المرجوح، والراجح
 أنه اسم جنس جمعي؛ وهو: الذى يطلق على ثلاثة
 فصاعداً، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء، أو بالياء «نحو
 روم ورومي». وحمل الجمع على المعنى اللغوي خلاف
 المتبادر
 (قوله بلا تاء) لا فائدة فيه كنظيره الآتي
 (قوله وثانيها) الحق: وثانيتهما بالتاء. وكذا يقال
 في «ثالثها»

المجروح. والدليل عليه قول الشاعر:

جِرَاحَاتُ السِّنَانِ لَهَا التِّيَامُ وَلَا يَلْتَأَمُ مَا جَرَحَ اللِّسَانُ

قوله: الكلمةُ محدودة وقوله: لَفْظٌ وُضِعَ لِمَعْنَى مفرد حَدُّهَا والحدُّ: قولٌ دَالٌّ على ماهية الشيء أي على حقيقته ومعرفة المحدود موقوفة على معرفة الحد ومعرفته موقوفة على معرفة أجزائه وهي: اللفظ والوضع والمعنى والمفرد. فاللفظ في اللغة التكلم، والإلقاء من الفم يقال أكلت التمرة ولفظت النواة. وفي الاصطلاح صَوْتُ يَعْتَمِدُ عَلَى مخارج الحروف. والوضع: تخصيص اللفظ بالمعنى. والمعنى: ما يُسْتَفَادُ من اللفظ. والمفرد: هو الذي لا يَدُلُّ جزء لفظه على جزء معناه. وإنما لم يقل لفظة لتوافق المبتدأ في التانيث، لأن اللفظ في الأصل مصدر، وفي المصدر يستوي التذكير والتانيث. واحترز بقوله: لفظ عن الخطوط والعقود والإشارات والنَّصَب. وبقوله: وُضِعَ عن المُهْمَلَات كالقبحج والبجح. وبقوله: لمعنى مفرد عن المعنى المركب نحو زيد قائم

قوله (وهي إما اسم كرجل وإما فعل كضرب وإما حرف كقد) أي الكلمة باعتبار المدلول على ثلاثة أنواع إما اسم كرجل وإما فعل كضرب وإما حرف كقد قوله (لَأَنَّ الكلمةَ) أي وإنما انحصرت الكلمة في هذه الأنواع الثلاثة الاسم والفعل والحرف لأن الكلمة (إما أن تدل على معنى في نفسه أولاً فإن لم تدل) أي الكلمة (على معنى في نفسه فهو الحرف) أي فتلك الكلمة هو الحرف. وإنما ذَكَرَ الضمير -وهو قوله فهو- باعتبار الخبر وهو قوله الحرف. أو فذلك المعنى هو معنى الحرف على حذف المضاف (وَإِنْ دَلَّتْ) أي الكلمة (على معنى في نفسه فإمّا أن يقترنَ بِأَحَدِ الأزمنة الثلاثة الَّتِي هِيَ المَاضِي والحَالُ والاستقبالُ أَوَّلَمْ يَقْتَرِنَ فإن لم يقترن به فهو الاسم) أي فتلك الكلمة هو الاسم أو فذلك المعنى هو معنى الاسم (وإن اقترن به) أي بِأَحَدِ الأزمنة الثلاثة (فهو الفعل) أي فتلك الكلمة هو الفعل أو فذلك المعنى هو معنى الفعل؛ فقد عَلِمَ أَنَّ الحرفَ هو الذي لا يدل على معنى في نفسه كقد، فإن معناها التحقيق، أو التقليل، أو

(قوله والدليل عليه الخ) أي الدليل على اعتبار التأثير مشتركا فيه قول الشاعر الذي عبّر فيه عن بعض تأثيرات الكلم بالجرح

(قوله جراحات) جمع جراحة بكسر الجيم

(قوله السنان) نصل الرمح والجمع أسننة. ولعل المراد هنا كل ما يجرح

(قوله ما جرح الخ) ما مصدرية والمراد أثر جرح الكلام (قوله والحد قول الخ) هذا تعريف للحد عند المناطقة، وهو عند علماء العربية: مُرَادِف لمطلق المعرّف بمعنى الجامع لأفراده المانع عن دخول غيرها فيه

(قوله حقيقته) أي جميع ذاتياته أو بعضها

(قوله وهي اللفظ الخ) في نسخة خطية بعد قوله المفرد «هنا» وهي الظاهرة (قوله والإلقاء من الفم) الظاهر: أو الإلقاء من الفم. وكان الحق والمناسب لقوله «يقال أكلت التمرة الخ» أن يذكر مطلق الإلقاء أيضا

(قوله مخارج الحروف) لعل المراد الجنس لثلا يشكل تعريف اللفظ بما كان على حرف أو حرفين

(قوله والوضع الخ) أي في تعريف الكلمة، وكذا يقال في قوله «والمعنى الخ» و إلا فالوضع مطلقا: تخصيص شيء بالمعنى. كما أن مطلق «المعنى» ما يقصد من شيء

(قوله تخصيص اللفظ بالمعنى) فذكر المعنى بعده مبني على التجريد عنه (قوله ما يستفاد) المناسب للمعنى اللغوي -وهو القصد أو مكانه أو زمانه- ما يقصد الخ كما لا يخفى

(قوله هو الذي الخ) الحق إسقاط: اللفظ، أو المعنى. وإرجاع ضميري لفظه ومعناه إلى الموصول الملحوظ على وجه العموم باعتبارين مختلفتين بعيد جدا

(قوله لتوافق) في نسخة خطية: ليوافق ، علة للمنفى (قوله لأن اللفظ في الأصل مصدر الخ) لا حاجة في إطلاق اللفظ على المؤنث إلى ملاحظة المعنى الأصلي؛ فان المفهوم الاصطلاحي للفظ صادق على المذكر والمؤنث

(قوله واحتترز بقوله لفظ) ويجوز الاحتراز بالجنس أيضا إذا كان أخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذلك لأن الموضوع قد يكون لفظا، وقد لا يكون؛ فعلى هذا: كان المناسب تعميم الوضع وتعريفه «بتخصيص شيء بالمعنى» كما لا يخفى

(قوله والعقود) أي بالأصابع الدالة على أعداد مخصوصة (قوله والنصب) جمع نصب كغرفة وغرف. وهو ما نصب لتعيين مسافة، أو طريق، أو غير ذلك

(قوله عن المهملات) والألفاظ الدالة بالطبع، أو العقل (قوله وبقوله لمعنى مفرد) الحق: أن يتكلم على قيد المعنى بأن يقول: وبقوله لمعنى عن حروف الهجاء حيث وضعت لغرض التركيب لا بازاء المعنى. ومن أخرجها بقيد الوضع لاحظ حاله قبل التجريد

(قوله عن المعنى المركب) كذا في النسخ التي رأيناها. والحق: عن اللفظ الموضوع للمعنى المركب

(قوله أي الكلمة الخ) لو ذكر التفسير بعد قوله «وهي» مقتصرًا على قوله «أي الكلمة باعتبار المدلول على ثلاثة أنواع» لكان أولى (قوله وإنما الخ) أشار به إلى أن الجار والمجرور متعلق بالانحصار المفهوم من الاختصار على الأقسام المذكورة (قوله لأن الكلمة إما أن تدل الخ) أي من صفتها إما أن تدل الخ(قوله في نفسه) أي في نفس المعنى على أن المراد به باعتباره في نفسه أي مستقل بالمفهومية

(قوله أولا) أي لا تدل على معنى في نفسه بل على معنى متلبس باعتباره في غيره أي غير مستقل بالمفهومية

(قوله وهو قوله فهو) لا حاجة إليه كقوله فيما بعد وهو قوله الحرف (قوله باعتبار الخبر) إذ الأولى رعايته عند تخالفه والمراجع (قوله أو فذلك المعنى) لا يخفى أنه غير مناسب لمقام بيان أقسام الكلمة (قول المص فإما أن يقتزن الخ) أي فمن صفتها إما أن يقتزن مدلولها المستقل بالمفهومية في الفهم عنها بأحد الخ

(قوله التحقيق) أي الجزئي وكذا يقال في قوله التقليل والتقريب وسيأتي إن شاء الله أن التحقيق لا ينفك عن قد في جميع استعمالاتها

التقريب ولا يُعلم ذلك إلا بعد انضمامها إلى كلمة أُخرى والاسم هو الذي يدل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة كرجل والفعل هو الذي يدل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة كضرب. قوله

(الكلام)

أي الكلام في اللغة اسمُ مصدر بمعنى المصدر الذي هو التكليم كالسَّلام بمعنى التسليم وفي الاصطلاح الكلام (مؤلف) أي قول مؤلف أي مركب (إما من اسمين أُسْنِدَ أحدهما إلى الآخر نحو زيد قائم وإمّا من فعلٍ واسمٍ نحو ضَرَبَ زَيْدٌ) فقوله إما مؤلف من اسمين شامل أيضا للتركيب الإضافي نحو غلام زيد وللتركيب المزجي نحو معدي كرب وبعليّك وللتركيب التضميني نحو خمسة عشر وللتركيب الصّوتي نحو نَفْطَوِيَه وسيبويه فلما قال أُسْنِدَ أحدهما إلى الآخر خرج عن حد الكلام مثلها لأنه وإن كان مؤلفا من اسمين لكنه ليس بإسناد لأن المراد بالإسناد ههنا نسبة أحد الجزئين إلى الآخر ليفيد المخاطب فائدةً يصح السكوت عليها. وأما الإسناد في الحديث فرفعه إلى قائله وإنما لم يقل: إما من فعل واسم أُسْنِدَ أحدهما إلى الآخر لأن التأليف من فعل واسم بحيث يكون معناه الأصلي مرادا لا يحصل إلا بالإسناد. وإنما قلت: بحيث يكون معناه الأصلي مرادا احترازا عن نحو تَأَبَّطَ شَرًّا إذا كان علما. وإنما لم يُؤَلَّفَ الكلام إلا من اسمين أو من فعل واسم لأن التأليف أي التركيب بالتقسيم العقلي لا يزيد على ستة أنواع: اسم واسم، وفعل وفعل، وحرف وحرف، واسم وفعل، واسم وحرف، وحرف وفعل؛ فالنوع الأوّل والرابع مفيدان والأنواع الأربعة الأخر مطروحة لأنّ الكلام يقتضي الإسناد لوقوعه جزءً منه في حده والإسناد يقتضي المسند والمُسْنَدَ إليه لكون الإسناد نسبةً بينهما ولزوم تحقّق المُنتَسِبِينَ عند تحقّق النسبة فالكلام يقتضي المسند والمُسْنَدَ إليه وهما يتحققان في النوع الأول والرابع لصحة وقوع الاسم مسندا ومسندا إليه والفعل مسندا به ولا يتحققان في الأنواع الأربعة الباقية لعدم صحة وقوع الفعل مسندا إليه والحرف لا مسندا ولا مسندا

(قوله مقتربا) الظاهر مقتربا كما في نسخ خطية.

الكلام

(قوله أي الكلام في اللغة) لا وجه للتفسير؛ فالظاهر أن يقول: وهو في اللغة

(قوله اسم مصدر الخ) الأولى: اسم مصدر كَلَّمَ، والمصدر التكليم

(قوله بمعنى المصدر) يشير إلى أن اسم المصدر بمعنى الحدث، وهو المشهور، و به جزم ابن يعيش وأبو حيان وغيرهما. وصَوَّب بعضهم أن معناه: المصدر نفسه

(قوله وفي الاصطلاح الكلام) الصواب إسقاط: الكلام كما في نسخة خطية

(قوله فقولاه إما مؤلف الخ) المناسب: مؤلف إما من اسمين (قوله للتركيب الإضافي) أي للمركب الإضافي، وكذا يقال فيما يأتي

(قوله معدي كرب) قال بعض الأفاضل معناه في الأصل: شخص عداه الكرب؛ فمعدي اسم مفعول أعل إعلالاً مرضي، والكرب -يسكون الراء- الغم والحزن. قال الروداني: ولا يضر تخفيف يائه، وإن كان القياس شذها كمرضي لأن الأعلام كثيرا ما تتغير عند النقل.

(قوله بعلبك) مركب من بعل اسم صنم، وبك اسم رجل يعبده؛ فمُزَجَا، وجعلنا علما لبلدة

(قوله وللتركيب الصوتي) وبقي المركب التوصيفي نحو «حيوان ناطق» فالأولى التعرض له

(قوله مثلها) الظاهر: أن الضمير راجع إلى المركبات المذكورة، ولا فائدة للمثل. اللهم إلا أن يقال: ذكره ليشمل المركب التوصيفي الذي ترك التعرض له. وقد يقال: إنه عائد إليها بقطع النظر عن لفظ «نحو» المضاف إليها

(قوله لكنه ليس بإسناد) أي لكن التأليف ليس بسبب إسناد، أو معه، أو لكن المثل ليس متلبسا بإسناد

(قوله ههنا) أي في تعريف الكلام

(قوله نسبة أحد الخ) أي ضم أحد الجزأين إلى الآخر، أو نسبة مدلول أحد الجزأين إلى مدلول الآخر

(قوله ليفيد) الأولى: لتفيد؛ أي النسبة

(قوله و أما الإسناد في الحديث) أي الإسناد المنسوب إلى الحديث، أي الكلام؛ كأن يقال الحديث الفلاني مسند إلى القائل الفلاني

(قوله فرفعه إلى قائله) أي بذكر ناقله. يقال رفع الحديث أي سَلَّه إلى قائله

(قوله بحيث يكون معناهما الأصلي مرادًا) يفهم منه: أن المراد بالفعل والاسم في القسم الثاني المستعملان في معناهما الأصلي. وقد يقال المناسب حينئذ كون الاسمين في القسم الأول أيضا كذلك؛ ففي شمول «المؤلف من اسمين» لنحو معدي كرب و سيبويه نظر

(قوله لأن التأليف) أي من كلمتين

(قوله بالتقسيم) أي المتلبس به

(قوله لا يزيد الخ) أي ولا ينقص عنها

(قوله اسم واسم) أي التأليف من اسم واسم وكذا يقال فيما بعد

(قوله فالنوع الأول إلى قوله لأن الكلام) وفي بعض النسخ: النوع الأول الخ، بدون الفاء وهو -على كلا النسختين- اعتراض بين المعلول وعلته. والأولى الاقتصار على قوله «والكلام يقتضي الإسناد الخ»

(قوله لوقوعه جزأ منه في حده) الأولى والأخسر: جزء من حده

(قوله والإسناد) إظهار في مقام الإضمار من غير داع (قوله ولزوم تحقق الخ) عطف على قوله كون؛ على أنه متمم العلة، لا علة مستقلة

(قوله المنتسبين) أي المنتسب، والمنتسب إليه؛ ففيه تغليب

(قوله لا مسندا ولا مسندا إليه) الأولى إسقاط «لا» في الموضوعين

إليه. ويُسمَّى الكلامُ جملةً أيضاً لِصَمِّ بعضِهِ إلى بعض.

قوله (باب)

أي هذا بابٌ والباب موضع الدخول أي هذا مدخل في معرفة (الاسم) قوله (الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) فقوله ما دل على معنى شامل للفعل والحرف أيضاً فخرج بقوله في نفسه الحرف وبقوله غير مقترن الفعل وإنما قال بأحد الأزمنة الثلاثة بدَلَ قوله بالزمان ليدخل فيه مثل الغَبوق وهو الشرب بالعشيِّ والصَبوح وهو الشرب بالغداة والضمير في قوله في نفسه إما راجع إلى ما وفي في قوله في نفسه بمعنى الباء والجارُّ والمجرور أعني قوله في نفسه متعلق بقوله دَلَّ أي ما دل على معنى بنفسه غير محتاج إلى ذكر متعلق وإما راجع إلى المعنى و حينئذٍ يكون في على معناه الأصلي أعني الظرفية والجارُّ والمجرور أعني في نفسه متعلق بمقدر صفة لقوله معنى أي ما دل على معنى حصل في نفسه أو ثبت في نفسه أي مستقل بنفسه كمعنى الجدار ومعنى النصر لا كمعنى من -وهو ابتداء الشيء- فإنه لا يستقل بنفسه بل هو محتاج إلى الإضافة بخلاف لفظ الابتداء من حيث هو فإنه مستقل في الدلالة على مَعْنَاهُ ويجوز أن يرجع إلى ما وفي على معناه الأصلي أي الظرفية والجار والمجرور أعني قوله في نفسه متعلق بمقدر صفة لقوله معنى أي لفظ دل على معنى حصل ذلك المعنى في نفس ذلك اللفظ. ويجوز في قوله غير الإعراب الثلاثة الجرُّ لكونه صفة لقوله معنى والنصب لكونه حالا من الضمير المستتر في نفسه والرفع لكونه خبر مبتدأ محذوف أي هو غير مقترن والجملة في محل النصب بأنه حال من الضمير المستتر المذكور وهو ضعيف لأن الربط في الجملة الاسمية إذا وقعت حالا بالضمير وحده ضعيف قوله (وَمِنْ خَوَاصِّهِ) من للتبعية والخواص جمع خاصّة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره يعني بعض خواص الاسم (أنه يصح الحديث عنه) أي الإخبار عنه وإنما اختصت صحة الإخبار بالاسم لأن الفعل لا يكون إلا خيراً دائماً فلا يقع مخبراً عنه والحرف لا يكون مخبراً ولا

(قوله لضم بعضه إلى بعض) أي لانضمام بعض أجزائه إلى بعض واجتماعها والجملة في اللغة الجماعة المتحققة باجتماع أشياء.

{ باب الاسم }

(قوله أي هذا باب) يغنى عنه «أي هذا مدخل» الآتي (قوله والباب موضع الدخول) ظاهره هنا، لقوله «أي هذا مدخل في معرفة الاسم» وليس كذلك، وإنما هو معناه اللغوي، والمراد به هنا: عبارات مخصوصة ذكرت لبيان الاسم (قوله أي هذا مدخل) علمت أنه ليس بمراد. مع عدم ارتباطه بقوله «في معرفة» كما لا يخفى على المتأمل (قوله فخرج) الأولى: وخرج (قوله وإنما قال بأحد الخ) أي إنما اختار هذا على ذاك مع أنه أخصر (قوله وهو الشرب الخ) أي المشروب في وقت المساء. وكذا يقال في قوله «وهو الشرب بالغداة» (قوله وفي في قوله في نفسه بمعنى الباء) يلزم عليه الجري على خلاف المذهب المختار من أن -في- وضعت للظرفية مطلقا حقيقية أو مجازية، وارتكاب مجاز غير مشهور في التعريف (قوله غير محتاج) حال لازمة من ضمير دل، أو صفة ثانية لما. وعلى كل فهو كالتفسير لقوله بنفسه، أي غير محتاج في الدلالة على معناه إلى ذكر دال متعلقه (قوله صفة) مرفوع خبر بعد خبر، أو مجرور صفة لمقدر (قوله حصل في نفسه) أي معتبرا وملحوظا في نفسه (قوله مستقل بنفسه) أي غير مرتبط بغيره على أن يكون آلة لملاحظة حاله، أو مستقل داله بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه إلى ضميمته (قوله فإنه لا مستقل) أي هو أو داله على ما مر (قوله بل هو محتاج الخ) أي محتاج داله إلى ضم شيء. وهذا إنما يناسب الاحتمال الثاني للاستقلال، والمناسب للاحتمال الأول: بل هو مضاف ومنسوب إلى شيء آخر (قوله بخلاف لفظ الابتداء الخ) أي بخلاف معنى لفظ دال على الابتداء الملحوظ من حيث هو هو؛ إضافة اللفظ إلى المعنى لامية، ولو زاد بعد قوله: لفظ الابتداء «الدال على معنى الابتداء» حتى يكون إضافة اللفظ إلى الابتداء بيانية كما هو المتبادر لكان حسنا (قوله من حيث هو هو) أي لا من حيث إنه آلة لملاحظة حال الغير (قوله فإنه مستقل الخ)

المناسب لما قرنا الاقتصار على قوله: فإنه أي المعنى مستقل (قوله أي لفظ دل على معنى) الظاهر: أي كلمة دلت الخ، وإلا دخل في التعريف المركبات

(قوله حصل ذلك المعنى الخ) والمراد بحصول المعنى في نفس اللفظ دلالة عليه من غير ضميمته لاستقلاله بالمفهومية (قوله الإعراب الثلاثة) الظاهر: أنواع الإعراب الثلاثة (قوله لكونه حالا الخ) وهو بعيد لأن الأصل في الحال الانتقال؛ فيوهم أن معنى في نفسه قد يكون مقترنا وقد لا يكون و الاسم هو الكلمة الدالة على معنى في الحال الأول وهذا كما ترى (قوله في نفسه) الحق: في في نفسه (قوله بأنه) الأولى إسقاطه (قوله لأن الربط الخ) أي بذي الحال (قوله بالضمير وحده) أي منفردا عن الواو (قوله ضعيف) لقوة استقلال الجملة الاسمية؛ فناسب أن تكون الرابطة قوية

(قوله ولا يوجد في غيره) تفسير لما يتضمنه يختص به من الجزء السليبي كذا قال الفاضل عبد الغفور على الجامي، وقال العصام: النفي راجع إلى القيد كما هو الأعرف؛ فيكون مآله: أنه يوجد فيه ولا يوجد في غيره؛ فمن قال قوله لا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص فلم يتدبر.

(قول المصنف أنه يصح الحديث عنه) أي صحة الحديث عن الشيء؛ فالضمير المنسوب والمجرور عائدان إلى الاسم من حيث إنه شيء لا من حيث خصوصه وإلا لغا الحكم. وكذا يقال في الضمائر الآتية

(قوله صحة الإخبار) أي عن الشيء

(قوله لا يكون إلا خبرا) أي مخبرا به لكون الإسناد إلى شيء آخر مأخوذا في حقيقته؛ فلو جعل مخبرا عنه يلزم خلافا وضعه (قوله دائما) لا فائدة فيه اللهم إلا أن يقال إنه تأكيد لما يستفاد من الحصر (قوله لا يكون مخبرا) أي به. وفي نسخة خطية خيرا إذ لابد في كل منهما أن يكون ملحوظا قصدا ليمكن اعتبار الحكم بينه وبين غيره والحرف ملحوظ تبعا

مخبراً عنه قوله (ودَخَلَهُ حرفُ الجر) أي ومن خواص الاسم أنه دخله حرف الجر لأن الجر علم للمُضَافِ إليه ولا يكون المضاف إليه إلا اسماً لأنه في المعنى محكوم عليه لأن قولنا غلام زيد معناه زيدٌ محكوم عليه بأنه مالك لهذا الغلام والفعل لا يقع محكوماً عليه قوله (وأُضِيفَ) أي ومن خواص الاسم أنه أُضِيفَ قال مولانا مصنفُ هذا الكتاب -وهو أستاذي المُتَبَحَّرُ فِي العِلْمِ العلامة، فخر المِلَّةِ والدين، أحمد الجاريري رحمة الله عليه- ومن خواص الاسم الإضافة أي المضاف والمضاف إليه وقال السيد في شرح الكبير المراد كونه مضافاً لا مضافاً إليه لأن الغرض الأهم من الإضافة أن المضافَ بواسطة المضافِ إليه يصير معرفة فلا يكون المضاف فعلاً لأن الفعل نكرة لا يقبل التعريف ولا يكون المضاف إليه أيضاً فعلاً لأن الفعل نكرة فلا يجعل شيئاً آخر معرفة دائماً وإنما اِخْتَصَّت الإضافة بتقدير حرف الجر بالاسم لأنها قد تكون للتعريف والاسم يقبل التعريف والفعل لا يقبل التعريف. وإنما قلنا بتقدير حرف الجر لأنه لو كان ملفوظاً لاحتمل أن يكون المضاف فعلاً نحو مررت بزيدٍ وأما المضاف إليه فلا يكون إلا اسماً سواء كان حرفُ الجرِّ مُقَدَّراً أو ملفوظاً قوله (وَتَوَّنَ) أي ومن خَوَاصِّ الاسم أنه نَوَّنَ وإنما اختص التنوين -وهو نون ساكنة تَتَّبِعُ حركة الآخرِ لا لتأكيد الفعل- بالاسم لأنه في مقابلة النون الخفيفة للتأكيد فتِلْكَ النون مختصة بالفعل وهذا مختص بالاسم قوله (وَعُرِّفَ) أي ومن خواص الاسم أنه عرف بلام التعريف لأن التعريف باللام لتعيين المحكوم عليه ولا يكون المحكوم عليه إلا اسماً قوله (وأَصْنَفَهُ) أي وأصناف الاسم (خمسة عَشَرَ صِنفاً) الأول (الاسم الجنس و) الثاني (العَلَمُ و) الثالث (المعرب و) الرابع (تَوَابِعُ المعربِ و) الخامس (المَبْنِيُّ و) السادس (المُثَنَّى و) السابع (المَجْمُوع و) الثامن والتاسع (المعرفة والنكرة و) العاشر والحادي عشر (المذكر والمؤنث و) الثاني عشر (المصغر و) الثالث عشر (المنسوب و) الرابع عشر (أسماء العدَدِ و) الخامس عشر (الأسماء المتصلة

(قوله لأن الجر) أي الذي هو أثر حرف الجر

(قوله للمضاف إليه) المراد به هنا ما نُسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقديراً

(قوله لأن قولنا الخ) وكذا يقال في نحو ضارب زيد ونحو مررت بزيد أي زيد محكوم عليه بأنه ضارب وممرور به

(قوله معناه الخ) الأولى بدله: في قوة زيد محكوم عليه الخ (قوله المتبحر في العلم) أي الذي توسع وتعمق فيه (قوله أي المضاف والمضاف إليه) أي كون الشيء مضافاً وكون الشيء مضافاً إليه

(قوله وقال السيد الخ) مقدم في نسخة خطية على قوله: قال مولانا وهو أولى

(قوله المراد) أي مراد النحاة من الإضافة في هذا المقام (قوله لأن الغرض الأهم) علة لاختصاص الإضافة مطلقاً بالاسم. وقد يقال كون الغرض الأهم من الإضافة المعنوية التعريف غير مُسَلَّم إذ التخصيص مثله. نعم إنه الغرض الأهم في الإضافة المعنوية بالنظر إلى التخفيف الحاصل بها أيضاً؛ فالظاهر في تعليل اختصاص كون الشيء مضافاً بالاسم ما قاله العارف الجامي "قدس سرّه السامي" اختصاصاً لوازمه من التعريف والتخصيص والتخفيف به وإن نوقش فيه فليراجع (قوله من الإضافة) أي المعنوية التي هي الأصل وإلا فالغرض من الإضافة اللفظية التخفيف

(قوله أن المضاف الخ) الأولى تعريف المضاف بواسطة المضاف إليه

(قوله نكرة) أي في حكم النكرة لدلالته وضعا على حدث وزمان مبهمين

(قوله لا يقبل التعريف) لمنافاته لما وضع له

(قوله لأن الفعل نكرة) الظاهر أن يقول: لما مر من كون المضاف إليه محكوماً عليه في المعنى والفعل لا يكون إلا محكوماً به، ولأن الخ (قوله دائماً) لا فائدة فيه فالحق تركه كما في نسخة خطية (قوله وإنما اختصت- إلى قوله وأما المضاف إليه) لا يخفى ما فيه من الركافة والتكرار فالأولى أن يقول بدله والمراد من الإضافة: الإضافة بتقدير حرف الجر لأنه لو كان ملفوظاً جاز أن يكون المضاف فعلاً أيضاً نحو مررت بزيد (قوله وإنما اختص الخ) يفهم منه أن التنوين - الذي هو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل على ما جرى عليه الشارح - بأقسامه الستة من خواص الاسم وليس كذلك فإن الترنم والغالي منها موجودان في الفعل والحرف أيضاً (قوله لأنه في مقابلة الخ) قد يقال كونه في مقابلة النون المذكورة إنما يتحقق بعد ثبوت اختصاصه بالاسم؛ فالتعليل به يستلزم الدور فليتأمل. فالحق فيه أن يقال إن معاني أقسامه ماعدا الترنم والغالي إنما توجد في الاسم كما سيجيء إن شاء الله تعالى (قوله فتلك الخ) في نسخة خطية وتلك النون مختصة بالفعل فهذا الخ. وهي الظاهرة (قوله وهذا مختص بالاسم) أي وليكن هذا مختصاً به (قوله لتعيين المحكوم عليه) الحق إسقاط اللام أي ما يصلح أن يكون محكوماً عليه وقال بعض المحققين في تعليل الاختصاص إن التعريف والتكثير يتعاقبان على اللفظ فكذلك علامتهما فلما لم يكن في الفعل علامة التكثير لم يدخل اللام عليه (قول المص وأصنافه) جمع صنف وهو النوع المقيد بصفة كلية ولا يضر تصادقها فإنها اعتبارية لا حقيقية (قول المص الاسم الجنس) صوابه اسم الجنس (قوله والثاني) الأولى ترك الواو هنا وفيما يأتي جرياً على نمط التعديد في الغالب

بالأفعال) هذا الذي ذكره على طريق الإجمال وسيأتي تفصيلها على الترتيب المذكور إن شاء الله تعالى قوله:

(اسم الجنس)

(هو: مَا عُلِّقَ عَلَى شَيْءٍ وَعَلَى كُلِّ مَا أَشْبَهَهُ فِي الْحَقِيقَةِ) هذا شروع في تفصيل أصناف الاسم أي ومن أصناف الاسم اسم الجنس وهو: ما يَظَعُ عَلَى شَيْءٍ وَعَلَى كُلِّ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ الشَّيْءَ فِي الْحَقِيقَةِ أي هو ما وضع لشيءٍ ولكل ما أشبهه في الحقيقة أي اشتركه فيها أي ولكل ما يكون من حقيقته فَقَوْلُهُ ما علق على شيء شامل أيضا للعلم ولسائر المعارف وقوله وعلى كل ما أشبهه يخرجهما وإنما قلنا ولكل ما أشبهه في الحقيقة لِيَخْرُجَ عنه أي عن هذا الحد مثل هو وهؤلاء قوله (وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ) أي واسم الجنس على قسمين أحدهما (اسم عين وهو ما يقوم بنفسه كرجل وراكب) والثاني (اسم معنى وهو ما يقوم بغيره كعلم ومفهوم) وإنما أورد مثالين في كل واحد من اسم عين واسم معنى لأنه أراد أن يقول إن كل واحد منهما على ضربين أيضا أحدهما اسم غير صفة أي غير مشتق كرجل وعلم، والثاني اسم صفة أي مشتق كراكب ومفهوم. قوله

(العلم)

(ما وضع لشيءٍ بعينه غير متناول غيره بوضع واحدٍ) أي ومن أصناف الاسم العلم وحده ما ذكره المص فقوله ما وضع لشيءٍ يشمل اسم الجنس وجميع المعارف وقوله بعينه يُخْرِجُ عنه اسم الجنس وقوله غير متناول غيره يخرج سائر المعارف وإنما قال بوضع واحد ليدخل فيه الأعلام المشتركة مثل زيد إذا سمي به ثلاثة رجال مثلاً فإنه وإن كان متناولاً غيره لكنه ليس بوضع واحد بل بأوضاع كثيرة قوله (والغالبُ عليه) أي المعنى الذي غلبَ على العلم (أن يُنْقَلَ عَنْ اسم الجنس كجعفرٍ) فإنه في اللغة النهر الصغير فنقل منه وجعل علماً لرجل (وقد ينقل) العلم (عن فعلٍ إما عن ماضٍ كَشَمَرَ) فإنه نقل من قولهم شَمَرَ إزاره تشميراً إذا رفعه وجعل علماً لفرس قال الشاعر :

(قوله وسيأتي تفصيلها) أي سيأتي ذكرها على سبيل التفصيل. ولا يخفى أن الإستقبالية المستفادة من السنين إنما تحسن بالنسبة إلى غير اسم الجنس.

اسم الجنس

(قوله وهو ما نبط الخ) الأولى: إسقاطه من البين، والاقتصار على قوله «وهو ما وضع لشيء ولكل ما شاركه في الحقيقة»

(قوله اشتركه) أي اشترك معه بمعنى شاركه، والتعبير به أولى

(قوله من حقيقته) أي من أفراد مندرجة تحت حقيقته (قوله للعلم الخ) لا وجه لإفراد العلم بالذكر؛ فالأولى الاقتصار على قوله: لَجَمِيعِ المعارف

(قوله وقوله وعلى كل ما أشبهه) أي في الحقيقة، لأن إخراج ما عدا العلم إنما يكون باعتباره كما سيأتي

(قوله وإنما قلنا الخ) أي إنما زدنا قيدَ في الحقيقة، ليخرج عن تعريف اسم الجنس نحو المضمرات، والمبهمات. ولا يخفى أن ظاهر «قلنا» يشعر أن القيد المذكور ليس من المتن، ويحتمل أن يكون منه بناء على أن الشرح مزجي؛ فقول المصنف في حكم قول الشارح (قوله المص وهو) أي العين

(قول المصنف ما يقوم بنفسه) أي لا يحتاج إلى محل يقوم به

(قوله ومفهوم) هو الصورة الحاصلة في الذهن القائمة بذی الفهم

(قوله أيضا) أي كما أن مطلق اسم الجنس على ضربين (قوله اسم غير صفة أي غير مشتق) الأخصر: اسم غير مشتق، وكذا يقال فيما بعد.

العلم

(قول المص ما وضع) أي حقيقة، أو حكما لئلا يخرج الأعلام الغالبة، لأن غلبة الاستعمال في حكم الوضع (قول المص لشيء بعينه) أي متلبس بتعيينه أي لشيء

معين

(قوله غير) حال من الضمير المستتر الراجع إلى ما

(قوله بوضع واحد) أي تناؤلا بوضع واحد

(قوله إذا سمي) قيد للتمثيل أي يُمثَّل به إذا الخ

(قوله ثلاثة رجال مثلا) الأولى رجلان أو أكثر

(غيره) أي غير الشيء المعين

(قوله لكنه) أي التناول لغير المعين

(قوله أي المعنى الخ) يشير إلى أن أَل موصولة داخلة على الفعل حقيقة، أي الشأن الغالب فيه النقل عن اسم الجنس الخ

(قول المص عن اسم الجنس) أي عن معناه وكذا يقال فيما يأتي لئلا يلزم اتحاد المنقول والمنقول منه (قوله من قولهم) أي من معنى شمر في قولهم

(قوله لفرس) ذكر الموضح في شرحه على الألفية: أنه علم لرجل أيضا

(قوله قال الشاعر أبوك الخ) وقد يقال لا شاهد في البيت لاحتمال أن يكون منقولا من جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر اللهم إلا أن يقال النقل من الجملة خلاف الغالب والشيء يحمل علي الغالب ما لم يصرفه عنه صارف وكذا يقال فيما بعده

أَبُوكَ حَبَابُ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَهُ وَجَدِّي أَيَا حَجَّاجُ فَارِسَ شَمَّرَا
 (وَإِمَا عَنْ مُضَارِعٍ كَيْزِيدَ) فَإِنَّهُ مُضَارِعٌ زَادَ فَتَقَلَّ مِنْهُ وَجَعَلَ عِلْمًا لِرَجُلٍ (وَقَدْ يَرْتَجِلُ الْعِلْمَ) أَيِ
 وَقَدْ يَبْتَدَأُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُلَ عَنْ شَيْءٍ (كَغَطْفَانَ) لِاسْمِ رَجُلٍ وَقِيلَ لِاسْمِ مَاءٍ لِبْنِي رُبَيْعَةَ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ
 فِي الصَّحَاحِ: ارْتَجَالَ الْخُطْبَةَ وَالشَّعْرَ ابْتَدَأُوهُ مِنْ غَيْرِ تَهْيِئَةٍ لَهُ قَبْلَ ذَلِكَ قَوْلُهُ (وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ)
 أَيِ الْعِلْمِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ (اسْمٌ وَلَقَبٌ وَكُنْيَةٌ) وَإِنَّمَا انْحَصَرَ الْعِلْمُ فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ (لِأَنَّ
 الْعِلْمَ إِنْ كَانَ فِي أَوَّلِهِ) أَيِ فِي أَوَّلِ ذَلِكَ الْعِلْمِ (لَفْظَ أَبٍ أَوْ أُمٍّ فَهُوَ كُنْيَةٌ كَأَبِي عَمْرٍو وَأُمِّ كَلْثُومٍ وَ
 إِلَّا) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي أَوَّلِهِ لَفْظَ أَبٍ أَوْ أُمٍّ (فَإِنْ دَلَّ) ذَلِكَ الْعِلْمُ (عَلَى مَدْحِ كَشْمَسِ الدِّينِ وَعَزِّ
 الدِّينِ أَوْ ذَمِّ كَقَفَّةٍ وَبَطَّةٍ فَهُوَ لَقَبٌ) الْقَفَّةُ الشَّجَرَةُ الْيَابِسَةُ الْبَالِيَةُ لُقِّبَ بِهَا رَجُلٌ لَضَعْفِهِ وَنَحَافَتِهِ
 وَالبَطَّةُ الدَّبَّةُ الْمُدْهَنَةُ لُقِّبَ بِهَا رَجُلٌ لِعَظَمِ بَطْنِهِ (وَإِلَّا) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ ذَلِكَ الْعِلْمُ عَلَى مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ
 (فَهُوَ اسْمٌ كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو). قَوْلُهُ

(الْمُعْرَبُ)

(مَا يَخْتَلِفُ آخِرُهُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ) أَيِ وَمِنْ أَصْنَافِ الْأَسْمَاءِ الْمُعْرَبِ. وَحَدَّثَهُ: مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ.
 فَقَوْلُهُ مَا يَخْتَلِفُ آخِرُهُ شَامِلٌ لِمَنْ فِي قَوْلِكَ أَخَذْتَ مَنْ زَيْدٍ وَأَخَذْتَ مِنَ الْحَسَنِ وَأَخَذْتَ مِنْ ابْنِكَ
 وَقَوْلُهُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ يَخْرُجُهُ فَإِنَّهُ يَخْتَلِفُ آخِرُهُ لَا بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ. وَإِنَّمَا قَالَ: مَا يَخْتَلِفُ آخِرُهُ
 إِشَارَةً إِلَى أَنَّ اخْتِلَافَ غَيْرِ الْآخِرِ - كَاخْتِلَافِ الرَّاءِ فِي قَوْلِكَ جَاءَنِي امْرُؤٌ وَرَأَيْتُ امْرَأً وَمَرَرْتُ بِامْرِئٍ - لَا
 يَكُونُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ لِأَنَّهُ لَيْسَ اخْتِلَافُ الْآخِرِ فَلَا يَكُونُ إِعْرَابًا قَوْلُهُ (وَهُوَ عَلَى ضَرِيَيْنِ) أَيِ
 وَالْمُعْرَبِ عَلَى نَوْعَيْنِ أَحَدُهُمَا (مَنْصَرَفٌ وَهُوَ مَا يَدْخُلُهُ الرِّفْعُ وَالنَّصَبُ وَالْجَرُّ وَالتَّنْوِينُ) نَحْوُ جَاءَنِي
 زَيْدٌ وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ (وَ) الثَّانِي (غَيْرُ مَنْصَرَفٍ وَهُوَ الَّذِي مُنِعَ الْجَرُّ وَالتَّنْوِينُ عَنْهُ)
 لِمُشَابَهَتِهِ الْفِعْلَ مِنْ جِهَتَيْنِ لِأَنَّ فِي الْفِعْلِ فَرْعَيْنِ كَمَا فِي كُلِّ اسْمٍ غَيْرِ مَنْصَرَفٍ عِلْتَانِ كُلِّ عِلَّةٍ
 مِنْهُمَا فَرَعٌ لَشَيْءٍ وَإِخْدَى فَرْعَيْنِ الْفِعْلُ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْآخَرَى أَنَّهُ فِي الْإِفَادَةِ مُحْتَاجٌ إِلَى

(قول الشاعر حباب) في الصبان أي جبان على ما قيل ولم أجده في القاموس ولا غيره وفي القاموس أنهم سموهم بمضموم الحاء ناسا وشيطانا ويطلقونه على الحية

(قول الشاعر سارق الضيف برده) من إضافة الوصف إلى فاعله وبرده مفعول به كذا في الصبان ويحتمل أن تكون الإضافة من إضافة الوصف إلى مفعوله وبرده بدل اشتمال

(قول الشاعر وجدي أيا حجاج) في رواية وجدي يا جحجاج (قول الشاعر فارس شمرا) الفارس: راكب الفرس. وإضافته إلى شمر مبنية على التجريد

(قوله وقد يبتدأ الخ) يعني يتحقق التسمية به من غير الخ (قوله لاسم الخ) الحق إسقاط اللام في الموضعين

(قوله ابتدائه) أي ابتداء كل واحد منهما من غير تهئي له قبل الابتداء (قوله في أول ذلك العلم) الأولى إسقاط ذلك هنا وفيما يأتي (قول المص لفظ أب أو أم) أي أو ابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة كما ذكره ابن القاسم (قول المص فإن دل على مدح) أي بملاحظة وضعه الأصلي (قول المص فهو لقب) أورد على تعريفه أنه يشمل بعض الأسماء نحو محمد ومرة وبعض الكنى نحو أبي الخير و أبي جهل. فالحق في التقسيم أن يقال إن ما وضع للذات أولا فهو الاسم أشعر بمدح أو ذم أولا، صدرَ بأب أو أم أو لا وما وضع ثانياً وأشعر بمدح أو ذم فهو اللقب فيبينهما التباين والكنية ما صدر بأب أو أم وضع أولا أم لا، أشعر بمدح أو ذم أم لا فتجتمع كلا منهما

(قوله ونحافته) أي هزاله عطف تفسير (قوله الدبة) بفتح الدال والباء المشددة

(قوله المدهنة) بضم الميم والهاء - فارورة الدهن - صفة كاشفة للدبة - بفتح الدال والباء المشددة- وفي نسخة خطية أي المدهن وهي حسنة

المعرب

(قول المص ما يختلف الخ) لا يخفى أن اختلاف الآخر من أحكام المعرب فمعرفته موقوفة على معرفته بالتعريف به مستلزم للدور اللهم إلا أن يقال الغرض من تعريفه معرفة ما يطلق عليه لفظ المعرب بعد معرفة استعمال العرب له مختلفاً آخره لا معرفته ليحكم له بالاختلاف فلا دور

(قوله فإنه يختلف آخره الخ) الأخضر والأولى فإن اختلاف آخره لا باختلافها

(قوله وإنما قال ما يختلف آخره إشارة الخ) فيه أن قوله ما يختلف آخره إنما هو لكون المعرب الاصطلاحي كذلك كما لا يخفى على أنه لا يفهم منه الإشارة المذكورة. نعم لو قال وقولهم في تعريف المعرب ما يختلف آخره إشارة إلى أن اختلاف غير الآخر لا يكون إعراباً لكان له وجه إلا أن التعرض للإعراب قبل ذكره غير حسن

(قوله لأنه ليس اختلاف الخ) غير موجود في نسخة خطية فالحق إسقاطه كما لا يخفى

(قول المص والجر) أي بالكسر

(قول المص والتنوين) أي مطلق التنوين كما هو ظاهر قول الشارح فيما يأتي وبعضهم خصصه بتنوين التمكين (قوله أنه مشتق) أي حاصلة بأنه مشتق

الاسم والاسم لا يحتاج إليه في الإفادة فلما شابه الفعل من جهتين مُنِعَ عنه مَا مُنِعَ عن الفعل وهو الجر والتنوين (وَيُفْتَحُ) غير المنصرف (في موضع الجرّ نحو مررت بأحمد) فيقال جاءني أحمد ورأيت أحمد ومررت بأحمد قوله (إلا) استثناء من قوله مُنِعَ الجرّ عنه أي وغير المنصرف هو الذي منع الجر عنه إلا (إذا أضيف) غير المنصرف (إلى شيء نحو مررت بأحمدكم أو عُرِفَ) غير المنصرف (باللام نحو مررت بالأحمر) فإنه لا يُمنَعُ الجر عنه ويكسر في موضع الجر لأنه لما دخل عليه ما هو من خواص الاسم أعني اللام والإضافة أخرجه عن مشابهة الفعل فيكسر في موضع الجر. قوله

(الإعراب)

(اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل) وهو الضمة والفتحة والكسرة أو ما يقوم مقامها وهو الواو والألف والياء قوله (واختلاف الآخر إما بالحركات) إلى آخره اعلم أن الإعراب بالتقسيم العقلي ينقسم على ثمانية أقسام الأول أن يكون الإعراب بتمام الحركات اللفظية والثاني أن يكون ببعض الحركات اللفظية والثالث أن يكون بتمام الحروف اللفظية والرابع أن يكون ببعض الحروف اللفظية والخامس أن يكون بتمام الحركات التقديرية والسادس أن يكون ببعض الحركات التقديرية والسابع أن يكون بتمام الحروف التقديرية والثامن أن يكون ببعض الحروف التقديرية ولم يجئ في كلام العرب من هذه الأقسام الثمانية إلا ستة أقسام وأما القسم السابع والثامن فليسا فيه. وفيما ذكره ابن الحاجب رحمه الله تعالى من قوله نحو مسلمي رفعا نظرا لأن الياء الأولى فيه عوض عن الواو وكل ما كان عوضه مذكورا يكون لفظا لا تقديرا لأن العوض كالمعوض عنه ويدل على ما ذكرنا عدم التفات صاحب المفصل إلى ذكره. فقوله واختلاف الآخر إما بالحركات إشارة إلى القسم الأول أي إما بتمام الحركات اللفظية وذلك في المفرد المنصرف (نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد) وفي الجمع المكسر المنصرف نحو جاءني رجال ورأيت رجالا ومررت برجال. والجمع المكسر: هو

(قوله والاسم لا يحتاج الخ) الأولى وهو لا يحتاج إليه فيها

(قوله فيقال الخ) لا فائدة فيه

(قوله استثناء من قوله) أي مرتبط به وإلا فالمستثنى مفرغ على معنى منع منه الجر الخ إلا إذا أضيف الخ وقد يقال المتبادر أنه مرتبط بقوله ويفتح الخ

(قول المص أو عرف باللام) حقيقة أو صورةً ليشمل ما دخله اللام الزائدة والموصولة

(قوله فإنه لا يمنع الخ) الأولى فإنه لا يمنع الجر بالكسر عنه حينئذ

(قوله لما دخل عليه) غير مناسب بالنظر إلى الإضافة فالأولى بدله لما وُجد فيه

(قوله من خواص الاسم) المؤثرة لفظاً ومعنى فلا يرد أن الإسناد إليه مثلاً من خواصه مع أنه لا يؤثر شيئاً

(قوله أخرجه) الحق أبعد

(قوله وهو الضمة الخ) فيه مسامحة لا تخفى والمراد اختلاف بسبب الضمة الخ وقد يقال الضمير راجع إلى ما به الاختلاف وفيه بُعدٌ وبعضهم ذهب إلى أن الإعراب نفس الضمة والفتحة والكسرة أو ما يتولد منها من الواو والألف والياء وعليه جرى ابن الحاجب رحمه الله ورجح بأن الاختلاف ليس موجوداً في الخارج والضمة والفتحة والكسرة وما يقوم مقامها موجودةً فيه والموجود في الخارج أولى بأن يجعل علامةً وبأنه يلزم على الأول أن لا يتحقق الإعراب في الاسم الذي رُكِبَ مع عامله أو لا (قوله أو ما يقوم مقامها) الأولى بدله أو ما يتولد منها من الواو الخ

(قوله بالتقسيم) أي ينقسم متلبساً به

(قوله أن يكون) أي ذو أن يكون والأولى اختلاف الآخر بتمام الحركات اللفظية وكذا يقال في الأقسام الأخر

(قوله ولم يجئ الخ) الأخصر ولم يجئ في كلام العرب القسم السابع والثامن وفيه نظر فإن جاء أبو القاسم ورأيت أبا القاسم ومررت بأبي القاسم من القسم السابع كما أن جاء صالِحُوا القوم ورأيت صالِحِي القوم ومررت بصالِحِي القوم من القسم الثامن

(قوله وفيما ذكره) أي مثلاً للمعرب بالحرف المقدر (قوله نحو مسلمي) الحق ونحو مسلمي كما في نسخة خطية (قوله لأن الياء الأولى فيه عوض الخ) في كون الياء عوضاً عنها بحثٌ لأنه يقتضي حذفها ومجيء الياء عوضاً عنها وليس كذلك اللهم إلا أن يقال المراد بالعوضيّة مجرد البدلية. وفي الخضرى: والمختار وفاقاً لأبي حيان أن إعرابه لفظي لوجود ذات الواو وتغيُّر صِفَتِهَا لعلّة تصريفية لا يقتضى تقديرها والله أعلم آه وقال بعض المحققين يمتنع أن تكون الياء المنقلبة عن الواو بدلاً عنها في الدلالة كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلاً عن الفتحة لأن الزائل بالإعلال في حكم الثابت فلو جعل الياء بدلاً عنها لكان في كلمة واحدة إعرابان لفظي وتقديري بخلاف فتحة الجمع فإنها غير ثابتة تقديراً آه . فليحذر وليراجع

(قوله لفظاً لا تقديراً) في نسخة لفظياً لا تقديراً وهي حسنة

(قوله على ما ذكرنا) من عدم كون إعراب نحو مسلمي رفعا تقديراً

(قوله إلى ذكره) أي إلى ذكر ابن الحاجب نحو مسلمي رفعا مثلاً للمعرب بالحرف المقدر وفي بعض النسخ إلى ما ذكره

(قوله إشارة إلى القسم الأول أي إما بتمام الحركات اللفظية) بقرينة المثال الآتي

الذي يتكسر فيه بناء الواحد كما سيجيء بخلاف المصحح وهو الذي لا يتكسر فيه بناء الواحد كمسلمون ومسلمات وهو السالم أيضا وأما القسم الثاني وهو أن يكون الإعراب فيه ببعض الحركات اللفظية ففي غير المنصرف كما أشار إليه المصنف بقوله ويفتح في موضع الجر وفي جمع المؤنث السالم كما سيشير إليه قوله (وإما بالحروف) إشارة إلى القسم الثالث أي واختلاف الآخر إما بتمام الحروف اللفظية وهو أن يكون بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا (وذلك في الأسماء الستة) بثلاثة شرائط الأول أن تكون (مضافة) لأنها لو كانت غير مضافة كان إعرابها بتمام الحركات اللفظية نحو جاءني أبٌ ورأيت أبا ومررت بأبٍ والثاني أن تكون مضافة (إلى غير ياء المتكلم) لأنها لو كانت مضافة إلى ياء المتكلم لكان إعرابها بتمام الحركات التقديرية نحو جاءني أبي ورأيت أبي ومررت بأبي والثالث أن تكون مكبرة لأنها لو كانت مصغرة كان إعرابها بتمام الحركات اللفظية نحو جاءني أبيك ورأيت أباك ومررت بأباك وإنما علم هذا الشرط الثالث من ذكرها مكبرة (وهي أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه وذومال تقول جاءني أبوه ورأيت أباه ومررت بأبيه وكذلك البواقي) نحو هذا فوه ورأيت فاه ومررت بفاه. وحمو المرأة ذو قرابة زوجها مثل الأب والأخ وهنوه أي شيئه قال الجوهري في الصحاح هنّ على وزن أخ كلمة كناية ومعناها الشيء وأصله هنوّ وفي الحديث: من تعزّى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهنّ أيّه ولا تكنوا أي ولا تقولوا له بالكناية بل قولوا له اعضضنّ بأير أبيك قوله (وإما ببعض الحروف وذلك في كلا) إشارة إلى القسم الرابع وهو عطف على قوله في الأسماء الستة أي واختلاف الآخر إما ببعض الحروف اللفظية وذلك في كلا (مضافا إلى مضمر) بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا (نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما) وإنما قيّد كلا بقوله مضافا إلى مضمر لأنه لم يستعمل غير مضاف ولو كان مضافا إلى مظهر نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين كان إعرابه بتمام الحركات التقديرية لأن في آخره ألفا كما في عصا قوله (وفي التثنية والجمع المذكر المصحح) إشارة إلى القسم الرابع أيضا وهو

(قوله هو الذي يتكسر فيه بناء الواحد) الأظهر تفسيره في هذا المقام بالذي لم يكن ملحقاً بآخره واو ونون ولا ألف وتاء. وتفسير مقابله - وهو المصحح - بما لحق آخره واو ونون أو ألف وتاء؛ ليظهر خروج مثل سنون وضربات عنه ودخول فُلُكٍ جمعاً لُكُلٍ فيه. وتنعكس الأمر في مقابله (قوله بخلاف المصحح) فإن مذكره معرب بالواو والياء ومؤنثه بالضممة والكسرة (قوله وهو السالم أيضاً) الأولى ويسمى الجمع السالم أيضاً (قوله فيه) الحق إسقاطه (قوله وفي جمع المؤنث السالم) والمراد به هنا المجموع بالألف والتاء مذكراً كان مفرداً أم مؤنثاً تَغَيَّرَ أَمْ لَا (قوله واختلاف الآخر إما بتمام الحروف اللفظية) وذلك بقرينة المقابلة والمثال وفي بعض نسخ المتن وإما بتمام الحروف اللفظية. وهو ظاهر (قول المص و ذلك) أي الإعراب بتمام الحروف اللفظية (قوله بثلاثة شرائط) بل بأربعة حيث يشترط فيها أن تكون مفردة أيضاً (قوله أن تكون مضافة) أورد عليه أن هذا الاشتراط في ذو والضم بلا ميم تحصيل الحاصل لأنهما لازمان للإضافة وأجيب بأن الشرط ينصرف إلى ما هو محتاج إليه بدلالة العقل والمحتاج إليه هنا ما عداهما (قوله لو كانت غير مضافة) أي الصالح منها لعدم الإضافة. وهو ما عدا ذو والضم بدون الميم (قوله لو كانت مضافة إلى ياء المتكلم) أي الصالح منها للإضافة إليها فلا يرد أن ذو لا تُضاف إلا إلى اسم الجنس (قوله لو كانت مصغرة) أي ما يقبل منها التصغير فلا يشكل بذو حيث لا تصغر (قوله وإنما علم هذا الخ) ولذا لم يُصرَّح به. والأولى وقد علم الشرط الثالث الخ (قوله ومررت بفيه) الأولى بدله ونظرت إلى فيه (قوله ذو قرابة زوجها) الأولى قريب زوجها والمشهور أن الحم مختص بقريب زوج المرأة. أباً كان، أو غيره. فلا يضاف إلا إلى المؤنث وقيل يطلق على أقاربهما جميعاً فيضاف للزوج أيضاً (قوله أي شيء) أي شيء كان فهو كناية عن الأجناس مطلقاً وقيل عما يُسْتَقْبَح ذكره فقط عورة كان أو غيرها. وقيل عن العورة خاصة (قوله كلمة كناية) الإضافة لامية وتحتمل أن تكون بيانية على أن المراد بالكناية ما يُكْنَى به (قوله وأصله هنو) بفتح النون لا بسكونها إذ حَكَى بعضهم في جمعه أهناء وفعلٌ الصحيح

العين الساكنها لا يجمع على أفعال بل على أفعال (قوله "صلى الله عليه وسلم" من تعزى الخ) أي من انتسب بنسبة الملة الجاهلية وفعل فعلاً بأن يقول: يا لَلْقَوْمِ لَيُخْرِجَ الناس معه إلى الباطل. فأَعْضُوهُ - بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد معجمة مشددة- أي قولوا له اعْضُضْ على هن أيبك استهزاءً به ولا تُجيبوه إلى الذي أَرَادَهُ أي تمسكْ بِذِكْرِ أيبك الذي انتسبت إليه عساه أن ينفك وأما نحن فلا نجيبك ولا تَكُنُوا- بفتح التاء وسكون الكاف أي لا تذكروا له كناية الذكر وهي الهن بل اذكروا له صريح اسمه وهو الأير بفتح الهمة وسكون الياء (قوله اعضض بأير) أي تمسك به وبعبارة غيره على أير (قول المص وذلك في كلا) أي وكلتا والأولى تأخير ذكرها عن ذكر المثني لأنها من مُلْحَقَاتِهِ. وألف كلا قيل بدل عن واو وقيل عن ياء وألف كلتا للتأنيث والتاء بدل من لام الكلمة وقيل إن الألف لام الكلمة كما كانت في كلا والتاء للتأنيث وفيهما أقوال أخر فليحرر وليراجع (قوله وهو عطف الخ) يقتضى أن تكون النسخة التي كتب عليها الشارح "وفي كلا مضافاً إلى مضمير" ولا يخفى حينئذ فساد قوله فيما مر: واختلاف الآخر إما بتمام الحروف اللفظية وأما على نسخة "وإما ببعض الحروف" وهي المشهورة المتداولة فالمعطوف. إما ببعض الحروف والمعطوف عليه إما بالحروف المراد به إما بتمام الحروف كما أشار إليه فيما سبق (قوله بالألف الخ) أي يعرب بالألف في حالة الرفع والياء في حالتي النصب والجر (قوله لأنه لم يستعمل) أي هو من الأسماء اللازمة للإضافة. علة للتقييد بالإضافة وقوله ولو كان مضافاً الخ علة لتقييد الإضافة بكونها إلى مضمير (قوله لأن في آخره ألفاً) ثابتة خطأ وساقطة لفظاً لالتقاء الساكنين (قول المص والجمع المذكر المصحح) الظاهر إسقاط لام الجمع وكذا يقال في قوله والجمع المؤنث السالم وقوله المصحح نعت للجمع أو للمذكر والأرجح الثاني لأن الصحة في الحقيقة للمذكر عند جمعه كذا نقل عن الشنواني. والمفهوم مما نقله عصام الجامي عنه قدس سره أن المصحح صفة للجمع بناء على أن الاصطلاح جرى على وصف الجمع بالتصحيح وإن كانت الصحة وصف مفردة. ومثله يقال في جمع المؤنث السالم. فليحرر (قوله إشارة إلى القسم الرابع أيضاً) لا حاجة إليه

عطف على قوله وفي كلا أي واختلاف الآخر إما ببعض الحروف اللفظية وذلك في التثنية بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا (نحو جاءني مُسْلِمَان ورأيت مُسْلِمَيْن ومررت بمُسْلِمَيْن و) في الجمع المذكر المصحح وهو الذي لا يتكسر فيه بناء الواحد بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا (نحو جاءني مسلمون ورأيت مسلمين ومررت بمسلمين) والفرق بين التثنية والجمع المصحح حالة الرفع ظاهر لأن رفعها بالألف ورفعها بالواو وحالتها النصب والجر أن ما قبل الياء في التثنية مفتوح والنون مكسورة وما قبل الياء في الجمع المصحح مكسور والنون مفتوحة قوله (والجمع المؤنث السالم) إشارة إلى القسم الثاني وهو أن يكون الإعراب فيه ببعض الحركات اللفظية. احترز بقوله والجمع المؤنث عن جمع المذكر سواء كان مصححا أو غيره واحترز بقوله السالم أي المصحح عن جمع المؤنث المكسر نحو نواصر في جمع ناصرة قوله (رَفَعَهُ) أي رفع جمع المؤنث السالم (بالضمه ونصبه وجره بالكسرة نحو جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات) قوله (وما لا يظهر الإعراب في لفظه قُدِّرَ في محله) لما فرغ المصنف رحمه الله من بيان الإعراب بالحركات والحروف اللفظية شرع في بيان الإعراب بالحركات التقديرية أي وكل اسم لا يظهر الإعراب في لفظه إما للتعذر أو للاستقلال قُدِّرَ الإعراب في محله أما الأول وهو الذي لا يظهر الإعراب في لفظه للتعذر ففي موضعين إما في كل اسم آخره ألف مقصورة سواء كان منصرفا (كعَصَا أو) غير منصرف (كسَعْدَى) لاسم امرأة يقال هذه عصا ورأيت عصا ومررت بعصا وجائني سعدى ورأيت سعدى ومررت بسعدى وإنما لا يظهر الإعراب فيه لأن في آخره ألفا والألف لا يقبل الحركة (و) إما في كل اسم مضاف إلى ياء المتكلم نحو (غلامي) يقال جاءني غلامي ورأيت غلامي ومررت بغلامي قوله (مطلقا) أي في حالة الرفع والنصب والجر وإنما لا يظهر الإعراب فيه لوجوب كسرة آخره لمجانسة الياء فإن أُعْرِبَ لزم تحرك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين في حالة واحدة وهو محال وكسرة البناء مغايرة لكسرة الإعراب لهذا هو القسم الخامس وهو أن يكون الإعراب فيه بتمام

(قوله على قوله وفي كلا) الصواب إسقاط الواو

(قوله وهو الذى الخ) قد عرفت أن الظاهر تفسيره بما
في آخره واو ونون

(قول المص وجمع المؤنث السالم) قد أشرنا فيما
سبق إلى أن المراد به المفهوم الاصطلاحي وهو
المجموع بالألف والتاء إذ لو أريد به معنى التركيب
الإضافي لخرج عنه نحو مرفوعات وسبجلات مما يكون
مفردة مذكرا ونحو سجدات و سموات مما لم يسلم نظم
واحد

(قوله فيه) الحق إسقاطه كما مر

(قوله احتراز الخ) ينافي ما أشرنا إليه من عدم صحة إرادة
المعنى التركيبي فالحق الاحتراز بجمع المؤنث السالم
المراد به المجموع بالألف والتاء عن جمع ليس كذلك
(قوله بقوله والجمع المؤنث) الحق إسقاط لفظ الجمع
(قول المص الإعراب) أي علامته على ما جرى عليه
المص

(قول المص في محله) أي في محل آخره أي على
الحرف الآخر منه

(قوله في بيان الإعراب بالحركات التقديرية) وأما
الإعراب بالحروف التقديرية فغير مسموع على رأي
الشارح رحمه الله وقد عرفت ما فيه

(قوله وهو الذى الخ) الظاهر وهو الإعراب الذى لا
يظهر الخ أو عدم ظهور الإعراب في لفظه للتعذر وكذا
يقال في مقابله

(قوله إما في كل اسم) بدل من قوله في موضعين
(قوله آخره ألف) أي وإن كانت محذوفة لفظا

(قوله مقصورة) وهى الألف المفردة اللازمة وسمي
صاحبه مقصوراً لحبسه عن ظهور الحركات أو لعدم مدّه
والقصر في اللغة الحبس وضد المدّ

(قوله لاسم امرأة) الحق لامرأة أو اسم امرأة

(قوله مررت بعضا) الأولى ضربت بعضا

(قوله وجاءني) الظاهر وجاءتني كما في نسخة خطية

(قوله فيه) أي في نحو عصا و سعدى

(قوله في آخره) أي في جانب آخره

(قوله اسم مضاف) سواء كان مفردا أو جمعا نحو
مسلماتي ومساجدي وعبادي. وبعضهم ذهب إلى أنه
مبني وبعض آخر إلى أنه واسطة والراجح ما جرى عليه
المصنف من أنه معرب بإعراب تقديره فليراجع

(قوله مطلقا) أي يقدر الإعراب في نحو عصا وفي نحو
غلامي تقديرا مطلقا أو زمانا مطلقا فهو متعلق بهما وإن
كانت فائدة التعميم الردّ على من ذهب إلى أن الإعراب
في نحو غلامي في حالة الجر لفظي. ويمكن جعله
متعلقا بنحو غلامي فقط وهو المتبادر من سياق كلام
الشارح رحمه الله تعالى

(كسرة آخره) الحق كسر آخره مصدرا أي بكسرة بنائية

(قوله لمجانسة الياء) أي لأجل أن تجانس حركة ما
قبل الياء الياء

(قوله فإن أعرب) أي لفظا (قوله مختلفتين) أي حقيقة
كما في حالتي الرفع والنصب أو حكما كما في حالة
الجر

(قوله وكسرة البناء) مخالف لما جرى عليه أنفا من أنها
كسرة مجانسة (قوله أيضا وكسرة البناء الخ) أي فلا
تكون إعرابا في حالة الجر كما ذهب إليه بعضهم. دفع
به ما عسى أن يقال لتكن كسرة البناء - على ما جرى
عليه- نفسها كسرة إعراب فيكون الإعراب لفظيا في حالة
الجر (قوله فيه) فيه ما مرّ

الحركات التقديرية (و) أما الثاني وهو الذي لا يظهر الإعراب في لفظه للاستثقال ففي الأسماء الناقصة وهي أسماء في آخرها ياء ما قبلها كسرة (كالقاضي) فإن الإعراب لا يظهر في لفظه في حالتي الرفع والجَرِّ دون حالة النصب لأنه أخف. يقال جاءني القاضي أصله القاضي بضم الياء اُسْتُثْقِلَت الضمة على الياء فحذفت ورأيت القاضي هذا على الأصل ومررت بالقاضي أصله القاضي بكسر الياء استثقلت الكسرة على الياء فحُذفت هذا هو القسم السادس وهو أن يكون الإعراب فيه ببعض الحركات التقديرية.

قوله

(وأسباب منع الصرف تسعة)

أي تسعة أسباب كما أشار إليها العلامة ابن الحاجب نظماً وزاد عليه الفهامة منلاً خليل العُمري السعدي رحمهما الله بيتاً آخر وهي من حيث المجموع أربعة أبيات

مَوَازِعِ الصَّرْفِ تَسَعُ كُلَّمَا اجْتَمَعَتْ ثَنَتَانِ مِنْهُ فَمَا لِلصَّرْفِ تَصْوِيبُ
عَدَلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ وَعَجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبُ
وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلْفٌ وَوَزْنٌ فَعْلٌ وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبُ
كَذَاكَ وَاحِدَةٌ قَامَتْ مَقَامَهُمَا فَالْجَمْعُ وَالْفَاءُ التَّأْنِيثُ تَجْوِيبُ

انتهى أحدها (العلمية) وحده ما ذكر (كزینب و) ثانيها (التأنيث) وهو على ضربين لفظي ومعنوي فاللفظي على ضربين أيضاً إما بالتاء (كطلحة وعائشة) وشرط التأنيث اللفظي الذي بالتاء ليكون مؤثراً في منع الصرف العلمية وإما بالألف وألف التأنيث على ضربين أيضاً إما مقصورة نحو حُبلى وبشرى وإما ممدودة نحو حمراء والمعنوي مآخلاً مِنَ التَّاءِ وَالْأَلْفَيْنِ ا لَمَذْكُورِينَ لِكِنَّ الْعَرَبِ اسْتَعْمَلْتَهُ مُؤَنَّثًا فَتَأْنِيثُهُ سَمَاعِي وَيَشْتَرِطُ فِي التَّأْنِيثِ الْمَعْنَوِيِّ لِيَكُونَ مُؤَثِّرًا فِي مَنَعِ الصَّرْفِ الْعِلْمِيَّةِ وَأَنْ يَكُونَ زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ كَزَيْنَبَ أَوْ يَكُونَ وَسْطُهُ مَتَحَرِّكًا كَسَقَرٍ أَوْ يَكُونَ عَجْمَةً نَحْوَ مَاءٍ وَجُورٍ

(قوله للاستقلال) أي لكونه أو لوجوده ثقيلًا (قوله ففي الأسماء الناقصة) الظاهر المنقوصة

(قوله في آخرها ياء) أي لازمة؛ فيخرج عن المنقوص نحو مررت بأبيه. خفيفة؛ فيخرج كرسِيّ. تَلُو كسرة؛ فيخرج نحو ظَنِيّ (قوله لأنه أخف الخ) ليس على بابه والأولى بدله لاستقلال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة (قوله استثقلت الضمة) معلوماً أو مجهولاً أي كانت أو وُجدت ثقيلة (قوله هذا على الأصل) أي من عدم الحذف.

موانع الصرف

(قوله أي تسعة أسباب) الظاهر أسباب تسعة إذ لم يوجد لها شرط حذف المضاف إليه من بناء المضاف نحو قبل وبعد أو تعويض التنوين نحو كل وأيّ أو وجود إضافة أخرى نحو يا تيمّ تيمّ عدي

(قوله كما أشار إليها- إلى قوله انتهى) غير موجود في نسخة خطية ولعله حاشية ألحقها الناسخون بالشرح (قوله نظماً) أي منظومة أو إشارة نظم أو بنظم (قوله عليها) أي المنظومة والأولى عليه (قوله السعدي) صوابه الإسعدي. في القاموس: اسعد بلدة منها المسندة زينب بنت المحدث سليمان بن هبة الله خطيب بيت لهياء بالشام. وفي شرحه تاج العروس: أخذ عنها التقيّ السبكي وغيره (قوله بيتا آخر) بل بيتين آخرين هما الأول لصاحب المنظومة أبي سعيد الأنباري النحوي والرابع للمولى المذكور قدس سرّه

(قوله موانع) جمع مانعة أي علة مانعة. أو مانع منقول من الوصفية إلى الاسمية والمراد به ماله دخل في المنع سواء كان مستقلاً أم لا فافهم

(قوله تصويب) في العصام التصويب النزول آه. لم نعر عليه بهذا المعنى في كتب اللغة. وإنما جاء به الصوب مصدر صاب أي نزل. فالظاهر أنه من صَوَّب الرأي أي حكم عليه بالصواب. أي مصوب ومُجَوِّز

(قوله ثم جمع) قال العارف الجامي قدس سره السامي والعدول عن الواو إلى ثم لمجرد المحافظة على الوزن. وقال بعض المحققين للتراخي الرتبي ولا يخفى أن الجمع أعلى رتبة مما قبله ومما بعده آه ولا يخفى بعده (قوله والتون زائدة الخ) أي يمنع النون الصرف زائدة ألف من قبلها. فألف فاعل لقوله زائدة والظرف متعلق به والمراد بزيادة الألف قبل النون. اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الألف عليها فيه كما إذا قلت جاني زيد راكبا من قبله أخوه (قوله وهذا القول تقريب) أي ذكر الموانع بصورة النظم مقرب لها إلى الحفظ إذ حفظ النظم أسهل (قوله تجويب) أي جواب للسائل عنها والتجويب بهذا المعنى غير موجود في كتب اللغة فليراجع

(قوله أحدها) المناسب أولها (قول المص العلمية) المعبر عنها في النظم بالمعرفة المراد بها التعريف (قوله وحدها) أي حد ما قامت به وهو العلم أو حدها مأخوذ مما ذكر في حد العلم (قوله أيضا) أي كما أن مطلق التأنيث على ضربين (قول المص كطلحة وعائشة) أي كتأنيثهما (قوله وشرط التأنيث الخ) الأولى والأخسر وشرط تأنيثه في منع الصرف العلمية (قوله العلمية) أي علمية الاسم المؤنث (قوله وألف التأنيث) الأولى وهي (قوله أيضا) أي كما أن التأنيث اللفظي على ضربين

(قوله إما مقصورة) بدل من قوله ضربين (قوله وإما ممدودة) أي ممدود ما قبلها أو التي تكون سبباً للمد (قوله ما خلا الخ) أي خلا موصوفه من التاء الخ والأولى والأخسر بخلافه (قوله استعملته مؤنثاً) أي استعملت موصوفه مؤنثاً و أجرت عليه أحكامه (قوله ويشترط في التأنيث المعنوي الخ) الأولى والأخسر ويشترط في وجوب تأنيثه العلمية وأن يكون الخ (قوله في منع الصرف) أي في وجوبه (قوله عجمة) الحق عجمياً

اسمان لبلدتين من بلاد الفارس (و) ثالثها (الوصف) وهو ما دل على ذاتٍ باعتبار معنى معين هو المقصود من ذكره (كأحمر) وشرطه أن يكون وصفا في الأصل (و) رابعها (وزن الفعل) وشرطه أن يكون أحد الأمرين إما أن يختص ذلك الوزن بالفعل ولا يوجد في الاسم إلا منقولا من العجمي إلى العربي كَبَقَمٍ أو منقولا من الفعل إلى الاسم للعلم كَشَمَرٍ وَضُرِبَ إذا سَمِيَ بهما رجلٌ مثلاً وإما أن يكون في أوله زيادة كزيادة في أوّل الفعل غير قابل لتاء التأنيث (كأحمد) في اسم رجل (و) خامسها (العدل) وهو خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى تحقيقاً كثلاث ومثلث فإن كلّ واحد منهما معدول عن ثلاثة ثلاثة أو تقديراً (كَعُمَرَ) فإنه معدول عن عامر لأن العرب تقول سمعتُ عن عُمَرَ فمَنَعَتْ منه الجرّ والتنوين فَعِلِمَ أنه غير منصرف وغير المنصرف ما فيه سببان من هذه الأسباب التسعة وليس فيه إلا سبب واحد وهو العلمية فوجب تقدير سَبَبٍ آخر لحفظ قاعدتهم فقُدِّرَ فيه العدل لإمكان تقديره فيه وامتناع تقدير غيره فقليل إنه معدول عن عامر (و) سادسها (الجمع) وشرطه أن يكون على صيغة مُنْتَهَى الجُمُوع بغير هاءٍ والمراد بمنتهى الجموع أن يكون على صيغة يمتنع جمعها مرة أخرى جمع التكرير وأن يكون قبل ألف التكرير حرفان مفتوحان وأن يكون بعد ألف التكرير حرفان متحرّكان (كمساجد أو) ثلاثة أحرف وسطها ساكن (كمصاييح و) سابعها (التركيب) وهو وضع جزء عند جزءٍ آخر (كمعدي كرب) وشرطه العلمية وأن لا يكون بإضافة نحو غلام زيد ولا بإسنادٍ نحو زيد قائم ولا تضمني نحو خمسة عشر بل ينبغي أن يكون مزجياً كمعدي كرب (و) ثامنها (العجمة) وهي التي وُضِعَتْ في العجم وشرطها العلمية في العجم وأن يكون متحرّك الوسط نحو شَتَرَ لاسم قَلْعَةٍ بالشام أو زائدة على ثلاثة أحرف (كإبراهيم و) تاسعها (الألف والنون المضارعتان) أي المشابهتان (لألفي التأنيث) في عدم دخول تاء التأنيث فيهما وهما إن كانا في اسمٍ فشرطه العلمية (كعِمْران وعثمان) وإن كانا في صفة فشرطها أن لا يكون مؤنثها على فعلانة كعطشان فإن مؤنثه عطشى قوله (ومتى اجتمع في الاسم سببان

(قوله من بلاد الفارس) الحق إسقاط اللام كما في نسخة خطية (قوله ما دلّ الخ) فيه مسامحة إذ المراد به هنا كون الاسم دالا على ذات الخ (قوله على ذات) أي مبهمة (قوله باعتبار) أي متلبسة به والأوضح مأخوذة مع معنى معين (قوله من ذكره) الضمير عائد إلى ما- الذي هو عبارة عن الاسم. والأولى منه (قول المص كأحمر) أي ككونه دالا على ذات مبهمة ثبتت لها الحمرة (قوله وشرطه) أي شرط كونه سببا لمنع الصرف (قوله في الأصل) أي الوضع. فخرج نحو أربع في مررت بنسوة أربع لأنه في الأصل اسم للعدد المعلوم ووصفته عارضة (قول المص وزن الفعل) هو كون الاسم على وزن من أوزان الفعل (قوله أن يكون) أي يوجد. والأولى إسقاطه كما في نسخة خطية (قوله من العجمي إلى العربي) أي من الكلام العجمي إلى الكلام العربي (قوله كبقم) اسم لصبغ معروف (قوله من الفعل) أي من معناه (قوله إلى الاسم للعلم) لا حاجة إليه (قوله كشمر وضرب الخ) الأولى كشمر علما وضرب إذا سمّي به رجل مثلا (قوله في أوله) أي وزن الفعل أو ما كان على وزنه (قوله كزيادة) أي زيادة حرف أو حرف زائد من حروف أتين (قوله غير قابل الخ) أي قبولا قياسيا وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجله فلا يرد عليه أربع علما لرجل ولا أسود اسما للحية فإن لحوق التاء بالأول للتذكير فلا يكون قياسيا كما أن لحوقه بالتاني ليس باعتبار الوصف الأصلي الذي امتنع من الصرف لأجله بل باعتبار غلبة الاسم العارضة (قوله في اسم رجل) الأولى إسقاط- في- (قوله خروج الاسم) أي إخراج مادته (قوله عن صيغته الأصلية) أي هيئة مادته التي يقتضى الأصل والقاعدة أن تكون عليها حقيقة أو فرضا (قوله إلى صيغة أخرى) أي إلى هيئة مخالفة للأولى في اندراجها تحت أصل وقاعدة (قوله تحقيقا) أي خروجا محققا كما هو المشهور أو خروجا عن أصل محقق كما قال العارف الجامي قدس سره السامي (قوله معدول) أي مخرج مادته تحقيقا (قوله تقول) أي يقول الشخص منهم (قوله الجر) أي بالكسر (قوله قاعدتهم) من أن كل اسم غير منصرف لابد فيه من سببين حقيقة أو حكما من الأسباب التسعة (قوله فقدّر فيه العدل) أي لا غير (قول المصنف الجمع) أي كون الاسم مجموعا (قوله أن يكون) أي موصوفه (قوله على صيغة منتهى الجموع) أي على صيغة هي مكان انتهاء الجموع أو لانتهاء الجموع. فمنتهى إما اسم مكان أو مصدر ميمي والإضافة بيانية أو لامية (قوله بغير هاء) منقلبة عن تاء التانيث في حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فاره (قوله والمراد بمنتهى الجموع) أي المراد بكونه

على صيغة منتهى الجموع (قوله جمعها) أي جمع مفردا (قوله جمع التكسير) أي بخلاف جمع التصحيح. فإنه لا يمتنع كأيا من فإنه يجمع على أيا من (قوله أن يكون) الأولى بأن يكون (قوله وأن يكون بعد ألف التكسير) الأخصر وبعده (قوله وضع جزء عند جزء آخر) أي مع جعلهما كلمة واحدة والأولى جعل كلمتين أو أكثر كلمة واحدة كما عبر به بعضهم (قوله وأن لا يكون بإضافة) أي متلبسا بإضافة أي تركيبا إضافيا وكذا يقال في قوله ولا بإسناد ولا تضمن (قوله ولا بإسناد) نحو تأبط شرا لأن الأعلام المشتمة على الإنسان من قبيل المبنيات ومنع الصرف من أحكام المعرب كذا قال العارف الجامي قدس سره السامي. والتحقيق أنها من قبيل المعربات بالإعراب التقديري المتصرف. فليراجع (قوله ولا تضمني) الصواب ولا تضمن عطفا على قوله لا بإسناد بأن يتضمن الجزء الثاني معنى حرف نحو خمسة عشر وبيت بيت (قوله أخيرا كمعدي كرب) الأولى جعل هذا من المتن كما في نسخة خطية وإسقاط الأول (قوله وهي التي الخ) أي ما قام به العجمة التي الخ أو العجمة التي وضع موصوفها في العجم و المناسب أن يقول هي كون اللفظ مما وضعه غير العرب (قوله في العجم) المراد بهم من عدا العرب (قوله العلمية) حقيقة إبراهيم أو حكما بأن ينقل العرب اللفظ العجمي من لغة العجم إلى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل إليها كفالون فإنه كان في لغة العجم اسم جنس بمعنى الجيد لقب به عيسى راوي نافع قبل أن يتصرف فيه العرب (قوله وأن يكون) أي اللفظ العجمي (قوله لاسم) الحق إسقاط اللام (قوله قلعة بالشام) قال العارف الجامي قدس سره السامي هو اسم حصن بديار بكر وفي القاموس قلعة بأثر. والله أعلم (قوله أو زائدة) الصواب أو زائدا (قول المص المضارعتان) وتوصفان بالمزيدتين أيضا لأنهما من الحروف الزوائد وهي حروف: اليوم تتساه (قوله فيهما) الأولى عليهما (قوله في اسم) المراد به هنا ما يقابل الصفة (قوله فشرطه) أي الألف والنون في تأنيدهما في منع الصرف. وإفراد الضمير باعتبار أنهما سبب واحد ويحتمل إرجاع الضمير إلى الاسم وهو المناسب لقوله فيما يأتي: وشرطها. وعليه يكون المعنى فشرط الاسم في امتناعه من الصرف (قوله العلمية) لمتنع التاء فيتحقق شبههما بألفي التانيث (قوله فشرطها) أي الصفة في امتناعها من الصرف والأولى فشرطهما بإرجاع الضمير إلى الألف والنون (قوله أن لا يكون الخ) ليبقى مشابقتها لألفي التانيث على حالها (قوله كمعطشان) أي بخلاف عريان فإن مؤنثه عريانة. قال العصام: الألف والنون في الصفة لا يكون مع وزن فعالن - بكسر الفاء- ويضم الفاء. لا يكون إلّا مع فعلانة بخلاف الألف والنون في الاسم فإنه يكون مع الأوزان الثلاثة

منها) أي ومتى اجتمع في الاسم سببان من هذه الأسباب التسعة (لم ينصرف) ذلك الاسم (وكذا لو كان في الاسم سببٌ واحد يقوم مقام السببين) وذلك السبب الواحد الجمع (نحو مساجد ومصاييح و) ألفا التأنيث المقصورة نحو (حُبلى وبشرى و) الممدودة نحو (صفراء وصحراء) قوله (إلا ما كان) استثناء من الضمير المستتر في قوله لم ينصرف وهو فاعله الراجع إلى الاسم أي متى اجتمع في الاسم سببان من هذه الأسباب التسعة لم ينصرف ذلك الاسم إلا الاسم الذي كان (على ثلاثة أحرف ساكنَ الوسط كَنُوحٍ وُلُوطٍ فإن فيه) أي في الاسم الثلاثي الساكن الوسط (مذهَّبين) أحدهما (الصرف لخفته) على اللسان بسبب سكون الوسط ودليل منع الصرف الثقل (و) ثانيهما (منع الصرف لحصول السببين فيه) وهما العجمة والعلمية والأول أصح لانتفاء الشرط المذكور في العجمة وهو تحرك الوسط أو الزيادة على ثلاثة أحرف ولقوله تعالى ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾ ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ﴾ بالتنوين قوله (وَكُلُّ عِلْمٍ لَا يَنْصَرِفُ، يَنْصَرِفُ عِنْدَ التَّنْكِيرِ فِي الْغَالِبِ لَزْوَالِ الْعِلْمِيَّةِ بِالتَّنْكِيرِ) فَبَقِيَ الاسم بلا سبب حيث كانت العلمية شرطا لانتفاء المشروط عند انتفاء شرطه أو على سبب واحد حيث لم تكن العلمية شرطا (نَحْوُ رَبِّ سَعَادٍ) فسعاد غير منصرف للتأنيث والعلمية فإنها اسم امرأة فلما نُكِّرَتْ بدخول رب عليها لأن رب لا تدخل إلا على النكرات صارت منصرفة لبقائها بلا سبب (و) كذلك (رب إسماعيلٍ) فإنه غيرُ منصرف للعجمة والعلمية فلما نكر صار منصرفا لبقائه أيضا بلا سبب (و) كذلك (رَبِّ عِمْرٍ) فإنه غير منصرف للعلمية والعدل فلما نُكِّرَ صار منصرفا لبقائه على سبب واحد (وهذا) أي الذي ذكر من قوله وكل علم لا ينصرف، ينصرف عند التنكير (إذا كان للعلمية تأثير في منع الصرف) سواء كانت العلمية شرطا كما في التأنيث بالتاء والتأنيث المعنوي و التركيب و العجمة والألف والنون المُشَابِهَتَيْنِ لألفي التأنيث إذا كانتا في الاسم أو لم تكن شرطا كما في وزن الفعل والعدل (وأما إذا لم يكن للعلمية أثر في منع الصرف كرجل سُمي بمساجدَ وحمراءَ فإنه) أي فإن كل واحد من مساجد وحمراء

(قوله أي ومتى الخ) الأخصر أي من هذه الأسباب التسعة (قوله الجمع) أي البالغ موصوفه إلى صيغة منتهى الجموع. وإنما قام مقامهما لتكرره حقيقة كأكالب و أساور و أنواعيم أو حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات نحو مساجد ومصايح

(قوله و ألفا التأنيث) أي تأنيث كل واحد منهما لأنها لازمتان للكلمة وضعا فيجعل لزومهما بمنزلة تأنيث آخر (قوله وهو فاعله) مستدرك (قوله لم ينصرف) أي باتفاق ليصح الاستثناء

(قوله إلا الاسم الخ) ولم ينضم إلى السببين فيه سبب آخر لئلا يشكل بنحو ماه وجور علمين لبلدتين فإنه لا اختلاف في امتناع صرفه

(قول المص كنوح ولوط) أي وكهند ودعد. لكن الخلاف الآتي إنما هو في نحو نوح ولوط بخلاف نحو هند فإنه يجوز فيه الوجهان باتفاق ما عدا الزجاج من النحاة فإنه قال بوجوب منع الصرف فيه (قوله لخفته) أي الاسم المذكور

(قوله ودليل منع الخ) الجملة حالية أي سبب منع صرف العلل المذكورة الثقل الحسي أو المعنوي الذي ينشأ عنها فيعارض الخفة في الاسم المذكور ثقل إحدى العلتين فتزاحم تأثيرها

(قوله وثانيهما منع الصرف) ظاهره أن المذهب الثاني وجوب منع الصرف. والمشهور أنه جواز الوجهين فليراجع (قوله لانتفاء الشرط الخ) قد يقال إن القائل بمنع الصرف لا يشترط الشرط المذكور

(قوله ولقوله تعالى الخ) أي ولورود التنزيل الكريم عليه (قول المص وكل علم) أي مؤثر علميته كما سيشير إليه بقوله هذا الخ

(قول المص عند التنكير) بأن يراد به واحد من الجماعة المسماة به أو يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو لكل فرعون موسى بمعنى لكل مبطل مُحَقَّق (قوله فبقي) الأولى فيبقى كما في نسخة (قوله بلا سبب) أي من حيث إنه سبب (قوله شرطا) أي لتأثير السبب الآخر

(قوله فإنها اسم) أي كلمة سعاد (قوله لا تدخل إلا على النكرات) لتأثر بمعناها من القلة أو الكثرة

(قوله إذا كان) أي ثابت إذا كان (قوله كما في التأنيث بالتاء) أي كعلمية مع تأنيث بالتاء (قوله أثر) أي تأثير

(قول المص كرجل سمي الخ) الحق كمساجد وحمراء سمي بكل منهما رجل مثلا (قوله فإن كل واحد من مساجد الخ) في السيوطي: إذا سمي بنحو مساجد ثم نُكِّرَ فسيبويه يمنعه والاختفاء يصرفه ولم ينقل عنه خلافه آه وفي الاشموني نقلا عن المرادي وعن الاختفاء القولان آه فليراجع (قوله أي فان كل الخ) الأولى إرجاع الضمير الى العلم الذي لا تكون علميته مؤثرة

(لا ينصرف عند التنكير أيضا) لأنه غيرُ منصرف من غير اعتبار العلمية فوجودها فيه وعدمها سواء قوله في الغالب إشارة إلى مثل أحمر إذا كان علما لأنه لا ينصرف عند التنكير أيضا لعود الوصف الأصلي عند زوال العلمية وفي رواية أخرى أنه منصرف

قوله (المرفوعات)

أي لهذا باب المرفوعات وهي جمع المرفوع وهو ما اشتمل على علم الفاعلية وهو الرفع وإنما قدمها على المنصوبات والمجرورات لأنها أصل بالنسبة إليهما لأن الكلام يحصل من مرفوعين ولا يحصل من منصوبين و مجرورين أو أكثر والمرفوعات (على ضريين) أحدهما (أصل) وهو أن يكون رفعه أصالةً (و) الثاني (ملحق به) أي بالأصل وهو أن يكون رفعه ملحقا بالأصل أي مشابهها به قوله (فالأصل هو الفاعل) أي الذي يكون رفعه أصالة هو الفاعل لأن أساس النحو ما قاله علي كرم الله وجهه: الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمضاف إليه مجرور (و) الفاعل (هو ما أسند الفعل أو شبهه إليه وقُدِّم) الفعل أو شبهه (عليه على جهة قيامه) أي الفعل أو شبهه (به) وإنما قال ما أسند الفعل أو شبهه إليه بدلَ قوله اسم أسند الفعل إليه ليدخل فيه الفاعل الذي ليس باسم نحو أعجبني أن خرجت فأن مع خرجت في محل الرفع فاعل لأعجبني وليس باسم قوله ما أسند الفعل (نحو قام زيد) فقام فعل أسند إلى الفاعل وهو زيد قوله أو شبهه ليدخل فيه اسم الفاعل (و) أمثاله من الصفة المشبهة والمصدر واسم التفضيل والظرف وغيرها كأسماء الأفعال نحو (زيد قائم أبوه) فأبوه فاعل لقائم قوله وقدم عليه ليخرج زيد في مثل قولك زيد قام قوله على جهة قيامه به ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضُرب زيدٌ فإن قيام الفعل ليس به بل وقوع الفعل عليه وإنما لم يقل قائما به ليدخل الفاعل الذي يقوم الفعل به حقيقة نحو علم زيد والفاعل الذي لا يقوم الفعل به حقيقة نحو قرب زيد وبعد زيد ومات بكر قوله (وهو على ضريين) أي والفاعل على ضريين

(قوله من غير اعتبار العلمية) أي من غير دَخلها أي عند غير الاختفش في نحو مساجد علما

(قوله الى مثل أحمر) أي الى استثنائه والمراد بمثله ما كان معنى الوصفية فيه غير خفي قبل العلمية فيدخل فيه سكران وأمثاله ويخرج عنه نحو أجمع (قوله لأنه لا ينصرف) علة للاستثناء الذي قدرناه (قوله لعود الوصف الاصلي) لا يخفى أن الوصف الاصلي لا يعود بالتذكير. ولعل مراده عود حكمه ولو قال: لا اعتبار الوصف الأصلي. لكان أولى (قوله وفي رواية أخرى الخ) عن الأخفش أنه منصرف لعدم اعتباره الوصفية الأصلية إذ الزائل لا يعتبر من غير ضرورة. لكن الأخفش رجع أخيراً إلى ما ذهب إليه سيبويه من عدم انصرافه. حكى أن أبا عثمان المازني سئل الأخفش: لم صرفت أربع في نحو مررت بنسوة أربع فقال لأنه في الأصل اسم للعدد المعلوم والوصف عارض فلم يُعتدَّ به فقال هلاًّ اعتبرت وصف أحمر علماً إذا نُكِّرَ والتسمية به عارضة. فلم يأت بمُفْنَع. ولعل موافقته سيبويه آخراً من أجل ذلك. كذا في الصبان.

المرفوعات

(قوله جمع المرفوع) لا المرفوعة لأن موصوف مفردة الاسم وهو مذكر غير عاقل. ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل (قوله علم الفاعلية) أي علامة كون الاسم فاعلا حقيقة أو حكما (قوله والمرفوعات على ضربين) أشار إلى أن قوله على ضربين خبر مبتدأ محذوف (قوله أن يكون) أي ذو أن يكون أو متحقق بأن يكون (قوله أصالة) أي على جهة الاصاله لا على جهة الإلحاق (قوله ملحقا بالأصل) فيه مسامحة والمراد أن رفعه بسبب الإلحاق بالأصل (قوله أي مشابها به) لا يخفى أن الإلحاق ليس المشابهة وإنما هو بسببها فالحق بدل التفسير. التعليق بقوله لمشابهته

إياه (قوله لأن أساس الخ) هذا تعليل ظاهري والتحقيق أن سبب أصالة الفاعل كونه جزءاً للجملة الفعلية غالبا التي هي أصل الجمل وأنه إنما رفع للفرق بينه وبين المفعول وليس رفع المبتدأ كذلك والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني وأن عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي (قول المصنف أو شبهه) المراد به ما يشبهه في الدلالة على الحدث (قول المصنف على جهة الخ) أي وقدم مشتملا على جهة الخ أو وذلك الإسناد على طريقة قيام الخ والمراد بها أن يكون على صيغة المعلوم أو ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة كما أن جهة الوقوع كون الفعل على صيغة المجهول أو ما في حكمها كاسم المفعول (قوله وإنما قال الخ) الأخصر وإنما قال ما بدل قوله اسم. يريد أن المصنف رحمه الله ذكر ما مريدا به ما يعم الاسم وغيره كاللفظ فكأنه قال لفظ اسند الفعل إليه الخ فيشمل نحو أن خرجت فإنه لفظ أسند إليه الفعل. ولا يخفى بعده إذ الظاهر أن المراد بما اسم مرفوع بقريته أن الكلام في مرفوعات الأسماء وشموله لما ذكر بجعله عبارة عما يعم الحقيقي والحكمي فأن خرجت وإن لم يكن اسما حقيقيا إلا أنه اسم حكمي لأنه مؤول بخروجك (قول المصنف نحو قام زيد) أي مثاله نحو قام زيد (قوله فقام فعل الخ) الأولى فزيد فاعل أسند إليه قام (قوله ليدخل فيه اسم الفاعل) أي فاعله (قوله ليخرج الخ) حيث لم يخرج بقوله أسند إليه الفعل لأن الإسناد إلي ضمير شئ إسناد إليه في الحقيقة (قوله فإن قيام الفعل الخ) الظاهر بدله فإن إسناد الفعل إليه ليس على جهة القيام به بل على جهة الوقوع عليه (قوله حقيقة) الأولى إسقاطه هنا وفيما سيأتي (قوله نحو علم زيد الخ) فإن العلم أمر وجودي قائم بزيد بخلاف القرب والبعد والموت في الأمثلة الآتية فإن الأولين أمران اعتباريان والأخير عديم

أحدهما (مظهر) نحو زيد في (نحو ضَرَبَ زيد و) الثاني (مضمَر) وهو على ضربين أيضا إما بارز مثل التاء في نحو ضربت (و) إما مستتر نحو هو المستتر في ضرب في نحو (زيد ضرب) قوله (والملحق به) أي بالأصل أي المُشَبَّه به (خمسة أضرب) .

الأول (المبتدأ وخبره)

ووجه مشابهة المبتدأ بالفاعل أن كل واحد منهما مسند إليه ووجه مشابهة الخبر بالفاعل أن كل واحد منهما جزء ثانٍ من الكلام قوله (فالمبتدأ هو الاسم المجرّد عن العوامل اللفظية مسندا إليه) هذا حد المبتدأ قوله هو الاسم إشارة إلى أنه لا يكون إلا اسما أو ما في معنى الاسم مثل تَسْمَعُ بالمُعَيِّدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ أصله أن تَسْمَعَ فحذف أن وبدل النصب بالرفع أو أُطْلِقَ الفعلُ وأريد الاسم كقوله تعالى ﴿ يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾ أي يوم نَفَعَ صِدْقِ الصادقين وعلى التقديرين تقديره سَمَاعُكَ بالمُعَيِّدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ قوله المجرد عن العوامل اللفظية يخرج اسمَ إن واسم كان واسم ما ولا بمعنى ليس وغيرها قوله مسندا إليه يخرج الخبر قوله (والخبر هو المجرد عن العوامل اللفظية مسندا به) وإنما قال هو المجرد ولم يقل هو الاسم المجرد لأن خبر المبتدأ قد يكون غير الاسم نحو زيد ضرب قوله هو المجرد عن العوامل اللفظية يخرج خبرَ إنَّ وخبر كان وخبر ما ولا بمعنى ليس وغيرها قوله مسندا به يخرج المبتدأ (نحو زَيْدٌ قائمٌ) فقوله زيد مبتدأ وقوله قائم خبره وإنما قال في حد كل واحد من المبتدأ والخبر هو المجرد عن العوامل اللفظية إشارة إلى أنهما لم يكونا مجردَيْن عن العوامل المعنوية وهو التجريد عن العوامل اللفظية قوله (وحق المبتدأ أن يَكُونَ معرفةً) لأنه محكوم عليه وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة لأن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته قوله (وقد يجيء نكرةً) أي وقد يجيء المبتدأ نكرة إذا تَخَصَّصَتْ تلك النكرة بوجه من الوجوه لأنه حينئذ يقرب إلى المعرفة والمخصص إما أن يكون المبتدأ النكرة في معنى الفاعل (نحو شَرُّ أَهَرٍّ ذَا نَابٍ) تقديره ما أهر ذا نابٍ إلا شرُّ والفاعل يجوز أن يكون نكرة فيجوز أن يكون المبتدأ الذي في معناه

(قوله أيضا) أي كما أن مطلق الفاعل على ضربين
(قوله أي المشبهة به) صوابه المشبه به كما في نسخة
خطية أي الملاحظ مشابهته به وقد عرفت عدم ظهور
هذا التفسير وأن الأولى تعليل الإلحاق بالمشابهة.

المبتدأ والخبر

(قول المص المبتدأ وخبره) جعله قسما واحدا للتلازم
بينهما على ما هو الأصل في المبتدأ من كونه مسندا
إليه. فلا يرد نحو أقائم زيد

(قوله بالفاعل) الظاهر إسقاط الباء هنا وفيما سيأتي
(قول المص المجرد الخ) أي الخالي عن جنس
العامل اللفظي
(قول المص عن العوامل اللفظية) أي غير المزیدة لثلاً
يُرد نحو بحسبك درهم

(قول المص مسندا إليه) وقد يكون مسندا أيضا بأن
تكون صفة واقعة بعد دال النفي والاستفهام إلا أنه
خلاف الأصل (قوله هذا حدّ المبتدأ) لا فائدة فيه

(قوله هو الاسم الخ) الظاهر أن يقول والمراد بالاسم
أعم أن يكون حقيقة أو حكما. ليشمل مثل تسمع الخ
(قوله أو ما في معنى الاسم) الأولى بدله حقيقة أو
حكما (قوله أو أطلق الفعل الخ) عطف على قوله،
أصله أن تسمع فيكون من مواضع تأويل الجملة
بالمصدر بلا سابق ومنها الجملة الواقعة بعد همزة
التسوية نحو سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم. ومنها
الجملة المضاف إليها الظرف نحو هذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم (قوله وغيرها) بالنصب عطف على
اسم إن والضمير راجع إلى الأسماء المذكورة. ويحتمل
الجر، والضمير حينئذ راجع إلى الكلمات المذكورة.
والأول أحسن. تأمل (قول المص مسندا به) حال من
الضمير المستتر في المجرد. وبه نائب فاعل والباء

للسببية. ويحتمل أن يكون النائب الضمير المستتر في
مسندا الراجع إلى مصدره على معنى موقعا الإسناد بسببه
والمراد المسند به إلى المبتدأ ليخرج المبتدأ في نحو
أقائم الزيدان

(قوله وإنما قال الخ) الأخصر وإنما لم يقل هو الاسم
الخ

(قوله لأن خبر الخ) فيه أن كون الكلام في مرفوعات
الاسم قرينة على أن المراد به الاسم المجرد وأن الخبر في
نحو زيد ضرب اسم تأويلا على أنه ينتقض تعريف الخبر
بيضرب في نحو يضرب زيد إن أريد العموم (قوله وإنما
قال الخ) أي إنما قيد العوامل في تعريف كل واحد
منهما باللفظية (قوله لم يكونا الخ) الأولى غير مجرّدين
عن العامل المعنوي (قوله وهو التجريد الخ) أي التجرد
عن العوامل للإسناد (قوله لأن الحكم الخ) أي لأن
حق الحكم على الشيء أن لا يكون إلا الخ (قوله من
الوجوه) أي من وجوه التخصيص المشهورة بين النحاة.
قال المولى المنلا خليل الأسعدي قدس سرّه و أفاض
علينا من بركاته في كافيته:

وأوجه التخصيص فيما نلتقي * تدنوا ثلاثين وقيل ترتقى.

الخ
وقال بعض المحققين مدار صحة الإخبار عن النكرة،
حصول الفائدة لا على ما ذكره من التخصيصات التي
يحتاج في توجيهها إلى تكلفات ركيكة (قوله
والمخصص) والأولى والتخصيص (قوله أن يكون) أي
بأن يكون (قوله تقديره الخ) الظاهر بدله إذ يستعمل في
موضع ما أمر ذا ناب الخ (قوله والفاعل الخ) الأولى
تقديمه على المثال وأن يقول بدله والفاعل يتخصص قبل
ذكره بصحة كونه محكوما عليه بما أسند إليه. فكذا
المبتدأ الذي في معناه

نكرة وإما أن يكون موصوفاً كما في هذا المثال المذكور إذ يحتملُ أن يَكُونَ تقديره شر عظيم أهرَّ ذا نابٍ وإما أن يكون تخصيصه بالمتكلم (و) هو في الدعاء نحو (سلام عليكم) إذ أصله سلَّمت سلاماً عليكم أو أسلَّم سلاماً عليكم فحذف الفعل كما يُحذف أفعال المصادر فصار سلاماً عليكم فعدل عن النصب الدال على الحدوث والزوال إلى الرفع الدال على الثبات والبقاء والدوام فصار سلام عليكم ومعناه على ما كان عليه في أصله وهو سلَّمت سلاماً عليكم فيكون سلاماً عليكم في قوة سلامي عليكم قوله (وحق الخبر أن يكون نكرة) لأن الخبر حكم والحكم لا يلزم أن يكون معرفة والأصل هو النكرة بالنسبة إلى المعرفة قوله (وقد يجيئان) أي وقد يجيء المبتدأ والخبر (معرفتين) معا (نحو الله إلهنا ومحمد نبينا) فقوله الله معرفة بالألف واللام ومحمد معرفة بأنه علم وقوله إلهنا ونبينا معرفتان بالإضافة وإنما أورد مثالين ليكون كلمة الإيمان بتمامها قوله (والخبر على ضريين) أي وخبر المبتدأ على ضريين إما (مفرد نحو زيد غلامك) فإن غلامك مفرد (و) إما (جملة) أي جملة خبرية لا إنشائية (والجملة على أربعة أضرب) إما جملة (فعلية) وهي التي يكون جزئها الأول فعلاً (نحو زيد ذهب أبوه) فزيد مبتدأ وذهب فعل ماضٍ وأبوه فاعله والجملة فعلية في محل الرفع بأنها خبر المبتدأ (و) إما جملة (اسمية) وهي التي يكون جزئها الأول اسماً (نحو عمرو أخوه ذاهب) فعَمَرُو مبتدأ وأخوه مبتدأ ثانٍ وذاهب خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني مع خبره في محل الرفع بأنه خبر المبتدأ الأول (و) إما جملة (شرطية) وهي المركبة من الشرط والجزاء (نحو بَكْرٌ إِنْ تُكْرِمَهُ يُكْرِمَكَ) فبكر مبتدأ وإن حرف شرط وتكرمه فعل شرط ويكرمك جزائه والجملة الشرطية في محل الرفع بأنها خبر المبتدأ (و) إما جملة (ظرفية) وهو الظرف الذي متعلِّقه مقدر من نحو حصل أو ثبت أو استقر غير الظرف الذي متعلقه ملفوظ أو في حكم الملفوظ فإنه لا محل له من الإعراب والظرف الذي متعلقه مقدر (نحو خالد أمامك) فخالد مبتدأ وأمامك ظرف متعلقه مقدر تقديره خالد حصل أمامك أو ثبت أو استقر أمامك فتحول الضمير المستتر في

(قوله أن يكون موصوفاً) أي لفظاً أو معنى (قوله كما في هذا المثال) الأولى كما في المثال (قوله يحتمل أن يكون تقديره الخ) وقد يكتفى بجعل التنوين للتعظيم فيكون موصوفاً معنى (قوله تخصيصه بالمتكلم) أي نسبته إلى المتكلم. والظاهر التعبير به (قوله في الدعاء) لشخص أو عليه نحو ويل لزيد (قوله فحذف الفعل) أي مع فاعله (قوله أفعال المصادر) أي الأفعال العاملة في المفاعيل المطلقة (قوله الدال على الحدوث) لإشعاره بالفعل الدال عليه لدلالته على الزمان المقتضي لحدوث ما يقارنه (قوله الدال على الثبات) لإشعاره بالجملة الاسمية الدالة عليه بمعونة المقام (قوله والبقاء) عطف تفسير (قوله والدوام) غير موجود في نسخة خطية (قوله وهو الخ) أي الأصل سلمت الخ أو أسلم الخ (قوله فيكون سلاماً عليكم) صوابه فيكون سلام عليكم (قوله سلامي عليكم) أي سلام من قبلي عليكم (قوله لأن الخبر حكم) أي محكوم به على شيء (قول المص وقد يجيئان معرفتين) أي قد يجيء الخبر معرفة ويشترط حينئذ كون المبتدأ معرفة أيضاً إلا في نحو من أبوك على رأي سيويه (قوله معرفة بالألف واللام) مرجوح والتحقيق أنه معرفة بالعلمية وأنه أعرف المعارف (قوله بأنه علم) أي بسبب أنه علم الأولى بالعلمية (قوله بالإضافة) أي إلى المعرفة (قوله كلمة الإيمان بتمامها) أي الكلام الذي يتوقف الإيمان على الإقرار بمضمونه المذكور بتمامه (قوله إما مفرد) بالجر على أنه بدل من ضريين. وكذا يقال في قوله: إما جملة فعلية. والمراد بالمفرد هنا مقابل الجملة. فيشمل المثنى، والمجموع، والمضاف (قوله لا إنشائية) كذا قال ابن الباري، وبعض الكوفيين. والراجح جواز وقوعها خبراً أيضاً. لكن كونها خبراً ليس باعتبار

نفس معناها لقيامه بالمنشئ لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلقها بالمبتدأ فطلب الضرب في زيد اضربه وإن قام بالمتكلم إلا أنه متعلق بزيد. فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه مثلاً. وبهذا صح كونها خبراً، واحتمل الكلام الصدق والكذب (قول المص والجملة على أربعة أضرب) ومنهم من قال إنها على ضربين بناء على أن الظرفية فعلية في الحقيقة والمعتبر في الشرطية عند جمهور النحاة الجزاء، والشرط قيد له وهو إما فعلية أو اسمية (قوله جزئها الأول فعلاً) أي من ركني الكلام فلا يرد نحو قد ضرب زيد. وكذا يقال في الاسمية فلا يرد نحو إن زيدا قائم (قوله في محل الرفع) أي في محل المرفوع (قوله بأنها خبر) أي بسبب أنها، أو متلبسة بأنها (قوله مبتدأ) أي أول (قوله وإما جملة شرطية) قد عرفت أننا أن المعتبر عند جمهور النحاة فيها الجزاء والشرط قيد له. فعليه خبر المبتدأ الجزاء فقط. ومنهم من قال أنه الشرط فقط (قوله وهو) أي الجملة الظرفية وتذكير الضمير باعتبار الخبر (قوله الظرف) أي مع فاعله (قوله غير الظرف) المناسب أن يزيد بعد قوله لا محل من الإعراب: وغير الظرف الذي متعلقه مقدر من نحو حاصل، أو ثابت، أو مستقر. فإنه حينئذ يكون مفرداً (قوله أو في حكم الملفوظ) بأن يكون خاصاً محذوفاً لقريئة دالة على خصوصه كما يأتي (قوله والظرف) الأولى فالظرف (قوله حصل أمامك) الأولى إسقاط أمامك. وكذا يقال في قوله من الكرام في قوله الآتي: حصل من الكرام

الفعل المقدر إلى الظرف وحذف الفعل نَسِيَا مَنَسِيًّا فأمامك في محل الرفع بأنه خبر المبتدأ (و) نحو (بشر من الكرام) فبشر مبتدأ ومن الكرام أعني الجار والمجرور ظرف ومتعلقه مقدر تقديره بشر حصل من الكرام أو ثبت أو استقر من الكرام فمن الكرام في محل الرفع بأنه خبر المبتدأ وإنما أورد مثالين في الجملة الظرفية لأنه أراد أن يقول الجملة الظرفية على ضربين إما حقيقية وهي ظرف الزمان والمكان كالمثال الأول وإما مجازية وهي كل جار ومجرور كالمثال الثاني فإن النحويين سمّوه ظرفاً بالمجاز وأما الظرف الذي متعلقه ملفوظ فكقولك مررتُ بِرَيْدٍ وأما الظرف الذي متعلقه في حكم الملفوظ فكقوله تعالى بسم الله أي بدأت بسم الله إذ متعلقه ليس من أفعال العامة فلا محل له من الإعراب قوله (وَلَابُدَّ) أي لا فراق (في الجملة) التي وقعت خبراً للمبتدأ سواء كانت فعلية أو اسمية أو شرطية أو ظرفية (من ضمير يرجع) ذلك الضمير (إلى المبتدأ) كما في الجمل المذكورة لترتبط الجملة بالمبتدأ (إلا إذا كان) الراجع (معلوماً) فإنه محذوف (نحو البر الكُرُّ بِسِتَيْنِ دِرْهَمًا) والبر الحنطة والكر ستون قفيزا على ما ذكر في الْمُعْرَبِ قال صاحب الأسامي فيها الكر اثنا عشر وَسَقًا والوسق ستون صاعاً فالبر مبتدأ والكر مبتدأ ثان وبستين خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني مع خبره في محل الرفع بأنه خبر المبتدأ الأول وليس في الجملة ضمير يرجع إلى المبتدأ لكنه محذوف للعلم به فإنه لما ذكر البر ثم الكر بستين درهما علم أن الكرَّ الَّذِي بستين من البر فتقديره البر الكر بستين منه فمنه في محل النصب على الحال من الضمير المستتر في بستين قوله (ويقدم) أي ويقدم الخبر (على المبتدأ) جوازا إذا كان على القياس المقدم من كون المبتدأ معرفة والخبر نكرة لعدم الالتباس (نحو منطلق زيد) فزيد مبتدأ ومنطلق خبره مقدم عليه وأما إذا كانا معرفتين نحو المنطلق زيد فالمقدم المبتدأ والمؤخر خبره ولا يجوز العكس خوفاً للبس قوله (ويجوز حذف أحدهما) أي ويجوز حذف أحد من المبتدأ والخبر (عند دلالة قرينة على حذفه فمن حذف المبتدأ قول المُسْتَهْلِّ) أي طالب رؤية الهلال (الهلال تقديره هذا الهلال) والقرينة

(قوله وحذف الفعل الخ) الأولى تقديمه على قوله تحوّل بأن يقول فحذف الفعل الخ. وتحول الضمير الخ الحاقة

(قوله صاعا) هو أربعة أمداد والمد رطل وثلاث بالعراقي

(قوله علم أن الخ) بقرينة أن بائع البر لا يُسعر غيره

(قوله جوازاً) أي تقديماً جائزاً غير ممتنع. فيصدق بالواجب نحو أين زيد

(قوله إذا كان الخ) صوابه كانا. أي وقت كون ركني الكلام جاريتين على القياس المقدم

(قوله من كون المبتدأ معرفة الخ) أي ولم يكن مانع آخر من التقديم ككون الخبر محصوراً فيه نحو ما زيد إلاّ قائم فيجب التقديم

(قوله وأما إذا كانا الخ) وكذا إذا كانا نكرتين مخصصتين نحو أفضل منك أفضل منّي

(قوله ولا يجوز العكس) إذا لم تكن قرينة عليه

(قول المص ويجوز حذف أحدهما) كما يجوز حذفهما معاً نحو نعم في جواب من قال أزيد قائم

(قول المص على حذفه) الأولى عليه

(قول المص فمن حذف المبتدأ) أي من مواضع حذفه. وكذا يقال في قوله ومن حذف الخبر

(قوله أي طالب رؤية الهلال) في الجامي المبصر للهلال الرافع صوته عند إبصاره. فليراجع

(قوله وحذف الفعل الخ) الأولى تقديمه على قوله تحوّل بأن يقول فحذف الفعل الخ. وتحول الضمير الخ

(قوله نسياً) حال من نائب حذف. وقوله منسياً تأكيد

له (قوله فأمامك) الأولى وأمامك كما في نسخة خطية

(قوله أن يقول الخ) الأولى أن ينبه أن الجملة الخ

(قوله إما حقيقة) أي مبدوءة بظرف حقيقي وكذا يقال

في قوله وإما مجازية والمراد به هنا ما عدا الجار والمجرور

(قوله ظرف الزمان والمكان) أي مع فاعلهما بشرط أن يكون المتعلق فعلاً عاماً وكذا يقال في قوله وهي كل جار

ومجرور

(قوله فإن النحويين الخ) أي وإنما كان الجار والمجرور مع فاعله ظرفاً مجازاً

(قوله بالمجاز) أي بطريقه بناء على أن الجار والمجرور جارٍ مجرى الظرف في جميع أحكامه

(قوله وأما الظرف) الأولى: أمّا؛ بدون الواو

(قوله مررت بزيد) المناسب زيد مررت به

(قوله إذ متعلقه الخ) علة لقوله في حكم الملفوظ ولا يخفى ما فيه. فالحق بدله لدلالة المقام عليه

(قوله فلا محل له) الأولى ولا محل له كما في نسخة

خطية أي للظرف في الحاليتين وهو الجار والمجرور معاً، وأما المجرور وحده فهو منصوب المحل على أنه مفعول

به غير صريح

(قوله أي لا فراق) في نسخة أي لا بد. وينبغي عليها زيادة: في الجملة قبل التفسير على أن يكون من المتن،

وجعل: في الجملة المذكور من الشرح

(قول المص من ضمير) أي مذكور. ليصح الاستثناء

الآتي أو ما يقوم مقامه من نحو اسم الإشارة: نحو ولباس

الدالة على حذف المبتدأ طلبُ الهلال (ومن حذف الخبر قولهم خرجت فإذا السبع تقديره فإذا السبع موجود) والقرينة التي تدل على حذف الخبر أن إذا المفاجأة لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر (وأما قوله تعالى) في قصة يعقوب وقتَ فراقِ يوسف عليهما السلام (فصبر جميل فيحتمل أن يكون المبتدأ محذوفاً تقديره فأمرى صبر جميل) فقوله أمرى في محل الرفع بأنه مبتدأ وقوله صبر خبر وجميل صفة لقوله صبر (ويحتمل أن يكون الخبر محذوفاً تقديره صبر جميل أجمل) فقوله صبر مبتدأ وجميل صفة مخصصة له وقوله أجمل خبره. قوله

(والاسم في باب كان)

أي والضرب الثاني من الملحق بالأصل هو الاسم في باب كان أي في الأفعال الناقصة وهو المسند إليه بعد دخولها (نحو كان زيد منطلقاً) فكان فعل من الأفعال الناقصة وزيد اسم كان ومنطلقاً خبره ووجه مشابهة اسم كان بالفاعل أن كل واحد منهما مسند إليه.

قوله

(والخبر في باب إن)

أي والضرب الثالث من الملحق بالأصل هو الخبر في باب إن أي في الحروف المشبهة بالفعل وهو المسند به بعد دخولها (نحو إن زيدا منطلق) فإن حرف من الحروف المشبهة بالفعل وزيدا اسم إن ومنطلق خبرها وإنما سميت إن وأخواتها بالحروف المشبهة بالفعل من حيث إنَّ وإنَّ وأخواتها أواخرها مبنية على الفتح كما أن أواخر الأفعال الماضية مبنية على الفتح ومن حيث إن الضمير يتصل بها مثل إنه وإنها كما يتصل بالأفعال نحو ضربه وضربها ومن حيث إنَّ التي هي من أخواتها بوزن مَدَّ ثم للفعل عملان أحدهما أصلي وهو أن يكون مرفوعه مقدماً على منصوبه نحو ضرب زيد عمرًا والثاني فرعي وهو أن يكون منصوبه مقدماً على مرفوعه نحو ضرب عمرًا زيداً فأعطيت هذه الحروف المشبهة العمل الفرعي للفعل فرقا بين ما كان عمله أصالة وبين ما كان عمله

(قوله على حذف المبتدأ) أي على تعيين المبتدأ المحذوف

(قوله طلب الهلال) أي حالية هي طلب الشخص الهلال

(قول المص قولهم) أي قول أحدهم

(قول المص تقديره الخ) أي على المذهب الأصح. على أن يكون إذا ظرف زمان أو مكان للخبر المحذوف

(قوله على حذف الخبر) أي على الخبر المحذوف

(قوله أن إذا المفاجأة الخ) لا يخفى أنه لا بد في القرينة أن تكون دالة على تعيين المحذوف ولا يكفى فيها الدلالة على مجرد الحذف. وما ذكره إنما يدل على الثاني فالظاهر بدله أن إذا المفاجأة لما دلت على وجود الشيء بغتة أغنت عن ذكر الخبر الذي هو نحو موجود (قوله في قصة يعقوب) أي في قصة كلامه. فقوله وقت، ظرف للكلام المقدر (قول المص أن يكون المبتدأ) أي فيه (قول المص صبر جميل أجمل) أي صبر لا جزع معه منى أحسن وأولى لي.

اسم كان وأخواتها

(قوله أي في الأفعال) وعبر عنها بباب كان لأنها أم الباب إذ حَدَّثَهَا وهو الكون يعم جميع أخواتها

(قوله بعد دخولها) أي الأفعال الناقصة أي أحدها. والمراد بدخولها ورودها لإيثار أثر فيما دخلت عليه. فلا ينتقض التعريف بمثل أبوه في كان زيد يضرب أبوه فإن أبوه ليس مما يدخل عليه كان بهذا المعنى

(قوله وزيد اسم كان الخ) تسمية المرفوع اسما لها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة لأن زيدا في كان زيد قائما اسم للذات لا لكان والأفعال

لا يخبر عنها (قوله ووجه مشابهة اسم كان) الأولى اسم باب كان.

خبر إن وأخواتها

(قوله وإنما سميت الخ) سيأتي بيان وجه مشابهتها في بابها على وجه أبسط. فكان الأنسب إما الإحالة على ما هناك أو الاستيفاء هنا وإحالة الناظر هناك عليه

(قوله من حيث الخ) الأولى والأخضر لأنها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية

(قوله وأخراها) يفهم منه أن المتصف بالبناء نفس الأواخر وليس كذلك فالحق إسقاطه هنا وفيما يأتي كما أشرنا إليه آنفا

(قوله من أخواتها) أي أخوات إن. والمناسب من جملتها

(قوله وهو أن يكون الخ) أي حاصل بأن الخ. وكذا يقال فيما بعد لأن المرفوع ركن من الكلام فهو أولى بالتقديم (قوله المشبهة) غير موجود في نسخة خطية

(قوله العمل الفرعي) أي فقط

(قوله فرقا الخ) وليكون عملها مناسبا لذواتها لأن ذواتها فروع الفعل

(قوله أصالة) أي على وجه الأصالة وكذا يقال في قوله مشابهة

مشابهة قوله (وحكمه) أي وحكم خبر إن (كحكم خبر المبتدأ) من حيث إنه يجوز أن يكون مفردا نحو إن زيدا غلامك وأن يكون جملة فعلية نحو إن زيدا ذهب أبوه واسمية نحو إن عمرا أخوه ذاهب وشرطية نحو إن بكرًا إن تكرمه يكرمك وظرفية نحو إن خالدًا أمامك وإن بشرًا من الكرام ومن حيث إنه لا بد في الجملة من ضمير يرجع إلى الاسم إلا إذا كان الراجع معلوما نحو إن البر الكُرُ يستين درهما (إلا في تقديم خبر إن) على اسمها فإنه لا يجوز لأن إن عامل ضعيف فتغيير يسير يبطل عملها فلا تقول إن منطلق زيدا إلا إذا كان خبر إن ظرفا فإنه يجوز تقديمه على اسمها لأنهم جوزوا في الظروف لا تساعها ما لم يُجوزوا في غيرها وهو قوله (ولكن تقول إن في الدار زيدا) فقوله ولكن استدراك من قوله فلا تقول

(وخبر لا لنفي الجنس)

أي والضرب الرابع من الملحق بالأصل خبر لا لنفي الجنس. وهو: المسند به بعد دخولها وهي تعمل عمل إن لمشابهتها إياها إما لأن إن للإثبات ولا للنفي فحمل لا على إن حملا للنقيض على النقيض وإما لأن إن لتحقيق الإثبات ولا لتحقيق النفي فحملت عليها حملا للنظير على النظير من حيث التحقيق (نحو لا رجل أفضل منك) فلا لنفي الجنس ورجل اسمها وسيأتي بيانه في المنصوبات وأفضل خبرها ومنك متعلق بأفضل فلا محل للجار والمجرور من الإعراب (وقد يحذف) خبر لا لنفي الجنس قليلا إذا كان ظرفا (كقولهم لا بأس) أي لا بأس عليك والبأس الشدة قاله المطرزي في المغرب وكثيرا إذا كان عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا إله إلا الله أي لا إله موجود إلا الله. قوله

(واسم ما ولا بمعنى ليس)

أي والضرب الخامس من الملحق بالأصل اسم ما ولا بمعنى ليس وهو المسند إليه بعد دخولهما. فما تشابه ليس مشابهة قوية من حيث إنها للنفي، ونفي الحال ومن حيث دخول الباء في خبرها

(قول المص وحكمه كحكم الخ) أي بعد صحة كونه خبرا لها بوجود شرائطه وانتفاء موانعه. فلا يلزم منه أن كل ما يصح أن يكون خبرا للمبتدأ يصح أن يقع خبرا لباب إن حتى يرد أنه يجوز أن يقال أين زيد ولا يجوز أن يقال إنَّ أين زيد (قوله أي وحكم خبر إن) الظاهر خبر باب إن (قوله من ضمير) أو ما يقوم مقامه (قوله معلوما) فيجوز حذفه (قول المص إلا في تقديم خبر إن) صوابه إلا في تقديمه أي تقديم خبر باب إن على اسمه (قوله لأن إنَّ عامل ضعيف) الظاهر لأن إن وأخواتها ضعيفة العمل (قوله بفتح يسيير الخ) يشعر أنه يجوز تقديم أحد جزئي الكلام على الآخر إلا أنها لا تعمل فيهما ولا يخفى فساده فالحق أن يقول بدله: فلم يتصرف في المعمولين بتقديم ثانيهما على الأول (قوله إلا إذا كان ظرفا) ليس من المتن. كما يدل عليه الاستدراك بقوله ولكن تقول الخ وهو مستثنى مفرغ مرتبط بما يفهم من الاستثناء الأول أي ليس خبر باب إن في التقديم مثل خبر المبتدأ في كل وقت إلا وقت كونه ظرفا (قوله فإنه يجوز) أي لا يمتنع فيشمل الواجب أيضا نحو إن في الدار صاحبها (قوله لاتساعها) ولزومها لكل محدث حيث لا يخلو من زمان أو مكان فيكون الظرف مع الشيء كالقريب المَحْرَم للشخص يدخل حيث لا يدخل الأجنبي (قوله وهو قوله الخ) أي قولنا إلا إذا كان ظرفا الخ، معنى قوله ولكن الخ ومفهومه

خبر لا لنفى الجنس

(قول المص لنفى الجنس) أي لنفى صفة الجنس بالإضافة لأدنى ملابسة (قوله للإثبات) أي تستعمل فيه لا أنها موضوعة له كوضع لا للنفي (قوله حملا للنقيض) مصدر نوعي لقوله حمل كقوله حملا للنظير الآتي

(قوله لتحقيق النفي) أي للنفي المحقق بمعنى أنها تفيد نفيا أكيدا قويا. وهذا لا يقتضى النفي أولا فلا إشكال (قوله فلا محل للجار الخ) أي معا وإلا فمحل المجرور وحده نصب على أنه مفعول به غير صريح (قوله من الإعراب) أي من محالّه

(قول المص وقد يحذف) أي عند دلالة قرينة عليه. وقد لمجرد التحقيق بقرينة قوله قليلا وكثيرا

(قوله قليلا الخ) يفهم من كلامه أن الحذف جائز وأنه قليل إذا كان ظرفا وكثير إذا كان عاما. وفيه أن الحذف جائز - إذا دل عليه دليل - على سبيل الشيوخ من غير فرق بين الظرف وغيره عند الحجازيين وواجب مطلقا عند تميم في المشهور. نعم نقل ابن خروف عن بني تميم أنهم لا يظهرون خبرا مرفوعا، ويظهرون المجرور والظرف. قال بعضهم: وهو ظاهر كلام سيويه. فليراجع وليحرر

(قوله إذا كان عاما) بقى من أقسام الخبر ما إذا كان غير ظرف وهو خاص فالأولى التعرض له

(قوله لدلالة النفي عليه) لأنه يقتضى منفيًا ولما لم يكن قرينة الخصوص انصرف إلى العام

(قوله نحو لا إله إلا الله) جعل الزمخشري كلمة التوحيد جملة مستغنية عن تقدير الخبر حيث قال إن أصل التركيب الله إله فدخل لا، وإلا للحصر فالمسند إليه الله جلّ جلاله والمسند إليه ويزيل خفائه أنه لو بُدِّل لا، وإلا، بكلمة: إنما وقيل إنما الله إله لكان كلاما تاما من غير تقدير (قوله موجود إلا الله) بدل من الضمير المستتر

في موجود أو من إله حملا على محله البعيد

(قوله بعد دخولهما) أي دخول أحدهما

(قوله للنفي ونفى الحال) الأخصر لنفى الحال. أي لنفى وقوع الحدث في الحال كما أن ليس كذلك (قوله دخول الباء) أي بكثرة

نحو ما زيد بِمُنْطَلِقٍ فتعمل عملَ ليس في المعرفة (نحو ما زيد منطلقا و) في النكرة نحو (ما رجل خيرا منك) فقوله رجل اسم ما وخيرا خبرها ومنك متعلق بقوله خيرا فلا محل لها من الإعراب (و) لا، تشابه ليس مشابهة ضعيفة من حيث إنها للنفي دون نفي الحال ولا تدخل الباء في خبرها فلا تعمل عمل ليس إلا في النكرة نحو (لا رجلاً أفضل منك) والفرق بين لا بمعنى ليس ولا لنفي الجنس ظاهر لفظاً ومعنى أما لفظاً فإن عمل كل واحد منهما عكس الآخر وأما معنى فقولك لا رجل أفضل منك إذا كانت لنفي الجنس فمعناه ليس رجل من جنس الرجال أفضل منك وإذا كانت بمعنى ليس فمعناه ليس رجل أفضل منك فيحتمل أن يكون رجلاً آخر أفضل منك. قوله

(المنصوبات)

أي هذا باب المنصوبات وهي جمع المنصوب وهو ما اشتمل على علم المفعولية وهو النصب. المنصوبات: (على ضربين) أحدهما (أصل) وهو أن يكون نصبه بالأصالة (و) الثاني (ملحق به) أي بالأصل وهو أن يكون نصبه ملحقاً بالأصل أي مشابهاً به قوله (فالأصل هو المفعول) أي الذي يكون نصبه بالأصالة هو المفعول (وهو على خمسة أضرب) الأول

(المفعول المطلق)

(وَيُسَمَّى الْمَصْدَرُ) أي المكان الذي يصدر عنه الفعل أي يُشتق منه الفعل نحو ضربت ضرباً (وهو اسم ما فَعَلَهُ فاعِلٌ فعلٍ مذكورٍ بمعناه) قوله اسم ما فعله فاعِلٌ فعلٍ احتراز عن اسم ما لم يفعل فاعل فعل نحو أعجبني علمُ الله. قوله مذكور احتراز من قولك أعجبني القيام فإن القيام اسم ما فعله فاعل ولكن ليس اسم ما فعله فاعل فعل مذكورٍ لأن فاعل الفعل المذكور هو القيام ولا يكون الشيء فاعلاً لنفسه وقوله بمعناه احتراز من قولك كرهت قيامي فإن قيامي اسم ما فعله فاعل فعل مذكور لأن القيام اسم لما فعله المتكلم وهو فاعلُ الفعل المذكور ولكن قيامي ليس بمعنى كرهت قوله (وهو) أي المفعول المطلق (على ثلاثة أقسام) الأول للتأكيد وهو ما لا يزيد مدلوله

(قوله فلا محل لها) في نسخة خطية له. أي لمجموع الجار والمجرور والمنصوب محلا إنما هو المجرور (قوله من حيث إنها للنفي) أي مطلقا (قوله دون نفي الحال) أي فقط (قوله ولا تدخل الباء في خبرها) أي إلا بقله (قوله إلا في النكرة) أي عند الجمهور وقال بعضهم تعمل في المعرفة أيضا (قوله لفظا) أي عملا وعبر عنه باللفظ لمناسبة المعنى (قوله أما لفظا الخ) أي أما الفرق من حيث اللفظ أي العمل فتأبث لأن عمل كل واحد الخ وكذا يقال في قوله وأما معنى الخ (قوله الآخر) أي عمل الآخر

(قوله فقولك) الأولى فلأن قولك

(قوله لا رجل أفضل منك) أي هذا التركيب

(قوله إذا كانت) أي لا فيه

(قوله ليس رجل الخ) الأولى ليس جنس رجل بأسره وعمومه أفضل منك

(قوله من جنس الرجال) أي من أفراد جنس اندرج تحته الرجال (قوله فمعناه) لا يخفى ما في كلام الشارح رحمه الله من الاختلال والظاهر أن يقول فيحتمل أن يكون معناه ليس رجل واحد أفضل منك بل رجلان أو رجال، أو ليس جنس رجل بأسره وعمومه أفضل منك. وهذا هو الراجح فحاصل الفرق بينهما أن لا لنفي الجنس لاستغراق النفي على سبيل النص بخلاف لا بمعني ليس حيث تحتمل أيضا أن تكون للاستغراق ونفي الوحدة

(قوله فيحتمل أن يكون رجلا آخر) صوابه رجل آخر وقد عرفت أن الحق أن يقول بدله: فيحتمل أن يكون رجلان أو رجال أفضل منك . فليحذر.

المنصوبات

(قوله جمع المنصوب الخ) الأولى تقديمه على قوله وهي، وإسقاط قوله المنصوبات (قوله على علم

المفعولية) أي علامة كون الاسم مفعولا حقيقة أو حكما (قوله وهو النصب) أي بالفتحة أو الكسرة أو الألف أو الياء (قوله وهو أن يكون الخ) أي ذو أن يكون الخ أو متحقق بأن يكون الخ (قوله ملحقا بالأصل) فيه مسامحة. والمراد أن نصبه بسبب الحاقه بالأصل (قوله أي الذي الخ) لو قدّم هذا التفسير على قوله هو المفعول لكان أظهر ولم يحتج إلى قوله هو المفعول.

المفعول المطلق

(قول المص ويسمى المصدر) تسمية للخاص باسم العام (قوله الفعل) أي الاصطلاحي وكذا غيره من المشتقات على الأصح (قوله نحو ضربت ضربا) لا موقع له فالأولى تركه (قول المص اسم ما) أي اسم حدث (قول المص فعله فاعل فعل) المراد بفعل الفاعل إيّاه قيامه به لا كونه موجدا إيّاه. ليشمل مثل مات زيد موتا (قول المص فعل) أي عامل فيشمل المصدر وسائر المشتقات (قول المص مذكور) أي حقيقة أو حكما فيعم المقدر أيضا (قول المص بمعناه) صفة ثانية للفعل والضمير راجع إلى الاسم والمراد بكون العامل بمعنى الاسم أن يكون معناه مشتقلا على معنى الاسم وذلك إذا كان العامل مشتقا، أو يكون نفس معناه إذا كان مصدرا (قوله اسم ما فعله) الظاهر الاقتصار على قوله: فعله إذ به الاحتراز عن نحو أعجبني علم الله (قوله نحو أعجبني علم الله) فيه أن علم الله تعالى مما فعله فاعل فعل وهو الله تعالى إذ المراد بفعل الفاعل إيّاه قيامه به كما مر فالله تعالى فاعل لعلمه بهذا المعنى. فالحق أن يحتز عنه بقوله مذكور (قوله ولكن قيامي الخ) المناسب ولكن كره ليس بمعناه (قول المص للتأكيد) أي لتأكيد العامل باعتبار تمام معناه إذا كان مصدرا أو بعضه إذا كان غيره

على مدلول الفعل (أي لا يزيد معناه على معنى الفعل (نحو ضربت ضَرْبًا و) القسم (الثاني للنوع وهو ما يَدُلُّ عَلَى بعض أنواع الفعل نحو ضربت ضَرْبَةً) بكسر الضاد (وضربتُ ضَرْبًا شديدا و) القسم (الثالث للعدد وهو ما يدل على المَرَّة نحو ضربت ضَرْبَةً) بفتح الضاد (و) ضربت (ضَرْبَتَيْنِ و) ضربت (ضَرْبَاتٍ وقد يكونُ) المفعول المطلق (بغير لفظ الفعل) موافقا له في المعنى (نحو قعدت جلوسا وجلست قعودا) . قوله

(والمفعول به)

أي والضرب الثاني المفعولُ به (وهو ما وقع عليه فعلُ الفاعل) أي تَعَلَّقَ به فعلُ الفاعل (نحو ضربت زيدا وأعطيت زيدا درهما وأعلمت زيدا عمراً فاضلاً) فالأول مُتَعَدِّ إلى مفعول واحد والثاني إلى اثنين والثالثُ إلى ثلاثة قوله (وَيُنْصَبُ بِمُضْمَرٍ) أي وينصب المفعول به بفعل مقدر (نحو قولك للحاجِّ مكةَ) أي تقصد أو تعزم مكةَ (و) نحو (قولك للرامي القرطاسَ) أي ارم القرطاس قوله

(ومنه المنادى)

أي ومن المفعول به المنصوبُ بِمُضْمَرٍ أي بفعل مقدر المنادى (وهو المطلوب إقباله بحرفٍ نائبٍ منابٍ أدعو) أي قائم مقامٍ أدعو لفظا نحو يا زيد أو تقديرا كقوله تعالى ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ أي يا يوسف فقوله المطلوب إقباله شامل لغير المنادى نحو أنا أطلب إقبالك فلما قال بحرف نائب منابٍ أدعو خرج ذلك قوله (وينصب المنادى المضاف نحو يا عبدَ الله) فيا حرف النداء وعبدَ الله منادى مضافا منصوبٌ بِيَا التي هي نائبة منابٍ أدعو تقديره أدعو عبدَ الله (و) ينصب المنادى (المضارع له) أي المشابه له (نحو يا خيرا من زيد) فيا حرف النداء وخيرا من زيد منادى مشابه للمضاف منصوبٌ بِيَا ومن زيد متعلق بخيرا (والمراد بالمضارع بالمضاف) أي بالمشابه به (أن يكون الثاني متعلقا بالأول لا بطريق الإضافة كتعلق من زيد بخيرا) أي كتعلق

(قول المص ما لا يزيد مدلوله على مدلول الفعل) قد عرفت أن المراد بالفعل مطلق العامل فعدم زيادة مدلول المفعول المطلق على مدلول العامل إما بأن يكون مدلوله نفس مدلول العامل إذا كان مصدرا، أو جزءاً منه إذا كان مشتقا (قول المص على بعض أنواع الفعل) صراحة أو في ضمن الدلالة على جميع الأنواع لثلاً يخرج نحو ضربت جميع أنواع الضرب (قول المص أنواع الفعل) أي أنواع مدلوله (قول المص ضربت ضرباً شديداً) لعله أشار بهذا المثال إلى أن النوعية كما تستفاد من نفس الصيغة قد تستفاد من الوصف أيضاً (قول المص للعدد) أي عدد ما صدق عليه مفهوم العامل (قول المص على المرة) في نسخة خطية على المرات. والظاهر عليه أي العدد (قوله ضربت ضربتين) يشير إلى أن قول المصنف: ضربتين عطف على قوله ضربت ضربة، بتقدير وضربت ضربتين ليكون عطف مثال على مثال. وكذا يقال في قوله وضربت ضربات. فافهم (قول المص وقد يكون الخ) مناط فائدة هذا الحكم كلمة قد المفيدة للتقليل. لأنه وإن علم من التعريف أنه لا يشترط أن يكون بلفظ العامل لكن لم يعلم أن ما هو بغير لفظه قليل كذا في عصام الجامي

(قوله موافقا له في المعنى) لا حاجة إليه فالأولى إسقاطه (قول المص نحو قعدت جلوسا) وقد يفرق بين القعود والجلوس: بأن الأول للقائم والثاني لنحو النائم. وعليه فجلوسا مفعول مطلق لفعل مقدر هو جلست.

المفعول به

(قول المص ما وقع عليه الخ) أي اسم وقع على مدلوله فعل الفاعل (قوله تعلّق به فعل الفاعل) أي بلا واسطة حرف الجر. فلا ينتقض التعريف بدخول نحو مررت بزيد (قول المص وينصب بمضمر) أي وقت قيام قرينة

مقالية، أو حالية جوازا، أو وجوبا (قول المص للحاج) أي لمريد الحج وكذا يقال في قوله للرامي (قوله تقصد الخ) أي أتقصد؟ أو أتعزم؟ بالاستفهام التقريري وتقدير الفعل هنا وفي المثال الآتي للقرينة الحالية (قوله أو تعزم مكة) أي تعزم الذهاب إليها. من قولهم عزمه، أي عقد نيته على فعله. (قول المص القرطاس) قطعة من أديم تنصب للرمي.

المنادى

(قوله أي بفعل مقدر) لا حاجة إليه (قول المص إقباله) أي إقبال مدلوله ولعل المراد بالإقبال ههنا الإجابة لثلاً يخرج عن تعريف المنادى نحو يا الله جلّ جلاله (قول المص بحرف) الباء للاستعانة (قوله لفظا) أي ملفوظا حال من قوله بحرف وكذا يقال في قوله تقديرا (قوله نحو أنا أطلب إقبالك) أي نحو ضمير المخاطب في قوله أنا أطلب إقبالك (قوله فلما قال بحرف الخ) الأولى بدله وقوله بحرف نائب مناب أدعو يخرج به (قول المص وينصب المنادى) أي لفظا أو تقديرا نحو يا أبا القاسم (قوله مضافا) صوابه مضاف (قوله منصوب بيا) هذا مذهب المبرد وهو ينافي ما جرى عليه المصنف من أن المنادى منصوب بفعل مقدر وكذا يقال فيما سيأتي (قوله وخيرا من زيد) الحق إسقاط قوله من زيد (قول المص بالمضاف) الأولى للمضاف كما في نسخة المتن (قول المص متعلقا بالأول) أي مرتبطا به ومتممه بأن يكون معمولا له أو معطوفا قبل النداء نحو يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك أو نعتا قبله على ما جرى عليه الأكثرون نحو يا حليما لا يعجل (قوله أي كتعلق الخ) لا فائدة فيه

الجار والمجرور بخيرا (و) ينصب المنادى (النكرة نحو يا راكبا) فيا حرف النداء وراكبا منادى نكرة منصوب بيا قوله (وأما المفرد المعرفة فمضمومٌ) أي وأما المنادى المفرد المعرفة فمبني على الضم (نحو يا زيدُ ويا رجُلُ) ونعني بالمفرد ههنا ما ليس بمضاف ولا مشابه بالمضاف وإنما بني لكونه مشابها لكاف أدعوك من حيث الأفراد والتعريف والخطاب ووقعه موقعها وإنما بني على الحركة لأن منه ما يسكن ما قبل آخره نحو يا زيد فلو بني على السكون لالتقى الساكنان على غير حده وهو محذور وحمل البواقي عليه طردا للباب. وإنما بني على الضم لأنه لو بُني على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم المحذوف الياء اكتفاءً بالكسرة عن الياء نحو يا غلام ولم يُبَنِّ على الفتح لتكون حركته البنائية مخالفة للحركة الإعرابية لأخواته أي المنادى المضاف والمضارع له والنكرة فإنها منصوبة كما ذكرنا. وإنما أورد مثالين إشارةً إلى النكرة الواقعة بعد يا إذا أريد منها شخص معين فهو المنادى المفرد المعرفة وإلا فهو المنادى النكرة قوله (وفي صفته) أي وفي صفة المنادى المفرد المعرفة التي هي (المفردة) يجوز (الرفع) حملا على اللفظ (نحو يا زيد الظريفُ) وإنما جاز فيه اعتبارُ اللفظ بغير اعتبار المحل كما في المبنيات لأن حركته مشابهة بحركة المعرب من حيث العروض (و) يجوز (النصب) أيضا (نحو يا زيد الظريفُ) حملا على المحل فإن محله النصب لأنه مفعول به بالحقيقة قوله (وفي المضافة) أي وفي صفته المضافة يجوز (النصب لا غير) النصب (نحو يا زيد صاحب عمرو) لأن المنادى إذا كان مضافا لم يجر فيه إلا النصب فتابع المنادى إذا كان مضافا فنصبه بطريق الأولى لبُعده عن حرف النداء الموجب للبناء قوله (وإذا وُصِفَ) أي وإذا وصف المنادى المفرد المعرفة (بابن نُظَرٍ فإن وقع) الابن (بين العلمين فُتِحَ المنادى) أي بني على الفتح لكثرة الاستعمال (نحو يا زيدَ بنَ عمرو و) حذفت همزة الابن في الخط لكثرة الاستعمال أيضا قوله (وإلا فالضم) أي وإن لم يقع الابن بين العلمين فالضم لازم أي فبناؤه على الضم لازم واثبات همزة الابن في الخط لازم لعدم كثرة الاستعمال حينئذ

(قول المص فمضموم) لا يخفى أن المراد بالمفرد ههنا كما قال الشارح فيما يأتي ما ليس بمضاف ولا مشابه له فيشمل المثنى والمجموع أيضا فقوله مضموم قاصر إذ لا يشملهما فالحق بدله مبني على ما يرفع به قبل النداء. اللهم إلا أن يقال المراد من المضموم المبني على الضم أو ما ناب عنها (قوله ونعني بالمفرد الخ) الأولى تقديمه على التمثيل (قوله مشابها لكاف أدعوك) ينبغي أن يزيد المشابهة لفظا ومعنى-أي في الجملة- لكاف ذاك لأن الاسم لا يبني إلا لمشابهته مبني الأصل ولا يبني لمشابهته الاسم المبني (قوله من حيث الأفراد) أي عدم كونه مضافا ومشابهة (قوله ووقوعه موقعها) عطف على قوله كونه (قوله وإنما بني على الحركة) أي إذا لم يكن مثنى ولا مجموعا (قوله لأن منه الخ) والمشهور في وجه بئانه على الحركة أن بناء المنادى عارض والأصل فيما كان بئانه كذلك البناء على الحركة (قوله على غير حده) الضمير للالتقاء أي على غير طريقه الجائر وهو أن يكون الأول حرف مد والثاني مدغما (قوله وحمل البواقي) أي مما لم يكن ما قبل آخره ساكنا (قوله لالتبس بالمنادى) أورد عليه أن المنادى المضاف إليه يجوز فيه الضم عند حذف يائه فيقع الالتباس أيضا وأجيب بأنه قليل لا ينظر إليه (قوله ولم يبن على الفتح الخ) الأولى ولو بني على الفتح لاتحد الحركة البنائية والحركة الإعرابية لمقابله أي المنادى المضاف والمضارع له والنكرة. والمناسب تخالفهما (قوله لتكون حركته الخ) وقد يقال لو بني على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم عند قلبها ألفا وحذفه بالفتحة (قوله لأخواته) صفة للحركة الإعرابية والأولى لمقابله كما أشرنا إليه (قوله فإنها منصوبة) بالفتحة أو الكسرة أو الألف أو الياء فالعلة تصلح لعدم البناء على الكسرة أيضا (قوله وإنما أورد مثالين) أي إنما زاد المثال الأخير (قوله إلى نكرة) لفظ أن سقط من قلم النساخ (قوله فهو الخ) أي النكرة المذكورة والتذكير باعتبار الخبر وكذا يقال في قوله فهو المنادى النكرة (قوله التي هي) الأولى إسقاطه (قول المص المفردة) حقيقة أو حكما لتشمل المضافة بالإضافة اللفظية والمشابهة للمضاف حيث يجوز

فيهما الرفع والنصب أيضا (قول المص الرفع) ظاهره أن هذه الحركة حركة إعراب واستشكل بأنه لا عامل هناك يقتضي رفع التابع بل هناك ما يقتضي نصبه وهو أدعو. وأجيب بأن العامل فيه مقدر من لفظ عامل المتبوع مبني للمجهول ولا يخفى ما فيه من التكلف. وقال السيوطي في متن جمع الجوامع: واعتقد قوم بناء النعت إذا رفع لأنهم رأوا حركته كحركة المنادى آه. والتحقيق أن ضمة التابع ضمة إتياع لا إعراب وبناء وأنه منصوب تقديرًا. فليراجع (قوله فيه) أي في المنادى (قوله بغير اعتبار المحل) أي فقط (قوله كما في المبنيات) أي الآخر مرتبط بقوله اعتبار المحل (قوله لأن حركته الخ) فيشبهه المعرب فيجوز أن يكون تابعه تابعًا للفظه أيضا (قوله حملا على المحل) الأولى والمناسب لما سبق تقديمه على التمثيل (قوله فإن محله النصب) أي وإنما استلزم الحمل على المحل النصب فإن الخ (قوله بالحقيقة) لا فائدة فيه (قول المص وفي المضافة) أي بالإضافة المعنوية (قول المص نحو يا زيد صاحب عمرو) بالإضافة معنوية لغلبة الاسم على صاحب (قوله لأن المنادى الخ) الأولى بدله لأنها إذا وقعت منادى تنصب فنصبها إذا كانت تابعة أولى. هذا وفيه أن هذا الدليل يقتضي أن لا فرق بين المضاف بالإضافة الحقيقية واللفظية، والمشابهة للمضاف مع أن الأخيرين يجوز فيهما الرفع والنصب كما أشرنا إليه فيما سبق. وقد يجاب بأن مقتضى جواز الأمرين فيهما- وهو إلحاقهما بالمفرد- مفقود في المضاف بالإضافة الحقيقية (قوله بطريق الأولى) من إضافة الموصوف إلى صفته. وفي نسخة بالطريق الأولى. وهي أحلى وأولى (قوله الموجب للبناء) أي في الجملة. لئلا يرد نحو يا راكبا (قول المص بابن) أو ابنة لا بنت. حيث يجب ضم الموصوف بها (قول المص نظر) أي إلى حال الابن (قول المص فتح المنادى) أي على سبيل الاختيار. وعبرة ابن الحاجب: يختار فتحه. وهي أحسن (قوله أي بني على الفتح) يفهم منه أن فتحه حركة بناء وقال بعضهم إنها حركة إتياع (قوله لكثرة الاستعمال) أي استعمال المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فحذفوه بالفتحة التي هي أخف الحركات مع أنها حركته الأصلية لكونه مفعولا به (قوله وحذفت همزة الابن) أي الواقع صفة بين علمين إذا لم يقع ابتداء سطر ولم يثن ولم يجمع (قوله في الخط) أي كاللفظ (قوله فالضم لازم الخ) الأخضر الاختصار على قوله: فبنائه على الضم لازم (قوله في الخط لازم) أي أيضا

وذلك بأن لا يكون بعدَ الابن علم (نحو يا زيدُ ابنَ أخي أو) لا يكون قبل الابن علم نحو (يا رجلُ ابنَ زيد أو) لا يكون بعده ولا قبله علم نحو (يا رجلُ ابنَ أخي) قوله (وإذا نُودِيَ الْمُعَرَّفُ باللام) أي الاسم المعروف باللام (لا يجوز إدخال حرف النداء عليه) أي على المعروف باللام لئلا يجتمع حرفا التعريف أعني الياء واللام في كلمة واحدة (فلا يقال يا الرجل بل يُؤْتَى بلفظٍ مُبْهِمٍ) مثل أيها أو هذا أو أيُّهَذَا (فيُدْخَلُ حرف النداء على المبهم ثم يجرى المعروف باللام على ذلك المبهم فيقال يا أيها الرجل أو يا أيُّهَذَا الرجل أو يا هذا الرجل) وإنما لم يؤت بأي وحده لأنه لازم الإضافة فجعل ها أو هذا في أيها أو أيُّهَذَا عوضا عن المضاف إليه قوله (والتزموا رفعَ الرجل) جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال فحينئذ يا حرف النداء والمبهم هو المنادى المفرد المعرفة والرجل صفته المفردة فينبغي أن يجوزَ فيه الرفع والنصب فأجاب بقوله والتزموا رفع الرجل حينئذ (لأنه المقصود بالنداء والمبهم للتوصل) فأعرب بحركة توافق حركته البنائية. وفي صفته المفردة الرفع حملا على اللفظ نحو يا أيها الرجل الظريف لا غير لأنه معرب لبعده عن حرف النداء الموجب للبناء وفي المعرب إذا كان إعرابه لفظيا يعتبر اللفظ دون المحل. وقالوا يا الله خاصّةً لعدم الإذن الشرعيّ في إطلاق الاسم المبهم على الله تعالى قوله (ويحذف حرف النداء من المنادى العلم نحو يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا) أي يا يوسف (و) يحذف حرف النداء من المنادى المضاف (نحو قوله تعالى فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) أي يافاطر السَّمَوَاتِ فِي فِي كَلَامِهِ لَفٍ وَنَشْرَ قَوْلِهِ (ولا يحذف من اسم الجنس) أي ولا يحذف حرف النداء من المنادى الذي هو اسم الجنس (فلا يقال رجلُ في يا رجل) لأن أصله أن ينادى بنحو يا أيها الرجل كما تقدم إذ تعريف اسم الجنس إنما هو باللام والألف وإذا قلت يا رجل فقد حذف الألف واللام استغناء عنهما بحرف النداء أي بيا فلما حذفتهما استغنيَت عن المبهم الذي هو للتوصل فحذفته أيضا فصار يا رجل فلو حذفت حرف النداء أيضا يلزم الإجحاف.

(قوله وذلك بأن الخ) أي عدم وقوع الابن بين العلمين متصور بأن الخ (قول المص وإذا نودي) أي إذا أريد ندائه ليصح ترتب الجزاء عليه (قول المص المَعْرِف باللام) أي ولو صورة ليشمل نحو الحارث علما (قوله أي الاسم المَعْرِف باللام) لا فائدة في التفسير (قوله لئلا يجتمع) أي بلا فاصل (قوله أعني الياء) أي مثلا. يفهم منه أن يا حرف تعريف وليس كذلك فإن تعريف يا رجل مثلا إنما هو بالإقبال والمواجهة أو بال مقدرة. فليراجع (قوله أيضا أعني الياء) الصواب أعني يا. لأن كل كلمة وضعت على أكثر من حرف يعبر عنها بذاتها لا باسمها فيقال يا حرف نداء (قول المص يؤتى بلفظ مبهم) ليتوصل به إلى نداء المَعْرِف باللام. وجعلت الوصلة مبهمة إذ لو كانت معينة لوقف الذهن عندها وتخيل أنها المنادى

(قوله مثل أيها) يندرج تحت المثل أيتها وهؤلاء وهذه وهذان إلى غير ذلك (قوله أو هذا) الفرق بينه وبين أيها أنه غير نص في الوصلة إذ قد يقصد نداؤه بخلاف أيها فإنها نص فيها (قول المص فيدخل) مضارع مجهول من باب الافعال عطف على قوله يؤتى (قول المص ثم يجرى الخ) أي يذكر المَعْرِف باللام بعده على أنه صفة أو عطف بيان له واختار الاشموني تعبا لبعضهم : كونه صفة إن كان مشتقا وعطف بيان إن كان جامدا (قوله لم يأت بأي وحده) أي بل ضم إليه ها أو هذا (قوله لأنه الخ) أي لأن أي إذا لم تكن وصلة تلزم الإضافة فجعل ها التنبيه أو هذا في موضع المضاف إليه عوضا عنها (قول المص والتزموا رفع الرجل) وجوز المازني نصبه قياسا على غيره من صفات المنادى المفرد المعرفة وقرئ شاذا قل يا أيها الكافرين (قوله فحينئذ) أي حين إذ قيل يا أيها الرجل (قوله فينبغي أن يجوز الخ) أي مع أن الرفع فيه واجب (قوله حينئذ) أي حين إجرائه على المبهم المذكور (قوله حركته البنائية) التي هي علامة المنادى لتدل على أنه هو المقصود بالنداء (قوله وفي صفته الخ) أي والتزموا في صفته المفردة الرفع. والأولى والتزموا أيضا رفع صفته المفردة (قوله المفردة) الحق إسقاطه إذ الرفع ملتزم في المضافة أيضا نحو يا أيها الرجل ذو المال (قوله حملا على اللفظ) علة للرفع (قوله لا غير) بالرفع أي لا غيره (قوله لأنه معرب) علة لالتزام الرفع (قوله الموجب للبناء) أي في الجملة كما مر (قوله وفي المعرب) أي في المنادى المعرب. وإلا فالمعرب قد يعتبر فيه المحل

أيضا نحو أعجبنني ضارب زيد وعمرا بالنصب حملا على المحل (قوله إذا كان إعرابه لفظيا) الحق إسقاطه. حتى يشمل المعرب بالإعراب التقديري (قوله يعتبر اللفظ) المراد باللفظ هنا ما قابل المحل (قوله دون المحل) إذ لا محل (قوله خاصة) أي حُصّ لفظ الجلالة بدخول حرف النداء عليه خصوصا وفيه أن حرف النداء يدخل أيضا على الجملة المحكية المبدؤة بأل نحو يا المنطلق زيد فيمن سمي بذلك. نصّ على ذلك سيبويه وزاد المبرد ما سمي به من موصول تصدّر بأل نحو يا الذي قام (قوله لعدم الاذن الشرعي الخ) فيه أنه قد ورد إطلاق اسم الإشارة عليه تعالى في قوله جلّ وعلا: ذلكم الله ربكم. فالحق في التعليل ما قاله سيبويه من أن أل لا تفارقها وهي عوض عن همزة إله فصارت بذلك كأنها من نفس الكلمة أه. وفي النفس منه شيء فليحذر (قوله من المنادى المضاف) أي إلى المعرفة حيث لا يحذف من المضاف إلى النكرة نحو يا غلام رجل افعَل كذا. فليراجع (قوله ففي كلامه لف ونشر) لا يخفى أنه لا لَفّ ولا نشر على ما في النسخ التي بأيدينا إذ كل مثال مذكور جنب الممثل له ففعل فيها سقطا والأصل ويحذف حرف النداء من العلم والمضاف نحو قوله تعالى يوسف أعرض عن هذا وقوله تعالى فاطر السماوات والأرض كما في بعض النسخ الخطية (قول المص من اسم الجنس) المراد به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل أو لم يتعرف كيا رجلا. فيشمل المضاف إلى النكرة نحو يا غلام رجل ومنهم من قال إن المراد به ما يصح دخول اللام عليه فلا يشملها هذا. والكوفيون أجازوا حذف حرف النداء من اسم الجنس المعين. وبعضهم قال بجواز حذفه من غير المعين أيضا (قوله لأن أصله الخ) أي لأن حق اسم الجنس أن ينادى الخ. والأولى والأخصر لأن أصله يا أيها الرجل (قوله كما تقدم) ظاهره تقدم أن الأصل في اسم الجنس أن ينادي بنحو يا أيها الرجل مع أن السابق أن المَعْرِف باللام إذا أريد ندائه توصل إليه نحو أيها (قوله تعريف اسم الجنس) أي تعريف المنادى الذي هو اسم جنس (قوله باللام والألف) الأولى بالألف واللام بل الحق بأل كما علم من القاعدة المذكورة (قوله وإذا قلت الخ) الأولى والأخصر فحذفت الألف واللام الخ (قوله فلما حذفتهما) الأخصر فاستغنيت الخ (قوله الإجحاف) بتقديم الجيم أي النقص الفاحش

ويجب حذف حرف النداء في اللهم فإن أصله يا الله فَحُذِفَ يا وَعُوضَ عنه الميم المشددة لأنه حرفان مثل يا وإنما عوضت في آخره لثلاثا يتقدم على اسم الله تعالى شيء في حال الخطاب رعايةً للأدب فصار اللهم

وقيل لو كان كذلك لما جاز الجمع بين الياء والميم لكراهة اجتماع المعوض والمعوّض عنه ولكنه جائز كما أنشد الفراء:

وما عليك أن تقولي كلّمَا سَبَّحْتَ أو صَلَّيْتَ يا اللَّهُمّا
ارْدُدْ علينا شيخنا مسلما

جعلت الألف في يا اللهم عوضا عن تشديد الميم لضرورة الشعر
أصله يا الله أَمْ أي أُمْنَا بخير أي اقصدنا بخير من الأم وهو القصد فلما كثرت في كلامهم حذفت همزة أَمْ تخفيفا فصار اللهم.
قوله

(ومن خصائص المنادى الترخيم)

والترخيم التليين ويقال له الحذف. ومنه ترخيم المنادى (وهو حذفٌ في آخرِ المنادى للتخفيف)
لكثرة تردده في كلامهم (وذلك) الترخيم جائز إذا كان المنادى موصوفا بصفات ثلاثٍ (إذا كان
علما وغير مضافٍ وزائداً على ثلاثة أحرفٍ) والمحذوف إما حرف واحد (نحو يا حارٍ في يا
حارث و) إما حرفان زائدان لمعنى واحد كمعنى التأنيث نحو (يا أَسْمَ في يا أسماء) فإن الألف
والهمزة زائدتان لمعنى التأنيث (أو) كمعنى التذكير نحو (يا عِشْمَ في يا عثمان) فإن الألف والنون

(قوله وعوض عنه الخ) أي فلو لم يحذف حرف النداء يلزم الجمع بين المعوض والمعوّض عنه وهو غير جائز (قوله لأنه حرفان مثل يا) مع أن يا للتعريف في الجملة والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حمير (قوله لئلا يتقدم الخ) وللتبرك بالبداية باسم الله تعالى (قوله رعاية للأدب) علة للعلّة (قوله لو كان كذلك) أي لو كان الأمر كما ذكر من أن أصل اللهم يا الله حذفت الياء وعوّض عنها الميم المشددة (قوله لكراهة) الظاهر لامتناع (قوله ولكنه جائز) أي واقع (قوله كما أنشد الفراء) أي كبيت استشهد به الفراء على وقوع الاجتماع. وقد يجاب عنه بأنه ضرورة (قول الشاعر وما عليك الخ) بدل أو عطف بيان من ما (قوله وما عليك) ما للاستفهام الإنكاري مبتدأ وعليك خبره أي لا شيء عليك (قوله أن تقولي) منصوب بتقدير في متعلق بمتعلّق الجار والمجرور (قوله كلما سبحت) ؟ (قوله يا اللهم) مقول القول (قوله مسلما) أي من المصيبات والآفات (قوله جعلت الألف الخ) في الرضي وقد يزداد ما في آخره أي في آخر اللهم قال: وما عليك أن تقولي كلما سبحت أو صليت يا اللهم ما الخ وقد يقال على رواية الشارح أن الألف للإطلاق وخفف الميم لضرورة الشعر فلينظر (قوله أصله) الصواب: بل أصله. كما في نسخة خطية. أي فليس الأصل يا الله بل أصله الخ (قوله أي أمّنا بخير) فالميم عليه بعض أمّنا بخير. ويبتدل ذلك أنه حذف على غير قياس وأنه لا يمتنع اللهم أمّنا بخير والأصل عدم التكرار. وقال بعض المحققين يبطله أيضا أنه مخالف للمراد بدليل أنهم يقولون اللهم اغفر وليس المعنى يا الله اقصدا اغفر (قوله اقصدا بخير) أي أعطنا الخير (قوله من الأم) بفتح الهمزة مصدر أم يؤمّ (قوله فلما كثرت) أي هذه اللفظة والأولى كثر بدون تاء.

الترخيم

(قول المص ومن خصائص) جمع خصيصة بمعنى الصفة التي تميز الشيء عن غيره (قول المص الترخيم) أي في سعة الكلام إذ غيره قد يرخم أيضا للضرورة (قوله والترخيم) أي في اللغة (قوله التليين) ومنه رخم العجين أي لينته وفي القاموس رخم الكلام - ككرم ونصر- لأن وسهل فهو رخم والجارية صارت سهلة المنطق فهي رخيمة ورخيم ومنه الترخيم في الأسماء لأنه تسهيل للنطق بها آه (قوله ويقال له الحذف) لعل الصواب ويقال للحذف. ويفهم منه أن الترخيم في اللغة يطلق على الحذف أيضا وليس كذلك فليراجع (قوله ومنه) أي من الترخيم بمعنى الحذف (قول المص للتخفيف) أي لمجرد التخفيف لا لعلّة أخرى مفضية للحذف المستلزم له (قوله لكثرة تردده) علة

للعلّة أي لكثرة تردد المنادى في كلام العرب والكثرة تقضي التخفيف (قوله الترخيم) في نسخة: أي الترخيم وهي حسنة (قوله ثلاث) بل أربع إذ يشترط له أن لا يكون المنادى مستغاثا أيضا (قول المص إذا كان علما الخ) الأولى أن يذكر قبله: ذكرها مفصلة بقوله إذا كان علما الخ. وهو بدل من قول الشارح إذا كان بدل مفصل من مجمل (قول المص علما) أي غير منقول عن الجملة نحو تأبط شرا حيث لا يرخم عند الأكثرين ونقل سيبويه ترخيمه عن بعض العرب هذا. واشترط العلمية كالزيادة الآتية إنما يكون في غير المنادى المتلبس بتاء التأنيث كما سيأتي (قول المص غير مضاف) حقيقة أو حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف أيضا (قوله والمحذوف إما حرف الخ) بقي قسم آخر وهو كون المحذوف الاسم الأخير في المنادى المركب نحو يا بعل في يا بعلبك (قوله لمعنى واحد) فيه أنه لا يشترط أن يكونا لمعنى واحد بل اللازم زيادتهما معا وإن كان كل واحد منهما لمعنى يغير معنى الآخر كزائدَي مسلمان ومسلمين علمين فإن الألف زيدت لمعنى التثنية والنون عوضت عن تنوين المفرد للدلالة على تمام الكلمة وهذان الزائدان سبعة أصناف: زائدا التثنية، وزائدا جمع المذكر السالم، وزائدا جمع المؤنث السالم، وزائدا نحو عثمان، وياء النسبة وشبهها نحو ياء كرسى، وألف التأنيث مع الألف قبلها، وهمزة الإلحاق مع الألف في نحو علماء. كذا في حاشية اللاري قدس سرّه. وقال الصبان أخذا من كلام الفارسي: إن نحو هندات وزيدتين إنما يرخم على لغة من ينتظر وإن نحو حمدون لا يرخم مطلقا آه. ولعل مراده بنحو حمدون جمع المذكر السالم في حالة الرفع أما المعتل فيجوز ترخيمه على لغة من ينتظر فيقال يا مصطفى بدون رد اللام ولا يجوز على لغة من لا ينتظر حيث يجب إعادة الألف فيلتبس بالمفرد. كما أفاده الخضري. وقال الأنباي: الحق أن المدار على القرينة الدافعة فإن وجدت جاز الترخيم على كل من اللغتين وإلا امتنع على كل منهما. فليحرر (قوله حرفان زائدان لمعنى كمعنى التأنيث) جرى على قول الأخفش من أن علامة التأنيث هي الألف والهمزة. والمشهور أنها الهمزة فقط (قوله كمعنى التأنيث) الإضافة للبيان. وكذا يقال فيما يأتي (قول المص في يا أسماء) أي علما وهذا إذا جعلناها فعلا من الوسامة أي الحسن على أن الهمزة منقلبة عن الواو كما هو مذهب سيبويه. لا أفعال جمع اسم على ما جرى عليه غيره لأنه يكون حينئذ من باب عمار ورجح مذهب سيبويه بأن التسمية بالصفات أكثر منها بالجمع. ورجح مذهب غيره بأن قلب واو المفتوحة همزة لم يأت إلا نادرا (قوله أو كمعنى) الأولى إسقاط الكاف

زائدتان لمعنى التذكير (و) إما حرفان غير زائدتين لكن في آخره حرف صحيح قبله حرف علة فإذا حذف الحرف الصحيح الذي قبله حرف علة فحذف حرف العلة أولى فيحذف أيضا نحو (يا مَنْصُ في يا منصور) ويشترط في هذا القسم الأخير أن يكون المنادى زائدا على أربعة أحرف احترازا عن نحو ثمود لئلا يلزم بسبب الترقيم وجدان الكلمة على أبنية لم توجد في أبنية كلام العرب وعَمَّار ومُسَكِّين كمنصور. والمحذوف في حكم الباقي عند أكثر النحويين فيترك الباقي على ما كان عليه من الحركة والسكون فيقال يا حارٍ بكسر الراء ويا أَسْمَ ويا عثمَ بفتح الميم ويا مَنْصُ بضم الصاد وقال بعضهم الباقي اسم برأسه وقد حذف المحذوف نَسْيا مَنسيا فيضم الباقي لأنه المنادى المفرد المعرفة فيقال يا حارُ ويا أَسْمُ ويا عثمُ ويا مَنْصُ بضم الراء والميم والصاد قوله (وإن كان اسمَ جنس) أي وإن كان المنادى اسم جنس (نحو يا فارس أو مضافا نحو يا عبد الله أو على ثلاثة أحرف نحو يا زيد فلا يرخم) أي وإن كان المنادى اسمَ جنس نحو يا فارس فلا يرخم لأن نداء اسم الجنس غير كثير في كلام العرب فلا يناسب التخفيف بخلاف العلم فإن ندائه كثير في كلامهم فيناسبه التخفيف وإن كان المنادى مضافا نحو يا عبد الله فلا يرخم لأنه لو رخم كان الترقيم في الوسط لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد والترقيم لا يكون إلا في الآخر ولو رخم المضاف إليه لم يكن ترخيماً المنادى لأن المنادى هو المضاف لا المضاف إليه وإن كان المنادى على ثلاثة أحرف نحو يا زيد فلا يرخم لئلا يلزم بسبب الترقيم وجدان الكلمة على هيئة لم توجد في أبنية كلام العرب (فإن كان في آخر المنادى تاء التأنيث فيجوز ترخيّمه وإن لم يكن) المنادى (علما ولا زائدا على ثلاثة أحرف نحو يا ثُبَ في يا ثَبَة) لأنها لو رخمت لم يحذف منها إلا تاء التأنيث وليست من نفس الكلمة فلا تغير في أبنية الكلمة بحذفها قال الجوهري في الصحاح الثبة الجماعة وأصلها ثوب أو ثبي أو ثبو والثبة أيضا وسط الحوض الذي يثوب إليه الماء أي يرجع إليه

(قوله زائدتان لمعني التذكير) كذا في حاشية المدقق على عبد الغفور على الجامي وكتب بعض الأفاضل على قول الشارح لمعني التذكير: فيه نظر إلا أن يقال إنهما كذلك في نحو سكران من المشتقات فكأنهما له في الجوامد آه. فليراجع وليحرر (قوله غير زائدتين) المناسب غير زائدتين (لكن في آخره الخ) الأولى: بل ثانيهما حرف صحيح قبله الخ (قوله حرف صحيح) أي أصلي. لثلاً يرد نحو سعللة (قوله قبله حرف علة) أي زائد والظاهر حرف مد

(قوله ويشترط الخ) الأولى تقديمه على المثال (قوله في هذا القسم الأخير) الأولى إسقاط هذا، أو الأخير (قوله لثلاً يلزم الخ) أي وإنما صح الاحتراز عنه لثلاً الخ (قوله على أبنية الخ) لعلها محرفة بنية - بكسر الباء - بمعنى صيغة وجمعها بنى لا أبنية- كما يشعر به قوله في أبنية كلام العرب- وإنما هو جمع بناء (قوله لم توجد) أي بلا علة موجبة (قوله في أبنية الخ) أي الأبنية المعربة الموجودة في كلام العرب (قوله في حكم الباقي) أي الثابت (قوله عند أكثر النحويين) الحق عند أكثر العرب فإن النحاة متفقون على جواز الوجهين بناء على سماع اللغتين (قوله فيترك الباقي) أي الباقي بعد الترخيم (قوله على ما كان عليه) أي على حال كان الباقي عليه قبل الترخيم (قوله من الحركة والسكون) أي والصحة والإعلال (قوله فيقال يا حار) أي ويا هرق - بالسكون- في يا هرقل ويا ثمود في يا ثمود ويا مختار في يا مختار (قوله وقال بعضهم) أي بعض النحويين والمناسب لما قدمنا أي العرب (قوله وقد حذف المحذوف نسيا منسيا) الأولى والأخضر والمحذوف منسي (قوله نسيا) حال من المحذوف ومنسيا تأكيد له (قوله فيضم الباقي) لا يخفى أنه قاصر فالحق بدله

فيعامل الباقي معاملة المنادى المستقل (قوله فيقال يا حار الخ) أي ويا هرق - بضم القاف- ويا ثمي بقلب الواو المتطرفة الواقعة بعد الضمة ياء والضمة كسرة (قوله بضم الراء الخ) والضمة في يا منص على هذه اللغة ضمة بناء فهي غير الضمة التي كانت قبل الترخيم (قول المص وإن كان اسم جنس) أي سواء تعرف بالنداء أولاً (قوله أي وإن كان المنادى اسم جنس) غير موجود في نسخة خطية وهو الصواب (قوله فلا يناسب التخفيف) المناسب فلا يناسبه التخفيف وكذا يقال فيما بعد (قوله بخلاف العلم الخ) المناسب بخلاف نداء العلم فإنه كثير (قوله فإن ندائه كثير في كلامهم) أي مع أنه لشهرته يكون ما أبقى منه دليلاً على ما ألقى (قوله لو رخم) لفظ المضاف سقط من قلم الناسخين (قوله في الوسط) أي نظراً إلى المعنى (قوله كشيء واحد) بل شيء واحد حقيقة فيما إذا كان علماً (قوله لم يكن ترخيم المنادى) أي لفظاً وصورة (قوله لأن المنادى) أي من حيث اللفظ والصورة (قوله لا المضاف إليه) الظاهر لا مجموع المضاف والمضاف إليه (قول المص فيجوز ترخيمه) أي فهو يجوز ترخيمه والأولى جاز أو يجوز بدون فاء (قوله لأنها) أي لأن الكلمة التي فيها تاء التأنيث مثل يا ثبة (قوله وليست من نفس الكلمة) لأنها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث (قوله في أبنية الكلمة) الظاهر بنية أو هيئة الكلمة (قوله وأصلها ثوب أو ثبي أو ثبو) عبارة الصحاح وأصلها ثبي. فثوب أو ثبو من زيادة الناسخين (قوله أي يرجع إلى -قوله إذا استفغر) ليس في عبارة الصحاح

الماء بعد ذهابه إذا استفرغ والهاء ههنا عوض عن الواو الذاهبة من وسطها لأن أصلها ثوب كما قالوا أقام إقامة وأصله إقواما فعوض الهاء من الواو الذاهبة من عين الفعل. قوله

(والمندوب)

(هو الْمُتَّفَجِّعُ عَلَيْهِ بِيَا أَوْ وَآ) اختَصَّ المندوبُ بِيَا وَيَا مشترك بين المندوب والمندى (وحكمه) أي وحكم المندوب (في الإعراب والبناء حكم المندى) على ما ذكر في المندى نحو وَآ زيدُ فإنه مندوب مفرد معرفة فمبني على الضم كالمندى المفرد المعرفة ونحو (وا عبد الله) فإنه مندوب مضاف منصوب كالمندى المضاف. قوله

(والمفعول فيه)

أي والضرب الثالث المفعول فيه وهو مَا فُعِلَ فِيهِ فِعْلٌ مَذْكُورٌ مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ وهو قوله (ظرف الزمان والمكان) فالمفعول فيه الذي هو ظرف الزمان (نحو قمت يوم الجمعة و) المفعول فيه الذي هو ظرف المكان نحو (سِرْتُ أَمَامَكَ) والظرف الزمان عبارة عن اليوم واللييلة وأجزائهما كالحين والوقت. وظرف المكان عبارة عما يشغله الجسم من الْحَيِّزِ والحيز فراغ مشغول بشيء لو لم يشغله لكان خاليا كدَاخِلِ الكوز للماء وكل واحد من ظرف الزمان والمكان على ضربين معين ومبهم فالمبهم في ظرف الزمان هو النكرة وفي المكان هو الجهات الست كما سنذكر. والمعين في الزمان هو المعرفة وفي المكان هو غير الجهات الست (وظرفُ الزمان يُنْصَبُ بتقدير في سواء كان معيناً نحو جئتكَ يَوْمَ الخميس) أي في يوم الخميس (أو) كان (مبهماً نحو أتيتك يوماً) أي في يوم (و) أتيتك (بكرةً) أي في بكرة (و) أتيتك (ذات ليلة) أي مدة ذات ليلة أي في مدة صاحبة ليلة أي في مدة مسماة بهذا اللفظ أي بليلة فهذا من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم. وذات مؤنثة لذو. وإنما أورد ثلاثة أمثلة إشارة إلى أنه إما مما يستعمل تارة ظرفاً وتارة غير ظرف كالمثال الأول فإنه يقال فيه مضى يومٌ وإما مما لا يستعمل إلا ظرفاً كالمثال الأخير وإما مما جاز فيه الصرف إذا نكر وعدم

(قوله استفرغ) لعله فرّغ من فرّغ الإناء بمعنى أخلاه
(قوله ثوب) بضم الثاء وفتح الواو (قوله من عين الفعل
(أي من مكانها

المندوب

(قول المص المتفجع عليه) من التفجع وهو التحزن
والتوجع أي المتفجع على وجود مدلوله نحو وا مصيبتاه
أو على عدمه نحو وا زيده
(قوله اختص المندوب بوا) أي انفرد المندوب عن
المنادى بوا فالباء داخل على المقصور

(قول المص وحكمه الخ) يعنى إذا وقع المندوب على
صورة من أقسام المنادي فحكمه في الإعراب والبناء مثل
حكم ذلك القسم ولا يلزم منه جواز وقوع كل من قسميه
على صورة جميع أقسام المنادي حتى يرد أنه لا يقع
قسم المتفجع على عدمه نكرة

(قوله على ما ذكر) صفة لحكم المنادى أي الجاري
على نهج ذكر في مبحث المنادى

(قوله فإنه مندوب الخ) الأولى بالضم فإنه مندوب
مفرد معرفة فيبنى عليه كالمنادى المفرد المعرفة

(قوله فإنه مندوب مضاف الخ) الأولى أيضا بالنصب
فإنه مندوب مضاف فينصب كالمنادى المضاف.

المفعول فيه

(قوله ما فعل فيه) أي اسم ما فعل فيه (قوله فعل) أي
حدث (قوله مذكور) أي داله (قوله من زمان أو مكان
(بيان لما الموصولة أو الموصوفة (قوله وهو الخ) أي ما
ذكرنا مفاد قول المصنف وهو ظرف الزمان والمكان
(قول المص ظرف الزمان والمكان) لفظ وهو سقط من
قلم الناسخين (قوله والظرف الزمان) الصواب وظرف
الزمان (قوله عبارة عن اليوم واللييلة) وكذا هو عبارة عما
يتركب من اليوم واللييلة كالشهر والسنة والأسبوع (قوله

عن اليوم واللييلة) أي عن دالهما (قوله كالحين والوقت
(هما بمعنى واحد يقعان على الزمان قصيرا كان أو
طويلا فلا يكونان من أجزائهما فالحق التمثيل بمثل
الساعة والدقيقة (قوله وظرف المكان عبارة الخ) فيه أن
ظرف المكان بهذا المعنى إنما هو عند الحكماء
والمتكلمين وهو غير مراد ههنا (قوله يشغله) من باب
فتح (قوله من الحيز) بيان لما (قوله والحيز) الأولى
وهو (قوله فراغ) أي خلاء والمراد به الهواء المحيط
بالأرض (قوله لو لم يشغله) الأولى بحيث لو لم يشغله
(قوله للماء) أي بالنسبة إلى الماء (قوله فالمبهم الخ)
لا يخفى أن نحو يوم وليلة على هذا التفسير يدخل تحت
المبهم مع أنه معين على المشهور فالحق في التفسير أن
يقال إن المبهم من الزمان هو الذى لا حد له يحصره
معرفة كان أو نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة
القدر (قوله في ظرف الزمان) أي منه وكذا يقال فيما
بعد (قوله الجهات الست) أي أسمائها. ومنهم من
فسره: بالمفتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه وهو أولى
وأشمل (قول المص بكرة) أي أول النهار (قوله أي
مدة ذات ليلة) الأولى حذفه والاختصار على قوله أي في
مدة الخ (قوله أي في مدة مسماة بهذا اللفظ أي
بلييلة) الأخصر أي في مدة مسماة بلفظ ليلة (قوله
فهذا) أي ذات ليلة أي إضافتها (قوله وذات مؤنثة
لذو) الأولى تقديمه على قوله أي في مدة صاحبة ليلة
بأن يقول: وذات مؤنثة لذو بمعنى صاحب أي في مدة
الخ (قوله ثلاثة أمثلة) أي لظرف الزمان المبهم (قوله
تارة ظرفا الخ) ويسمى ظرفا متصرفا كما يسمى مقابله
ظرفا غير متصرف (قوله فإنه يقال فيه مضى يوم) كما
يقال فيه أتيت يوما (قوله إذا نكر) أي إذا أريد به غير
معين

الصرف إذا عرف كالمثال المتوسط وهو أتيت به بكرة فإن قوله بكرة تارة تنون فيكون نكرة وتارة لا تنون فتكون معرفة تقديره بكرة يومه فهي حينئذ غير منصرف للتأنيث والعلمية لأنها حينئذ علم لبكرة يومه قوله (والمكان) أي وظرف المكان (إن كان مبهما ينصب بتقدير في مثل قمت أمامك) أي في أمامك والمكان المبهم هو الجهات الست (نحو خلفك وأمامك) أو قدامك (وفوقك وتحتك ويمينك وشمالك) أو يسارك وعند ولدى ووراء ودون ومع للإبهام ولفظ مكان لكثرة الاستعمال ينصب بتقدير في نحو قمت عندك أي في عندك وجلست مكانك أي في مكانك وكذلك البواقي وما بعد دخلت ينصب أيضا بتقدير في على الأصح لكثرة الاستعمال نحو دخلت الدار أي في الدار فعلى هذا يكون دخلت فعلا لازما وما بعده مفعولا فيه وقال بعضهم دخلت فعل مُتَعَدِّ فعلى هذا يكون ما بعده مفعولا به قوله (وإن كان معينا) أي وإن كان ظرف المكان معينا (فلا ينصب) بتقدير في (بل لابد له من أن يكون في ملفوظا نحو صليت في المسجد) . قوله

(والمفعول معه)

والضرب الرابع المفعول معه (وهو المذكور بعد الواو بمعنى مع) قوله وهو المذكور بعد الواو شامل لمثل ضربت زيدا وعمرا وقوله بمعنى مع يخرج به لأن الواو فيه للعطف لا بمعنى مع (نحو ما صنعت وأباك) فقله ما استفهامية منصوبة المحل لأنها مفعول به لقوله صنعت وقوله وأباك مفعول معه تقديره أي شيء صنعت مع أباك (و) نحو (ما شأنك وزيدا) فقله ما استفهامية مرفوعة المحل لأنها مبتدأ وقوله شأنك خبرها وقوله وزيدا مفعول معه تقديره أي شيء شأنك مع زيد قوله (ولا بد له) أي ولا بد للمفعول معه (من فعل يكون عاملا فيه) كالمثال الأول (أو من معنى فعل) يكون عاملا فيه كالمثال الثاني لأنه أيضا بمعنى ما صنعت واعلم أن معنى الفعل هنا عبارة عن ما الاستفهامية والاسم نحو ما شأنك في قولك ما شأنك وزيدا وعن ما الاستفهامية والجار والمجرور

(قوله إذا عرف) أي إذا أريد به معين (قوله وهو أتيته بكرة) أي بكرة في أتيته بكرة. وفي الهمع للسيوطي رحمه الله وقسم من ظرف الزمان غير منصرف كغدة وبكرة علمين قصد بهما التعيين أم لا. لأن علميتهما جنسية فيستعملان استعمالاً أسامة فكما يقال عند قصد التعميم أسامة شر السباع وعند التعيين هذا أسامة فاحذره يقال عند قصد التعميم غدة أو بكرة وقت نشاط وعند قصد التعيين لأسيرن الليلة إلى غدة أو بكرة ويخلون من العلمية بأن ينكرا بعدها فينصرفان ويتصرفان ومنه: ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا. قال أبو حيان جعلت العرب غدة وبكرة علمين لهذين الوقتين ولم تفعل ذلك في نظائرها كعتمة وضحوة ونحوهما. ويفهم منه أن بكرة و غدة علمان وضعا والتكثير عارض استعمالاً والمفهوم من كلام الشارح أن علمية بكرة إنما تكون إذا قصد به التعيين بخلاف ما إذا لم يقصد فإنها نكرة حينئذ فليحذر (قوله فإن قوله بكرة الخ) الأولى والمناسب فإن قوله بكرة تكون تارة نكرة فتصرف وتارة معرفة فلا تنصرف (قوله تقديره) الأولى بمعنى (قوله بكرة يومه) أي الخميس مثلاً والظاهر بكرة يوم بعينه وكذا يقال فيما بعد (قوله غير منصرف) الحق غير منصرفة (قوله أي وظرف المكان) أشار به إلى أن قوله المكان عطف على قوله ظرف الزمان بتقدير مضاف (قوله وعند الخ) مبتدأ خبره ينصب الآتي (قوله ووراء) لم يوجد في نسخة خطية وهي الصواب إذ هي من أسماء الجهات الست فالحق ذكرها وراء خلفك (قوله للإبهام) أي لمشاركتها للمبهم الاصطلاحي المفسر بأسماء الجهات الست في الإبهام اللغوي (قوله لكثرة الاستعمال) يفهم منه أن لفظ مكان معين حقه أن لا ينصب بتقدير في إلا أنه نصب لكثرة استعماله. وفي عصام الجامي: ويحتمل حمله على المبهم الاصطلاحي لكثرة المورثة للإبهام فإنه إذا كثر مكان الشيء يحتمل الأمكنة الكثيرة فيصير مبهماً آه بأدنى تصرف (قوله وما

بعد دخلت) أي ونزلت وسكنت (قوله ينصب أيضاً) أي وإن كان معينا
(قوله فعلى هذا) أي فعلى كونه منصوباً بتقدير في
(قول المص ملفوظاً) أي ملفوظاً فيه.

المفعول معه

(قول المص بعد الواو) ولا يجوز الفصل بينها والمفعول معه ولو بالظرف وإن جاز الفصل به بين واو العاطفة ومعطوفها لتنزل الواو والمفعول معه منزلة الجار والمجرور
(قول المص بمعنى مع) أي التي للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق وبذلك فارقوا وأو العطف فإنها تقتضي المشاركة في الحكم دون المصاحبة (قوله: قوله وهو المذكور) الأولى المذكور بعد الواو (قوله لمثل الخ) أي للاسم المذكور بعد واو العاطفة (قوله لأنها مبتدأ الخ) ويجوز جعلها خبراً مقدماً وشأنك مبتدأ مؤخر (قوله وزيدا مفعول معه) ولا يجوز جره عطفاً على الضمير المجرور لأن العطف عليه بلا إعادة الجار غير جائز عند الجمهور وكذلك لا يجوز رفعه عطفاً على الشأن إذ السؤال عن شأنهما لا عن شأن أحدهما ونفس الآخر اللهم إلا أن يكون عطفه عليه بتقدير مضاف ورجحه العصام بأن الحذف أهون من اعتبار العامل المعنوي (قوله تقديره أي شيء الخ) ظاهره أنه مفعول معه لشأنك وليس كذلك وإنما هو مفعول معه لفعل مستفاد من فحوى الكلام إذ المعنى ما تصنع وزيدا
(قول المص من فعل) أي حقيقة أو حكماً ليدخل فيه نحو اسم الفاعل واسم المفعول لكن لم يجوزوا إعمال الصفة المشبهة وأفعال التفضيل فيه حيث قالوا لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به وهما ليسا كذلك

(قول المص أو من معنى فعل) لعل المراد به كما يفهم من كلام الشارح رحمه الله الفعل المستنبط من فحوى الكلام
(قوله عن ما الاستفهامية والاسم) فيه مسامحة ومراده عن فعل مستفاد من ما الاستفهامية والاسم وكذا يقال فيما بعد.

نحو ما لك في قولك ما لك وزيدا لأنه أيضا بمعنى ما صنعت. قوله

(والمفعول له)

أي والضرب الخامس المفعول له (نحو ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا لَهُ) أي للتأديب (وهو) أي المفعول له (كل ما كان علة) أي سببا (للفعل) في الذهن كالمثال المذكور (نحو جِئْتُكَ إِكْرَامًا لَكَ) أي للإكرام لك (وجِئْتُكَ سِمَنًا) أي للسمن قوله

(والملحق به سبعة أضرب)

أي والذي أُلْحِقَ بالأصل أي بالمفعول أي شُبِّهَ به سبعة أضرب

قوله (الحال)

أي الضرب الأول من الملحق بالأصل الحال وهي مشابهة للمفعول من حيث أن كل واحد منهما فضلة واقعة بعد كلام تام قوله (وهي) أي الحال (بيان هيئة الفاعل أو المفعول به نحو ضربت زيدا قائما) قوله قائما يحتمل أن يكون حالا من الفاعل وهو التاء في ضربت ويحتمل أن يكون حالا من المفعول به وهو قوله زيدا قوله (وحقها التنكير) أي وحق الحال التنكير لأنها حكم والحكم لا يُلَزَمُ أن يكون معرفةً والأصل هو النكرة بالنسبة إلى المعرفة (وحق ذي الحال) أي صاحب الحال (التعريف) لأنه محكوم عليه وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة لأن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته قوله (فإن تقدمت) أي فإن تقدمت الحال على ذي الحال (جاز تنكير ذي الحال نحو جائني راكبا رَجُلٌ) فقوله راكبا حال من قوله رجل وهو فاعل جائني فلما تقدم قوله راكبا على قوله رجل جاز تنكير رجل لعدم التباس الحال بالصفة وأما إذا لم تتقدم الحال على ذي الحال لم يجز تنكير ذي الحال فلا يجوز جائني رجل راكبا لالتباس الحال بالصفة مثل

المفعول له

(قول المص نحو ضربته تأديبا له) الأولى تأخيرته عن التعريف

(قوله في الذهن) هذا إنما يتصور في المفعول له التحصيلي فالحق أن يزيد أو في الخارج ليشمل المفعول له الحصول أيضا نحو قعدت عن الحرب جبنا

(قول المص نحو جئتك) الحق ونحو جئتك

(قول المص سمنا) بكسر السين وفتح الميم مصدر سمن يسمن وأما السمن - بفتح السين وسكون الميم - فهو اسم عين فنصبه ممتنع إذ شرط نصب المفعول له أن يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل به ومقارنا له في الوجود (قوله أي والذي ألحق الخ) الأولى والأخضر أي الذي ألحق وشبهه بالأصل وهو المفعول سبعة أضرب .

الحال

(قوله وهي مشابهة للمفعول) أي لمطلق المفعول ولها مشابهة خاصة بالمفعول فيه لأنها بمعناه

(قوله واقعة الخ) صفة كاشفة لقوله فضلة

(قول المص بيان هيئة الخ) فيه مسامحة والمراد مبيّنة هيئة الفاعل الخ

(قول المص هيئة الفاعل أو المفعول به) أي الحالة التي عليها الفاعل حين قيام الفعل به أو المفعول حين وقوع الفعل عليه سواء كانت محققة أو مقدرة نحو وبشرناه بإسحاق نبيا أي مقدرة نبوته

(قول المص أو المفعول به) أو لمنع الخلو لا لمنع الجمع فيشمل نحو ضربت زيدا راكبين

(قوله يحتمل أن يكون الخ) كتب ابن يعيش في شرحه على المفصل بعد قوله تجعلها حالا من أيّهما شئت يعني أنك إذا قلت ضربت زيدا قائما إن شئت جعلته

حالا من الفاعل الذي هو التاء وإن شئت جعلته حالا من المفعول الذي هو زيدا وهذا فيه تسمح وذلك أنك إذا جعلته حالا من التاء وجب أن تلاصقه بها فتقول ضربت قائما زيدا فإذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تلاصقه لم يجز ذلك لما فيه من اللبس إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه فإن كان غير معلوم لم يجز وكان إطلاقه فاسدا انتهى

(قول المص حقها التنكير) أي إنها منكورة دائما والتنكير حقها ولائق بها

(قوله لأنها حكم) أي محكوم بها في المعنى على صاحبها

(قوله والأصل هو النكرة) فلو جعل الحال معرفة لكان عدولا عن الأصل من غير داع

(قول المص وحق ذي الحال التعريف) أي الأصل فيه أن يكون معرفة وقد يكون نكرة مخصوصة

(قوله لا يكون الخ) أي حقه أن لا يكون إلا الخ

(قول المص جاز تنكير ذي الحال) أي تنكيرا محضا

(قوله فلما تقدم الخ) الأولى فبتقدم راكبا على رجل جاز تنكيره

(قوله لعدم التباس الحال بالصفة) أي لتخصيصه حيثئذ مع عدم التباس الحال بالصفة ولو في بعض المواضع ويفهم منه أن التباس الحال بالصفة محذور وفيه أنه لو كان محذورا لوجب تقديم الحال في نحو رأيت غلام رجل راكبا وليس كذلك

(قوله لم يجز تنكير ذي الحال) أي تنكيرا محضا كما عرفت

(قوله مثل قولك) الصواب في مثل قولك

قولك رأيت رجلا راكبا فلما لم يجز في مثل هذا التركيب للالتباس لم يجز في قولك جائني رجل راكبا طردا للباب. قوله

(والتمييز)

أي والضرب الثاني من الملحق بالأصل التمييز وهو مشابه للمفعول من حيث أن كل واحد منهما فضلة واقعة بعد كلام تام قوله (وهو) أي التمييز (ما يرفع الإبهامَ عن المفرد) والمقصود بالمفرد هنا ما لا يكون جملة (أو عن نسبة في الجملة فالأول) أي الذي يرفع الإبهام عن المفرد (كقولك عندي راقود خلا) فالراقود دَنُّ طويل الأسفل كهيئة الإردبة يُسَيِّعُ أي يُطَيِّنُ دَاخِلَهُ بالقَار وهو معرب والجمع رواقيد قوله خلا تمييز يرفع الإبهام عن المفرد الذي هو راقود (و) كقولك عندي (منوان سمنا) فقوله سمنا تمييز يرفع الإبهام عن المفرد الذي هو منوان (و) كقولك عندي (عشرون درهما) فقوله درهما تمييز يرفع الإبهام عن المفرد الذي هو عشرون (و) كقولك عندي (ملؤه عسلا) أي ملؤ الإناء عسلا وملؤ الشيء مألؤه فقوله عسلا تمييز يرفع الإبهام عن المفرد الذي هو ملؤه وإنما أورد أربعة أمثلة إشارة إلى أن التمييز لا يُنْصَبُ إلا عن مفرد تام. والذي يتم به المفرد أربعة أشياء التنوين ونون التثنية ونون شبه الجمع المصحح والإضافة قوله (والثاني) أي والذي يرفع الإبهام عن نسبة في الجملة (كقولك طاب زيد نفسا) قوله طاب فعل وليس فيه إبهام وقوله زيد فاعله وليس فيه إبهام أيضا بل الإبهام في النسبة التي بينهما وهي طيب زيد فقوله نفسا تمييز يرفع الإبهام عن النسبة في الجملة وهي طيب زيد (و) كقولك (طار عمرو فرحا) أي فرح فرحا شديدا فقوله فرحا تمييز يرفع الإبهام عن النسبة التي في هذه الجملة وهي طيران عمرو والمثال الأول وهو طاب زيد نفسا حقيقة والثاني مجاز.

(قوله فلما لم يجز) أي التنكير

التمييز

(قوله ما لا يكون جملة) أي وشبه جملة ومركبا إضافيا.

(قول المص أو عن نسبة في الجملة) أو شبهها نحو الحوض ممتلئ ماء أو المركب الإضافي نحو أعجبنني طيبه أبا

(قول المص عندى راقود خلا) أي شيء مقدّر به ومثله ذنوب ماء ومثلها إبلا مما يعرف به قدر الشيء وليس بمقدار لأنه لم يوضع ليقدر به ومنهم من جعله من المقادير قال الرضي والمقادير إما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف به قدر الأشياء مثل الرطل والمان والقفيز والذراع ثم قال أو مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقولك ملء الأرض ذهبا (قوله فالراقود) الصواب والراقود كما في نسخة خطية

(قوله الإردبة) بكسر الهمزة وسكون الراء وفتح الدال والباء المشددة مكيال ضخم يسع مائة وخمسين كيلوا غرام جمعه أرادب كمساجد (قوله أي يطين) وبطل (قوله معرب) أي منقول من اللغة العجمية إلى اللغة العربية (قوله : قوله خلا) في نسخة خطية فقوله (قوله يرفع الإبهام عن المفرد) أي عن المقدر به وكذا يقال فيما بعد

(قول المص منوان) تننية من كعصا ويقال فيه منّ وتننيته منّان وهو رطلان

(قوله عن المفرد الذى هو عشرون) أي عن المعدود به (قوله عن مفرد تام) أي بعد مفرد تام ومعنى تمام المفرد أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها وهو مستحيل الإضافة مع أحد الأمور الآتية

(قوله الذى يتم به المفرد) قال الرضي قد يتم الاسم بنفسه كالضمير في ربه رجلا وذا في ما ذا أراد الله بهذا

مثلا والناصب للتمييز في الصورتين هو نفس الضمير واسم الإشارة (قوله وهي طيب زيد) أي ثبوت الطيب لزيد وكذا يقال فيما يأتي

(قوله يرفع الإبهام عن النسبة) في نسخة خطية الإبهام عنها وهي أولى

(قوله والمثال الأول) أي الفعل في المثال الأول حقيقة وفى الثاني مجاز عن اشتداد الفرح وقوته (قوله وهو طاب زيد نفسا) الأولى إسقاطه كما في نسخة خطية.

قوله (والمُسْتَشْنَى)

أي والضرب الثالث من الملحق بالأصل المستثنى وهو المذكور بعد إلا وأخواتها نحو خلا وعدا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون وغير والمستثنى مشابه للمفعول من حيث أن كل واحد منهما فضلة واقعة بعد كلام تام قوله (وهو) أي والمستثنى على ضربين (مُتَّصِلٌ وَمَنْقَطِعٌ ف) المستثنى (المتصل هو المُخْرَجُ عَنِ الْمُتَعَدِّ) أي عن المجموع (بإلا وأخواتها نحو جاءني الرجال إلا زيدا والمستثنى المنقطع هو المذكور بعد إلا وأخواتها غير مخرج من المتعدد) نحو ما جاءني القوم إلا حمارا قوله حمارا مستثنى منقطع لأنه غير مخرج من القوم لعدم دخوله فيهم و إلا في المستثنى المنقطع بمعنى لكن أي لكن حمارا جاء قوله (وهو) أي المستثنى (منصوب وجوبا إذا كان بعد إلا غير الصفة) أي بعد إلا التي لا تكون بمعنى غير (بعد كلام موجب) أي مثبت أي بعد كلام لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما (نحو جائي القوم إلا زيدا) فقوله جائي فعل ومفعول وقوله القوم فاعله والمستثنى منه وقوله إلا حرف الاستثناء وزيدا مستثنى منصوب لأنه وقع بعد إلا غير الصفة بعد كلام موجب ويجب المستثنى حينئذ أن يكون منصوبا لأنه إن كان مرفوعا كان رفعه إما على الصفة وإما على البدل وكلاهما ممتنع أما الأول فلأن إلا لا تُحْمَلُ على الصفة إلا إذا امتنع الاستثناء كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ أي غير الله وهنا لا يمتنع الاستثناء وأما الثاني فلأن البدل إنما يجوز إذا أسقط المبدل منه لا يَفْسُدُ المعنى وهنا إذا أسقط صار جاءني إلا زيد فيلزم فيه مجئ جميع الخلق فيفسد المعنى قوله (وكذا ينصب المستثنى إذا كان مقدما على المستثنى منه نحو ما جاءني إلا زيدا أحد) لأنه إن كان مرفوعا كان رفعه إما على الصفة أو على البدل وكليهما ممتنع لامتناع تقدم الصفة على الموصوف والمبدل على المبدل منه قوله (والمستثنى المنقطع) أي وكذا ينصب المستثنى المنقطع وجوبا (نحو ما جاءني القوم إلا حمارا) لامتناع الصفة والبدل أما الأول فلأنه لا يجوز الصفة إلا إذا تعذر الاستثناء كما ذكر وههنا لا

المستثنى

(قوله من الملح) أي بعض أفراده وهو المستثنى بالاً وليس ولا يكون

(قوله وهو المذكور الخ) أي مخرجاً أو غير مخرج

(قوله وغير) أي وسوى وسواء ويبد

(قوله والمستثنى مشابه) أي بعض أفرادها كما بينا

(قول المص وهو) أي والمستثنى أي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة ومعلوميته بهذا الوجه كافية في تقسيمه

(قول المص عن المتعدد) أي الشامل له بحسب مفهوم اللفظ

(قوله أي عن المجموع) أي من مجموع أفراد أو أجزاء. أشار به إلى أن الأفراد أو الأجزاء المتعددة يجب ملاحظتها مجموعة نحو جاء القوم إلا زيدا واشترت العبد إلا نصفه لا متفرقة نحو جاء زيد عمرو بكر الخ إلا زيدا ونحو اشترت العبد وثلثه وربعه الخ إلا نصفه

(قول المص وأخواتها) أي أو إحدى أخواتها

(قول المص والمستثنى المنقطع هو المذكور بعد إلا وأخواتها) ظاهره أن المنقطع يذكر بعد إلا وجميع أخواتها مع أنه لا يقع إلا بعد إلا وغير ويبد منها . فليراجع (قول المص غير مخرج من المتعدد) أي الذي لا يكون داخلاً في المتعدد قبل الاستثناء سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم إلا زيدا مشيراً بالقوم إلى جماعة خالية من زيد أو لم يكن كالمثال المذكور (قول المص منصوب) أي على الاستثناء

(قول المص غير الصفة) قيد به وإن لم يكن الواقع بعد إلا التي للصفة داخلاً في المستثنى لئلا يذهل عن كون إلا غير صفة (قول المص بعد كلام موجب) عبارة ابن الحاجب: في كلام موجب. وهي أولى (قوله مثبت)

أي اصطلاحاً (قوله أي بعد كلام الخ) الأولى وهو ما لا يكون الخ (قوله لا يكون نفياً) أي ذا نفى وكذا يقال فيما بعد (قوله ولا استفهاما) أي إنكارياً (قوله ويجب الخ) الحق ويجب أن يكون المستثنى حينئذ منصوباً (قوله لأنه إن كان مرفوعاً) أي مثلاً أو في هذا المثال (قوله إما على الصفة) أي على كون إلا صفة انتقل إعرابها لما بعدها (قوله لا تحمل الخ) خلافاً لسيبويه فإن مذهبه جواز وقوع إلا صفة مع جواز الاستثناء (قوله كما في قوله تعالى الخ) فالأية الكريمة صفة لتعذر الاستثناء بكلا قسميه لعدم دخول الله تعالى في آلهة ييقن كعدم خروجه عنها ييقن فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء الذي هو الدخول بيقين أو الخروج بيقين (قوله إذا أسقط الخ) الظاهر إذا لم يفسد المعنى بإسقاط المبدل منه (قوله وهنا إذا أسقط) الأولى وإذا أسقط هنا

(قوله فيلزم فيه) الأولى فيلزم منه كما في نسخة خطية (قوله مجيء جميع الخلق) أي سوى زيد (قول المص وكذا ينصب) أي على سبيل الوجوب وبعضهم يجيز فيه غير النصب على الاستثناء إذا كان مسبوقاً بالنفي أو شبهه قال سيبويه حدثني يونس أن قوماً يوثق بعريتهم يقولون ما لى إلا أبوك ناصر، على أن ناصر بعد تخصيصه بدل من أبوك بدل كل من كل وقد كان المستثنى قبل تقديمه بدل بعض فقلب المتبوع تابعاً كما في نحو ما مررت بمثلك أحد (قول المص إذا كان مقدماً) أي بعد إلا وكذا يقال في قوله بعد وكذا ينصب المستثنى المنقطع (قوله لأنه إن كان مرفوعاً الخ) لا يخفى ما في التعليل إذ قد عرفت مما قدمنا أنه يجوز الرفع مثلاً على أن المستثنى منه المؤخر بدل من المستثنى المقدم

(قوله و كليهما) صوابه وكلاهما (قوله لإمتناع تقدم الصفة على الموصوف) على أن جواز وقوع إلا صفة مشروط بتعذر الاستثناء وهنا لا يتعذر

يتعذر وأما الثاني فلا متناع أحد الأبدال الأربعة أما امتناع الثلاثة الأول فظاهر وأما امتناع البديل الغلط فلصدور المبدل منه حينئذٍ عن غير قصد وإرادة والمستثنى منه ههنا مقصود ومراد قوله (وكذا ينصب) أي وكذا ينصب المستثنى (إذا كان بعد خلا وعدا) عند الأكثرين نحو جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا وهما بمعنى جاوز أي جاوز بعضهم زيدا وإنما وجب النصب لأنهما فعلان وفاعلهما مضمر والمستثنى بعدهما مفعول به وقال بعضهم إن خلا وعدا حرفا جرّ فيكون ما بعدهما مجرورا (و) كذا ينصب المستثنى إذا كان بعد (ماعدا وما خلا) نحو جاءني القوم ما عدا زيدا أي ما عدا بعضهم زيدا وما فيها مصدرية أي جاءني القوم عدو بعضهم زيدا فهو مصدر في موضع الحال أي عاديا بعضهم زيدا ونحو جاءني القوم ما خلا زيدا أي جاءني القوم ما خلا بعضهم زيدا وما فيها أيضا مصدرية أي جاءني القوم خُلُوَّ بعضهم زيدا فهو مصدر أيضا في موضع الحال أي خاليا بعضهم زيدا وإنما وجب نصب المستثنى بعدهما لأن ما التي في صدرهما مصدرية وهي لا تدخل إلا على الفعل فعدا وخلا بعد ما فعلان وفاعلهما مضمر والمستثنى بعدهما مفعول به فيجب نصبه (و) كذا ينصب المستثنى إذا كان بعد (ليس ولا يكون) نحو جاءني القوم ليس زيدا أي ليس بعضهم زيدا ونحو جاءني القوم لا يكون زيدا أي لا يكون بعضهم زيدا وإنما وجب نصب المستثنى بعدهما لأنهما من أفعال الناقصة واسمهما مضمر والمستثنى بعدهما خبرهما فيجب نصبه قوله (ويجوز النصب) أي ويجوز نصب المستثنى (ويُختار البديل) عن المستثنى منه (في المستثنى) الذي (بعد إلا في كلام غير موجب) أي في كلام يكون نفيا أو نهيا أو استفهاما (و) حال كون المستثنى منه (قد ذكر نحو) قوله تعالى في سورة النساء (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) أي إلا ناس قليل منهم (و إلا قليلا) أي إلا ناسا قليلا منهم فقوله ما للنفي وقوله فعلوه فعل والواو فاعله والهاء مفعول به و إلا حرف استثناء و قليل بديل والمبدل منه هو الواو و قليلا مستثنى والمستثنى منه هو الواو وقوله في كلام غير موجب إشارة إلى أنه لو كان في كلام موجب لم يجز البديل لفساد المعنى كما

(قوله فإلّا متناع أحد الخ) في الصبان فحمار في قوله ما قام أحد إلا حمار بدل غلط صرح به الرضي وقال ابن قاسم بدل كل بملاحظة معنى إلا إذ معنى إلا حمار غير حمار وغير حمار يصدق على الأحد آه كلام ابن قاسم. وفيه أن الأعم من شيء لا يبدل منه بدل كل اللهم إلا يخصص العام كما يأتي نظيره فتدبر آه. ولا يخفى ما فيه من البعد. والظاهر تعميم المستثنى منه على سبيل المجاز و جعل المنقطع بدل بعض (قوله أحد الابدال الأربعة) المناسب لقوله أما امتناع الخ أن يقول وهي بدل الكل والبعض والاشتمال والغلط (قوله البديل الغلط) صوابه بدل الغلط (قوله عند الأكثرين) الأولى في الأكثر (قوله بمعنى جاوز) لكن هذا المعنى بالنسبة إلى خلا على سبيل التضمين (قوله أي جاوز بعضهم زيدا) أشار به إلى أن الضمير راجع إلى البعض المدلول عليه بالقوم لا إلى نفس القوم لإفراد الضمير قال الصبان ونظر فيه الرضي بأنه لا يفيد المقصود لأن مجاوزة البعض لزيد في قولك قام القوم خلا زيدا لا يلزم منها مجاوزة الكل وأجيب بأن البعض مبهم ومجاوزته لا تتحقق إلا بمجاوزة الكل وبأن المراد بالبعض ما عدا المستثنى. ولي ههنا احتمال: وهو أن يكون مرجع الضمير في خلا وعدا وحاشا نفس الاسم السابق لكن التزم فيه التذكير والإفراد ليكون الاستثناء بها كاستثناء بالا ولجريان ذلك مجرى الأمثال التي لا تغير كما قالوه في حيزا زيد حيث التزم تذكير اسم الإشارة وإفراده لذلك ولا يرد على هذا تنظير الرضي فاعرفه انتهى. قول الصبان ومجاوزته لا يتحقق الخ كتب عليه الأنابى: فيه نظر ظاهر. ولعل وجهه أن عدم تحقق مجاوزة المبهم إلا بمجاوزة الكل مجرد دعوى لا دليل عليها. وأيضا قوله ولجريان ذلك مجرى الأمثال في القلب منه شيء فليحرر. هذا. ويحتمل إرجاع الضمير إلى المصدر أو إلى اسم الفاعل المستفادين من الفعل السابق على معنى جاوز مجيئهم أو الجائي منهم زيدا وكذا يقال في ما بعد (قوله وفاعلهما مضمير) أي وجوبا (قوله وقال بعضهم الخ) الظاهر وقد جاء ما بعدهما مجرورا فيكونان حرفي جر (قوله وكذا ينصب المستثنى الخ) ذهب الكسائي وجماعة إلى جواز الجر بهما على تقدير زيادة ما فيكونان حرفي

جر قال في المغنى فإن قالوا ذلك بالقياس ففساد لأن ما لا تزد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل، فيما رحمة من الله. وإن قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه (قوله وما فيها مصدرية) فيه أن الحرف المصدرى لا يوصل بفعل جامد وخلا وعدا للاستثناء جامدان إلا أن يقال هما في الأصل متصرفان والجمود عارض فلم يكن مانعا من الأصل أو يقال هما مستثنيان (قوله فهو الخ) الأولى والمصدر بمعنى اسم الفاعل حال وكذا يقال في نظيره الآتي

(قوله في موضع الحال) قد يقال هذا مشكل لتصريحهم بأن المصدر المؤول لا يقع حالا ولعل ذلك لتأوله بمصدر مضاف للضمير فيكون معرفة والحال لا تكون إلا نكرة وقد يجاب بأن الحال المعرفة مؤولة باسم الفاعل النكرة فيكون ما عدا وما خلا من الألفاظ المقدرة بشيء مقدر بآخر فليراجع هذا. وقيل ما في ماخلا وماعدا مصدرية ظرفية فتنسب ما بعدها بمصدر نائب عن وقت محذوف منصوب على الظرفية المجازية فيكون التقدير في المثال المذكور جائي القوم وقت عدو بعضهم زيدا (قوله وهي لا تدخل إلا على الفعل) أي لا على الحرف وإلا فقد تدخل على جملة اسمية أيضا

(قوله ليس بعضهم) أو الجائي منهم ولا يجوز هنا رجوع الضمير إلى المصدر لعدم صحة أن يكون زيد خبرا عنه اللهم إلا أن يقدر مضاف على معنى ليس المجيء مجيء زيد (قوله من أفعال الناقصة) صوابه من الأفعال الناقصة

(قوله نصب المستثنى) أي على الاستثناء

(قوله في المستثنى الخ) أي بشرط أن لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه حيث يجب فيه النصب حينئذ كما تقدم (قوله حال كون المستثنى منه قد ذكر) عبارة المتن في النسخ المتداولة: وقد ذكر المستثنى منه. أي الحال أنه قد ذكر المستثنى منه. وهي حسنة. ولعل هذا القيد غير موجود في نسخة كتب عليها الشارح رحمه الله فاضطر إلى زيادة قوله حال كون المستثنى منه قد ذكر. لكن الأولى بدله والمستثنى منه مذكور

(قول المص وإلا قليلا) مع محذوفه مثال آخر

ذكرنا وإنما يختار البديل لعدم فساد المعنى حينئذ وأما إذا جعل المستثنى بدلا كان إعرابه كإعراب المبدل منه فلا يحتاج إلى تكلف وأما إذا جعل مستثنى كان منصوبا فيحتاج إلى تكلف وهو تشبيه بالمفعول به من حيث أن كل واحد منهما فضلة واقعة بعد كلام تام قوله (ويعرب المستثنى على حسب العوامل) أي على حسب مقتضى العوامل من الرفع والنصب والجر في المستثنى الذي بعد إلا في كلام غير موجب (إذا كان المستثنى منه غير مذكور) وهو المستثنى المفرغ (نحو ما جاءني إلا زيد) فقوله زيد مرفوع لكونه فاعلا لأن العامل الذي هو جاءني يقتضي الرفع تقديره ما جاءني أحد إلا زيد (و) نحو (ما رأيت إلا زيدا) فقوله زيدا منصوب لكونه مفعولا به لأن العامل الذي هو رأيت يقتضي النصب تقديره ما رأيت أحدا إلا زيدا (و) نحو (ما مررت إلا بزيد) فقوله بزيد مجرور لأن العامل الذي هو الباء يقتضي الجر تقديره ما مررت بأحد إلا بزيد ويسمى مستثنى مفرغا لتفريغ العامل عن المعمول للمستثنى قوله (وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد إلا) اعلم أن أصل إلا أن يكون للاستثناء وأصل غير أن يكون صفة تابعة لما قبلها في الإعراب كقولك جاءني رجل غير زيد ورأيت رجلا غير زيد ومررت برجل غير زيد ومعناه المغايرة في الذات أو الصفة ثم إنهم يجعلون إلا للصفة حملا على غير إذا امتنع الاستثناء وذلك إذا كانت إلا تابعة لجمع منكور غير محصور كقوله تعالى ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ فقوله إلا تابعة لقوله آلهة وقوله إلا الله صفة لقوله آلهة تقديره لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا لأن الجمع المنكور الغير المحصور يحتمل أن يتناول ثلاثة فقط ولم يكن المستثنى من جملة الثلاثة حينئذ لعدم إفادته التعميم والاستغراق ولأنه لو جعلت إلا للاستثناء لكان الله داخلا في المستثنى منه وهو آلهة مخرجا منها بالإلزام وجود الآلهة وهو كفر فإذا امتنع الاستثناء جعلت إلا للصفة كغير كما جعل غير للاستثناء حملا على إلا فإذا كان غير للاستثناء كان ما بعده مجرورا لأنه مضاف إليه وكان حكم غير في الإعراب إذا كان للاستثناء حكم الاسم الواقع بعد إلا فإنه قابل للإعراب لأنه اسم بخلاف إلا لأنها حرف والحرف لا

(قوله وإنما يختار البديل الخ) أي إنما يجوز البديل على سبيل الاختيار فقولوه لعدم الخ علة الجواز وقولوه وإذا جعل الخ علة الاختيار (قوله حينئذ) أي حين كونه في كلام غير موجب (قوله أما إذا) الأولى إسقاط أما هنا وفيما سيأتي (قوله كان إعرابه الخ) الظاهر فيكون إعرابه وكذا يقال فيما بعد (قوله فلا يحتاج إلى تكلف) أي في بيان وجه إعرابه (قوله تشبيه بالمفعول به) الأولى التشبيه بالمفعول به (قوله أي على حسب مقتضى العوامل) أشار به إلى تقدير مضاف أي على قدر مقتضى العوامل أي بما يقتضيه العامل (قوله في المستثنى) أي وذلك في المستثنى ويشترط أن يكون متصلا كما يشعر به كلامهم

(قوله في كلام غير موجب) وكذلك في الموجب أيضا إذا استقام المعنى بأن يكون الحكم مما يصح أن يثبت على سبيل العموم نحو يحرك الفك الأسفل عند المضغ إلا التماسخ أو يكون هناك قرينة دالة على أن المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى بيقين نحو قرأت إلا يوم الجمعة مثلا

(قوله وهو المستثنى المفرغ) أي المستثنى الذي يعرب على حسب العوامل يسمى مستثنى مفرغا لأنه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له لحذف الجار وأوصل الضمير المجزور به ولك أن تجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال متعلقه على معنى المفرغ عامله (قوله هو جائئى الخ) في نسخة خطية بدل جائئى ورأيت الآتي جاء ورأى وهى أولى (قوله يقتضى الرفع) أي على الفاعلية والأولى يقتضى الفاعل وكذا يقال فيما يأتي (قوله فقولوه بزید) في نسخة زيد وهى الظاهرة (قوله إلا بزید) الحق إلا زيد بإسقاط الباء (قوله ويسمى الخ) الأولى ذكر وجه التسمية بعد قوله وهو المستثنى المفرغ (قوله عن المعمول الخ) أي عن العمل فيه لأجل العمل في المستثنى (قول المص وحكم غير الخ) أي وحكم غير في الإعراب إذا كانت أداة استثناء كحكم المستثنى بالأ فإما سبق من الإعراب فكأنه لما انجر به للإضافة انتقل إعرابه إليه (قوله أن يكون صفة الخ) أي لا أداة استثناء وإلا فغير كما تقع نعتا تقع خبرا وحالا أيضا (قوله المغايرة في الذات الخ) أي مغايرة ما بعدها لما قبلها ذاتا كالأمثلة المذكورة أو كيفية نحو خرجت بوجه غير الذى دخلت به قال الرضى الأصل الأول والثاني مجاز (قوله إذا امتنع الاستثناء) قد نبهناك فيما سبق أن سيويه لا يشترط لوقوعها صفة امتناع الاستثناء وعلى رأيه أكثر المتأخرين (قوله وذلك) أي امتناع الاستثناء أي غالبا لأنه قد يتعذر الاستثناء في

المحصور أيضا نحو جائئى مأة رجل إلا زيد (قوله تابعة لجمع) المراد بالجمع المعنى اللغوي أي واقعة بعد دال متعدد (قوله منكور) أي منكر لأنه إذا كان معرفا نحو جائئى الرجال إلا زيد احتمل أن يراد به استغراق الجنس وأن يشار به إلى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل واحتمل أيضا أن يشار به إلى جماعة لا يكون زيد منهم فلا يتعذر المنقطع (قوله غير محصور) لأنه إن كان محصورا وجب دخول ما بعد إلا فيه فلا يتعذر الاستثناء المتصل نحو كل رجل إلا زيدا جائئى وله على عشرة إلا درهما (قوله كقولوه تعالى لو كان الخ) فإن قلت لو للامتناع وامتناع الشيء انتفائه فتكون النكرة في الآية في سياق النفي فتعم فلا يتعذر الاستثناء المتصل وقد يجاب بما قاله الدماميني حيث قال العرب لا تعتبر مثل هذا النفي بدليل أنهم لا يقولون لو جاءني ديار أكرمته ولا لو جاءني أحد أكرمته لاختصاص مجيء ديار وأحد بما بعد النفي ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جائئى أحد (قوله فقولوه إلا تابعة لجمع منكور غير محصور هو آلهة وأن يذكر قوله لأن الجمع المنكور إلى قوله ولأنه بعد قوله السابق وذلك إذا كانت إلا تابعة لجمع منكور غير محصور (قوله وقوله إلا الله صفة) ظاهره أن الصفة إلا مع ما بعدها وهذا لا يتأتى إلا على حرفيتها كما صرح به غير واحد بل حكى السعد في حاشية الكشف الإجماع عليه وأما على إسميتها كما هو المتبادر من كونها بمعنى غير فالصفة هى وحدها لكن لا يظهر إعرابها إلا في ما بعدها لكونها على صورة الحرف (قوله يحتمل الخ) أي ويحتمل أن يتناول ثلاثة والمستثنى من جملتها فلم يتحقق شرط الاستثناء المتصل والمنقطع الذى هو الدخول والخروج بيقين والأولى والأخصر يحتمل تناول المستثنى وعدم تناوله (قوله ولم يكن المستثنى من جملة الثلاثة) الأولى ولا يكون المستثنى الخ حال من قوله ثلاثة (قوله حينئذ) لا موقع له (قوله لعدم إفادته) علة لقوله يحتمل (قوله للاستثناء) أي المتصل (قوله فيلزم وجود الآلهة) فيه أنه لا يلزم ذلك كما لا يخفى فالحق أن يقول فيحتمل وجود آلهة غير مخرج عنها الله تعالى (قوله فإذا كان) في نسخة وإذا كان (قوله إذا كان للاستثناء) لا حاجة إليه (قوله فإنه قابل للإعراب) أي وقد اشتغل المستثنى بعده بإعراب المضاف إليه فأجرى إعرابه عليه (قوله بخلاف إلا الخ) لا فائدة فيه

يقبل الإعراب فيكون غير منصوبا إذا كان بعد كلام موجب (نحو جاءني القوم غير زيد و) يجوز نصبه ويُختارُ البدل عن المستثنى منه في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه نحو (ما جاءني القوم غير زيد) بالرفع على البدل وغير زيد بالنصب على الاستثناء (و) يعرب غير على حسب مقتضى العوامل من الرفع والنصب والجر إذا كان في كلام غير موجب وكان المستثنى منه غير مذكور يعني إذا كان المستثنى مستثنى مفرغا نحو (ما جاءني غير زيد وما رأيت غير زيد وما مررت بغير زيد) وكذا ينصب غير إذا كان المستثنى منقطعاً نحو ما جاءني القوم غير حمار وكذا ينصب غير إذا كان مقدماً على المستثنى منه نحو ما جاءني غير زيد أحد قوله

(والخبر في باب كان)

أي والضرب الرابع من الملحق بالأصل هو الخبر في الأفعال الناقصة وهو المسند به بعد دخولها (نحو كان زيد منطلقاً) فكان فعل من الأفعال الناقصة وزيد اسمها ومنطلقاً خبرها قوله

(والاسم في باب إن)

أي والضرب الخامس من الملحق بالأصل الاسم في الحروف المشبهة بالفعل وهو المسند إليه بعد دخولها ودليله ما ذكر في المرفوعات (نحو إن زيدا قائم) فإن حرف من الحروف المشبهة بالفعل وزيدا اسمها وقائم خبرها قوله

(واسم لا لنفي الجنس)

أي والضرب السادس من الملحق بالأصل اسم لا لنفي الجنس (إذا كان) اسم لا لنفي الجنس (مضافاً نحو لا غلامَ رجل عندك) فلا لنفي الجنس وغلامَ مضاف إلى رجل اسمها وعندك خبرها (أو) كان اسم لا لنفي الجنس (مضارعاً له) أي مشابهاً للمضاف (نحو لا خيراً منك عندنا) فلا

مذهب البصريين الموجبين تنوينه بجعل مانع اسم لا مفردا والخبر محذوف أي لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية وكذا القول في لا معطي لما منعت

(قوله على المستثنى منه) الصواب عن المستثنى منه
(قوله وذكر) أي وقد ذكر
(قوله وكذا ينصب غير إذا كان مقدما) الأخصر أو مقدما.

خبر باب كان

(قول المص والخبر في باب كان) الأولى وخبر باب كان وكذا يقال في قوله والاسم في باب إن (قوله وهو) أي الخبر في الأفعال الناقصة (قوله بعد دخولها) أي دخول أحد الأفعال الناقصة على ما يصلح أن يكون اسما وخبرا لها فلا ينتقض التعريف يمثل قائم في كان زيد أبوه قائم ويمكن دفعه أيضا بأن يقول إن المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه.

اسم إن وأخواتها

(قوله بعد دخولها) أي دخول أحد الحروف المشبهة بالفعل وبما عرفت آنفا اندفع انتقاض هذا التعريف أيضا بمثل أبوه في إن زيدا أبوه قائم (قوله ودليله ما ذكر في المرفوعات) أي علة كون اسمها منصوبا ما ذكر في بحث خبرها بقوله ثم للفعل عملان الخ.

اسم لا لنفي الجنس

(قول المص لنفي الجنس) أي لنفي صفة الجنس وحكمه (قول المص إذا كان) أي وإنما ينصب اسم لا لفظا أو تقديرا إذا الخ (قول المص مضافا) أي إلى نكرة متصلا بها (قول المص أو مضارعا له) جوز البغداديون ترك تنوينه حملا على المضاف كما حمل عليه في الإعراب وخرّج ابن هشام على قولهم حديث لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت قال الدماميني ويمكن تخريجه على

لنفي الجنس وخيرا مشابه للمضاف اسمها ومنك متعلق بخيرا وعندنا خبرها والمراد بالمضارع بالمضاف أن يكون الثاني متعلقا بالأول لا بطريق الإضافة كتعلق منك بخيرا أي كتعلق الجارّ والمجرور بخيرا كما ذكر في المنادى المشابه للمضاف. وهو المسند إليه بعد دخولها ودليل عملها ما ذكر في المرفوعات قوله (وأما المفرد فمفتوح) أي وأما اسم لا لنفي الجنس المفرد بأن لم يكن مضافا ولا مضارعا له فمبني على الفتح (نحو لا غلام لك) فلا لنفي الجنس وغلام مفرد مبني على الفتح اسمها ولك خبرها وإنما بُني المفرد لتضمنه معنى الحرف لأن معناه لا من غلام لك ليفيد العموم لأنه لنفي الجنس فإذا تَضَمَّن معنى الحرف والحرف مبني فهو أيضا مبني فإن قلت المضاف والمضارع له أيضا متضمنان لمعنى الحرف لأن معناه لا من غلام رجل عندك ولا من خير منك عندنا فلم لَمْ يُبَيَّنَا قلت لأن الإضافة مانعة من البناء لأنها مختصة بالأسماء والأصل في الأسماء الإعراب وإنما بني على الحركة لأن منه ما يسكن ما قبل آخره نحو لا غلام لك فلو بني على السكون لزم إلتقاء الساكنين على غير حده وهو محذور وحُمِلَ البواقي عليه طردا للباب وبني على الفتح لأنه أخف الحركات. قوله

(وخبر ما ولا بمعنى ليس)

أي والضرب السابع من الملحق بالأصل خبر ما ولا بمعنى ليس وهو المسند به بعد دخولهما قوله (وهي اللغة الحجازية) أي اللغة التي تعمل فيها ما ولا بمعنى ليس عمل ليس هي اللغة الحجازية ودليلهم قوله تعالى في قصة يوسف عليه السلام ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ فهذا اسم ما وبشرا خبرها (واللغة التميمية ترفعهما) أي ترفع الاسمين الواقعين بعد ما ولا (على الابتداء والخبر) يعني لا تعملان فيهما لأن العامل ينبغي أن يكون مختصا بالمعمول ليؤثر اختصاصه به فيه وهما لا يختصان بالاسم بل تدخلان على الفعل أيضا فلا تعملان عمل ليس (فيقولون) بنو تميم (ما زيد منطلق) فزيد مبتدأ ومنطلق خبره ويقروون ما هذا بشر إلا من علم كيف هي في المصحف فإنه يترك لغة بني تميم

(قوله بالمضاف) الأولى والمناسب للمضاف

(قوله متعلقا بالأول) بأن يكون معمولاً له أو معطوفاً عليه قبل دخول لا أو موصوفاً بجملة أو مفرد

(قوله كما ذكر) مرتبط بقوله والمراد الخ

(قوله وهو المسند إليه الخ) المناسب ذكره أول البحث
(قوله ودليل عملها الخ) أي علة نصب اسمها ورفع خبرها ما ذكر الخ

(قوله بأن لم يكن مضافاً) فيشمل المثنى والمجموع على حده وجمع المؤنث السالم

(قوله فمبنى على الفتح) أي ظاهراً كان أو مقدراً كما في المبنى على الفتح قبل دخول لا نحو لا خمسة عشر عندنا وفي قوله مفتوح قصور لعدم شموله المثنى والمجموع على حده لأنهما يبينان على الباء وجمع المؤنث السالم لأنه يبنى على الكسر كالفتح ويمكن أن يكون اقتصاره على الفتح لكونه الأصل والمراد مبنى على الفتح أو ما يقوم مقامه

(قوله لتضمنه معنى الحرف) اعترض على تعليل البناء بذلك بأن تضمن معنى الحرف هنا عارض بدخول لا والتضمن المقتضى للبناء يشترط فيه أن يكون بأصل الوضع ويجاب عنه بأن اشتراط كون التضمن بأصل الوضع إنما هو في البناء الأصلي لا العارضي إذ البناء على ثلاثة أنواع أصلي وهو المشروط فيه التضمن وضعاً وعارض واجب ومن أسبابه التضمن العارض وعارض جائز ومن أسبابه إضافة المبهم إلى المبنى نحو يومئذ وإضافة الظرف إلى الجملة المصدرة بماض فاحفظ هذا التفصيل ينفعك في مواطن كثيرة (قوله لأن معناه الخ) أي معنى لا غلام لك مثلاً لا من غلام لك بمن الإستغراقية (قوله ليفيد العموم) أي ليفيد الكلام بواسطة لا ومن الإستغراقية نفى الحكم عن عموم الأفراد على سبيل التنصيص قال الأشموني في علة التضمن لأن قولنا لا رجل في الدار مبني على سؤال سائل محقق أو مقدر سئل فقال هل من رجل في الدار وكان من حق الجواب أن يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقاً للسؤال إلا أنه لما جرى ذكر من في السؤال استغنى عنه في الجواب فحذف فقيل لا رجل في الدار فتضمن من فبنى

لذلك انتهى (قوله لأنه لنفى الجنس) أي والترم إفادة العموم لأنه الخ (قوله لأن معناهما) أي معنى التركيب المشتمل عليهما (قوله لأن الإضافة) أي حقيقة أو حكماً (قوله لأنها مختصة بالأسماء الخ) أي فيها يترجح جانب الاسمية والأصل في الأسماء الخ (قوله وإنما بني على الحركة) أي المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعاً وعبرة غيره وإنما بني المفرد على ما ينصب به ليكون البناء على حركة أو حرف استحقتها النكرة في الأصل وهي الظاهرة (قوله لأن منه الخ) المشهور في علة بنائه على الحركة الإيدان بعروض البناء.

خبر ما ولا بمعنى ليس

(قوله بعد دخولهما) يعنى خبر ما المسند به بعد دخولها وخبر لا المسند به بعد دخولها (قوله أي اللغة) فالضمير راجع إلى اللغة المتأخرة المخبر بها عنه مع قطع النظر عن صيغتها وهو من المواضع الستة التي يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. أحدها الضمير المرفوع بنعم وبئس نحو نعم رجلاً زيد وبئس رجلاً عمرو بناء على أن المخصوص مبتدأ والخبر محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف ثانيها أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما نحو ضرباني و أكرمني الزيدان. ثالثها أن يكون مخبراً عنه بخبر يفسره نحو إن هي إلا حياتنا الدنيا. رابعها ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد. خامسها أن يجز برب نحو ربه رجلاً. سادسها أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسر له نحو ضربته زيداً (قوله ودليلهم قوله تعالى) في نسخة خطية قال الله تعالى (قول المص واللغة التميمية) وبلغتهم قرأ ابن مسعود ما هذا بشر بالرفع ونقل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع (قوله ترفعهما أي ترفع الخ) في نسخة خطية رفعها أي رفع الخ (قول المص على الابتداء والخبر) في بعض نسخ المتن على الابتداء والخبرية وهو أنسب (قوله اختصاصه) في نسخة خطية باختصاصه (قوله فلا تعملان عمل ليس) مستدرك (قوله بنو تميم) لفظ أي سقط من قلم النساخ (قوله كيف هي) أي الآية المذكورة (قوله فإنه يترك لغة بنو تميم) الأولى فإنه يترك لغته

قوله (وإذا تقدم الخبر) أي وإذا تقدم في اللغة الحجازية خبر ما ولا بمعنى ليس على اسمهما (فالرفع لازم) أي يبطل عملهما (نحو ما منطلق زيد) لأنهما عاملان ضعيفان فَيَتَغَيَّرُ قليل يتغيران عن العمل بخلاف ليس فإنه يقال ليس منطلقا زيد لأنه عامل قوي (وإذا انتقض نفيهما بإلا فالرفع لازم) أي يبطل عملهما (نحو ما زيد إلا منطلق) لأنهما تعلمان بسبب أنهما بمعنى ليس وهو النفي فلما انتقض النفي بإلا بطل عملهما بخلاف ليس فإنه يقال ليس زيد إلا منطلقا لأن سبب عمله أنه فعل لا أنه للنفي فإذا انتقض نفيه بإلا بقي سبب عمله وهو كونه فعلا. قوله

(المجرورات)

أي لهذا بابُ المجرورات وهي جمع المجرور وهو ما اشتمل على علم المضاف إليه، وهو الجرُّ والمجرورات (على ضربين مجرورٍ بالإضافة ومجرورٍ بحَرْفِ الجرِّ) فالأول (نحو غلام زيد) فإن قوله زيدٍ مجرور بالإضافة لأنه مضاف إليه (و) الثاني (نحو سرت من البصرة إلى الكوفة) فإن قوله البصرة مجرور بحرف الجر وهو من وقوله الكوفة أيضا مجرور بحرف الجر وهو إلى (والإضافة على ضربين) إضافة (معنوية و) إضافة (لفظية ف) الإضافة (المعنوية أن يكون المضاف غير صفةٍ مضافة إلى معمولها وذلك) أي كون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها (بأن لا يكون المضاف صفةً) والمراد بالصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (نحو غلام زيد) فإنه قوله غلام ليس بصفة (أو) بأن (يكون) المضاف (صفة مضافة إلى غير معمولها نحو مُصَارِع مصر) فإن قوله مصارع صفة لأنه اسم فاعل مضافة إلى غير معمولها لأن مصر ليس بمعمول للمصارع قوله (وهي) أي والإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام (إما بمعنى اللام نحو غلام زيد) أي غلام لزيد (أو بمعنى من نحو خاتم فضة) أي خاتم من فضة (أو بمعنى في نحو ضرب اليوم) أي ضرب في اليوم (وذلك) أي المذكور (لأنه) أي الشأن (إن لم يكن المضاف إليه جنسَ المضاف ولا ظرفه فالإضافة) أي المعنوية (بمعنى اللام) فإن زيدا في غلام زيد ليس جنسَ الغلام ولا ظرف

(قول المص وإذا تقدم الخبر) ظرفا كان عند بعض أو غير ظرف اتفاقا (قوله في اللغة الحجازية) لا حاجة إليه (قول المص نحو ما منطلق زيد) أي على جعل منطلق خبرا مقدما ويجوز جعله اسما رافعا لمكتفى به عن الخبر فلا إشكال في بقاء العمل حينئذ (قوله ضعيفان) حيث عملا لمشابهتهما ليس الجامدة في النفي (قوله يتغيران عن العمل) في نسخة خطية يعزلان وهي أولى (قوله بخلاف ليس) الأولى بخلاف خبر ليس (قول المص بالأ) خرج الانتقاض بغير فلا يبطل العمل نحو ما زيد غير قائم (قوله بسبب أنهما بمعنى ليس وهو النفي) الأولى بسبب مشابهتهما ليس في النفي

(قوله فإنه يقال ليس الخ) الأولى إسقاطه

المجرورات

(قوله ما اشتمل) أي اسم اشتمل ليخرج الحروف الأواخر التي هي محال الإعراب فإنه لا يطلق عليها المجرورات كما لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات (قوله على علم المضاف إليه) أي من حيث إنه مضاف إليه لأن الجر ليس علامة لذات المضاف إليه بل لحشية كونه مضافا إليه

(قوله وهو الجر) في عصام الجامي: أراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدرى فلا يتوهم الدور آه وقد يقال ان الجر بمعنى نوع الإعراب مأخوذ في الجر بالمعنى المصدرى فالإشكال باق فالحق أن يقال إن قوله وهو الجر بيان للواقع فلا توهم

(قوله مجرور بالإضافة) أي بسببها فالعامل إما المضاف وهو الأصح المشهور أو حُرِفَ الجر المقدر أو الإضافة

(قول المص معنوية) أي منسوبة إلى المعنى لأن فائدتها وهي التعريف أو التخصيص راجعة إلى المعنى (قول المص ولفظية) أي منسوبة إلى اللفظ لأن فائدتها- وهي التخفيف- للفظ فقط

(قول المص أن يكون الخ) أي علامتها أن يكون الخ ليصح الحمل وكذا يقال في قوله فيما يأتي والإضافة اللفظية أن يكون الخ

(قول المص إلى معمولها) أي فاعلها أو مفعولها الصريح قبل الإضافة

(قول المص بأن لا يكون المضاف صفة) وذلك بأن يكون اسما جامدا مضافا إلى غير معموله نحو غلام زيد أو إلى معموله نحو أعجبني ضرب زيد أو اسم تفضيل إذ المراد بالصفة هنا ما لا يشمله كما بينه الشارح رحمه الله بقوله والمراد الخ نحو جائني أفضل القوم وقال الكوفيون وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبي الريع وابن عصفور ونسبه إلى سيبويه إن إضافته لفظية بدليل قولهم مررت برجل أفضل القوم إذ لو كانت إضافته معنوية لزم وصف النكرة بالمعرفة وقد يجاب عنه بحمله على البدل وإن كان إبدال المشتق قليلا

(قوله والمفعول الخ) أي حقيقة أو حكما فيشمل المنسوب

(قوله لأن مصر ليس بمعمول للمصارع) وإنما أضيف إليها للتوضيح لكونها مسكنه أو منشأه

(قوله على ثلاثة أقسام) أي بحكم الإستقراء

(قول المص إما بمعنى اللام) وهو الاختصاص ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام وكذا يقال فيما هو بمعنى من وما هو بمعنى في

(قول المص جنس المضاف) أي صادقا عليه وعلى غيره

(قوله ولا ظرف الغلام) في نسخة خطية ولا ظرفه

الغلام (وإن كان المضاف إليه جنس المضاف) بمعنى أنه يجوز أن يجعل المضاف إليه خبراً للمضاف أو صفةً له (فهي بمعنى من) فإن الفضة في خاتم فضة جنس الخاتم فإنه يقال الخاتم فضة أو خاتم فضة (وإن كان) المضاف إليه (ظرف المضاف فهي بمعنى في) فإن اليوم في ضرب اليوم ظرف للضرب قوله (واللفظية) أي والإضافة اللفظية أن يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها (وهي إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله نحو عمرو ضارب زيد) تقديره ضاربٌ زيداً إذا أضيف صار ضاربٌ زيد (وإضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها نحو زيد حسن الوجه شديد القوة صَعَبَ الفكر) تقديره حسنٌ وجهه شديدٌ قوّته صَعَبَ فكره فإذا أضيف صار حسن الوجه شديد القوة صعب الفكر أي يصل فكره إلى معانٍ دقيقة (وإضافة اسم المفعول إلى مفعول ما لم يُسمَّ فاعله نحو زيد مؤدّب الخُدام) تقديره مؤدّبٌ خُدّامه فإذا أضيف صار مؤدّب الخدام قوله (والإضافة المعنوية تُفيد تعريف المضاف إذا أضيف إلى المعرفة نحو غلام زيد) فغلام نكرة صار مُعرّفاً بإضافته إلى زيد (و) تفيد (تخصيص المضاف إذا أُضيف إلى النكرة نحو غلام رجل) فغلام نكرة صار مُخصّصاً بإضافته إلى رجل عن غلام امرأة فسميت معنوية لأنها تفيد معنى وهو التعريف أو التخصيص قوله (فلا بد) أي وإذا أفادت الإضافة المعنوية التعريف أو التخصيص فلا بد (في) الإضافة (المعنوية من تجريد المضاف عن التعريف باللام لأنه) أي الشأن (إن أضيف المعرف باللام إلى المعرفة نحو الغلام زيد فلا تجوز) تلك الإضافة (لأنه) أي الشأن (يَلْزَمُ الجمعُ بين أداتي التعريف) أي آليته (وهما اللام والإضافة وهو) أي الجمع بينهما (غير جائز) للاستغناء بإحدى أداتي التعريف عن الأخرى (وإن أضيف) المعرف باللام (إلى النكرة نحو الغلام رجل فلا تجوز) الإضافة (أيضاً لأن التعريف) الحاصل للمضاف بسبب اللام (أبلغ من تخصيص المضاف) بسبب الإضافة إلى النكرة فلا فائدة في هذا التخصيص قوله (وأما الإضافة اللفظية) عطف على قوله والإضافة المعنوية تفيد الخ أي وأما الإضافة اللفظية (فلا تفيد

(قوله بمعنى أنه الخ) لا يخفى قصور التصوير فالحق

زيادة: مع كون المضاف بعضا من المضاف إليه

(قوله فإن الفضة) في نسخة خطية فإن فضة

(قول المص إلى مفعوله) في نسخة إلى معموله وهي

الظاهرة لأن اسم الفاعل كما يضاف إلى مفعوله يضاف

إلى فاعله إذا كان غير متعد وقصد ثبوت معناه اتفاقا نحو

زيد قائم الأب وكذا إن كان متعديا لواحد بشرط الأمن

من اللبس عند بعض

(قول المص نحو عمرو ضارب زيد) أي الآن أو غدا

(قول المص إلى فاعلها) أي بعد تحويل الإسناد عنه

إلى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به

لأن الوصف عين مرفوعة في المعنى فلو أضيف إليه من

غير تحويل لزم إضافة الشيء إلى نفسه وهي غير

صحيحة وكذا يقال في إضافة اسم المفعول إلى نائبه

(قول المص تعريف المضاف) لأن الهيئة التركيبية في

الإضافة المعنوية مع المضاف إليه المعرفة موضوعة

للدلالة على معلومية المضاف لا لأن نسبة أمر إلى معين

تستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فإن ذلك غير لازم

(قول المص تخصيص المضاف) أي تقليل الشركاء فيه

(قوله عن غلام امرأة) أي متميزا عنه

(قوله فسميت معنوية) أي إذا أفادت التعريف أو

التخصيص فسميت الخ وكذا يقال فيما يأتي

(قوله لأنها تفيد معنى الخ) قال بعضهم في وجه

التسمية إن فائدتها للمعنى على أن تكون النسبة للمفاد

له وهو المناسب لقولهم في وجه التسمية باللفظية إن

فائدتها للفظ

(قول المص عن التعريف باللام) وكذا عن العلمية إذا

كان علما بأن يجعل عبارة عن واحد من جملة من

يسمى بذلك الاسم (قول المص لأنه الخ) علة لترتب

الجزء على الشرط المقدر

(قول المص فلا تجوز الخ) فيه مصادرة على المطلوب

بجعل المدعى ضمنا وهو عدم جواز كون المضاف في

الإضافة المعنوية معرفا باللام المفهوم من قوله فلا بد الخ

جزء من الدليل عليه كما لا يخفى على من تدبر فلو

حذف قوله فلا تجوز لأنه واقتصر على قوله يلزم الخ جوابا

لأن لسلم من هذا

(قوله آلتيه) أي داليه

(قوله للإستغناء الخ) ولأنه يؤدي إلى تحصيل الحاصل

(قول المص فلا تجوز الخ) قد عرفت ما فيه فالحق أن

يقول يلزم طلب الأدنى وهو التخفيف مع حصول الأعلى

وهو التعريف

(قول المص أبلغ) أي أكمل

(قوله بسبب الإضافة) أي الحاصل له بسبب الخ

(قوله في هذا التخصيص) الأولى فيه (قوله: قوله وأما

الإضافة اللفظية) أي إلى آخره

تعريفاً (إذا أضيف المضاف إلى المعرفة (ولا تخصيصاً) إذا أضيف المضاف إلى النكرة (لأن قولك ضارب زيد بمعنى ضاربٌ زيداً) بلا إفادة تعريف المضاف بسبب الإضافة إلى المعرفة (وإنما تفيد) الإضافة اللفظية (التخفيف بحذف التنوين) كما في المفرد (نحو ضاربٌ زيد) لأن أصله ضارب زيداً (أو) بحذف (النون في التثنية نحو الضارباً زيد) لأن أصله الضاربان زيداً (أو) في الجمع نحو (الضاربو زيد) لأن أصله الضاربون زيداً فسميت لفظية لأنها تفيد لفظاً أي تخفيفَ لفظ فإذا أفادت الإضافة اللفظية التخفيفَ فقط فيجوز فيها عدم تجريد المضاف عن التعريف باللام كما في نحو الضارباً زيد والضاربو زيد (ولم يجر الضارب زيد لعدم التخفيف) المذكور لأن أصله الضارب زيداً فإذا أضيف وقيل الضارب زيدٌ لم تفد تخفيفاً في اللفظ قوله (وإنما جاز) الخ جوابٌ عن سؤال مقدر وهو أن يقال إن الضارب الرجل بالإضافة جائز مع عدم التخفيف في اللفظ فينبغي أن يجوز الضارب زيد أيضاً مع عدم التخفيف في اللفظ فأجاب بقوله وإنما جاز (الضاربُ الرجلُ للحملِ على الحسنِ الوجه) اعلم أن تحقيق معناه أنهم لما أرادوا إضافة الحسنِ إلي الوجه في قولهم الحسن الوجهُ شَبَّهُوا الحسن الوجه في النصب لتصح الإضافة بالضارب الرجل بنصب الرجل لأن ما لا يجوز نصبه لا يجوز إضافته لأنه لا يجوز الإضافة إلى المرفوع أي الفاعل لأن الصفة المشبهة في الحقيقة هو الفاعل لأن الحسن هو الوجه في المعنى فلو أضيف إلى المرفوع يلزم إضافة الشيء إلى نفسه وهو غير جائز للزوم المغايرة بين المضاف والمضاف إليه فإذا شبهوا الحسن الوجه في النصب لتصح الإضافة بالضارب الرجل بنصب الرجل أضافوا الحسن إلى الوجه وقالوا الحسن الوجه فأفادت هذه الإضافة التخفيف وهو حذف الضمير واستتاره في الحسن أو حذف الجار والمجرور لأن أصله الحسن وجهه فحذف الضمير وأضيف واستتر في الحسن وعوض عنه اللام في الوجه أو الحسن الوجه منه فلما شبهوا الحسن الوجه في النصب لتصح الإضافة بالضارب الرجل بنصب الرجل كما ذكرنا شبهوا الضارب الرجل بجر الرجل في صحة

(قوله إذا أضيف الخ) أي فيها وكذا يقال فيما يأتي والظاهر أنه قيد للنفي لا للمنفى

(قوله بلا إفادة الخ) أي بغير إفادته تعريف المضاف الخ ولعله كالتفسير لقوله بمعنى الأولى إسقاطه فافهم

(قول المص التخفيف) أي في المضاف وقد يكون في المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان أصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم وأضيف القائم إليه كذا في الجامي

(قول المص بحذف التنوين) حقيقة مثل ضارب زيد أو حكما نحو ضوارب زيد (قوله كما في المفرد) في نسخة خطية في المفرد وهي أولى وأنسب (قوله لأنها تفيد لفظا) الظاهر لأن فائدتها وهو التخفيف للفظ

(قوله فيجوز فيها الخ) وذلك في خمسة مواضع أحدها أن يكون المضاف إليه مقرونا بأل نحو الحسن الوجه ثانيها أن يكون المضاف إليه مضافا للمقرون بها نحو الحسن وجه الغلام ثالثها أن يكون المضاف إليه مضافا إلى ضمير راجع إلى المقرون بها نحو مرت بالضارب الرجل والشاتمه ومنع هذا المبرد رابعها أن يكون المضاف مثنى نحو الضاربا زيد خامسها أن يكون المضاف مجموعا جمع سلامة نحو الضاريوزيد

(قوله أن يقال) أي متصور بأن يقال

(قوله فأجاب) أعاده للدخول على قوله وإنما جاز الخ (قوله تحقيق معناه) أي بيان معنى قوله وإنما جاز الخ على وجه الحق

(قوله في قولهم الحسن الوجه) برفع الوجه أي الحسن الوجه منه مثلا ليشمل الحسن وجهه وغيره وليناسب قوله بعد لأن أصله الخ

(قوله في النصب) أي لأجل أن يصح نصبه

(قوله لتصح الإضافة) علة النصب

(قوله بالضارب الرجل) متعلق بشبهوا

(قوله لأن ما لا يجوز الخ) علة لعلية قوله لتصح

(قوله إضافته) أي الإضافة إليه والحق التعبير به

(قوله لأنه لا يجوز الإضافة) أي إضافة الصفة

(قوله أي الفاعل) الأولى تركه ليعم المرفوع النائب أيضا

(قوله لأن الصفة المشبهة الخ) لا يخفى قصور الدليل والأولى لأن الصفة الخ

(قوله وهو غير جائز) الأولى وهي غير جائزة

(قوله فإذا شبهوا الحسن الوجه) أي منه أو وجهه كما

مر (قوله واستتاره في الحسن) فيه مسامحة لا تخفى

(قوله وأضيف) أي الحسن والأولى تأخيرها عن قوله وعوض عنه اللام في الوجه

(قوله أو الحسن الوجه منه) فحذف منه وحول الإسناد

إلى ضمير مستتر في الحسن راجع إلى موصوفه وأضيف

(قوله بجر الرجل) الحق إسقاطه كقوله الآتي بالإضافة

إذ التشبيه إنما وقع قبل الجر والإضافة

(قوله في صحة الإضافة) أي لأجل صحة الإضافة

الإضافة بالحسن الوجه بالإضافة ووجه المشابهة بينهما أن الجزء الأوّل في كل واحد منهما صفة مضافة إلى معمولها وأن كل واحد منهما معرف باللام فجاز الضارب الرجل بمشابهته الحسن الوجه بالمُشابهة المذكورة وهو قوله وإنما جاز الضارب الرجل للحمل على الحسن الوجه ولم يجز الضارب زيد لعدم مشابهته الحسن الوجه بالمُشابهة المذكورة لأن الجزء الثاني من الضارب زيد مجرد عن التعريف باللام قوله (وأما نحو غير ومثل وشبه كبيد) بمعنى غير (فلا يتعرف بالإضافة وإن أضيف) ذلك (إلى المعرفة) لِتَوَعُّلِهَا وَتَمَكُّنِهَا فِي الْإِبْهَامِ قَوْلُهُ (فَلِذَلِكَ) أَي فَلَعَدَمَ تَعَرُّفِهَا (جاز أن تقولَ مررت برجلٍ غيرك و) (مثلك و) مررت برجل (شبيهك) واصفا بها النكرات (إلا إذا اشتهر موصوف المضاف بمغايرة المضاف إليه كقوله عز وجل أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) فَإِنْ غَيْرُ صِفَةٍ لِقَوْلِهِ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ الْمُرَادِينَ مِنَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ مَشْهُورُونَ بِمُغَايَرَةِ الْيَهُودِ الْمُرَادِينَ مِنَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَبِمُغَايَرَةِ النَّصَارَى الْمُرَادِينَ مِنَ الضَّالِّينَ فَتَعَرَّفَتْ غَيْرُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ (وَكَقَوْلِكَ عَلَيْكَ بِالْحَرَكَةِ غَيْرِ السَّكُونِ) فَإِنَّ الْحَرَكَةَ وَهِيَ حَصُولُ الْجَوْهَرِ وَهُوَ مَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ وَالْعَرَضُ مَا يَقُومُ بغيره فِي الْحِيزِ بَعْدَ أَنْ كَانَ فِي حِيزٍ آخَرَ مَشْهُورَةً بِمُغَايَرَةِ السَّكُونِ وَهُوَ حَصُولُ الْجَوْهَرِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ أَكْثَرَ مِنْ زَمَانٍ وَاحِدٍ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ عَلَيْكَ بِالْحَرَكَةِ مِنَ الْوَطَنِ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ لِكَسْبِ الْمَالِ الْحَلَالِ أَوْ لِكَسْبِ الْعِلْمِ الْمَوْجِبِ لِلْكَمَالِ غَيْرِ السَّكُونِ فِي الْوَطَنِ وَإِنَّمَا يُقَالُ ذَلِكَ لِأَنَّ كَسْبَهُمَا فِي الْوَطَنِ مُتَعَدٌِّّ غَالِبًا وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ عَلَيْكَ بِالْحَرَكَةِ مِنْ مَرْتَبَةِ عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ كَالْعَرَبِيَّةِ وَالْفَقْهِ وَأَصُولِ الْفَقْهِ وَأَصُولِ الْكَلَامِ وَالْحَدِيثِ وَالتَّفْسِيرِ إِلَى مَرْتَبَةِ عِلْمٍ آخَرَ غَيْرِ السَّكُونِ فِي مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ عَلَيْكَ بِالْحَرَكَةِ مِنْ مَرْتَبَةٍ مِنْ مَرَاتِبِ الْكَمَالِ كَالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ وَالْإِخْلَاصِ وَالصَّدَقِ وَالتَّوَكُّلِ وَالْمَعْرِفَةِ وَالْمَحَبَّةِ إِلَى مَرْتَبَةِ أُخْرَى غَيْرِ السَّكُونِ فِي مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ عَلَيْكَ بِالْحَرَكَةِ مِنْ تَرْكِيزِ النَّفْسِ عَنِ الشَّهَوَاتِ إِلَى تَخْلِيَةِ الْقَلْبِ وَمِنْ

(قوله مضافة إلى معمولها) الظاهر إسقاطه كما أشرنا إليه (قوله وأن كل واحد منها معرف باللام) في نسخة وأن كلا الجزأين فيهما معرفان باللام وهي الظاهرة (قوله وهو قوله الخ) أي المذكور من قوله شبهوا الضارب الرجل الخ معنى قوله وإنما جاز الخ

(قوله كيبدا) لعله من الشرح بيان لنحو وإن كان موجودا في نسخ المتن المتداولة

(قوله بمعنى غير) إلا أنه لازم الإضافة إلى أن مع صلتها نحو زيد كثير المال بيد أنه بخيل

(قوله ذلك) أي المذكور من غير وما بعدها

(قوله لتوغلها الخ) إذ غير الشيء ومثله لا ينحصران. ونقض هذا بأن كثرة المتماثلين والمغايرين لا يوجب التنكير كما أن كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة بل يجب بالوقوف على واحد معهود للمخاطب آه همع الهوامع

(قوله وتمكنها) عطف تفسير

(قوله فلعدم تعرفها) أي وإن أضيفت إلى المعرفة

(قول المص ومثلك) أي ومررت برجل مثلك

(قوله واصفا) حال من فاعل تقول

(قوله إلا إذا الخ) مستثنى مفرغ مرتبط بقوله فلا يتعرف الخ (قوله أنعمت عليهم) غير موجود في بعض النسخ والأولى ذكر الذين أنعمت عليهم

(قوله فإن غير الخ) تعليل لموافقة المثال للمثل له

(قوله فإن النبي الخ) الأخصر والمناسب فإن الذين أنعمت عليهم المراد بهم النبي وأصحابه الكرام عليهم الصلاة والسلام مشهورون بمغايرة المغضوب عليهم والضالين المراد بهم اليهود والنصارى

(قوله فتعرف غير) أي إذا كان الأمر كذلك فتعرف الخ

(قوله وعليك بالحركة) أي تمسك بها بمعنى الزمها

(قوله وهي حصول الخ) جملة معترضة بين الاسم والخبر ومنهم من عرف الحركة بأنها كونان في آئين في مكانين والسكون كونان في آئين في مكان واحد ويؤول إلى ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى

(قوله وهو - إلى قوله في الحيز) غير موجود في بعض النسخ

(قوله والعرض ما يقوم بغيره) استطراد (قوله ويحتمل الخ) الأظهر والمعنى عليك الخ أو فيحتمل الخ (قوله وإنما يقال ذلك) أي إنما يؤمر بالحركة من الوطن لكسبهما (قوله متعذر) الأولى متعسر (قوله من مرتبة علم) الإضافة بيانية (قوله الدينية) أي التي لها تعلق بالدين وسائل كانت أو مقاصد

(قوله كالعربية) أي كعلم العربية الشامل لاثني عشر علما اللغة، الصرف، الاشتقاق، النحو، المعاني، البيان، العروض، القافية، قرص الشعر، الخط، إنشاء الخطب والرسائل، المحاضرات لكنه غلب على علم النحو والصرف (قوله الفقه) هو علم يبحث فيه عن أفعال المكلفين من حيث إنها تحل وتحرم وتصح وتفسد (قوله أصول الفقه) هو علم يبحث عن الأدلة السمعية من حيث إنها تستنبط منها الأحكام الشرعية (قوله أصول الكلام) في نسخة الكلام وهو علم العقائد (قوله من مراتب الكمال) من إضافة السبب إلى المسبب أي من مراتب موجبة للكمال (قوله الإخلاص) هو أن لا تطلب بعملك شيئا غير الله تعالى (قوله الصدق) قال بعض الأكابر قدس سره في تعريفه هو أن لا يكون في أحوالك شوب ولا في اعتقادك ريب ولا في أعمالك عيب

(قوله التوكل) هو الثقة بما عند الله تعالى واليأس عما عند الغير

تخلية القلب إلى تخلية السرّ ومن تخلية السرّ إلى تخلية الروح غير السكون في درجة واحدة ويحتمل أن يكون معناه عليك بالحركة من مرتبة الشريعة إلى مرتبة الطريقة ومن مرتبة الطريقة إلى مرتبة الحقيقة غير السكون في مرتبة واحدة و (إِلَّا إِذَا اشْتَهَرَ الْمَوْصُوفُ بِمُمَاثِلَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ بِمُشَابَهَتِهِ نَحْوَ صَاحِبِ الشُّجَاعِ مِثْلَ الْجَوَادِ وَنَحْوِ عَلَيْكَ بِأَكْلِ الدَّبْسِ شِبْهِ الْعَسَلِ) فإن الشجاع مشهور بمُمَاثِلَةِ الْجَوَادِ فِي الْكَمَالِ وَالدَّبْسِ مَشْهُورٌ بِمُشَابَهَةِ الْعَسَلِ فِي الْحُلُوِّ فَتَعْرِفُ مِثْلَ وَشِبْهِه بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ قَوْلُهُ (وَقَدْ يَحْذِفُ الْمُضَافُ وَيَقَامُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) أَيِ وَاسْأَلِ أَهْلَ الْقَرْيَةِ فَإِنَّ السُّؤَالَ عَنِ الْقَرْيَةِ مَمْتَنَعٌ . قَوْلُهُ

(والتوابع)

أَيِ وَمِنْ أَصْنَافِ الْأَسْمِ التَّوَابِعُ (وَهِيَ كُلُّ ثَانٍ مُعَرَّبٍ بِإِعْرَابٍ سَابِقِهِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ) قَوْلُهُ كُلُّ ثَانٍ شَامِلٌ لَخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِ كَانَ وَخَبَرِ إِنْ وَخَبَرِ مَا وَلَا بِمَعْنَى لَيْسَ وَخَبَرِ لَا لِنَفْيِ الْجِنْسِ وَقَوْلُهُ بِإِعْرَابٍ سَابِقِهِ يُخْرِجُ خَبَرَ كَانَ وَخَبَرَ إِنْ وَخَبَرَ مَا وَلَا بِمَعْنَى لَيْسَ وَخَبَرَ لَا لِنَفْيِ الْجِنْسِ وَقَوْلُهُ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ يَخْرِجُ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ قَوْلُهُ (وَهِيَ خَمْسَةٌ) أَيِ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ

الْقِسْمُ (الْأَوَّلُ التَّأْكِيدُ وَهُوَ تَابِعٌ يُقَرَّرُ أَمْرُ الْمَتَّبِعِ فِي النَّسْبَةِ أَوْ فِي الشُّمُولِ) فَقَوْلُهُ تَابِعٌ شَامِلٌ لِجَمِيعِ التَّوَابِعِ وَقَوْلُهُ يَقَرَّرُ أَمْرُ الْمَتَّبِعِ يَخْرِجُ الْعُطْفَ بِالْحُرُوفِ وَالْبَدَلَ وَقَوْلُهُ فِي النَّسْبَةِ يَخْرِجُ الصِّفَةَ وَعُطْفَ الْبَيَانِ وَإِنَّمَا قَالَ فِي الشُّمُولِ لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ كُلِّ وَاجْمَعِ (فَالْأَوَّلُ نَحْوُ جَاءَنِي زَيْدٌ وَجَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسَهُ أَوْ عَيْنَهُ) فَقَوْلُهُ زَيْدٌ الثَّانِي فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ وَنَفْسَهُ فِي الْمِثَالِ الثَّانِي تَأْكِيدٌ لِأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ جَاءَنِي زَيْدٌ يَحْتَمِلُ أَنْ ظَنَّا يَظُنُّ أَنَّ إِسْنَادَ الْفِعْلِ إِلَى زَيْدٍ سَهْوٌ فَقَوْلُكَ زَيْدٌ ثَانِيًا أَوْ نَفْسَهُ يُقَرَّرُ أَمْرُ الْمَتَّبِعِ وَهُوَ زَيْدٌ الْأَوَّلُ فِي نِسْبَةِ جَاءَ إِلَيْهِ (وَ) الثَّانِي (نَحْوُ جَاءَنِي الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا وَ) نَحْوُ جَاءَنِي (الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَ) نَحْوُ جَاءَنِي الْقَوْمِ (أَجْمَعُونَ) فَقَوْلُهُ كِلَاهُمَا وَكُلُّهُمْ وَاجْمَعُونَ تَأْكِيدٌ لِأَنَّكَ

(قوله ومن تخلية القلب الخ) الحق ومن تخلية القلب إلى تخلية الروح ومن تخلية الروح إلى تخلية السر ومن تخلية السر إلى تخلية الخفي وينبغي أن يزيد ومن تخلية الخفي إلى تخلية الأخرى وهي جواهر نورانية من عالم الأمر أولها مرتبة القلب وفوقه الروح وفوقها السر وفوقه الخفي وفوقه الأخرى والقلب مودع في بدن الإنسان تحت الثدي الأيسر بأربع أصابع والروح مودعة تحت الثدي الأيمن بأربع أصابع أيضا والسر مودع فوق الثدي الأيسر بإصبعين والخفاء مودع فوق الثدي الأيمن بإصبعين

(قوله من مرتبة الشريعة) قال بحر المعارف وخزينة الأسرار حضرة مولانا الشيخ عبيد الله الأحرار قدس الله تعالى أسرارهم وأفاض علينا فيضه وبره إن الشريعة إجراء الأحكام على ظاهرها والطريقة تعمل وتكلف في جمعية الباطن والحقيقة رسوخ تلك الجمعية (قول المص مماثلة المضاف إليه) قال أبو البقاء المماثلة اتفاق الشيتين في النوعية والمشابهة اتفاقهما في الكيفية (قول المص صاحب الشجاع) بصيغة الأمر (قوله في الحلو) الصواب في الحلاوة (قوله عن القرية) الحق من القرية.

التواضع

(قول المص وهي) الظاهر وهو الراجع إلى جنس التابع المفهوم من التواضع لأن التعريف للماهية لا للأفراد (قول المص كل ثان الخ) لفظ كل مقحم أشير به إلى كون التعريف مانعا والحد في الحقيقة تابع معرب الخ لأن التعريف كما يكون للماهية يكون بالماهية

(قول المص ثان) أي متأخر أو ثان في الرتبة بالإضافة إلى المتبوع لا في الذكر فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا (قول المص بإعراب سابقه) أي بجنس إعراب سابقه ضرورة أن الإعراب الواحد بالشخص لا يمكن أن يجري على كلمتين (قول المص أيضا بإعراب سابقه) أي حقيقة أو حكما ليشمل نحو يا زيد العاقل ولا رجل ظريفا (قول المص من جهة واحدة) أي يكون إعرابه وإعراب سابقه ناشئين من جهة واحدة شخصية

(قوله وخبر كان) الأولى وخبر باب كان وكذا يقال في قوله وخبر إن (قوله وخبر لا لنفي الجنس) أي وثاني مفعولي باب ظننت وأعطيت (قوله : وقوله من جهة واحدة) أي شخصية (قوله يخرج خبر المبتدأ) أي وثاني مفعولي باب ظننت وأعطيت لأن ارتفاع المبتدأ والخبر وانتصاب مفعولي باب ظننت وأعطيت من جهة واحدة نوعية (قوله أي خمسة أقسام) الحق أي أقسام خمسة وقد بينا وجهه في مبحث أسباب منع الصرف عند شرح قوله تسعة أسباب.

التأكيد

(قول المص التأكيد) ويقال له التوكيد بالواو وهو أكثر (قول المص يقرر أمر المتبوع) أي حاله وشأنه عند السامع (قول المص في النسبة) أي من حيث كونه منسوباً أو منسوباً إليه (قول المص أو في الشمول) أي من حيث شمول المتبوع جميع أفراد أو أجزائه

(قوله وقوله في النسبة) أي إلى آخره (قوله يخرج الصفة الخ) فإنهما يقرران أمر المتبوع من حيث ذاته لا من حيث كونه منسوباً أو منسوباً إليه (قول المص نفسه أو عينه) أي ذاته (قوله تأكيد) أي يقرر أمر المتبوع في النسبة وفي نسخة خطية تأكيدان وهي أولى

(قوله يحتمل) الأولى احتمل وكذا يقال فيما يأتي (قوله أن ظانا) أي شخصا (قوله فقولك الخ) فيه أن رفع توهم السامع وكذا الغلط إنما يكون بالتأكيد اللفظي كما نقله ابن قاسم عن السعد والسيد رحمة الله عليهم فلو زاد أو مجازاً بعد قوله سهوا لاندفع الإشكال (قوله ثانيا نحو جائني القوم) أشار به إلى أن قوله أجمعون غير معطوف على كلهم إذ لا يجوز عطف بعض الفاظ التوكيد المعنوي على بعض عند الجمهور لكن يلزم عليه التأكيد بأجمعين استقلالا وهو قليل والغالب مجيئه بعد كل (قوله تأكيد) أي كل منها تأكيد

لما قلت جاءني الرجلان أو جاءني القوم يحتمل أن ظانا يظن أن إسناد الفعل إلى الرجلين أو إلى القوم ليس على طريق الشمول فقولك كلاهما أو كلهم أو أجمعون يفيد الشمول.

والتأكيد على ضربين لفظي وهو تكرير اللفظ الأول كالمثال الأول ومعنوي وهو بألفاظ معدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلهم و أجمعون كالمثال الأخير (وأكتعون وأبتعون وأبصعون أتباعات لأجمعون لا يجئن إلا على أثره) فالنفس والعين تعمّان المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما و ضميرهما نحو جاءني زيد نفسه والزيدان أنفسهما أو نفساهما والزيدون أنفسهم وهند نفسها والهندان نفساهما أو أنفسهما والهندات أنفسهن وكلا وكلتا لا يكونان إلا لتأكيد المثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما وجاءتني المرأتان كلتاهما وقد يستعمل أيضا غير تأكيد نحو جاءني كلاهما وكل وأجمع وأكتع وأبتع وأبصع بالصاد المهملة والمعجمة لغير المثنى أما الكل فباختلاف الضمير نحو اشتريت العبد كله والأمة كلها وجاءني القوم كلهم وجاءتني النساء كلهن وقد يُستعمل أيضا غير تأكيد نحو جاءني كلهم وهو مفرد اللفظ مجموع المعنى كما أن كلا مفرد اللفظ مثنى المعنى لازم الإضافة وأما البواقي فباختلاف الصيغ نحو اشتريت العبد أجمع أكتع أبتع أبصع والجارية جمعاء كتعاء بئعاء بصعاء وجاءني القوم أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون وجاءني النساء جُمعُ كُتُعُ بُتُعُ بُصُعُ وأجمعون لا يكون إلا تأكيدا فلا يقال جاءني أجمعون ولا يجوز أن يؤكّد بكُل وأجمع إلا ذو أجزاء يصح افتراقها حسّا نحو جاءني القوم كلهم أو أجمعون أو حكما نحو اشتريت العبد كله أو أجمع فلا يقال جاءني زيد كله أو أجمع قوله (وَلَا تُؤَكِّدُ النَّكَرَاتُ بِغَيْرِ لَفْظِهَا) لأن من الأسماء المؤكّد بها ما هو معرفة فلا يجرى على النكرات (فلا يقال جاءني رجل نفسه) وأما تأكيد النكرات بلفظها فجائز إجماعا نحو جاءني رَجُلٌ رَجُلٌ .

قوله (والثاني) أي والقسم الثاني من التوابع

(الصفة)

(قوله ليس على طريق الشمول) أي حقيقة

(قوله تكرير اللفظ الأول) أي مكرر اللفظ الأول ومعه
(قوله بألفاظ) أي متصور بألفاظ والأولى ألفاظ بإسقاط الباء)
قوله وهي نفسه وعينه) أي هاتان المادّتان يقطع النظر عن
هيئتهما فلا يتوهم أنهما يقيان على إفرادهما وتذكيرهما وإن
أكد بهما مثنى أو مجموع أو مؤنث
(قوله وكلاهما) أي وكلاهما

(قوله وكلهم) الأولى وكل

(قوله وأجمعون) يقال فيه ما قيل في نفسه وعينه

(قوله كالمثال الأخير) وهو قوله جائني زيد نفسه الخ

(قول المص وأبصعون) بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة
(قول المص أتباع) جمع أتباع جمع تبع بمعنى تابع
والظاهر أتباع كما عبر به بعضهم

(قول المص لا يجثن) أي لا يتقدّم عليه ولا ينفرد في
الغالب

(قول المص على أثره) بفتح الأول والثاء المثلثة أو بكسره
وسكونها

(قوله باختلاف الخ) حال من فاعل تعمان وقد يقع
الاختلاف في الضمير فقط نحو جاء زيد نفسه وجائت هند
نفسها ونحو جاء الزيدون أنفسهم وجائت النساء أنفسهن
(قوله وضميرهما) العائد إلى المتبوع المؤكد

(قوله أو نفساهما) أي أو نفسيهما إذ يجوز في تأكيد المثنى
إفراد الصيغة كالجمع والتثنية والمختار الجمع أمّا على التثنية
فلكراهتهم اجتماع التثنيين مع كمال اتصالهما لفظاً ومعنى
وأما على الإفراد فلأن الاثنين جمع في المعنى ويترجح الإفراد
على التثنية عند ابن مالك وعند غيره بالعكس

(قوله إلا لتأكيد المثنى) أي الدال على اثنين إما بالنص نحو
كلاهما وكلا الزيدان أو بالاشتراك نحو كلانا قائم فإن كلمة نا
مشتركة بين الاثنين والجمع أو بحسب القصد كما في الجمع
المراد به إثنان نحو كلا رؤوس الكبشين عظيم (قوله وقد
يستعمل) أي كل من كلا وكلتا (قوله جائني كلاهما)
الأولى الرجلان جائني كلاهما أو جائني كلا الرجلين (قوله و

المعجمة) الأولى أو المعجمة (أما الكل) الأولى إسقاط
اللام (قوله فباختلاف الضمير) أي فتأكيد غير المثنى به
باختلاف الضمير العائد إلى المؤكد وكذا يقال في قوله الآتي
فباختلاف الصيغ (قوله نحو جائني كلهم) في التصريح
ويجوز في كل أن تلي العوامل إذا لم يتصل بالضمير نحو جائني
كل القوم بخلاف جائني كلهم فلا يجوز إلا في الضرورة قاله
في المعنى آه (قوله كما أن كلا مفرد اللفظ مثنى المعنى)
وكذلك كلتا ولذلك أجز في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى
واعتبار اللفظ فيفرد إلا أن اعتبار اللفظ أكثر وبه جاء القرآن قال
الله تعالى كلتا الجنتين آتت أكلها (قوله لازم الإضافة) خبر
آخر لقوله: هو العائد إلى كل (قوله ذو أجزاء) أي حقيقة أو
حكماً ليشمل الجزئيات لأن الكلي كالقوم ما لم يلاحظ أفراد
مجتمعة ولم تصر أجزاء لا يصح تأكيده بكل وأجمع (قوله
حسا) أي افتراقاً حسياً وكذا يقال في قوله أو حكماً (قوله أو
أجمعون) الأولى هنا وفي قوله أو أجمع الآتي إسقاط الهمزة
(قوله أو حكماً) أي باعتبار الحكم المتعلق به كالشراء والبيع
بخلاف المجيء

(قول المص ولا تؤكد النكرات) أي عند البصريين.
والكوفيون ووافقهم الأخفش أجازوا تأكيدها بالمعنويّ إن أفاد
بان كانت محدودة والتأكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول نحو
اعتكفت شهراً كله بخلاف سرت حيناً كله وصمت شهراً
نفسه فإنهما لا يجوزان اتفاقاً قال ابن مالك رحمه الله وقول
الكوفيين أولى بالصواب سماعاً وقياساً

(قوله لأن من الأسماء المؤكد بها ما هو معرفة) الأولى لأن
ألفاظ التوكيد المعنويّ معرفة

(قوله فلا يجرى على النكرات) أي لوجوب تطابق التوكيد
والمؤكد تعريفاً وتنكيراً وقد أشرنا إلى أن الكوفيّين لا يشترطون
ذلك

(قوله وأما تأكيد النكرات الخ) ظاهر لا حاجة إلي التنبيه عليه

(فهو تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا) قوله تابع شامل لجميع التوابع وقوله يدل على معنى في متبوعه يخرج سائر التوابع قوله مطلقا يخرج الحال لأنه تابع لذي الحال يدل على معنى في متبوعه لكن لا مطلقا بل مقيدا بالفاعلية والمفعولية وهو قوله (و قولنا مطلقا إشارة إلى أنه) أي أن الوصف (غير مقيد بالفاعلية والمفعولية بخلاف الحال فإنها مقيدة بهما كما مر) في بحث الحال قوله (مثال الصفة) الخ أي الصفة على ضربين مشتق وهو إما اسم الفاعل (نحو جاءني رجل ضارب أو) اسم المفعول نحو جاءني رجل (مضروب أو) صفة مشبهة نحو جاءني رجل (كريم أو) غير مشتق وهو إما مصدر نحو جاءني رجل (عدل) أي عادل أو ذو عدل (و) إما منسوب نحو جاءني رجل (هاشمي و) إما منسوب إلى شيء بذو نحو جاءني رجل (ذو مال) فإنه منسوب إلى المال بقوله ذو قوله (وتوصف النكرات بالجمل) أي بالجمل الخبرية وهي التي تحتل الصدق والكذب لا الإنشائية لأن الصفة في المعنى حكم على صاحبها كالخبر فلم يستقم أن يكون إنشائية والإنشائية كالأمر والنهي فلا يجوز أن يوصف بها النكرات لأنها لا تحتل الصدق والكذب سواء كانت اسمية (نحو مررت برجل وجهه حسن) فقوله وجهه حسن جملة اسمية مركبة من مبتدأ وخبر في محل الجر صفة لقوله رجل (أو) فعلية نحو (رأيت رجلا أعجبني كرمه) قوله أعجبني كرمه جملة فعلية مركبة من فعل ومفعول به وفاعل في محل النصب صفة لقوله رجلا والجملة الشرطية والظرفية جملة فعلية بالحقيقة ولذلك لم يذكر لهما مثالا ولا بُدَّ في الجملة من ضمير يرجع إلى الموصوف كما في المثالين وإنما قال وتوصف النكرات إشارة إلى أن المعرفة لا توصف بالجملة لأن الجملة من حيث هي جملة نكرة لأن الجملة ليست من تلك الأقسام الخمسة التي هي أقسام المعرفة من العلم والمبهم والمضمر والمعرف باللام أو النداء والمضاف إلى أحدها معنى فلا توصف المعرفة بها أي بالجملة قوله (والصفة وفق الموصوف) أي والصفة ذات وفق للموصوف أي والصفة توافق الموصوف في عشرة أشياء (في إعرابه) الثلاثة (وإفراده) نحو

الصفة

(قول المص فهو) الحق وهو كما في نسخة خطية (قول المص يدل على معنى الخ) أورد عليه الوصف بحال المتعلق نحو مررت برجل حسنٍ غلامه فإنه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه وأجيب بأن حسن وإن دلّ باعتبار إسناده إلى فاعله على حال قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركبه مع متبوعه على معنى فيه وهو كونه حسنَ الغلام (قول المص مطلقاً) يشير قول المص وقولنا مطلقاً الخ إلى جعله حالاً من المتبوع أي حال كونه فاعلاً أو مفعولاً أو غيرهما. والظاهر أنه مفعول مطلق ليدل أي يدل دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد فيكون احترازاً عن البدل في مثل قولك أعجبتني زيد علّمه والمعطوف في مثل قولك أعجبتني زيد وعلمه والتأكيد في مثل جاءني القوم كلهم فإن دلالة هذه التوابع في الأمثلة المذكورة على حصول معنى في متبوعاتها إنما هي بخصوص موادّها (قوله: قوله مطلقاً) الأولى وقوله بالواو (قوله يخرج الحال) فيه أن المراد بالتابع: التابع الاصطلاحي. فهو غير شامل للحال حتى يحتراز عنها فالحق أن قوله مطلقاً بيان للواقع على ما جرى عليه واحتراز عن الأمثلة المذكورة على ما قرنا (قوله لأنها تابع) الأولى لأنه تابع (قول المص قولنا) في نسخة وقولنا (قول المص غير مقيد الخ) أي غير مقيد بكون متبوعه فاعلاً أو مفعولاً (قوله مشتق) المراد به هنا ما دل على حدث وصاحبه فلا يشمل بهذا المعنى اسم الزمان والمكان والآلة حيث لا تدل على صاحب الحدث نعم هي مشتقة بالمعنى الأعم وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على شيء منسوب لمعناه (قوله أو صفة مشبهة الخ) أي أو اسم تفضيل نحو جاءني رجل أفضل من زيد (قوله إما مصدر) وقوع المصدر صفةً وإن كان كثيراً لكن لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالاً ولا يبلغ مبلغ الحال فيها (قوله أي عادل الخ) أو على قصد المبالغة بجعل الموصوف نفس العدل مجازاً لكثرة وقوعه منه (قوله وإما منسوب) أي اصطلاحياً (قوله وإما منسوب إلى شيء بذو) لا يخفى فساده والصواب وإما ذو التي ينسب

بها شيء إلى شيء (قوله تحتل الخ) أي باعتبار مفهومها مع قطع النظر عن خصوص المادة (قوله لا الإنشائية) عطف على الجمل الخبرية (قوله لأن الصفة الخ) يفهم منه عدم جواز وقوع الخبر أيضاً إنشاءً وهو خلاف المعتمد. والفرق بينهما أن الصفة لتقييد الموصوف بأمر يعلم المخاطب انتسابه له والجملّة الإنشائية غير معلومة النسبة قبل التكلم وليس المقصود من خبر المبتدأ إلا إفادة نسبة غير معلومة للمخاطب وهو كما يجهل النسبة الخبرية يجهل النسبة الإنشائية أيضاً (قوله حكم) أي محكوم به (قوله والإنشائية الخ) غير موجود في نسخة خطية فلعله من زيادة الناسخ (قوله جملة فعلية) أي كل واحدة منهما جملة فعلية وقد سبق في مبحث المبتدأ والخبر أن المعتمد عند جمهور النحاة في الجملة الشرطية الجزاء والشرط قيد له وهو كما يكون جملة فعلية يكون جملة اسمية أيضاً (قوله بالحقيقة) أي في الحقيقة (قوله ولا بد في الجملة من ضمير) اقتصر على الضمير لأن الرابط هنا لا يكون إلا ضميراً بخلاف الخبر والفرق أن المنعوت لا يستلزم النعت فضغفرت طلبه له فاحتيج لدليل قوي يدل على ارتباط الجملة به وأنها نعت له بخلاف المبتدأ فإنه يستلزم الخبر فقوي طلبه فاكفني بأيّ دليل يدل على ارتباط الجملة به وأنها خبر عنه (قوله نكرة) فيه أن الجملة ليست نكرة كما أنها ليست معرفة لأن التعريف والتذكير من عوارض مدلول الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسماً وجواز نعت النكرة بها دون المعرفة لتأولها بالنكرة فنحو جاء رجل قام أبوه أو أبوه قائم في تأويل جاء رجل قائم أبوه ونحو جاء رجل أبوه القائم أو أبوه زيد في تأويل جاء رجل كائن ذات أبيه ذات القائم أو ذات زيد كذا في الدماميني عن ابن الحاجب والرضي (قوله من تلك الأقسام) الأولى ترك تلك (قوله المبهم) أي الموصول واسم الإشارة (قوله معنى) أي إضافة معنى يعني إضافة معنوية (قوله أي بالجملة) غير موجود في بعض النسخ وهو الظاهر (قول المص وفق) بفتح الواو بمعنى الموافقة (قوله أي والصفة الخ) الأخصر أي ذات وفق للموصوف أي توافقه (قوله في عشرة أشياء) أي ما يعتبر الموافقة بينهما فيه كلا أو بعضاً عشرة أشياء فلا يلزم موافقتها له في جميعها كما في وصف الشيء بحال متعلقه حيث توافقه في خمسة أمور فقط ولا وجود للجميع الموافقة هي له فيه (قول المص في إعرابه) بدل من قوله في عشرة أشياء والأولى في أوجه إعرابه الثلاثة

جاءني زيد الضارب ورأيت زيدا الضارب ومررت بزيد الضارب (و) في (تثنيته) نحو جاءني الزيدان الضاربان (و) في (جمعه) نحو جاءني الزيدون الضاربون (و) في (تعريفه) كما في هذه الأمثلة المذكورة (و) في (تنكيره) نحو جاءني رجل ضارب (و) في (تذكيره) كما في هذه الأمثلة المذكورة (و) في (تأنيثه) نحو جاءتني هند الضاربة والضمير في قوله في إعرابه وإفراده إلى قوله وتأنيثه راجع إلى الموصوف قوله (ويوصف الشيء بفعله) أي بحاله (كما تقدم) أي من قوله جاءني رجل ضارب إلى قوله ذو مال (و) يوصف الشيء (بفعل متعلقه) أي بحال متعلقه (نحو مررت برجل منيع جأزه ورحب فئاؤه ومؤدب خدامه) فوصف الرجل بمنيع والمنيع ليس بحال للرجل بل حال للجار وهو متعلق للرجل بسبب عود الضمير من الجار إلى الرجل ومعناه ممنوع جأزه من إيذاء الناس بحمايته أو مانع جأزه من إيذاء الناس من نفسه بسبب حماية ذلك الرجل ورحب فئاؤه أي واسع فناء داره كناية عن الكرم وفناء الدار ما امتدَّ من جوانبها فالجمع أفنية فوصف الرجل برحب والرحب ليس بحال الرجل بل حال للفناء وهو متعلق للرجل بسبب عود الضمير إلى الرجل ومؤدب خدامه فوصف الرجل بمؤدب والمؤدب ليس بحال الرجل بل حال للخدام وهو متعلق للرجل بسبب عود الضمير من الخدام إلى الرجل فوصف بأوصاف ثلاثة بأن جاره في حمايته وأن كرمه عامٌّ وبأن خدامه مؤدب فإذا وصف الشيء بحال متعلقه فالصفة توافق الموصوف في خمسة أشياء في إعرابه الثلاثة وتنكيره وتعريفه فقط نحو جاءني رجل منيع جاره ورأيت رجلاً منيعاً جاره ومررت برجل منيع جاره وبالرجل المنيع جاره وبالرجلين المنيع جاره وبالرجال المنيع جاره وبامرأة منيع جارها. قوله

(والثالث البدل)

أي والقسم الثالث من التوابع البدل (وهو تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه) أي دون المتبوع قوله تابع شامل لجميع التوابع وقوله مقصود بما نسب إلى المتبوع يخرج التأكيد والصفة وعطف

(قوله أي بحاله) أشار إلى أن المراد من الفعل الأمر القائم به صَدَرَ منه أو لا

(قوله أي من قوله) الأولى إسقاط أي

(قوله أي بحال متعلقه) قال العارف الجامي قدس سرّه يعنى بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه بإضافة الحال إلى متعلقه لأدنى ملابسة

(قوله ورحب فنائه ومؤدب خدامه) الظاهر أنه من زيادة الناسخ وأن المعدود من المتن هو الآتي

(قوله فوصف الرجل الخ) ظاهره أن الرجل وصف بحال قائمة بالمتعلق وفساده ظاهر لمن تدبّر حيث إن الصفة لا بد أن تكون دالة على معنى في المتبوع فالحق أنه وُصِفَ بحال قائمة به حاصلة له بسبب متعلقه كما أشرنا إليه آنفا وكذا يقال في المثاليين الآخرين والله تعالى أعلم (قوله وهو متعلق للرجل الخ) الأولى والأخصر وهو متعلقه بسبب عود الضمير منه إليه

(قوله بحمايته) أي بسبب حمايته إياه

(قوله أو مانع جاره) برفع جاره على أنه فاعل مانع

(قوله من إيذاء الناس) في نسخة خطية إيذاء الناس بدون من

(قوله من نفسه) صلة مانع والأولى بنفسه أو نفسه وذكره بعد قوله جاره على أنه تأكيد له

(قوله أي واسع فناء داره) بإضافة الفناء إلى ضمير الرجل لأدنى ملابسة

(قوله ما امتدّ من جوانبها) أي الساحة التي تكون أمام الدار (قوله فالجمع) الحق والجمع كما في نسخة خطية

(قوله بأنّ جاره) بدل من بأوصاف

(قوله وأن كرمه عام) المناسب وأنه كريم

(قوله وبأنّ خدامه) الأولى إسقاط الباء

(قوله مؤدّب) الحق مؤدّبون أو مؤدّبة كما في نسخة خطية (قوله فإذا) في نسخة وإذا

(قوله توافق الموصوف في خمسة أشياء) وهي في البواقي كالفعل بالنسبة إلى فاعله (قوله فقط) الأولى تركه أو ذكره بعد خمسة أشياء. البدل

(قوله الثالث البدل) المناسب لما سبق وما يأتي الاختصار على قوله والثالث واعتبار لفظ: البدل الآتي من المتن (قول المص مقصود الخ) أي مقصود النسبة إليه بنسبة ما نسب ظاهرا وتوطئة إلى المتبوع ولا يخفى أنه يخرج عن التعريف البدل من المنسوب نحو ضيفي زيد أخوك والعبارة الصحيحة تابع مقصود بالنسبة دونه (قول المص دونه) حال من الضمير المستتر في مقصود أي متجاوزا المتبوع في كونه مقصودا

البيان قوله دونه يخرج العطف بالحروف قوله (وهو) أي البدل (على أربعة أضرب) الضرب الأول (بدل الكل من الكل وهو أن يكونَ مدلول الثاني مدلول الأول) أي معنى الثاني معنى الأول (نحو رأيت زيدا أخاك) فإن الأخ هو زيد (و) الضرب الثاني (بدل البعض من الكل وهو أن يكونَ مدلول الثاني بعضا من الأول) أي بعضَ مدلول الأول (نحو ضربت زيدا رأسه) فإن رأس زيد بعض زيد (و) الضرب الثالث (بدل الاشتمال وهو أن يكونَ بين الثاني والأول ملابسةٌ بغيرهما) والملابسة المخالطة أي تَعَلَّقُ بغير الكلية والبعضية (نحو سَلِبَ زيد ثوبه) فإن بين ثوب زيد وبين زيد ملابسةٌ بغيرهما (و) الضرب الرابع (بدل الغلط وهو الذي لا يكون بينهما ملابسةٌ أيضا) والمبدل منه غلط (نحو مررت برجل بحمار فغلطت فقلت برجل) أي كما إذا أردت أن تقول مررت بحمار فغلطت فقلت برجل (ثم تداركته فقلت بحمار) فالمبدل منه وقع غلطا قوله (وتبدل النكرة من المعرفة) لأن البدل مستقل بنفسه وليس البدل مع المبدل منه بمنزلة شيء واحد فلا يلزم من اختلافهما كون الشيء الواحد معرفة ونكرة في حالة واحدة (نحو قوله تعالى **بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ**) فقوله ناصية بدل من الناصية قوله (و على العكس) أي وتبدل المعرفة من النكرة (نحو قوله تعالى) في آخر سورة حم عسق (**وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ**) فقوله صراط الله بدل من صراط مستقيم (ويشترط في النكرة المبدلة من المعرفة أن تكون) تلك النكرة (موصوفة) كناصية فإنه موصوفة بكاذبة لكرهاة أن يكون المقصود بالنسبة ناقصا في الدلالة من غير المقصود في كل الوجوه فوصفها بها كالجابر لنقصانها وأما إبدال المعرفة من المعرفة وإبدال النكرة من النكرة فلا يشترط كقولك رأيت زيدا أخاك ورأيت رجلا أخا لك.

قوله (والرابع) أي والقسم الرابع من التوابع

(عطف البيان)

(قوله يخرج العطف بالحروف) ولا يشكل بالمعطوف ببل لأن متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا للمتكلم فأعرض عنه وقصد المعطوف (قول المص على أربعة أضرب) زاد بعضهم خامسا وهو: بدل كل من بعض قال السيوطي رحمة الله تعالى عليه وقد وجدت له شاهدا في التنزيل وهو قوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن آه وبعضهم أدخله في بدل الاشتمال وسننبهك عليه إن شاء الله تعالى (قول المص بدل الكل من الكل) أي بدل هو كل المبدل منه فالإضافة بيانية وكذا يقال في بدل البعض وسماء بعض النحويين البدل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى نحو إلى صراط العزيز الحميد الله في من قرأ بالجر وإطلاق الكل عليه تعالى فاسد وأجيب بأنه غلب الألفاظ التي تدل على ذي أجزاء على ما لم يدل عليه لكثرة الأولى فقليل في الجميع كل ثم سميت تلك الألفاظ ببديل الكل من الكل (قول المص وهو أن يكون الخ) أي ذو أن يكون بأن يتحدَا ذاتا لا مفهوما (قول المص مدلول الثاني) إظهار في مقام الإضمار (قول المص بدل الاشتمال) أي بدل مسبب عن الاشتمال فالإضافة من إضافة المسبب إلى السبب وكذا يقال في بدل الغلط واعلم أنه اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الأول واختاره ابن مالك في التسهيل وعلله الجزولي بأن الثاني إما صفة للأول نحو أعجبتني الجارية حسننها أو مكتسب منه صفته نحو سلب زيد ماله فإن الأول اكتسب من الثاني كونه مالكا. ورد بأنه يلزم عليه جواز ضربت زيدا عبده على الاشتمال وهم منعوا ذلك. وقال الفارسي المشتمل هو الثاني بدليل سرق زيد ثوبه. ورد بسرق زيد فرسه. وقيل لا اشتمال لأحدهما على الآخر وإنما المشتمل المسند على معنى أن الإسناد إلى الأول لا

يكتفى به من جهة المعنى وإنما أسند إليه على قصد غيره مما يتعلق به وقيل إن هذا المذهب هو التحقيق فليحذر (قوله بغيرهما) الأولى غيرهما بإسقاط الباء (قوله والملابسة الخ) أي في اللغة (قوله أي تعلق) تفسير لقول المص ملابسة بغيرهما (قوله بغير الكلية والبعضية) أي بغير كون البديل كل المبدل منه أو بعضه فيدخل فيه ما سماه بعضهم بدل الكل من البعض نحو جئتكم غداة يوم الجمعة (قوله وبين زيد) الأولى إسقاط بين من اليقين (قوله أيضا) أي كما لا يكون بينهما كلية وبعضية (قوله والمبدل منه غلط) أي ذكر غلطا (قوله أي كما إذا أردت الخ) لعل ما مصدرية وإذا زائدة أشار إلى أن في عبارة المص مطويا وهو مذكور في بعض نسخ المتن (قوله تداركته) أي أردت تدارك الغلط. يقال تدارك الخطأ بالصواب إذا أتبعه به (قوله فالمبدل منه وقع غلطا) مستدرك (قوله لأن البديل) علة لجواز ذلك (قوله وليس البديل) إظهار في مقام الإضمار (قوله بمنزلة شيء واحد) أي كالصفة والموصوف (قوله بالناصبية) أي لنسفعن بمعنى نجرن والناصبية في الأصل مقدم الرأس أو شعره المقدم أطلق هنا وأريد به الشخص مجازا كذا في الصاوي (قوله وإنك لتهدى الخ) أي لتدل وتُرشد الناس إلى دين حق هو دين الله جلّ جلاله (قوله لكراهة الخ) فيه أن الدليل لا يستلزم لزوم الوصف إذ الإضافة إلى النكرة جارية لنقصان النكارة كالوصف اللهم إلا أن يقال لم يساعد النقل مقتضى العقل (قوله من غير المقصود) في نسخة عن الخ صلة ناقصة (قوله في كل الوجوه) محط العلة صلة ناقصة أيضا والأولى من كل الوجوه كما في نسخة خطية (قوله بها) الحق إسقاطه كما في نسخة خطية (قوله وأما إبدال المعرفة الخ) بقى قسم آخر وهو إبدال المعرفة من النكرة ومثاله جاءني رجل غلام زيد (قوله لا يشترط) أي لا يشترط فيه شيء. غير موجود في نسخ الخط وهو الظاهر.

أي والقسم الرابع من التوابع (عطفُ البيان وهو أن تُتَّبَعَ المذكورَ بِأشهرِ اسمِيهِ) أي بأشهر اسمي المذكور فقوله أن تتبع المذكور شامل للتوابع كلها قوله بأشهر اسميه يخرجها (نحو جاءني أخوك زيد) فقوله زيد عطف بيان لقوله أخوك وهذا إذا كان له إخوة (و) نحو (جاءني زيد أبو عبد الله) فقوله أبو عبد الله عطف بيان لقوله زيد ولهذا إذا كان كنيته أشهر من اسمه وفي العكس يعكس فيقال أقسم بالله أبو حفص عمر لأن اسم عمر رضي الله تعالى عنه كان أشهر من كنيته وكان رضي الله عنه التمس ناقة من شخص ليركبها فقال ذلك الشخص بها نَقَبٌ ودَبْرٌ فقال عمر رضي الله عنه والله ما بها من نقب ولا دبر ومعنى قولهما نقب وَجَى ودبر قَرَحَ الظَّهْرَ فلما وَلَّى ذلك الشخص قال:

أقسم بالله أبو حفص عمر ما إن بها من نقب ولا دبر

اغفر له اللهم إن كان فجر

أي كذب والفجور الكذب .

قوله (والخامس) أي والقسم الخامس من التوابع

(العطف بالحروف)

(فهو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه) قوله تابع شامل لجميع التوابع وقوله مقصود بالنسبة يخرج كلها سِوَى البدل وقوله مع متبوعه يخرج البدل قوله (يتوسط بينه) أي بين التابع (وبين المتبوع أحد الحروف العشرة) خاصة للعطف بعد تمام حده (نحو جاءني زيد وعمرو) فعمرو تابع مقصود بالنسبة وهي جاءني وزيد متبوعه مقصود بتلك النسبة أيضا (وحرف العطف تُدَكِّرُ في حد الحرف) أي قسم الحرف (إن شاء الله تعالى)

وإذا عطف اسم على المضمرة المرفوعة المتصلة أكد ذلك المضمرة المتصلة بمنفصل نحو ضربت أنا وزيد قال الله تعالى ﴿أَسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ لأنه كجزء الفعل بدليل إسكان آخره فكِرْهُوا العطف

عطف البيان

(قول المص أن تتبع) أي ذو أن تتبع (قول المص بأشهر اسميه) أي اسمي مسماه والمعتمد أن هذا ليس بشرط بل الشرط حصول إيضاح من اجتماعهما لم يحصل من أحدهما على الانفراد فيصح أن يكون الأول أوضح من الثاني (قوله أي بأشهر الخ) الأخصر أي المذكور (قوله يخرجها) أي ما عدا المحدود (قوله وهذا الخ) أي كون زيد عطف بيان إذا كان للمخاطب اخوة وإلا فهو بدل (قوله وهذا الخ) مبنى على ما جرى عليه المص من اشتراط أشهرية عطف البيان وقد عرفت أنه خلاف المعتمد (قوله وفي العكس يعكس) أي في حال العكس يعكس الأمر بأن يجعل الاسم عطف بيان من الكنية (قوله فيقال) المناسب كما قال الشاعر (قوله أبو حفص) الحفص الأسد كني به لقوته وشجاعته رضى الله تعالى عنه (قوله لأن اسم عمر) في نسخة خطية لأن اسمه وهي الأولى (قوله وكان رضى الله تعالى عنه) الأولى وقصته أنه رضى الله تعالى عنه (قوله التمس ناقة من شخص) وفي الجامي أنه أتى أعرابي إلى عمر رضى الله عنه فقال إن أهلي بعيد وإنى على ناقة نقباء دبراء فأخبرني على غيرها فظن كذبه وقال والله ما نقبت و لا دبرت فانطلق الأعرابي وجعل يقول خلف ناقتة أقسم الخ فسمعه عمر رضى اله تعالى عنه فجعل يقول اللهم صدّق صدّق حتى لقيه فقال ضع عن راحلتك فوضع فوجدها نقباء دبراء فحمله على بغيره وزوّده وكساه انتهى بتصرف (قوله وجى) مصدر وجى يوجى إذا رقت قدمه أو حافره أو خفه من كثرة المشي فهو وج و وجى (قوله ودبر قرح الظهر) من دبر البعير يدبر كعلم يعلم أصابته الدبرة وهى قرح الدابة تحدث من الرحل ونحوه (قوله إن كان فجر) ولم يفجر رضى الله عنه في الواقع لأنه إنما حلف على غلبة ظنه ومن حلف كذلك لا يكون كاذبا ولا يُعد حائثا إذا أخطأ ظنه (قوله والفجور الكذب) مستدرك

العطف بالحروف

(قول المص مقصود) أي مقصود نسبته إلى شيء أو نسبة شيء إليه (قول المص بالنسبة) أي الواقعة في الكلام (قول

المص مع متبوعه) قيل يخرج به المعطوف بلا وبل ولكن وأم وإما و أو لأن المقصود بالنسبة معها أحد الأمرين من التابع والمتبوع لا كلاهما. وقد يجاب بأن المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة أن يكونا مقصودين بأصل النسبة المدركة على نهج واحد من وجوه الإدراك أعنى به الحكم والتردد وغير ذلك سواء بقي القصد أو لا ف باعتبار أصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن لا اشتراك المعطوفين بهما مع سابقيهما في أصل النسبة وإن اختلفا إيجابا وسلبا وباعتبار كونهما على نهج من وجوه الإدراك دخل فيه المعطوف ببل لأن المتبوع قصد ابتداء ثم بدا للمتكلم فأعرض عنه ببل وقصد التابع (قوله يخرج كلها) أي التابع التي هى غير العطف (قول المص ويتوسط) أي يقع على طريق التجريد (قوله خاصة للعطف) ولا يرد أن الواو قد يتوسط بين النعت والمنعوت لتأكيد اللصوق لأن المراد بتوسط الحروف العشرة توسطها بالمعاني التي ستجيء والواو التي لتأكيد اللصوق ليست منها بالمعاني المذكورة (قوله بعد تمام حده) أي ذكر بعد الخ (قوله مقصود الخ) الأولى مقصود النسبة إليه بنسبة المجيء (قوله وهي جائئي) أي النسبة في جاءني (قوله وإذا عطف اسم الخ) أي إذا أريد عطف اسم عليه (قوله على المضمّر) أي بارزا كان أو مستترا (قوله أكد ذلك المضمّر) أي استحسانا حيث يجوز العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح عند البصريين والكوفيون يجوزونه بلا قبح (قوله: قال الله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة) ولا يعترض عليه بأنه يلزم تسلط فعل الأمر على الاسم الظاهر وهو ممنوع ولذا قيل إنه فاعل لفعل محذوف والمعطوف الجملة أي ولتسكن زوجك لأنه يغتفر في الثانوي ما لا يغتفر في الأوائل ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً (قوله بدليل إسكان آخره) لأنه لدفع توالي أربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة وإنما يلزم إذا اعتبر كالجزء (قوله فكرهوا العطف الخ) إذ العطف عليه بدونه كالعطف على جزء الكلمة وإذا أكد بالمنفصل دلّ إفراده مما إتصل به بالتأكيد على انفصاله في الحقيقة فحصل له نوع استقلال

عليه من غير تأكيد بمنفصل إلا إذا وقع فصل أي فاصل بينه وبين الذي عطف عليه فيجوز ترك تأكيده بمنفصل نحو ضربت اليوم وزيد فزيد معطوف على الضمير المرفوع المتصل في ضربت من غير تأكيد بمنفصل لقيام الفصل مقام التأكيد فقولنا على المضمر المرفوع احتراز عن المضمر المنصوب والمجرور وقولنا المتصل احتراز عن المضمر المرفوع المنفصل

وإذا عطف على المضمر المجرور أعيد الجار نحو مررت بك وبزيد ونحو ما شأنك وشأن زيد لأنه كالجزء من الجار فكروها العطف عليه بلا إعادة الجار فأعيد الجار ليكون عطف الجار والمجرور على الجار والمجرور وأما قوله تعالى ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ بجر الأرحام في القراءة الشاذة فغير متعين للعطف على الهاء في به لاحتمال أن يكون الواو للقسم وأما بنصب الأرحام في القراءة السبعة فعطف على الله تعالى في قوله تعالى واتقوا الله وأما قول الشاعر:

قَدِمْتَنَا الْيَوْمَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

فَشَاذَ لَا يِقَاسُ عَلَيْهِ

قوله (والمبني)

أي ومن أصناف الاسم المبني (وهو الذي سكون آخره وحركته) أي وحركة آخره (لا بعامل) وهو ضد المعرب لأن المعرب هو الذي سكون آخره وحركة آخره بعامل ومثال المبني (نحو كَمْ وَأَيْنَ وَحَيْثُ وَهَؤُلَاءِ وَسَكُونُ آخر المبني) كما في كم (يسمى وَقفاً وحركته) أي وحركة آخره تسمى (فتحة) كما في أَيْنَ (و) تسمى (كسراً) كما في هَؤُلَاءِ (و) تسمى (ضمّاً) كما في حيث وكما أن سكون آخر المعرب كما في لم يضرب يسمى جزماً وحركة آخر المعرب تسمى رفعا ونصباً وجراً (وسَبَبُ بِنَاءِ المبني مناسبةٌ غير الْمُتَمَكِّنِ) أي مشابهته غير المتمكن فهي من إضافة المصدر إلى المفعول (أي المبني الأصل) لأنه لم يتمكن من الإعراب (ومبني الأصل أربعة

(قوله إلا إذا وقع فصل) مستثنى مفرغ مرتبط بقوله أكد ذلك المضممر الخ (قوله لقيام الفصل مقام التأكيد) الأولى تقديمه على المثال. ظاهره أن الفصل يفيد فائدة التأكيد المذكورة سابقا وليس كذلك فالحق التعليل بما علل به البعض من أن الفصل قد يغني عما هو واجب نحو أتى القاضي بنث الواقف فلأن يغني عما هو غير واجب أولى كذا في الصبان. وقال بعض الأفاضل إن جواز ترك التأكيد للاختصار. فليراجع (قوله فقولنا عن المضممر) الأولى فقولنا المرفوع (قوله أعيد الجار) أي حرفا كان أو اسما لكن إنما يعاد الاسم إذا لم يلبس فإن ألبس نحو جائني غلامك وغلام زيد وأنت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجر نعم يجوز إذا قامت قرينة تدل على المقصود (قوله بلا إعادة الجار) الظاهر إسقاطه (قوله ليكون عطف الجار والمجرور على الجار والمجرور) وقال بعضهم المعطوف هو المجرور فقط وإعادة الجار لتحصيل المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه (قوله وأما قوله تعالى واتقوا الخ) أي وأما الأرحام في قوله تعالى الخ (قوله تسائلون به) أي تسألون به فيما بينكم حيث يقول بعضكم لبعض أسئلك بالله وأقسمت عليك بالله أن تفعل كذا (قوله في القراءة الشاذة) صفة لجر الأرحام. وفيه أنها قراءة حمزة وهو من القراء السبعة. نعم رد أبو العباس محمد ابن يزيد هذه القراءة وقال لا تحل وقال بعض الأفاضل وهذا القول غير مرضي عن أبي العباس لأنه قد رواها إمام ثقة ولا سبيل إلى رد نقل الثقة (قوله للقسم) قال الصبان رحمه الله وأما ما قيل أن الواو للقسم فعدول عن الظاهر مع أنه إن كان قسم الطلب في قوله واتقوا الله وردّ عليه أن قسم السؤال إنما يكون بالباء كما قاله الرضي وغيره وإن كان قسم خبر محذوف وتقديره والأرحام إنه لمطلع على ما تفعلون كما قيل ورد عليه أنه زيادة في التكلف أه. قال الأنبايي: لا حاجة إلى حذف الخبر بل يجوز أن يكون الجواب "إن الله كان عليكم رقيبا" وهو عين "إنه لمطلع علي ما تفعلون" أه (قوله وأما بنصب الأرحام) الأولى بالنصب كما في قراءة السبعة؛ عطف على الله تعالى (قوله في القراءة السبعة) صوابه في قراءة الخ أي في قراءة القراء السبعة (قوله فعطف على الله تعالى) على معنى: واتقوا الأرحام أن تقطعوها، أو اتقوا قطعها؛ على تقدير مضاف (قوله قدمنا الخ) أي قدمت إلينا وفي رواية اليوم قد بت الخ والمراد باليوم: مطلق الزمن، وهو ظرف لقوله قدمت. والهجو: الذم والسب؛ فعطف الشتم للتفسير. والفاء في قوله فاذهب واقعة في جواب مقدر يشبه الشرط أي إذ صدر منك ذلك فاذهب والفاء في فما بك للتعليل وبك جار ومجرور خبر

مقدم والباء بمعنى في والأيام عطف على الكاف المجرورة بالباء ومن زائدة وعجب مبتدأ مؤخر. ولعل حاصل المعنى: قدمت إلينا أو قد صرت الآن تسبنا وتشتمنا وإذ قد فعلت ذلك فاذهب عنا فإننا لا نقابلك إذ هذا ليس بعجيب فيك وفي هذه الأيام التي أنت فيها حيث قل فيها الحياء والأدب

المبني

(قول المص وهو الذي) أي الاسم الذي. فلا يلزم التعريف بالأعم. ولا يخفى أن قوله الذي سكن آخره الخ في قوة ما لا يختلف آخره باختلاف العامل ومعلوم أن انتفاء الاختلاف حكم للمبني. كما أن الاختلاف حكم للمعرب- والتعريف به مستلزم للدور. وقد مر الجواب عنه في تعريف المعرب فارجع إليه (قوله وهو ضد المعرب) أي مطلق المبني؛ لأنه الضد للمعرب بالتفصيل المذكور الشامل لفعل المضارع أيضا لا الاسم المبني (قوله لأن المعرب هو الذي الخ) فيه أنه غير شامل للمعرب بالحروف (قوله وحركة آخره يعامل) الأخصر وحركته يعامل (قوله وكما) الصواب إسقاط الواو (قوله كما في لم يضرب) الأولى في نحو لم يضرب (قول المص بناء المبني) أي الاسم المبني (قول المص مناسبة غير المتمكن) أي يتضمن الاسم معنى مبني الأصل مثل أين وأسماء الأفعال فإن أين يتضمن معنى همزة الاستفهام أو معنى الشرط وأسماء الأفعال معنى الأمر أو الماضي أو شبهه له كأسماء الإشارة والموصولات والمضمرات فإنها تشبه الحرف في الاحتياج إلى القرينة أو مشاكته لما تضمن معناه كفجار على وزن نزال أو وقوعه موقع ما أشبهه كالمنادى المضموم فإنه واقع موقع كاف أدعوك المشابهة لكاف ذاك أو إضافته إليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ في قراءة من فتح (قوله أي مشابته) فسر المناسبة بالمشابهة التي هي أخص منها لأنها المشاركة في الكيف إشارة إلى أن مراد من عبر بالمشابهة في هذا المقام المناسبة لئلا يخرج عن المبني المناسب الغير المشابه نحو يا زيد ويومئذ بالفتح (قوله فهي الخ) مفرغ على التفسير والأولى فالإضافة من إضافة الخ (قوله لأنه الخ) علة لإطلاق غير المتمكن على مبني الأصل المفهوم من تفسيره به (قوله لم يتمكن من الإعراب) أي لا يمكن أن يكون معربا بخلاف الأسماء فإنها متمكنة منه وقابلة له وإنما عرض البناء على بعضها لسبب المناسبة المذكورة (قول المص ومبني الأصل) إظهار في مقام الإضمار (قول المص أربعة) والمشهور أنه ثلاثة أقسام لأن الجملة لا توصف بالإعراب والبناء

الفعلُ الماضي والأمرُ بالصَّيْغَةِ والحرفُ والجُمْلَةُ وكُلُّ اسمٍ نَاسَبَهَا (أي شَبَّاهُ الفعلِ الماضي والأمرُ بالصَّيْغَةِ والحرفُ والجُمْلَةُ (يكون) ذلك الاسم (مبنيًا) لمشابهته لواحد منها . قوله (ومنه) أي ومن المبني

(المضمرات)

(والمُضْمَرُ مَا وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ نَحْوُ أَنَا أَوْ مُخَاطَبٍ نَحْوُ أَنْتَ أَوْ غَائِبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى أَوْ حَكْمًا نَحْوُ هُوَ) فقولنا لفظًا نحو زيد هو الكريم وقولنا أو معنى بأن ذكر مشتقه كقوله تعالى اِغْدُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلشَّقَوَى أي العدل أقرب لدلالة اعدلوا عليه (وقولنا أو حكمًا كما في ضمير الشأن كما في قوله تعالى قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) قوله (وإنما بني) أي وإنما بني المضمَر (لاحتياجه إلى قرينة الخطاب أو إلى قرينة التكلُّم أو إلى قرينة تقدُّم الذكر فيشبه الحرف الذي يحتاج إلى الغير) في إفادة المعنى (والحرف مبني فالمضمر أيضًا مبني) قوله (وهي) أي والمضمرات (على ضربين متصل) ومنفصل فالمضمر المتصل هو الذي لا ينفرد في التلفظ به (وهو) على ثلاثة أنواع (مرفوع ومنصوب ومجرور) فالمضمر المجرور المتصل لا يتصل إلا بالاسم ليكون مضافًا إليه أو بحرف الجر ليكون مجرورًا به والمضمر المنصوب المتصل لا يتصل إلا بالفعل ليكون مفعولًا به أو بما يشابه الفعل كالحروف المشبهة بالفعل وهما أي المضمر المجرور والمضمر المنصوب المتصلان للمخاطب يكونان بالكاف (نحو أخوك) أخوكما أخوك أخوكما أخوكن (ومُزَّ بَك) مر بكما مر بكم مر بك مر بكما مر بكن (وضربك) ضربكما ضربكم ضربك ضربكم (وإنك) إنكما إنكم إنك إنكما إنكن (و) للغائب يكونان بالهاء (نحو أخوه) أخوهما أخوهم أخوها أخوهما أخوهن (ومُزَّ به) مر بهما مر بهم مر بهما مر بهن (وضربه) ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن (وإنه) إنهما إنهم إنها إنهما إنهن وللمتكلم وحده يكونان بالياء نحو أخي ومر بي وضربني وإنني وإنِّي وتسمى هذه النون نون الوقاية وللمتكلم مع غيره يكونان بالنون مع الألف نحو

(قول المص والجملة) أي من حيث إنها جملة لا من حيث إنها واقعة موقع المفرد فإنها من هذه الحثيثة معربة محلا. كذا قال عبد الغفور السيالكوتي وغيره. وقد يقال إن كون الجملة معربة محلا بهذه الحثيثة معناه: أنها في محل لو كان ثمة معرب لظهر الإعراب فيه لفظا أو تقديرا وهو لا ينافي البناء المقابل للإعراب. فليراجع (قول المص ناسبها) أي ناسب أحدها المناسبة المذكورة (قوله والأمر) الواو هنا وفيما يأتي بمعنى أو (قوله لمشابهته لواحد منها) مستدرك (قول المص لمتكلم) أي من حيث إنه متكلم يحكى عن نفسه فلا يصدق التعريف على لفظ المتكلم (قول المص أو لمخاطب) أي من حيث إنه مخاطب يتوجه إليه الخطاب فيخرج عنه لفظ المخاطب (قول المص لفظا الخ) أي تقدما لفظيا أو معنويا أو حكما. أراد بالتقدم اللفظي كون المتقدم ملفوظا حقيقة كان التقدم مثل ضرب زيد غلامه أو تقديرا مثل ضرب غلامه زيد. وبالتقدم المعنوي كون المتقدم مفهوما إما من لفظ معين كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى أو من سياق الكلام كقوله تعالى ولأبويه لكل واحد منهما الشُّدُسُ لأنه لما سبق الكلام قبل في ذكر الميراث لزم منه أن يكون ثم مورث وبالتقدم الحكمي كون المرجع في حكم المتقدم نحو قوله تعالى قل هو الله أحد وذلك لأنك قصدت الإبهام للتفخيم فتعقّلت المفسر في ذهنك ولم تصرح به للإبهام على المخاطب وأعدت الضمير إلى ذلك المتعقل فكأنه راجع إلى المذكور قبله فذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم. هذا. والمشهور في التقدم الحكمي في نحو ضمير الشأن الذي جرى عليه العارف الجامي قدس سرّه السامي: كون المرجع المتأخر لفظا ورتبة في حكم المتقدم لأن تأخيرَه لنكتة؛ هي: التعظيم بالإبهام أولا

والتفصيلُ ثانيا، والمتأخر لنكتة في حكم المتقدم (قوله فقولنا لفظا الخ) ليس من المتن وإن كان مذكورا في نسخ المتن المتداولة (قوله بأن ذكر مشتقه) أي المشتق منه أو فهم من سياق الكلام كما أشرنا إليه (قوله كما في ضمير الشأن) أي وضمير نعم رجلا ورب رجلا (قوله كما في قوله تعالى) وفي نسخة خطية كقوله تعالى وهي أولى (قوله وإنما بنى الخ) يغني عنه قوله وسبب بناء المبنى الخ (قوله لاحتياجه) أي في فهم المراد منه (قوله إلى قرينة الخطاب) أي قرينة هي الخطاب بالإضافة بيانية وكذا يقال في قوله قرينة التكلم وقرينة تقدم الذكر (قوله ومنفصل فالمضمر المتصل) الحق إسقاطه وزيادة: واو قبل قوله هو كما يفهم من قوله الآتي: قوله ومنفصل عطف الخ (قوله وهو الذي لا ينفرد الخ) أي لا يمكن أن يتلفظ به وحده بل لا بد من تقدم عامله ليتصل به ويكون كالجزم منه (قول المص وهو الخ) أي المتصل باعتبار الإعراب على ثلاثة أنواع (قوله ليكون مضافا إليه) أي يتصل به ليكون الخ والأولى فيكون مضافا إليه وكذا يقال فيما يعد (قوله ليكون مفعولا به) وقد يكون مفعولا مطلقا نحو قوله تعالى لا أعذبه أحدا من العالمين أي التعذيب مفعولا فيه نحو اليوم صمته (قوله كالحروف المشبهة بالفعل) المناسب زيادة ليكون اسما لها. ويتصل باسم الفاعل أيضا على قول نحو الضاربك (قوله للمخاطب الخ) متعلق بقوله يكونان والأولى والأخصر الكاف للمخاطب وكذا يقال في قوله وللغائب الخ وللمتكلم وحده الخ وللمتكلم مع الغير الخ (قوله وتسمى هذه النون) أي نون ضربني وإنني (قوله نون القاية) أي نونا هي سبب وقاية ما قبلها من الكسر المشبهة للجر الذي هو من خواص الاسم

أخونا وضربنا ومر بنا وإننا قوله (وضربا) هذا شروع في بيان المضمر المرفوع المتصل (وهو) الألف في التثنية نحو ضربا وضربتا ويضربان وتضربان واضربا (و) الواو في الجمع المذكور نحو (ضربوا) ويضربون وتضربون واضربوا (و) التاء في مخاطب الماضي مذكرا كان أو مؤنثا مفردا أو مثني أو مجموعا نحو (ضربت) ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن (و) المتكلم الماضي أيضا نحو (ضربتُ و) النون في الجمع المؤنث نحو (ضربن) ويضربن وتضربن واضربن (و) الياء للمفردة المخاطبة في المضارع والأمر نحو (تضربين واضربي) والفرق بين هذه الياء والياء التي ذكرناها ظاهر لأنها للمتكلم وهذه للمفردة المخاطبة (و) النون مع الألف في المتكلم الماضي مع غيره نحو (ضَرَبْنَا) فإن قيل ما الفرق بين المضمر المجرور والمنصوب المتصلين وبين المضمر المرفوع المتصل حيث يكونان للمتكلم مع غيره بالنون مع الألف وهذا أيضا كذلك قلنا أما الفرق بين المضمر المجرور المتصل وبين المضمر المرفوع المتصل حينئذ فظاهر لأن المجرور المتصل لا يتصل إلا بالاسم أو بحرف الجر كما ذكرنا والمرفوع لا يتصل إلا بالفعل ليكون فاعلا وأما الفرق بين المضمر المنصوب المتصل وبين المضمر المرفوع المتصل حينئذ فهو أن المنصوب يتصل من الأفعال بغير الماضي أيضا نحو تَضَرَّبْنَا واضْرَبْنَا والمرفوع المتصل لا يتصل إلا بالماضي نحو ضَرَبْنَا وأما الفرق بينهما في الماضي فهو أن آخر الفعل الماضي مع المضمر المنصوب مفتوح نحو ضَرَبْنَا ومع المضمر المرفوع المتصل ساكن نحو ضَرَبْنَا قوله (وَكَذَلِكَ الْمُسْتَكِنُّ) اعلم أن المضمر المتصل على ضربين بارز وهو ما لُفِظَ به كالكاف في أخوك والنون في ضربنا وكالمضمر المذكور فيما ذكر بينهما ومستتر وهو ما نُؤَيَّ كما (في نحو زيد ضرب) أي ضرب هو. قوله وكذلك الْمُسْتَكِنُّ أي ومثل ما ذكر المستكن أي المضمر المرفوع المستتر في أنه متصل أيضا قوله المستكن مبتدأ وقوله وكذلك خبره. ثم اعلم أن المضمر المرفوع المستتر على ضربين جائز الاستتار ولازم الاستتار فالجائز الاستتار في نحو زيد ضَرَبَ ويَضْرِبُ ويَضْرِبُ وضارب ومضروب وحسن

(قوله: قوله وكذلك المستكن) الحق وهو قوله الخ كما
في نسخة خطية أي ما ذكرنا من أن المستتر قسم من
المتصل معنى قوله وكذلك المستكن. وفي بعض
النسخ: فقوله وكذلك. وهي الظاهرة
(قوله وكذلك خبره) الظاهر ترك الواو

(قوله وإننا) وقد يقال إنا بحذف النون الثانية من إن
للتخفيف

(قوله وضربا الخ) الظاهر والمضمر المرفوع المتصل
الألف في التثنية نحو ضربا وضربت الخ

(قوله والمتكلم الخ) الصواب هنا وفي ما يأتي ومتكلم
الماضي بإسقاط اللام عطفًا على مخاطب الماضي
(قوله التى ذكرناها) في أخي ومر بي الخ

(قوله مع غيره) حال من المتكلم لا ظرف له فافهم
(قوله فإن قيل ما الفرق الخ) الأولى التعرض للفرق بين
المضمر المنصوب والمجرور المتصلين أيضا إلا أن يقال
اكتفى بفهمه مما سبق

(قوله بين الخ) أي في المتكلم مع الغير

(قوله حيث الخ) توجيه للسؤال

(قوله حينئذ) أي حين كونهما للمتكلم مع غيره

(قوله بالفعل) أو شبهه

(قوله ليكون فاعلا) أي حقيقة أو حكما

(قوله من الأفعال) حال من غير والأولى تأخير عن قوله
بغير الماضي

(قوله أيضا) أي كاتصاله بالماضي

(قوله مع المضمر المنصوب) أي المتصل كما في
نسخة خطية

(قوله كالكاف - إلى قوله بينهما) الأولى والأخصر
كالضمائر المذكورة آنفا

(قوله فيما ذكر بينهما) أي في أمثلة ذكرت بين أخوك
وضربنا

(قوله في نحو زيد ضرب) أي في ضرب من نحو زيد
ضرب

وأفضل أي لفظة هو مستتر في كل واحد منها وفي نحو هند ضربت وضربت وتضرب وتضرب وضاربة و مضروبة وحسنة وفضلى أي لفظة هي مستترة في كل واحدة منها ومعنى الجواز هنا أن هذه الكلمات المذكورة تارة تسند إلى مضمير مستتر وتارة تسند إلى غيره نحو ضرب زيد. واعلم: أن المضمير المرفوع المتصل يستتر في الصفة أي في اسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل مطلقا أي مفردا أو مثنى أو مجموعا مذكرا كان أو مؤنثا لأنه لو أبرز لزم اجتماع الألفين في المثنى والواوین في الجمع وليست الحروف من الألف والواو والياء فيها نحو ضاربان وضاربون وضاربين بالضمائر بل هي حروف الإعراب لتغيرها بالعوامل الداخلة عليها فتقول: الزيدان ضاربان والهندان ضاربتان أي هما فلفظة هما مستترة في قولك ضاربان و ضاربتان وزيدون وضاربون أي ضاربون هم؛ فلفظة هم مستترة في قولك ضاربون والهندات ضاربات أي ضاربات هن فلفظة هن مستترة في قولك ضاربات (و) لازم الاستتار في أربعة أفعال (في نحو أفعل) مطلقا أي في متكلم المضارع سواء كان مذكرا أو مؤنثا فإن لفظة أنا مستترة فيه (و) في نحو (نفعل) مطلقا أي في متكلم المضارع مع غيره سواء كان مذكرا أو مؤنثا أو مثنى أو مجموعا فإن لفظة نحن مستترة فيه (و) في نحو (تفعل وأفعل) أي في المضارع والأمر بالصيغة للمفرد المذكر المخاطب فإن لفظة أنت مستترة في كل واحد منهما لا مدخل فيهما لغيره ومعنى اللزوم هنا أن هذه الأفعال لا تسند إلى مظهر ولا إلى بارز بل إلى المستتر المذكور فقط قوله (ومنفصل) عطف على قوله متصل أي والمضمرات على ضربين متصل كما ذكرنا ومنفصل وهو الذي ينفرد في التلفظ به والمضمير المنفصل على ضربين مرفوع ومنصوب ولا يكون مجرورا لأن المجرور إنما يكون بالإضافة أو بحرف الجر والفصل بين المضاف والمضاف إليه والجار والمجرور ممتنع لأنهما كشيء واحد فلا يكون المضمير المجرور إلا متصلا فالمضمير المرفوع المنفصل للغائب (نحو هو) هما هم هي هما هن (و) (للمخاطب (أنت) أنتما أنتم أنت أنتما أنتن (و) للمتكلم وحده مطلقا نحو (أنا و) للمتكلم مع

(قوله أي لفظة هو) الأولى لفظة هو مستترة الخ؛ على أن الفاء للتبيين. وكذا يقال فيما يأتي

(قوله يستتر الخ) أي ولا يبرز كما يفهم من تعليقه الآتي: لأنه لو أبرز الخ. وهذا غير مسلم في اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة المفردات؛ فالحق تقييد ما عدا اسم التفضيل من الصفات بالمشي والمجموع

(قوله مطلقا) حال من الصفة بتأويل الوصف

(قوله لأنه لو أبرز لزوم الخ) فيه أن الألف والواو في تثنية الصفة وجمعها علامتا تثنية الفاعل المستتر فيها وجمعه فتزولان بإبراز الضمير فلا يلزم الاجتماع المذكور فالحق في التعليل أن يقول لأنه لو أبرز لزوم أن يكون الألف في ضاربان والواو في ضاربون ضميرين وليس كذلك لتغيرهما بالعوامل وحينئذ لا يبقى حاجة لقوله وليست الحروف الخ

(قوله وليست الحروف الخ) الأولى والأخضر الألف والواو والياء الخ

(قوله بالضمائر) في نسخة بضمائر وهي أولى

(قوله حروف الإعراب) الإضافة للبيان

(قوله لتغيرها بالعوامل) أي والضمائر لا تتغير إلا إذا تغير عواملها

(قوله عليها) أي الصفة

(قوله فتقول الخ) المناسب تقديمه على قوله لأنه الخ (قوله أي هما) الأولى إسقاطه كنظيره في قوله الآتي أي ضاربوه الخ

(قوله و زيدون) الحق والزيدون كما في نسخة

(قوله في نحو أفعّل) بدل من قوله في أربعة الخ

(قوله أي في متكلم المضارع) أي وحده

(قوله أو مشى) الأولى إسقاط أو

(قوله لا مدخل الخ) أي لا دخول في المضارع والأمر لغير أنت ولا يخفى أنه لا فائدة فيه وفي نسخة لا فيهما لغيره بإسقاط مدخل على معنى لا يستتر الضمير المرفوع في المضارع والأمر حال كونهما لغير المفرد المذكور المخاطب وهي الظاهرة

(قوله وهو الذي ينفرد الخ) أي لا يحتاج إلى كلمة أخرى قبله ليكون كالجزء منها

(قوله والمضمر المنفصل) الأولى وهو

(قوله لأن المجرور الخ) وبعضهم علّل بأنه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الأصل. وهو الظاهر

(قوله بالإضافة) أي بسببها

(قوله والفصل الخ) أي وانفصال الضمير يستلزم جواز الفصل بين الضمير وعامله نحو علمت زيدا إياه

(قوله ممتنع) فيه أن فصل المضاف إليه عن المضاف جائز إذا كان المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر زَيْنَ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم بنصب أولادهم وجر شركائهم وإما ظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعي لك في رداها أو كان المضاف وصفا والمضاف إليه مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رُسُلُه بنصب وعده وجر رسله أو كان الفاصل قسما كقولهم هذا غلام والله زيد وقد يفصل حرف الجر عن المجرور أيضا بالحروف الزائدة نحو فيما رحمة من الله (قوله للمتكلم وحده مطلقا) أي مذكرا كان أو مؤنثا (قوله نحو أنا) الأولى ترك نحو هنا وفيما يأتي

غيره مطلقا نحو (نحن) والمضمر المنصوب المنفصل للمخاطب (إياك) إياكما إياكم إياك
إياكما إياكن وللغائب إياه إياهما إياهم إياها إياهما إياهن وللمتكلم وحده إياي وللمتكلم مع الغير
إيانا .

قوله

(ومنه أسماء الإشارة)

أي ومن المبني وهي ما وضع لمشار إليه وإنما أراد بأسماء الإشارة في الاصطلاح وبمُشارٍ إليه في
اللغة فلا يكون هذا التعريف تعريفا لها بنفسها وبُنيت أسماء الإشارة لاحتياج اسم الإشارة إلى قرينة
الإشارة فيشبه الحرف الذي يحتاج في إفادة المعنى إلى الغير قوله (وهي خمسة) أي وأسماء
الإشارة خمسة أنواع الأول للمفرد المذكر نحو (ذا و) الثاني للمفردة المؤنثة نحو (تا وتي وته
وتهي) بالوصل وبالسكون (وذي وزه وذهي) بالوصل وبالسكون (و) ثالثها التثنية المذكر
نحو (ذَانِ) في حالة الرفع (وذَيْنِ) في حالتي النصب و الجر ويجيء ذان في حالة الرفع و النصب
والجر في بعض اللغات ومنه قوله تعالى في سورة طه ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ (و) الرابع لتثنية المؤنث
(تان) في حالة الرفع (وتين) في حالتي النصب والجر ولم يُشَنَّ من لغات المؤنث إلا تا وحدها
(و) الخامس لجمعهما (أولاءِ) بالمد والقصر قوله (ويلحق بأوائلهما) أي بأوائل أسماء الإشارة
(حَرَفُ التَّنْبِيهِ) لتدل على تنبيه المخاطب فيكون بمعنى انتبه (نحو هَذَا وَهَاتَا وَهَذِهِ وَهَذِي)
بالوصل وبالسكون (وَهَذَانِ وَهَاتَانِ وَهَؤُلَاءِ) قوله (وبأواخرها) أي ويلحق بأواخر أسماء الإشارة
(كاف الخطاب) لتدل على حال من يخاطبه من الأفراد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث (نحو
ذَاكَ) ذاكما ذاكم ذاك ذاكما ذاك (وَتَاكَ) تاكما تاكم تَاكَ تاكما تاكن (و) نحو (ذَانِكَ)
ذانكما ذانكم ذَانِكَ ذانكما ذانكن (و) نحو (تَانِكَ) تانكما تانكم تَانِكَ تانكما تانكن (و) نحو
(أَوْلَائِكَ) أولائكما أولائكم أَوْلَائِكَ أولئكما أولائكن ففي المفرد المذكر ذا للقريب وذاك

(قوله وللمتكلم مع غيره مطلقا) أي مذكرا أو مؤنثا
مثنى أو مجموعا

أسماء الإشارة

(قوله أي ومن المبني) الحق ذكره بعد قوله ومنه، أو
زيادة أسماء الإشارة بعده كما في بعض النسخ (قول
المص ما وضع لمشار إليه) أي أسماء وضع كل واحد
منها لمشار إليه إشارة حسية. فلا يرد ضمير الغائب
وأمثاله فإنها للإشارة إلى معانيها إشارة ذهنية. كذا في
شرح الكافية للعارف المولى الجامي قدس سره. ويحتمل
جعل ما في: ما وضع" عبارة عن الاسم على أنها خبر
لهو المحذوف الراجع إلى اسم الإشارة الدال عليه أسماء
الإشارة كما جرى عليه في شرح المرفوعات "هو ما
اشتمل الخ" معللا بقوله لأن التعريف للماهية لا للأفراد
(قوله في الاصطلاح) أي المعنى الكائن في
الاصطلاح والأولى بدله المعنى الاصطلاحي وكذا يقال
في قوله وبمشار إليه في اللغة

(قوله فلا يكون هذا الخ) فيه أنه إنما يلزم ذلك لو كان
نفس المعرف مأخوذا في التعريف والمأخوذ هنا قيده فلا
محذور

(قوله لاحتياج اسم الإشارة) لعل الإظهار ليفيد أن
الاحتياج ثابت لكل منها

(قوله إلى قرينة الإشارة) الإضافة بيانية

(قوله نحو ذا) لفظ نحو هنا وفيما يأتي غير موجود في
نسخة خطية والأولى عليه تأخير قوله للمفرد المذكر عن
قول المص ذا وكذا يقال في نظائره الآتية

(قوله بالوصل وبالسكون) أي بوصل الهاء وسكونها
والظاهر والسكون بدون باء وكذا يقال فيما بعد (قوله
وثالثها الشنية المذكر) الحق والثالث لشنية المذكر
(قوله لشنية المذكر) أي صورة إذ المبني لا يثنى على

الأصح والظاهر بنائه على الألف في حالة الرفع والياء في
حالتي النصب والجر

(قوله ومنه) أي من مواضع مجيئ ذان بالألف في
جميع الأحوال

(قوله تعالى إن هذان لساحران) على أن إن من
الحروف المشبهة بالفعل وهذان اسمها وفيه وجهان
آخران أحدهما أن اسم إن ضمير الشأن المحذوف
وثانيهما أن إن بمعنى نعم وعليهما لا تصلح الآية
الكريمة للاستشهاد

(قوله ولم يثن) أي لم يقع على صورة المثنى

(قوله وحدها) الحق إسقاطه (قوله بالمد والقصر)
فيه أن المد والقصر من خواص المعرب عند النحاة وأولاء
مبنى والجواب أنه جرى على عرف اللغويين والقراء وهم
لا يخصصونهما بالمعرب

(قوله لتدل على تنبيه المخاطب) الأولى والأخصر
لتنبيه المخاطب

(قوله لتدل على حال الخ) الحق أن نفس الكاف إنما
تدل على الخطاب والدلالة على حال المخاطب بهيئته
أو بما يلحقه

(قوله من يخاطبه) في نسخة من يخاطب وهي أولى
(قوله والمذكر والمؤنث) المناسب والتذكير والتأنيث
(قوله ففي المفرد المذكر الخ) أي فيقال في المفرد
المذكر لأجل القريب

للمتوسط وذلك للبعيد وفي المفردة المؤنثة تا وتي للقريب وتاك وتيك للمتوسط وتلك للبعيد وفي تثنية المذكر ذان للقريب وذانك للمتوسط وذانك بتشديد النون للبعيد وفي تثنية المؤنث تان للقريب وتانك للمتوسط وتانك بتشديد النون للبعيد وفي جمعهما أولاء مدا وقصرا للقريب وأولئك للمتوسط وأولالك للبعيد وأما هنا فيشار به إلى المكان القريب وأما ههنا وهناك فيشار بهما إلى المكان المتوسط وأما ثمة وهنالك وهنّا بفتح الهاء وهو الأكثر أو كسرهما وتشديد النون فيشار بها إلى المكان البعيد

قوله (ومنه الموصولات)

أي من المبني الموصولات فللمفرد المذكر نحو (الذي) في حالة الرفع والنصب والجذر (و) للتثنية في حالة الرفع (اللذان و) في حالتي النصب والجذر (اللذين و) لجمعه (الذين و) للمفردة المؤنثة (التي و) لتثنيها في حالة الرفع (اللتان و) في حالتي النصب والجذر (اللتين و) لجمعها ست صيغ (اللات واللاتي واللواتي واللاء واللائي واللاي) قوله (وما ومن) أي ومن الموصولات ما وهو يعم ذوي العلم وغيرهم ومن وهو مختص بذوي العلم غالبا وقد تستعمل لغير ذوي العلم كقوله تعالى ﴿ فَبِهِمْ مَنْ يُمِثِّي عَلَى بَطْنِهِ ﴾ وهي ليست بذوي العلم قوله (وأي وأيّة) أي ومن الموصولات أي للمذكر وأيّة للمؤنث وهما مبنيان على الضم إذا حذف صدر صلتهم كقولك عرفت أيهم أفضل أي هو أفضل وعرفت أيتهن فضلى أي هي فضلى لاحتياجهما إلى المحذوف فيشبهان الحرف كما ذكر ومُعربتان إذا أكملت صدر صلتهم كقولك عرفت أيهم هو أفضل وعرفت أيتهن هي فضلى لملازمتهم الإضافة دون سائر أخواتهما والإضافة منافية للبناء لأنها من خواص الأسماء والأصل في الأسماء الإعراب قوله (والألف واللام) أي ومن الموصولات الألف واللام (بمعنى الذي أو التي والموصول ما لا بُدَّ له من جملة) أي جملة خبرية (تقع صلة له ومن ضمير يعود إليه) فلا يتم الموصول جزءاً إلا بصلة وعائد وإنما وجب أن تكون الصلة جملة لأن الذي وُضِعَ لجعل الجملة

(قوله وذاك للمتوسط) وهو المشهور وعليه تكون المراتب ثلاثا والراجح ما ذهب إليه بعض النحاة وعزى إلى سيبويه من أن المشار إليه له مرتبتان فقط قريب وبعيد لأن ترك اللام لغة تميم والإتيان بها لغة الحجاز فلو كانت المراتب ثلاثا للزم أن التميميين لا يشيرون إلى البعيد والحجازيين إلى المتوسط (قوله مدا وقصرا) أي ممدودا ومقصورا (قوله وأولالك) بالقصر ولا يقال أولاءلك بإدخال اللام على الممدود (قوله وأما ههنا الخ) فيه أن ههنا كهنا للقريب والراجح أن هناك كهنا لك للبعيد (قوله وبتشديد النون) أي في صورتين

الموصلات

(قوله فللمفرد المذكر) عالما كان أولا (قول المص نحو الذي) لا محل للفظ نحو هنا فالحق بدله وهي وذكر قول الشارح: للمفرد المذكر بعده (قوله وللتثنية) أي صورة كما مر في أسماء الإشارة والمناسبات لما بعده ولتثنيته بالضمير العائد إلى المذكر (قوله ولجمعه اللذين) بالياء في جميع الأحوال وفي لغة بعضهم بالواو في حالة الرفع. وهل هو حينئذ معرب أو مبنى جيء به على صورة المعرب؟ قولان الصحيح الثاني كذا في الصبان (قوله وللمفردة المؤنثة) عاقلة كانت أو لا (قوله ولجمعها) في إطلاق الجمع على الصيغ الآتية مسامحة إذ ليست جموعا حقيقة وإنما هي أسماء جموع (قوله اللاتي) بسكون الياء وكسرهما (قوله وهو يعم الخ) إلا أن استعمالها في غير ذوى العلم أكثر وأشهر وهي كمن تكون للمفرد، والمثنى، والمجموع، والمذكر، والمؤنث (قوله غالبا) أي في الغالب (قوله وقد تستعمل لغير ذوى العلم) إن شبه بهم كقول الشاعر: أسيرب القطا هل من يُعير جناحه لعلّي إلى من قد هويت أطير. فنداء السرب وطلب إعارة الجناح يقتضيان تشبيهه بالعالم، أو اختلط بهم تغليبا للأفضل نحو قوله تعالى "ولله يسجد من في السموات والأرض، أو اقترن بهم في عام فُصِّلَ بمن كالأية المذكورة في الشرح لاقتران الحية المعبر عنها بمن بالعاقل في كل دابة

(قوله وهي ليست الخ) غير موجود في بعض النسخ وينبغي أن يذكر قبله والمراد بمن الحية ليقدم مرجع الضمير (قوله

بذوى العلم) الحق من ذوى العلم (قوله أي للمذكر) أي مفردا، أو مثنى، أو مجموعا وكذا يقال في قوله وأية للمؤنث. وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة بثنونها ويجمعونها أي يقولون: أيان، وإيتان، وأيون، وأيات. والمشهور أنه تكون بلفظ واحد في الإفراد، والتذكير، وفروعهما كمن وما (قوله إذا حذف صدر صلتها) أي وأضيفا لفظا عند الجمهور. قال الرضي صلتها إما اسمية أو فعلية والفعلية لا يحذف منها شيء فلا تبنى أي معها، والاسمية قد يحذف صدرها أعني المبتدأ بشرط أن يكون ضميرا ولا يحذف المبتدأ في نحو اضرب أيهم غلامه قائم، وأيهم زيد غلامه انتهى. وفي الصبان ما يفيد احتمال كون المحذوف اسما ظاهرا أيضا فليراجع (قوله لاحتياجهما إلى المحذوف) أي إلى ملاحظته كاحتياجهما إلى الصلة (قوله فيشبهان الحرف) أي مشابهة قوية بحيث لا تعارضها الإضافة (قوله إذا أكملت صدر صلتها) صوابه إذا أكملت صلتها كما في نسخة خطية (قوله لملازمتها) المناسب لعدم شدة احتياجهما مع لزوم إضافتهما و الإضافة الخ (قوله دون سائر أخواتها) الحق إسقاط لفظ سائر (قوله والإضافة) أي الإضافة للمفرد على وجه اللزوم (قوله من خواص الأسماء الخ) الحق توصيف الأسماء بالمتكئة، وإسقاط قوله والأصل الخ (قوله والأصل في الأسماء الإعراب) أي كونها معربة (قوله بمعنى الذي، أو التي) أي وفروعها (قوله أي جملة خبرية) الأخصر الاختصار على قوله خبرية (قول المص ومن ضمير) أي في الجملة (قوله فلا يتم الخ) أي فلا يصير الموصول جزءا تاما إلا الخ. تفريع على التعريف المذكور. وفيه أن كون الموصول ما لا بد الخ لا يستلزم عدم كون الموصول جزءا تاما إلا بصلة وعائد (قوله لأن الذي الخ) فيه أن الموضوع للجعل المذكور مطلق الموصول كما في التصريح. فتخصيص الذي به وحمل أخواته عليه فاسد. فالحق بدله: لأن الموصول وضع الخ. وإسقاط قوله وحمل أخواته عليه (قوله لجعل الجملة الخ) أي لجعل مضمونها وصفا قائما بالمعرفة

صفةً للمعرفة فحمل أخواته عليه وإنما وجب أن تكون الصلة جملةً خبريةً لأن غيرها كالأمر والنهي وغيرهما لا يكون موضعاً للموصلات (نحو جائي الذي أبوه منطلق) فقوله جاء فعل والذي في محل الرفع فاعله وأبوه منطلق جملة اسمية صلة له والعائد الضمير الذي في أبوه (و) نحو (جائي الذي ذهب أبوه) فقوله جاء فعل والذي في محل الرفع فاعله وذهب أخوه جملة فعلية صلة له والعائد الضمير في أخوه (و) كذلك نحو (جائي من عرفته و) جائي (ما طلبته) والعائد المفعول يجوز حذفه كقولك جائي من عرفت أي من عرفته وكذلك جائي ما طلبت أي ما طلبته قوله (وصلة الألف واللام اسم فاعل أو اسم مفعول نحو جائي الضارب) أي الذي ضَرَبَ (و) جائتي (الضاربة) أي التي ضَرَبَتْ (و) جائي (المضروب) أي الذي ضَرِبَ (و) جائتي (المضروبة) أي التي ضَرِبَتْ فَخُصِّصَتْ صلة الألف واللام بالجملة الفعلية ليُمكن منها بناء اسم فاعل أو اسم مفعول ليدخل الألف واللام عليه لأنهما من خواص الاسم (وإنما بنيت الموصلات لاحتياجها إلى الصلة والعائد) فَيُشَبِّهُ الحرف الذي يحتاج في إفادة المعنى إلى الغير والحرف مبني فالموصلات أيضاً مبنية . قوله

(ومنه أسماء الأفعال)

أي ومن المبنى أسماء الأفعال (وهي ما كان بمعنى الأمر أو الماضي كقولك رويدَ زيدا أي) أَرَوْدُهُ أي (أَمْهَلُهُ) وأصل رويد إِرْوَادٌ فحذف منه الزوائد فبقي رَوْدٌ فَصَغُرَ فصار رويد (و) كقوله تعالى في سورة الأنعام (هَلُمَّ شَهِدَاكُمْ) أي أحضروهم وكقوله تعالى في سورة الأحزاب ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ أي تعالَ وأقبلَ فهلم على وجهين متعدية كما في الآية الأولى وغير متعدية كما في الآية الثانية وهلم عند الحجازيين يجيء على لفظ واحد في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث و بنو تميم يقولون هَلُمَّ هَلُمَّ هَلُمَّوا هَلَمِّي هَلُمَّا هلمن (و) كقولك (حيهِلَ الشريد) أي اسرع و انت الشريد وفيه ثلاث لغاتٍ حيهِلَ بالبناء على الفتح وحيهلاً بالتثنية وحيهلاً بالألف وقد يستعمل حيٌّ وحده بمعنى أقبل

(قوله صفة للمعرفة) ذُكِرت، أولا (قوله فحمل) الأولى وحمل، بالواو (قوله وإنما وجب الخ) الأولى والأخضر وإنما وجب أن تكون الجملة خبرية لأن الإنشائية لا تكون موضحة للموصلات (قوله لأن غيرها الخ) لا يخفى عدم ملائمة جواب السؤال الثاني لجواب السؤال الأول بل الملائم له أن يقول لأن الجملة الإنشائية لا تصلح للوصف بها. نعم لو جرى في الجواب الأول على المشهور من أن الموصلات لإبهامها تحتاج إلى ما يوضحها وذلك لا يكون بالمفردات لحصلت الملائمة بين الجوابين كما لا يخفى (قوله كالأمر والنهي) أي كذات الأمر والنهي (قوله وغيرهما) يغني عنه كاف كالأمر (قوله فاعله) ظاهره مخالف لقوله فلا يتم الموصول الخ (قوله يجوز حذفه) إذا كان متصلا أو منفصلا، جوازا نحو ومما رزقناهم ينفقون أي رزقناهم إياه. بخلاف المنفصل وجوبا نحو جاء الذي إياه أكرمت لأن حذفه مفوّت لما قصد به من التخصيص، أو الاهتمام ، وكذلك يجوز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ مخبرا عنه بمفرد نحو وهو الذي في السماء إله، والمجرور بالإضافة إن كان المضاف وصفا غير ماض نحو فاقض ما أنت قاض، وبالحرف إن كان الموصول مجرورا بمثله لفظا، ومعنى ، ومتعلقا نحو مررت بالذي مررت أي به (قول المص اسم فاعل أو اسم مفعول) أو صفة مشبهة عند بعض ومنهم ابن مالك. والراجح المنع (قوله فخصصت) الظاهر وخصصت كما في بعض النسخ (قوله صلة الألف واللام) أي حقيقة (قوله ليتمكن منها) أي من فعلها صلة بناء. والأولى تأخير (قوله ليدخل الخ) علة لعلية الإمكان للتخصيص كما أن قوله الآتي لأنهما الخ علة لعلية الدخول (قوله عليه) أي على كل واحد منهما (قوله لأنهما من خواص الاسم) فيه مسامحة والمراد أنهما يشبهان صورة ما هو من خواص الاسم وهو الألف واللام

للتعريف

(قوله فيشبه) أي كل واحد منها.

أسماء الأفعال

(قول المص بمعنى الأمر والماضي) أي مع مبالغة. والإضافة لامية فمعنى اسم الفعل معنى فعل الأمر أو فعل الماضي ورجحه الرضي ويحتمل أن تكون الإضافة بيانية وعليه فمعناه نفس فعل الأمر و الماضي ورجحه أكثر العلماء وعلى الأول هو في محل رفع بالابتداء أغنى مرفوعه عن الخبر وعلى الثاني لا محل له من الإعراب. قال الصبان ولم يظهر وجه بناء القول بأنها في موضع رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر على القول بأنها أسماء لمعاني الأفعال كالأفعال بل يظهر أنها لا موضع لها كالأفعال فتأمل آه (قوله أروده أي) الأولى إسقاطه (قوله فحذف منه الخ) الأولى فصغر تصغير ترخيم بحذف زائديه وإيقاع التصغير على أصوله فصار رويد (قوله في التثنية) الأولى في الأفراد والتثنية الخ (قوله وبنو تميم الخ) في شرح المفصل: واعلم أن بني تميم وإن كانوا يجرون هلم مجرى الفعل في اتصال الضمير بها لشدة شبهها بالفعل وإفادتها فائدته فهي عندهم أيضا اسم فعل. وقال المحقق الأنباري وعلى لغة التميميين فيها خلف. قيل - وهو الأصح - إنها فعل أمر وقيل اسم فعل أمر (قوله وهلمن) في الرضي وهلمن بميمين (قول المص وحيهل الثريد) هي مركبة من حي بمعنى أقبل وهل التي للحث والعجلة لا الإستفهامية وتتعدى بنفسها إذا كانت بمعنى ايت كما في المثال المذكور وبالباء إذا كانت بمعنى عجل نحو إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر رضى الله عنه أي فعجلوا بذكره ويعلى إذا كانت بمعنى أقبل نحو حيهلا على كذا. والثريد قيل هو الخبز المغمور بمرق اللحم وقيل الخبز المأكول باللحم (قوله وفيه ثلاث لغات الخ) قد يقال إن دخول التنوين للتذكير مثله في صه والألف منقلبة عنه في حال الوقف وإثباتها في الوصل لإجرائه مجراه ففي عد حيهلا بالتنوين وحيهلا بالألف لغتين مستقلتين خفاء نعم فيه لغتان أخريان سكون اللام وإبدال الحاء عينا فليحرر (قوله أي إيت واسرع) غير موجود في نسخة خطية والمناسب بدله أي أقبل عليها

ومنه قول المؤذن حي على الصلاة أي ائتِ وأسرع (و) كقولك (هيهات ذلك) أي بعد ذلك جدًا (و) كقولك (شَتَّانَ مَا هُما) أي افترقا وما في قولك شتان ما هما زائدة (و) كقولك (أُفُّ أي تضجرت و) كقولك (صَهْ) أي اسكت (و) كقولك (مَهْ أي اكْفُفْ و) كقولك (دونك أي خذه و) كقولك (عليك زيذا أي الزم زيذا وإنما بنيت أسماء الأفعال لأنها بمعنى الأمر أو الماضي) وهما مبنيان فهي أيضا مبنية .

قوله (ومنه الأصوات)

أي ومن المبنية الأصوات (وهي كُلُّ لَفْظٍ حُكِيَ بِهِ صَوْتُ أَوْ صَوْتٌ به للبهائم) قوله (فالأول) أي اللفظ الذي حكي به صوت (كغَاقٍ) فإنه حكاية صوت الغراب قوله (والثاني كَنَخٌ) أي واللفظ الذي صوت به للبهائم كنخ مشددة مكسورة أو ساكنة فإنه يصوت به عند إناخة البعير أي يصوت به للبعير حتى تَبْرُكَ (وإنما بنيت) الأصوات (لأنها لا يقع لها تركيب يقتضي الإعراب لأن وضعها على أن يُنطَقَ بها) حال كونها (مفردة) فإذا كان وضعها على أن ينطق بها مفردة فلا تقع في التركيب فتكون مبنية لأن مقتضى الإعراب هو التركيب

اعلم أن المبنية قد يكون لوجود مانع من الإعراب وهو مشابهة مبني الأصل كما ذكر من المضمرات إلى أسماء الأفعال وقد يكون لانتفاء مقتضى الإعراب وهو التركيب كما في الأصوات وإليه أشار بقوله لأنها لا يقع لها تركيب يقتضي الإعراب وقوله لأن وضعها الخ تعليل لقوله لا يقع لها تركيب قوله (فإذا أردت حكاية صوت الغراب تقول غاق) متفرع على قوله فالأول كغاق (و) قوله (إذا أردت إناخة البعير قُلْتَ نَخ) متفرع على قوله والثاني كنخ .

(قوله جدا) ساقط في نسخة خطية (قوله في قولك شتان ما هما) الأولى إسقاطه كما في بعض النسخ (قوله أي تضجرت) تبع ابن الحاجب في عدم إثبات ما هو بمعنى المضارع وأثبتته الأكثرون وعليه فأفّ بمعنى أتضجر. قال العلامة الصبان والإنصاف أن المذهبين محتملان (قوله اكفف) من كف اللازم بمعنى انكفف (قول المص عليك زيدا) وقد يتعدى بالباء نحو عليك بالعلم فيكون بمعنى فعلٍ مناسبٍ متعدي بها مثل تمسك. وصرح الرضي بأن الباء في مثله زائدة قال والباء تزداد كثيرا في مفعول أسماء الأفعال لضعفها في العمل

الأصوات

(قول المص ومنه الأصوات) أي أسماء الأصوات وصرح جماعة ومنهم العارف الجامي قدس سرّه السامي بأنها ليست أسماء بل ليست كلمات لعدم صدق حد الكلمة عليها لأنها ليست دالة بالوضع على معنى لتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضع اللفظ له والمخاطب بالأصوات مما لا يعقل وأجاب القائلون بأنها أسماء بأنّ الدلالة كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم العالم بالوضع معناه. وهذه كذلك ولم يقل أحد إن حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل. كذا في الصبان. وقد يقال هذا إن سلم فيما صوّت به للبهائم لا يتصور فيما حكى به صوت لعدم دلالة على شيء. قال عصام في شرح الكافية: لا معنى لدعوى الوضع فيها (قول المص حكى به صوت) أي تلفظ به الإنسان تشبيها بصوت شيء (قول المص للبهائم) أي لأجل البهائم مثلا لإناختها أو زجرها أو دعائها أو غير ذلك (قول المص كغاق) بكسر القاف وقد ينون (قول المص والثاني كنخ) المناسب إسقاط قوله كنخ وجعل الآتي من المتن (قوله أي واللفظ) الأولى ترك الواو كما

في نسخة خطية (قوله مكسورة) وقد جاءت مفتوحة أيضا (قوله أو ساكنة) عطف على قوله مشددة (قوله عند إناخة البعير) أي عند إرادتها (قوله تبرك) صوابه يبرك من برك البعير يبرك بروكا وقع على بركه أي صدره (قول المص لا يقع لها الخ) أي لا تقع مركبة مع العامل وهذا إنما يتم إذا كان التركيب شرطا للمعرب وهو غير مسلم عند الجميع فالأولى تعليل بنائها بمشابهتها الحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة (قوله فإذا كان - إلى قوله اعلم) مستدرك (قوله المبني) الأولى بدله البناء (قوله وإليه) أي إلى أن البناء قد يكون لانتفاء الخ (قوله متفرع الخ) وعليه كان المناسب تقديم قوله فإذا أردت الخ على قوله وإنما بينت الخ. وقد يقال إنه بيان لقوله لأن وضعها الخ. فهو في محله

قوله (ومنه بعض الظروف)

أي ومن المبني بعض الظروف (نحو إذ) وهي للزمان الماضي وإن دخلت على غيره كقوله تعالى ﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ ﴾ أي إذ قال وتضاف تارة إلى الجملة الاسمية نحو جئتكَ إذ زيد قائم أي زمانَ قيام زيد وتارة إلى الجملة الفعلية نحو جئتكَ إذ قام زيد أو إذ يقوم زيد أي جئتكَ زمانَ قيام زيد (و) نحو (إذا) وهي للزمان المستقبل وإن دخلت على غيره ولا تضاف إلا إلى الجملة الفعلية نحو إذا قام زيد أو إذا يقوم زيد قُمْتُ وفيها معنى الشرط ولذلك اختير بعدها الفعل لاختصاص الشرط بالأفعال وقد يكون أي إذا لمجرّد الظرف نحو أجيءُ إذا قام زيد أو إذا يقوم زيد أي زمانَ قيام زيد وقد يكون اسما غير ظرف نحو إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو أي زمانَ قيام زيد زمانَ قعودِ عمرو فهُنَا وَقَعَتْ مبتدأ وخبراً وقد يقعان للمفاجأة نحو بينما زيد قائم إذ رأى عمراً تقديره بينَ أوقاتِ قيام زيد فاجأه رؤيةُ عمرو وخرجتُ فإذا السبعُ تقديره فإذا السبع موجود (وبُنيْنَا) أي وبنيت إذ وإذا (لأنهما لا تضافان إلا إلى الجملة) كما ذكرنا (فاحتاجتا إلى تلك الجملة) فتشبهان الحرف الذي يحتاج في إفادة المعنى إلى الغير والحرف مبني فهما أيضا مبنيتان قوله (ومنها) أي ومن الظروف المبنية (متى) وهي للزمان استفهاما نحو متى القتالُ وشرطاً نحو متى تأتني أكرمك (وأَيَّانَ) للزمان استفهاما كقوله تعالى حكاية عن الكفار ﴿ أَيَّانَ يَأْتِي الدِّينُ ﴾ قوله (وبنيتا) أي وبنيت متى التي للزمان استفهاما وأيان (لتضمنهما معنى الاستفهام) وبنيت متى التي للزمان شرطاً لتضمنها معنى الشرط

قوله (ومنها) أي ومن الظروف المبنية (أينَ وأُنَى) وهما للمكان استفهاما نحو أين زيد وأنى عمرو وشرطاً نحو أين تجلس أجلس وأنى تَنَزَّلُ أُنَزِّلُ (وبنيتا) أي وبنيت أين وأنى (لتضمنهما معنى الاستفهام أو معنى الشرط وكيف جارٍ مجزى الظرف) ومعناها السؤال عن الحال استفهاما كقولك كيف زيد أي على أيِّ حالٍ هُوَ مِنَ الصَّحَّةِ والمرض والفراغة والشغل وغيرها (وبُنيَا) كيف

بعض الظروف

(قوله للزمان الماضي) وقد تكون اسما للزمان المستقبل نحو يومئذ تُحَدَّث أخبارها والجمهور لا يثبتون هذا القسم ويجعلون الآية من باب ونفخ في الصور أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع. وقد يحتج غيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم فإن يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في إذ فيلزم أن يكون بمنزلة إذا كذا في المعنى. وكتب المحقق الأمير على قوله لدخول حرف التنفيس قد يقال غاية مفاد حرف التنفيس أنه مستقبل في الواقع ولا بد. ثم لا مانع من تنزيل هذا المستقبل منزلة الماضي كما أفاده الشارح رحمه الله انتهى (قوله على غيره) أي غير دال الزمان الماضي (قوله إلى الجملة الاسمية) قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في الهمع وتقبح إضافة إذ إلى اسمية عجزها فعل ماضٍ نحو إذ زيد قام. ووجه قبجها أن إذ لما مضى والفعل الماضي مناسب لها في الزمان وهما في جملة واحدة فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعا نحو إذ زيد يقوم فإنه حسن انتهى (قوله ونحو إذا) الأولى إسقاط نحو بل المناسب إسقاطه في المتن أيضا ووضع منها موضعه (قوله للزمان المستقبل) أي في الغالب وإلا فقد تستعمل في الماضي أيضا نحو قوله تعالى حتى إذا بلغ بين السدين (قوله ولا تضاف إلا الخ) مناف لظاهر قوله فيما يأتي: ولذلك اختير بعدها الفعل (قوله وفيها الخ) أي غالبا (قوله معنى الشرط) أي معنى هو الشرط. وهو ترتب مضمون جملة على أخرى، أو معنى حرف الشرط. فالإضافة إما بيانية أو لامية (قوله اختير الخ) وجوز الاسم أيضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل إن ولو (قوله لاختصاص الشرط بالأفعال) الأولى لمناسبة الشرط الأفعال (قوله أي إذا) الأولى إسقاطه كما في نسخة خطية (قوله وقد يكون اسما غير ظرف) قال الرضي وأنا لم أعثر لهذا على شاهدٍ من كلام العرب (قوله وقد يقعان الخ) وقوع إذا الفجائية في الغالب بعد بينما أو بينا وأصلهما بين فلما قصدوا إضافتها إلى الجملة مع كونها لازمة للإضافة إلى المفرد وكانت الإضافة كالا إضافة زادوا عليها تارة ما التي شأنها الكف فكأنها كفتها عن الإضافة وأشبعوا تارة أخرى الفتحة فتولدت الألف لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه

لأنه حينئذ يكون كالموقوف عليه إذ الألف قد يؤتى بها للوقف (قوله نحو بينما زيد قائم إذ رأى عمرا) وهل هي حينئذ ظرف أو حرف مفاجئة أو حرف زائد؟ فيه أقوال. فعلى القول بزيادتها يكون الفعل بعدها هو العامل في بينا أو بينما، وعلى القول بأنها حرف مفاجئة فالعامل في بينا أو بينما فعل محذوف يفسره ما بعد إذ فالتقدير رأى زيد عمرا بين أوقات قيام زيد إذ رأى عمرا، وعلى القول بالظرفية قال ابن جني عاملها الفعل الذي بعدها لأنها غير مضافة إليه وعامل بينا وبينما فعل محذوف يفسره المذكور فيكون التقدير " رأى زيد عمرا بين أوقات قيامه رأى عمرا في ذلك الوقت. وقال الشلوبي إن مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينما لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله بل عاملهما محذوف يدل عليه الكلام وإذ بدل منهما أي صادفت رؤية عمرو بين أوقات قيام زيد في ذلك الوقت (قوله تقديره الخ) بيان لحاصل المعنى فالأولى نحو يعنى بدل قوله تقديره (قوله رؤية عمرو) في نسخة رؤيته عمرا (قوله تقديره فإذا الخ) فإذا عليه ظرف للخبر المحذوف

(قوله استفهاما) أي أداة استفهام وكذا يقال في قوله وشرطا (قوله و أيا للزمان استفهاما) وتنخص بالأمور العظام والمستقبل فلا يقال أيا يوم قيام زيد و أيا قدم الحجاج. وقد تكون أداة شرط أيضا نحو أيا تجلس أجلس (قوله حكاية) أي حاكيا (قوله أي وبنيت متى الخ) الأولى أي وبنيت متى و أيا للزمان استفهاما (قول المص معنى الاستفهام) أي معنى هو الاستفهام وكذا يقال في نظائره

(قوله وأننى عمرو) في الرضي لا يستعمل أننى بمعنى أين إلا مع من ظاهرة نحو من أين عشرون لنا من أننى أو مقدرة نحو قوله تعالى أننى لك هَذَا أي من أننى لك ولا يقال أننى زيد بمعنى أين زيد انتهى رحمه الله (قوله ومعناها السؤال عن الحال) وقد يستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس أجلس ومطلقا عند الكوفيين (قوله عن الحال استفهاما) لا حاجة إلى قوله استفهاما بعد قوله السؤال عن الحال (قوله والفراغة) في نسخة والفراغ

(لتضمنه معنى الاستفهام) وإنما قلنا هو جارٍ مجرى الظرف لأن معناه السؤال عن الحال وحال الشخص يقام مقام ظرفه كأنه استقر فيها مثل الاستقرار في الظرف

قوله (ومنها قبل وبعد) أي ومن الظروف المبينة قبل وبعد اعلم أن كل واحد من قبل وبعد لا يفيد بدون الإضافة وأنه على حسب ما يضاف إليه فإن أضيف إلى مكان كقولك داري قبل دارك أو بعد دارك كان للمكان وإن أضيف إلى زمان كقولك يوم دَعَوْتِي قبل يوم دعوتك أو بعد يوم دعوتك كان للزمان ويُحذف كثيرا الزمان بينه وبين ما يضاف إليه نحو جئت قبل زيد أي قبل زمان مجيء زيد

ثم اعلم أيضا أن المضاف إليه إن كان مذكورا كان كل واحد منهما معربا وإعرابه بالنصب والجر لا غير كقوله تعالى في سورة القمر ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ وكقوله تعالى في سورة يوسف ﴿ وَإِنْ كُنْتُ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ ﴾ وإن لم يكن ذلك المضاف إليه مذكورا فإن لم يكن ذلك المضاف إليه منويا كان كل واحد منهما أيضا معربا وإعرابه بالنصب والجر لا غير كقول الشاعر:

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا * أَكَاذُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

وإن كان منويا فهو حينئذ مبني على الضم كقوله تعالى ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ قوله (وبنيتا) أي وبنيت قبل وبعد إذا قطعنا عن الإضافة وكان المضاف إليه منويا نحو جئت قبل وذهبت بعد (لأنهما مقطوعتان عن الإضافة) في هذين التركيبين (والأصل قبل هذا وبعده هذا) فاحتاجتا إلى المضاف إليه المنوي فيشبهان الحرف الذي يحتاج في إفادة المعنى إلى الغير والحرف مبني فهما مبنيتان أيضا وبنيتا على الحركة لأن ما قبل آخرهما ساكن فلو بنيتا على السكون للزم التقاء الساكنين وبنيتا على الضم ليكون حركتهما حالة البناء مخالفة لحركتهما حالة الإعراب.

(قوله كأنه استقر فيها) توجيه لإقامة الحال مقام الظرف (قوله فيها) أي في الحال وتأنيث ضميرها بعد تذكيره في قوله يقام إشارة إلى أنها تذكر وتأنث (قوله مثل الاستقرار في الظرف) أي مثل استقرار المظروف في الظرف (قوله لا يفيد الخ) غير مسلم اللهم إلا أن يكون مراده لا يفيد فائدة تامة (قوله فإن أضيف الخ) والمشهور أنهما للزمان واستعمالهما للمكان قليل (قوله الزمان) أي دال الزمان أو الزمان وما رادفه (قوله بينه) أي الواقع بينه (قوله والجبر) أي بمن فقط (قوله لا غير) لا عاطفة لغير على النصب والجبر وهو مبنى على الضم في محل جر أي لا غيرهما (قوله ذلك المضاف إليه) الحق إسقاط ذلك هنا وفيما بعد كما في نسخة (قوله فإن لم يكن ذلك الخ) إظهار في مقام الإضمار من غير نكتة (قوله منويا) بل منسيا بالكلية على ما هو المشهور فينونان ويكون القبل بمعنى السابق والبعد بمعنى اللاحق. وقال بعض الأفاضل: هلا جعلنا في الحالة المذكورة مما عوض عنه التنوين ككل وبعض فلا فرق في المعنى بين ما أعرب منها وما بني. قال الرضى وهو الحق (قول الشاعر فساغ الخ) ساغ من باب قال: سهل دخوله في الحلق. والشراب: ما يشرب من المائعات. وقبلًا ظرف لكان ومعناه: في زمان سابق أو قبل أخذه بثأره. وأكاد: مضارع كاد من أفعال المقاربة. وأغص: بفتح الهمزة والغين المعجمة أصله أغصص مضارع غصص غصصا من باب تعب أي أشرق.

والفرات: العذب. ويروى بالماء الحميم أي البارد. وحاصل المعنى لما أدركت ثأري سهل دخول الشراب في حلقي وقد كنت سابقا أو قبل ذلك قريبا من أن أشرق بالماء العذب أو بالماء البارد (قوله وإن كان منويا) أي معناه فقط وبقي صورة أخرى وهي كون المضاف إليه المحذوف منويا لفظا ومعنى وعليها يعربان بدون تنوين قال العلامة الصبان رحمه الله الذى يظهر لى أن المراد بنية المعنى أن يلاحظ المضاف إليه معبرا عنه بأي عبارة كانت فخصوص اللفظ غير ملتفت إليه بخلاف نية اللفظ فإنه يكون ملا حظا بعينه ومقدرا كالثابت وإنما لم يقتض الإضافة مع نية المعنى الإعراب لضعفها بخلافها مع نية اللفظ فهي قوية لنية لفظ المضاف إليه انتهى. قوله لضعفها الخ قد يقال لا إضافة حينئذ إذ الإضافة إنما تتحقق بلفظ المضاف إليه مذكورا أو محذوفا والمنوي في الصورة المذكورة معناه فقط والله تعالى أعلم (قوله وكان المضاف إليه) أي معناه (قوله مقطوعتان عن الإضافة) أي مع نية معنى المضاف إليه (قوله في هذين التركيبين) أي في مثل هذين التركيبين (قوله فاحتاجتا) أي من غير معارضة الإضافة (قوله إلى المضاف إليه المنوي) أي إلى معناه (قوله لأن ما قبل آخرهما ساكن) وقيل لعروض بنائهما والأصل فيما عرض عليه البناء الحركة (قوله ليكون الخ) وليكمل لها جميع الحركات وليجبر فوات إعرابها بأقوى الحركات.

قوله (ومنه المركبات)

أي ومن المبنى المركبات (وهي كلُّ اسمٍ مركَّبٍ مِنْ كَلِمَتَيْنِ ليس بينهما نسبة) أي ليس بينهما نسبة الإضافة ولا نسبة الإسناد (كخَمْسَةَ عَشَرَ بُنَيَّ جُزْأَهُ أَمَا) الجزء (الأول) مبني (فلكونه كجزء الكلمة الذي هُوَ الْوَسْطُ وَأَمَا) الجزء (الثاني) مبني (فلتضمنه الحرف إذ الأصلُ خَمْسَةُ وَعَشْرَةٌ) فحذف الواو وركبت الكلمتان فصار خمسة عشر ففي إفادة المعنى يحتاج إلى ذلك الحرف فيشبه الحرف الذي يحتاج في إفادة المعنى إلى الغير قوله (وكذلك أخواته) أي وكذا أخوات خَمْسَةَ عَشَرَ مِنْ أَحَدٍ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ بُنَيَّ جُزْأَهُ لَمَّا ذَكَرَ (إِلَّا اثْنَا عَشَرَ) فإن الجزء الأولَ معرَّبٌ لِمُشَابَهَتِهِ الْمُضَافَ فِي مِثْلِ غَلَامًا زَيْدٌ مِنْ حَيْثُ حَذَفَ النون إذ أصل اثنا عشر اثنان وعشرة وأصل غلاما زيدا غلامان لزيد فيُشَبَّه بِالْمُضَافِ أَيْضًا فِي الْإِعْرَابِ لَكُونِهِ حَكْمًا لَفْظِيًا كحذف النون فرفعُ الجزء الأول من اثني عشر بالألف ونصبه وجره بالياء كما في التثنية قوله (وكذا بني جُزْأَ صَبَاحٍ وَمَسَاءٍ فِي مِثْلِ آتِيكَ صَبَاحَ مَسَاءٍ) تقديره آتيكَ صباحًا ومساءً أي في كل صباح ومساءً فحذفت الواو وركبت الكلمتان فصار صباح مساءً أَمَا الأولُ مَبْنِيٌّ فلكونه كجزء الكلمة الذي هو الوسط وأما الجزء الثاني مبني فلتضمنه الحرف كما ذكر قوله (وَهُوَ جَارِي يَيْتَ يَيْتَ) أي وكذا بُنَيَّ جُزْأَ يَيْتَ يَيْتَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ هُوَ جَارِي يَيْتَ يَيْتَ تَقْدِيرُهُ هُوَ جَارِي يَيْتَ لَهُ إِلَى يَيْتَ أَوْ يَيْتَ لَهُ لِيَيْتَ أَي وَهُوَ جَارِي مَلَاصِقًا فَحُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ مِنْهُ وَرُكِّبَتِ الْكَلِمَتَانِ فَصَارَ يَيْتَ يَيْتَ وَإِنَّمَا بُنِيَ جُزْأَهُ لَمَّا ذَكَرْنَا قَوْلَهُ (وَوَقَعُوا فِي حَيْصٍ يَيْصٍ) أي وكذا بُنِيَ جُزْأَ حَيْصٍ يَيْصٍ فِي مِثْلِ وَقَعُوا فِي حَيْصٍ يَيْصٍ تَقْدِيرُهُ وَقَعُوا فِي حَيْصٍ وَبَيْصٍ فَحُذِفَتِ الْوَاوُ وَرُكِّبَتِ الْكَلِمَتَانِ فَصَارَ حَيْصٍ يَيْصٍ (وَالْحَيْصُ التَّخَلُّفُ) وَالتَّأَخُّرُ (وَالْبُوصُ التَّقَدُّمُ قَلْبَتِ وَآوَهُ يَاءُ) لِلْإِذَاجِ مَعَ حَيْصٍ أَي وَقَعُوا فِي فِتْنَةٍ

(قول المصنف من كلمتين) اسمين أو فعلين أو حرفين أو مختلفين ولكن لم يوجد من هذه الأقسام سوى المركب من اسمين حقيقة نحو بعلبك أو حكما نحو سيبويه ومن اسم وفعل نحو بخت نصر علما لملك خرّ بيت المقدس فإنه مركب من بخت بالضم معرّب بوخت بمعنى الابن وُجد عند صنم اسمه نصر منقولاً من ماضي التفعيل فنسب إليه (قوله أي ليس بينهما الخ) في الهندي ليس بينهما نسبة إسناد ولا إضافة ولا عمل ولا إفادة معنى فيخرج مثل تأبط شرا وعبد الله ويزيد والنجم أعلاماً انتهى وبهذا علمت ما في تفسير الشارح رحمه الله تعالى من القصور (قوله نسبة الإضافي الخ) أي نسبة التركيب الإضافي ولا نسبة التركيب الإسنادي والأولى نسبة إضافية ولا نسبة إسنادية (قوله مبني) الحق فيه وفيما بعده التأخير عن فاء الجواب (قوله الذي هو) أي آخره بتقدير مضاف (قول المص الوسط) أي الذي ليس محلاً للإعراب. يقال كما أنه ليس محلاً للإعراب ليس محلاً للبناء أيضاً. وأجاب الصبان بأن فتحته وإن كانت فتحة بنية تشبه فتحة البناء في اللزوم وفيه بعد لا يخفى. انتهى (قوله فصار) أي المركب منهما (قوله ففي إفادة الخ) ظاهر كلامه أن الشبه افتقاريّ والحق أنّه معنويّ كما يفهم من قوله فلتضمنه الحرف فالوجه إسقاطه (قوله من أحد عشر الخ) الأولى والأخضر من سائر المركبات العددية (قوله فإن الجزء الأول) أي منه كما في نسخة (قوله فيشبهه) مضارع مجهول من باب التفعيل أي فيناسب أن يجعل مثل المضاف أيضاً في الإعراب الخ (قوله أيضاً) أي كما في حذف النون (قول المص بني جزاً صباح ومساء) الحق صباح مساء بدون واو (قوله آتيك صباحا ومساء) الظاهر فمساء بالفاء والعموم المشار إليه بقوله

في كل صباح ومساء مستفاد منها إذ هي للتعقيب فيكون المعنى آتيك صباحا ومساء عقبه بلا فصل إلى مالا يتناهى كذا فهم من الرضي (قوله هو جاري بيت له الخ) فبيت مبتدأ وله صفته وإلى بيت خبره على تقدير نحو قريب وكذا لبيت على تقدير نحو ملاصق والجملة في محل الحال من فاعل جاري المؤول بمجاوري (قوله إلى بيت) الحق فيه وفيما بعده بيتي أو بيت لي (قوله ملاصقا) أي بيته بيتي (قوله في مثل وقعوا الخ) لفظ مثل ساقط في بعض النسخ وهو الظاهر (قوله في حيص وبيص) بالكسر والتنوين (قوله والتأخر) عطف تفسير (قوله للزدواج مع حيص) أي ليناسبه (قوله في فتنة) أي محنة

شديدةٍ تموج بأهلها متأخرين ومتقدمين أي شاملة للمتأخرين منهم والمتقدمين وقيل معناه وقعوا في مضيقٍ وشدةٍ وإنما بني جزأه لما ذكر.

قوله (وأما نحو معدي كرب) لما فرغ المصنف من التركيب التضمني شرع في التركيب المزجي فقله معدي كرب مركب من معدي علما ومن كرب علما ونحوه مثل بعلبك مركب من بعل علما ومن بك علما أي وأما نحو معدي كرب من التركيب المزجي وهو الذي لم يتضمن الجزء الثاني الحرفَ مثل بعلبك (فبني جزؤه الأولُ لأنه كالوسط) كما في الأمثلة المذكورة من التركيب التضمني (وأعرب) جزؤه (الثاني لأنه لم يتضمن الحرفَ) بخلاف الأمثلة المذكورة (ومنع) جزؤه (الثاني من الصرف للتركيب والعلمية) فيقال جائني معدي كربُ ورأيت معدي كربُ ومررت بمعدي كربُ وهذا بعلبكُ ورأيت بعلبكُ ومررت ببعلبكُ وهذه هي اللغة الفصيحة الكثيرة واحترز بقوله وأعرب الثاني عن التركيب الصوتي مثل سيبويه ونفطويه فإنه مبني قبل التركيب فلا يعرب وفيه لغة أخرى وهي إضافة الجزء الأول إلى الثاني فيعرب الجزء الأول على حسب ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر وفي الجزء الثاني مذهبان أحدهما الصرفُ فيه فيقال هذا بعلبكُ ورأيت بعلبكُ ومررت ببعلبكُ وجائني معدي كربُ ورأيت معدي كربُ ومررت بمعدي كربُ والمذهب الثاني منع الصرف في الجزء الثاني للعلمية والتركيب فيقال هذا بعلبكُ ورأيت بعلبكُ ومررت ببعلبكُ وجائني معدي كربُ ورأيت معدي كربُ ومررت بمعدي كربُ قال ابن الحاجب رحمة الله عليه في شرح المفصل واللغة الثانية أن تضيفَ الأولَ إلى الثاني وعلتها أنهم شبهوهما بالمضاف والمضاف إليه تشبيها لفظيا من جهة أنهما اسمان ذُكِرَ أحدهما عقيب الآخر وهو ضعيف من وجهين أحدهما أن ما ذكروه تشبيه لفظي وما ذكر في تلك اللغة تشبيه معنوي أي قوله وهو أشبه بالمفردات من حيث المعنى إذ مدلوله مفرد كما أن مدلولَ المفردات مفرد واعتبار المعنى أقوى والآخر هو أنهم أبقوا الياء ساكنا في حالة النصب فقالوا رأيت معدي كرب ولو كانت جاريا مجرى المضاف على التحقيق

(قوله تموج بأهلها) أي تضطرب وتتحرك بهم بحيث يتأخر بعض ويتقدم آخر من شدتها

(قوله أي شاملة الخ) لا يخفى عدم مناسبة هذا التفسير للمراد الذي أشرنا إليه آنفا

(قوله وقيل معناه الخ) قد يقال إنه خلاصة معنى الأول لا معنى آخر كما يفيد تعبير الشارح

(قوله من التركيب التضمني) أي من المركب التضمني وكذا يقال في قوله في التركيب المزجي

(قوله فقوله معدي كرب) بيان لكونه مركبا

(قوله من معدي علما وكرب علما) مخالف لما نقلناه في بحث الكلام من أن معناه في الأصل شخص عدها الكرب فمعدي اسم مفعول أعْلَإْ إعلال مرضي والكرب الغم والحزن

(قوله مثل بعلبك) أي بعلبك وأمثاله

(قوله من بعل علما) أي لصنم

(قوله ومن بك علما) أي لصاحب البلدة التي جعل بعلبك مركبا علما لها (قوله وهو الذي لم يتضمن الجزء الثاني) أي منه ظاهره أنه تعريف بالأعم لشموله نحو عبد الله وتأبط شرا فالأولى تعريفه بما ركب من كلمتين مستقلتين ليس بينهما ارتباط بعطف وغيره (قوله مثل بعلبك) الأولى إسقاطه (قول المص لأنه) أي آخره (قوله كما في الأمثلة) أي كالجزء الأول في الأمثلة المذكورة من أمثلة المركب التضمني والأولى بدله كالجزء الأول من المركب التضمني (قول المص وأعرب الخ) إن لم يكن قبل التركيب مبنيا كما في الجامي فيخرج نحو سيبويه وفيه مسامحة والمعنى أجري الإعراب وكذا منع الصرف اللذان هما وصفا المجموع على الجزء الثاني (قوله بخلاف الأمثلة المذكورة) أي بخلاف الجزء الثاني من الأمثلة المذكورة والأولى بخلاف الجزء الثاني من المركب التضمني (قوله وهذه) أي لغة البناء ومنع الصرف (قوله واحترز) قد يقال إن إعراب الجزء الثاني حكم ولا يصح الاحتراز به فالصواب الاحتراز عنه بتقييد الإعراب بما ذكرنا (قوله وهي إضافة الخ) أي وهي حاصلة بجعله مثل ما فيه إضافة الجزء الأول إلى الثاني قال العلامة الصبان واعلم أن هذه

الإضافة لفظية لا معنوية لأن بكا مثلا ليس اسما لشيء أضيف إليه بعل حتى تظهر ثمرة الإضافة المعنوية بل هو بمنزلة الرأ من جعفر فلا فرق في المعنى بين الإضافة وعدمها ولا فائدة لها إلا التنبيه على شدة امتزاج الكلمتين واتحادهما لأن المتضايقين كالشيء الواحد ولا ينافيه حصول هذه الفائدة بالمزج لأن فائدة الشيء قد تحصل بغيره أيضا انتهى كلامه رحمه الله تعالى . قول الصبان لفظية لا معنوية أي صورية لا أثر لها من حيث المعنى وليس المراد منهما المعنى الاصطلاحي كما لا يخفى (قوله وفي الجزء الثاني) أي حينئذ (قوله مذهبان) أي طريقان وكيفيتان (قوله فيه) لا حاجة إليه كقوله الآتي في الجزء الثاني (قوله رأيت معدي كرب) بسكون الياء تشبيها بياء درديس اسما للدهاية بجامع أن كلا من اليائين وسط ولأن من العرب مَنْ يسكن مثل هذه الياء في النصب مع الأفراد تشبيها بالآلف فالتمزوا في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الأفراد كذا في الأشموني (قوله والمذهب الثاني) المناسب وثانيهما (قوله للعلمية) قد يقال لا علمية فيه وإنما المجموع هو العلم ويجاب بان جزء العلم كالعلم كذا قال الدنوشري رحمه الله تعالى (قوله والتركيب) الذي هو وصف المجموع في نسخة خطية والتأنيث ولها وجه . قال الخبيصي نقلا عن الدماميني مَنْ قَدَّرَ كربا اسما للكربة منع صرفه ومن قدره اسما للحزن صرفه ومن قَدَّرَ بكا اسما للبقعة منعه من الصرف ومن قَدَّرَ اسما لموضع أو مكان صرفه (قوله إنهم) أي النحويين أو أهل هذه اللغة على المجاز فافهم (قوله شبهوهما) أي جزئي المركب المزجي (قوله تشبيها لفظيا) الأولى إسقاطه (قوله وهو) أي التعليل المذكور (قوله في تلك اللغة) أي في تعليل تلك اللغة الفصيحة (قوله أي قوله الخ) أي قول ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل . بيان لما ذكر في تلك اللغة (قوله وهو أشبه الخ) أي المركب المزجي شبيه بغير المركبات من حيث المعنى (قوله كما ان مدلول المفردات مفرد) الأولى كمدلول المفردات (قوله واعتبار المعنى أقوى) قد يناقش فيه بأن اعتبار اللفظ أنسب بالغرض من علم النحو الباحث عن أحواله (قوله على التحقيق) أي جريانا مبنيا على التحقيق

لوجب أن ينتصب معدي كما ينتصب المضاف إذا كان مثله في قوله رأيت قاضي مصر وشبهه ولما
وجب التسكين دل على اعتبار الامتزاج دون اعتبار الإضافة. جميع ما ذكرنا هو المذكور في شرح
المفصل. قوله

(ومنه الكنايات)

أي ومن المبني الكنايات وهو ذِكْرُ مُجْمَلٍ وإرادة مُفَصَّلٍ والمجمل ما لم يَتَّضِحْ دلالتُه والمفصل
بخلافه والمراد من الكنايات هنا الكنايات المبنية لأن فلانا وفلانة كنايتان عن علم الإنسان والفلان
والفلانة كنايتان عن علم البهيمة وليست بمبنية والكنايات المبنية (نحو كَم وكذا) كنايتان عن
العدد (وكَم على وجهين استفهامية وخبرية فكَم الاستفهامية مُمَيِّزٌها منصوب مفرد) لأنه للعدد
فجعل مميزه كُمُيِّزُ الأعداد المتوسطة التي هي من أحد عشر إلى تسعة وتسعين لئلا يلزم الترجيح
بلا مُرَجِّح (نحو كَم رجلا عندك) فكَم الاستفهامية محلها الرفع على الابتداء ورجلا مميزها
وعندك خبرها أي أيُّ عدد من الرجال عندك (وكَم الخبرية مميزها مجرور) لكونه مضافا إليه (إما
مفرد) كَمُمِيزُ الأعداد الأخيرة كَمُمِيزُ مائة وألف وغيرهما (وإما مجموع) كَمُمِيزُ الأعداد الأولى
التي هي من ثلاثة إلى تسعة قوله (تقول) أي وتقول لمثال كَم الخبرية التي مميزها مجرور مفرد نحو
(كَم رَجُلٍ عندي و) لمثال كَم الخبرية التي مميزها مجرور مجموع نحو (كَم رجالٍ عندي)
فقوله كَم خبرية محلها الرفع على الابتداء أيضا وقوله رجل أو رجال مميزها وقوله عندي خبرها أي
كثير من الرجال عندي قوله (وبنييت) كَم سواء كانت استفهامية أو خبرية (لَأَن وَضَعَهَا وَضَعُ
الحرف) كَمِنَ وَقَدَ والحرف مبني فكَم أيضا مبنية قوله (وتقول عندي كذا درهما) أي مميزها
منصوب غالبا نحو عندي كذا درهما ومحلها الرفع على الابتداء وعندي خبرها مقدم عليها وقد
يكون مميزها مجرورا لكونه مضافا إليه لكذا فإن كذا ومميزها بمنزلة ثلاث ومائة مثلا في ثلاث مئة
كقولك عندي كذا درهم وإعرابها كما ذكر وقد يكون مميزها مرفوعا كقولك عندي كذا درهم فكذا

(قوله لوجب) قد عرفت وجه سكونه بما نقلناه عن
الاشموني (قوله إذا كان مثله) الأولى إسقاطه (قوله
لما وجب التسكين) أي ثبت تسكين آخر معدي
(قوله على اعتبار الامتزاج) أي المستلزم للأفراد (قوله
جميع ما ذكرنا) يغنى عنه لفظ انتهى

الكنایات

(قوله هو المذكور) الأولى بدله مذكور (قوله هو) أي
الكنایة المفهومة من الكنايات وفي نسخة خطية: وهي.
ونسختنا جارية على قاعدة أولوية رعاية الخير إذا خالف
المرجع (قوله ذكر مجمل) المراد هنا المذكور
المجمل (قوله الكنايات المبنية) فيه أنه لا معنى
للحكم بأن الكنايات المبنية من المبنية فالحق بدله
بعض معين منها جرى عرف النحاة على التعبير عنه
بالكنايات (قوله كنايتان عن علم الإنسان) الأول
للمذكر والثاني للمؤنث وكذا يقال في الفلان والفلانة
(قول المص وكذا) والغالب فيها استعمالها معطوفا
عليها وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا
كذا درهما بدون عطف وذكر ابن مالك أن ذلك مسموع
ولكنه قليل (قول المص استفهامية) أي بمعنى أي عدد
فلاستفهام بها عن كمية الشيء (قول المص وخبرية) أي
بمعنى قولك عدد كثير سميت بذلك لأن ما هي فيه ذو إخبار
بالكثرة محتمل للصدق والكذب (قول المص منصوب مفرد)
وأجاز الكوفيون جمعه. وفي النصب ثلاثة مذاهب. أحدها أنه
لازم مطلقا والثاني ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا وإليه ذهب
الفراء والزجاج والسيوافي والثالث وهو المشهور أنه لازم إن لم
يدخل على كم حرف جر وراجع إن دخل عليها (قوله
للعدد) أي للسؤال عنه (قوله إلى تسعة وتسعين) أي معها
(قوله لثلاث يلزم الخ) أي إن جعل مميزه كميز الأعداد السافلة
أو العالية. لا يقال جعله كالوسط أيضا مستلزم للترجيح بلا
مرجح لأن الوسط لا يساوي شيئا من الطرفين ويتميز عنهما

بكونه وسطا (قوله الاستفهامية) الحق استفهامية بدون أل
كما في نسخة خطية (قول المص وكم الخبرية مميزها
مجرور) وشرط وجوب الجر اتصاله بها فإن فصل منها بالظرف
أو الجار والمجرور اختير نصبه أو بهما معا نحو كم عندى من
الناس رجلا أو بجملة كقوله كم نالني منه فضلا على عدم
وجوب نصبه لتعذر الإضافة حينئذ (قوله لكونه مضافا إليه)
وقال الفراء إن الجر بمن مقدرة ونقل عن الكوفيين (قول المص
إما مفرد) وهو أكثر وأصح من الجمع (قوله كميز الأعداد
الأخيرة) لكونه مثلها في الدلالة على الكثرة (قوله كميز مائة
(الحق من مائة) قوله وغيرهما) أي من التثنية والجمع. غير
موجود في بعض النسخ

(قول المص وإما مجموع) ليكون في اللفظ تصريح بما يدل
على الكثرة

(قوله إلى تسعة) الصواب إلى عشرة

(قوله أي وتقول) الأولى تقول بدون الواو

(قوله أيضا) أي كالاستفهامية في المثال السابق

(قوله كم) الظاهر أي كم

(قول المص لأن وضعها الخ) ولكون الاستفهامية متضمنة
لمعنى الهمزة والخبرية معنى رب الموضوعه للتكثير كما قال
الدنوشري

(قوله نحو عندى كذا درها) لا حاجة إليه

(قوله وقد يكون مميزها مجرورا) أي عند الكوفيين حيث
أجازوا من غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب وكذا أثواب
قياسا على العدد الصريح

(قوله لكونه مضافا إليه لكذا) الأولى والأخصر بالإضافة
(قوله بمنزلة ثلاث ومائة) أي بمنزلة اسم العدد الصريح ومميزه
المضاف إليه وفيه أنه يجوز أن يكونا بمنزلة اسم العدد الصريح
ومميزه المنصوب أيضا اللهم إلا أن يقال مراده أنه يجوز
تنزيلهما منزلة العدد الصريح ومميزها المجرور والله أعلم (قوله
وقد يكون مميزها مرفوعا) وتسميته كالمجرور مميزا باعتبار
المعنى اللغوي قال أبو حيان وهو خطأ لأنه لم يسمع

مبتدأ ودرهم بدل أو عطف بيان لها وعندى خبرها مقدم عليها (وإنما بنيت كذا لتركيبتها من كاف التشبيه وذا للإشارة وهما مبنيتان فما تركب منهما أيضا مبني) قوله (ومن الكنايات كيت وكيت وذيت وذيت) ولا يستعملان إلا مكررتين وقد جاء فيهما الفتح والكسر والضم وتائهما للتأنيث كَبِنَتْ وَأَخْتِ والأصل كية وذية بالياء المشددة فخففت الياء المشددة بحذف إحدى اليائين وجعلت التاء عوضا عنها وسكن ما قبل حرف التاء أعني الياء ولذلك يكتبون التاء طويلة ويقفون عليها بالتاء كما في بنت وأخت أصلهما بنوة وإخوة حذفوا الواو وجعلوا التاء عوضا عنها ولذلك يكتبون التاء طويلة ويقفون عليها بالتاء وسكنوا ما قبل التاء قوله (وهي) أي وكيت وكيت وذيت وذيت (كناية عن الجملة) أي عن الحديث (نحو كَانَ من الأمر كيت وكيت أو ذيت وذيت) فكان فعل من الأفعال الناقصة وكيت وكيت أو ذيت وذيت في محل الرفع بأنها اسم كان والجار والمجرور أعني من الأمر في محل النصب بأنها خبر كان قوله (فلذلك بنيت) أي فلكونها كناية عن الجملة بنيت لأنهما وقعتا موقع الجملة والجملة مبنية فما وقع موقعها أيضا مبني .

قوله

(المثنى)

أي ومن أصناف الاسم المثنى وهو اسم مفعول من ثَنَى يُثَنِّي ثَنِيَةً (وهو ما لحقت آخره ألف في حالة الرفع أو) لحقت آخره (ياء مفتوح ما قبلها في حالتَي النصب والجعر لمعنى الثنية) أي لتدل على أن معه مثله من جنسه (و) لحقت آخره (نون مكسورة عوضا عن الحركة والتنوين في المفرد نحو جاءني مسلمان ورأيت مسلمين ومررت بمسلمين) قوله (وتسقط النون) أي وتسقط نون الثنية (عند الإضافة) لأن النون مؤذن أي معلم بالانفصال والإضافة بالاتصال فهما ضدان لا يجتمعان (نحو غلاما زيد وغلامي زيد) أصله غلامان لزيد وأغلامين لزيد فسقط النون عند الإضافة قوله (والألف) أي وتسقط ألف الثنية (إذا لاقاها ساكن) لئلا يلزم التقاء الساكنين على

(قول المص لتركبها الخ) لا يخفى أنها بهذا الوجه لا تدخل في واحد من قسمي المبني : مشابه مبني الأصل ، وما وقع غير مركب . ولها نظائر فحصرهم الاسم المبني في القسمين المذكورين قاصر

(قول المص فما تركب الخ) أي فيبقى حكمهما بعد التركيب وإن انخلع عنهما معناهما وحدت معنى الكناية عن العدد

(قوله إلا مكررتين) أي بواو ودونه

(قوله كيّة وذية) بالفتح فقط (قوله فخففت الياء المشددة) إظهار في مقام الإضمار من غير فائدة

(قوله بحذف إحدى الياءين) لا يخفى أن المحذوفة إن كانت الثانية لا يبقى معنى لقوله بعدً وسكن ما قبل التاء وقد يقال معناه حينئذ التزم سكونه وفيه بعد (قوله وجعلت التاء عوضاً عنها) أي واعتبرت عوضاً (قوله حرف التاء) الأولى إسقاط الحرف كما في نسخة خطية (قوله ولذلك) أي لأجل سكون ما قبلها (قوله يكتبون التاء طويلة) الأولى يقفون عليها بالتاء فيكتبونها طويلة إذ الكتابة تابعة للوقف وكذا يقال فيما يأتي (قوله وسكنوا ما قبل التاء) الحق تقديمه على قوله ولذلك (قوله أي وكيت ، وكيت وذيت وذيت) الأولى أي كل

من كيت وكيت الخ (قول المص كناية عن الجملة) ولذلك جاز أن يعمل فيهما القول فتقول قلت كيت وكيت وذيت وذيت (قوله أي عن الحديث) لا وجه لهذا التفسير فإن الحديث أعم من الجملة وعبارتهم كناية عن الحديث والجملة ولا يخفى حسنهما (قوله فكان الخ) في الصبان نقلاً عن الدماميني إذا قيل كان من الأمر كيت وكيت فكان شأنية خبرها كيت وكيت لأنه نائب عن الجملة ولا يكون كيت وكيت اسماً لكان كما لا يكون اسمها جملة قاله الفارسي واستحسنه ابن هشام لكن يلزم عليه تفسير

ضمير الشأن بغير جملة مصرح بجزأها والظاهر أن من الأمر تبين يتعلق بأعني مقدراً (قوله بأنها) أي بأن كل واحدة من كيت وكيت وذيت وذيت والأولى إسقاطه كقوله بأنهما الآتي (قوله بأنها خبر كان) الحق بأنهما خبر كان كما في نسخة خطية (قوله لأنهما وقعتا) علة للعلة وفي نسخة خطية لأنها وقعت (قوله والجملة مبنية) جرى على المرجوح والمعتمد أن الجملة من حيث هي هي ليست مبنية كما أنها ليست معربة قال المولى الجامي قدس سره السامي وإنما بنى لأن كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي ، هي لا تستحق إعراباً ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجر خلوها عن أحدهما رجح البناء الذي هو الأصل في الكلمات قبل التركيب انتهى

المثنى

(قوله من ثنى) الشيء أي جعله اثنين

(قول المص آخره) أي آخر مفردة

(قول المص لمعنى التثنية) الإضافة للبيان

(قوله أي لتدل الخ) أي كل من الألف والياء مع الملحق

(قوله على أن معه) أي مع مدلول مفردة

(قوله مثله) أي في العدد

(قوله من جنسه) أي من أفراد جنس مدلول مفردة

(قول المص والتنوين) الواو بمعنى أو على سبيل منع الخلو ففي موضع تكون عوضاً عن الحركة فقط نحو الغلامان لأن إثباتها يدل على أنها عوض عنها إذ التنوين لا ثبوت له مع اللام وفي موضع تكون عوضاً عن التنوين فقط نحو غلاماً زيد لأن حذفها يدل على أنها كالتنوين دون الحركة لأنها لا تحذف مع الإضافة وفي موضع تكون عوضاً عنهما نحو غلامان

(قوله بالاتصال) أي مؤذنة به

(قوله فهما ضدان) الظاهر وهما بالواو الحالية بإرجاع

الضمير إلى الاتصال والانفصال

(قوله فسقط النون) أي مع اللام

(قوله على غير حده) أي على غير طريقه الجائز وهو أن يكون

الحرف الأول حرف مد والثاني مدغماً

غير حده (نحو غلاما الحسن) أصله غلامان للحسن فسقطت النون عند الإضافة وتسقط الألف في اللفظ دون الكتابة لالتقاء الساكنين بين ألف التثنية في غلاما وبين اللام في الحسن (و) نحو (ثوبا ابنك) أصله ثوبان لابنك فسقطت النون عند الإضافة وتسقط الألف في اللفظ دون الكتابة لالتقاء الساكنين بين ألف التثنية في ثوبا وبين الباء في ابنك وأما الياء أي ياء التثنية إذا لاقاها ساكن فتَحَرَّكَ بالكسر لإمكان تحريكها بخلاف الألف نحو غلامي الحسن وثوبي ابنك أصلهما غلامين للحسن وثوبين لابنك فسقطت النون عند الإضافة وحركت الياء بالكسر قوله (والمقصور) لما فرغ من بيان تثنية غير المقصور والممدود شرع في بيان تثنيتهما قوله (وهو ما في آخره ألف) الخ أي وهو ما في آخره ألف مقصورة (إن كان ثلاثيا رُدَّ إلى أصله) ثم يُثَنَّى لثلاثا يجتمع ألفان لأنه ممتنع (نحو عَصَوَانِ فِي تَثْنِيَةِ عَصَا) لأن أصله عَصَوَ قَلْبَتِ الْوَائِ لَتَحْرِكُهَا وَانْفَتَاحَ مَا قَبْلَهَا فَإِذَا أُرِدَتْ التَّثْنِيَةُ رُدَّتْهُ إِلَى أَصْلِهِ ثُمَّ تُثَنَّى (و) نحو (رَحِيَانِ فِي تَثْنِيَةِ رَحَى) وهي معروفة مؤنثة لأن أصله رَحَى قَلْبَتِ الْيَأْ أَلْفَا كَمَا ذَكَرَ قَوْلُهُ (وَلَيْسَ فِيمَا يَجَاوِزُ الثَّلَاثِي) أي و ليس في المقصور الذي يجاوز الثلاثي (شيء من الذي يُرَدُّ إِلَيْهِ إِلَّا الْيَأْ) أي ولا يجوز في غير الثلاثي إلا الرُدُّ إِلَى الْيَأْ سواء كان رباعيا تكون ألفه منقلبة عن الواو (نحو أَعْشِيَانِ فِي تَثْنِيَةِ أَعْشَى) أصله أَعْشَوْ وهو الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار بدليل قولك امرأة عشواء (أو) منقلبة عن الياء نحو (مَرْمِيَانِ فِي تَثْنِيَةِ مَرْمَى) اسم مكان من الرمي (أو) غير منقلبة عنهما نحو (حُبْلَيَانِ فِي تَثْنِيَةِ حَبْلَى أو) زائدا على الرباعي تكون ألفه منقلبة عن الواو نحو (مُصْطَفِيَانِ فِي تَثْنِيَةِ مُصْطَفَى) أصله مُصْطَفَوْ من صفا الشراب يصفو صفاء واصطيفيته أي اخترته (أو) منقلبة عن الياء نحو (مُشْتَرِيَانِ فِي تَثْنِيَةِ مُشْتَرَى أو) غير منقلبة عنهما نحو (حَبَارِيَانِ فِي تَثْنِيَةِ حَبَارَى) وهي طائر قال المطرزي في المغرب وفي حديث عثمان رضي الله عنه كلُّ شيء يحب ولده حتى الحبارى قالوا إنما خصها لأنه يُضْرَبُ بِهَا الْمَثَلُ فِي الْحُمُقِ فَيَقَالُ هِيَ عَلَى حَمَقِهَا تَحِبُّ وَلَدَهَا وَقَدْ تَعَلَّمَتِ الطَّيْرَانِ تَطْيِيرَ يَمَنَةٍ وَيَسْرَةَ فَيَتَعَلَّمُ

- (قوله بين ألف الخ) الحق أعنى ألف التثنية في غلاما واللام في الحسن وكذا يقال فيما يأتي
- (قوله وأما الياء الخ) الأخصر وأما ياء التثنية
- (قوله إذا لاقاها سكن) الأولى تأخير عن قوله فتحرك بالكسر
- (قول المص وهو ما الخ) أي اسم معرب إذ المقصور والممدود ضربان من اسم المتمكن فالحرف والفعل والاسم غير المتمكن لا يقال فيها ذلك وقولهم في هؤلاء ممدود وفي أولى مقصور تسمح أو على مقتضى اللغة كقول القراء في جاء وشاء ممدودان
- (قول المص في آخره) أي في جانب آخره
- (قوله إلى آخره) لا موقع له
- (قوله أي وهو الخ) الأولى الاقتصار على قوله مقصورة وزيادة لازمة بعده حتى يخرج نحو أبأك. لا يقال ألف المقصور الذى ينون تحذف فلا يدخل في التعريف لأننا نقول حذف حينئذ لالتقاء الساكنين والمحذوفة لعل تصريفية كالثابت
- (قوله لثلا يجتمع ألفان) وحذف الألف مؤد إلى التباس المثني بالمفرد عند الإضافة
- (قول المص نحو عصوان الخ) المناسب نحو عصا يقال في تثنيته عصوان إذ المقصود تمثيل المفرد المقصور وكذا يقال في ما بعد
- (قوله كما ذكر) أي لما ذكر من تحركها وانفتاح ما قبلها
- (قول المص يرد إليه) أي يرد الألف إليه
- (قوله أي ولا يجوز الخ) اعتبارا للأصل فيما أصله الياء وتخفيفا فيما عداه
- (قوله تكون) الأولى إسقاطه هنا وفيما يأتي
- (قوله أو غير منقلبة عنهما) الأولى إسقاط عنهما
- (قوله من صفا الشراب الخ) فمعناه في الأصل الخالص من الكدر ثم أريد منه المختار
- (قوله واصطفيته أي اخترته) جملة مستأنفة أي ويقال اصطفيته الخ
- (قوله في حديث عثمان رضى الله تعالى عنه) عبارة المغرب وفي حديث الخ بالواو أي وفى كلامه رضى الله عنه (قوله إنما خصها) أي أفردا بالذكر
- (قوله لأنه) أي الشأن
- (قوله يضرب بها المثل) أي يمثل بها للأحمق
- (قوله فيقال) في المغرب: فيقول أي عثمان رضى الله تعالى عنه
- (قوله على حمقها) أي مع حمقها
- (قوله وقد) لفظ قد ساقط من عبارة المغرب
- (قوله تطير) في المغرب: يطير بالياء
- (قوله يمنة ويسرة) بفتح الياء فيهما أي جهة اليمين وجهة اليسار

وقال الجوهري في الصحاح الحبارى اسم طائر يقع على الذكر والأنثى واحدها وجمعها سواء وألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق وإنما بني الاسم عليها فصارت كأنها من نفس الكلمة لا تنصرف في معرفة ولا نكرة أي لاثنون هذا آخر ما ذكره الجوهري في الصحاح قوله (وإن كان آخر الممدود ألف التأنيث) هذا بيان تثنية الممدود وهو ما في آخره همزة بعد ألف أي وإن كان آخر الممدود ألف التأنيث (كحمرء قلبت الهمزة واوا) في التثنية إيذانا بزيادتها وفرقا بينهما وبين الهمزة الأصلية (فقلت حَمراوان) وإن كان آخر الممدود همزة أصلية كقراء وهو رجل متنسك أي متعبد أو همزة زائدة للإلحاق نحو حِرباء ملحق بقرطاسٍ وهو حيوان يستقبلُ الشمس ويدور معها كيف دارت ويتلون ألوانا بحرّها وهو ذكر أم حبين أو هي منقلبة عن الواو نحو كساءٍ فإن أصله كساو أو منقلبة عن الياء نحو رداء فإن أصله رداي تثبت الهمزة بحالها في التثنية وهو قوله (وتقول في كِساءٍ وقراء وحرباء كساآن وقراآن وحرباآن) وتقول أيضا رداآن وأما في الهمزة المنقلبة عن الواو أو عن الياء فهذا هو الوجه الأول وفيها وجه آخر وهو أن تُرد الهمزة إلى أصلها فيقال كساوان وردايان. قوله

(والمجموع)

أي ومن أصناف الاسم المجموع (وهو على ضريين مُصَحَّح ومكسر فالمصحح ما صُحِّح فيه بناء الواحد) وهو على ضريين إما للمذكر وإما للمؤنث فالمصحح الذي للمذكر (هو ما لِحَقَّتْ آخره واو مضموم ما قبلها) في حالة الرفع (أو ياء مكسورة ما قبلها) في حالتي النصب والجبر (لمعنى الجمع) أي ليدُلَّ على أنَّ معه أكثرَ منه من جنسه (قوله ونُونٌ) أي ولحقَّتْ آخره نون (مفتوحة عوضا عن الحركة والتنوين) في المفرد (كمسلمون) في حالة الرفع (ومسلمين) في حالتي النصب والجبر قوله (ويختَصُّ) أي ويختص الجمع المصحح للمذكر (بمن يَعْلَم) أي بمن يعقل قوله (أو ألف وتاء) أي والجمع المصحح للمؤنث هو الذي لحق آخره ألف وتاء (كمسلمات) في جمع مسلمة وأصله مسلمَتَات فحذفت التاء الأولى لئلا يجتمع في الاسم

(قوله اسم طائر) لفظ اسم ساقط من عبارة الصحاح (قوله واحدها وجمعها سواء) أي يستوي فيها الواحد والجمع (قوله وألفه ليست للتأنيث) في القاموس والخبار طائر للذكر والأنثى والواحد والجمع وألفه للتأنيث وغلط الجوهري في قوله إنه ليس للتأنيث إذ لو لم يكن له لانصرف انتهى (قوله عليها) حال من قوله الاسم (قوله كأنها) لا موقع له (قوله أي لا تنون) لعله يشير إلي أن المراد بعدم الانصراف عدم التنوين لا المعنى الاصطلاحي إذ لا وجه له على ما جرى عليه من أن ألفه ليس للتأنيث (قوله هذا آخر ما الخ) الأولى إسقاطه (قول المص ألف التأنيث) أي الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث (قوله بعد ألف) أي الزائدة فيخرج ما آخر همزة بعد ألف بدل عن أصل نحو ماء أصله موه قلبت الواو ألفا والهاء همزة فإنه لا يسمى ممدودا (قوله أي وإن كان الخ) مستدرك فالحق إسقاطه (قول المص قلبت الهمزة واوا) أي على الأفصح وربما صححت فقبل حمراآن وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان (قوله إيدانا بزيادتها) في التصريح وإنما قلبت هنا لأن بقائها على صورتها يؤدي إلى وقوع همزة بين الألفين وذلك كتوالي ثلاث ألفات وإنما قلبت واوا حملا على النسب لأن التثنية وجمعي التصحيح والنسب تجرى مجرى واحدا انتهى (قوله وهو رجل متنسك الخ) الأخصر وهو المتعبد (قوله أو همزة زائدة للإلحاق نحو حرباء) وليست للتأنيث بدليل دخول تاء التأنيث عليها فيقال حربائة (قوله حرباء) معرب حربى بالضم والسكون ومعناه بالفارسي حافظ الشمس (قوله ويتلون ألوانا بحرّها) فيكون تارة أصفر وتارة أخضر وتارة أسود فيضرب به المثل في التقلب (قوله وهو قوله الخ) أي وإن كان الخ معنى قوله وتقول الخ (قوله وتقول أيضا رداءان) الأولى وتقول في رداء أيضا رداءان (قوله وأما في الهمزة الخ) لا يخفى ركافة العبارة فالأولى أن يقول وهذا هو الوجه الأولى في الهمزة المنقلبة عنهما وفيها الخ (قوله إلى أصلها) فيه أن الموجود في كتب النحو قلبها واوا مطلقا بأن يقال رداوان وكساوان نعم في الرضي قد تقلب

المنقلبة عن أصل ياء وهذا أيضا عام يشمل نحو كساء ورداء فليراجع

المجموع

(قول المص آخره) أي آخر مفردة (قول المص لمعنى الجمع) الإضافة بيانية (قوله ليدل) أي اللاحق مع الملحق (قوله معه) أي مع مدلول مفردة (قوله أكثر منه) وهو اثنان فأكثر (قوله عوضا الخ) مر الكلام عليه في مبحث المثنى فليُنظر (قول المص بمن يعلم) وهو إما اسم أو صفة ويشترط في الاسم أيضا كونه علما وخلوه من تاء التأنيث ومن التركيب وفي الصفة أيضا خلوها من تاء التأنيث وعدم كونها من باب أفعال فعلاء وفعالان فعلى ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث فلا يجمع هذا الجمع من الأسماء ما كان علما لمؤنث كزبيب أو غير علم كرجل أو علما لغير عاقل كلاحق لفرس أو ما فيه تاء التأنيث كطلحة أو المركب كمعدي كرب وتأبط شرا ومن الصفات صفة المؤنث نحو حائض أو المذكر الغير العاقل كسابق صفة فرس وما فيه تاء التأنيث ولو بحسب الوضع نحو علامة وما كان من باب أفعال فعلاء نحو أحمر حمراء أو فعالان فعلى نحو سكران سكرى وما يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو جريح (قوله أي بمن يعقل) لا فائدة في التفسير إلا خروج نحو فنعم الماهدون. قال ابن يعيش في شرح المفصل: وإنما قال: لمن يعلم ولم يقل لمن يعقل، لأن هذا الجمع قد وقع على القديم سبحانه نحو قوله " والأرض فرشناها فنعم الماهدون " وقوله " أم نحن الخالقون " وقوله " أم نحن الزارعون " وهو كثير؛ فلذلك عدل من اشتراط العقل إلى العلم لأن الباري يوصف بالعلم ولا يوصف بالعقل (قول المص أو ألف وتاء) حسن المقابلة والارتباط بما سبق يقتضى أن يقول: والمصحح الذى للمؤنث ما لحق آخره ألف وتاء كما أشار إليه بقوله أو ألف وتاء كمسلمات في جمع الخ

الواحد علامتا التأنيث (وهندات) في جمع هند قوله (والمكسر) هذا شروع في بيان جمع المكسر (وهو ما يتكسر فيه بناء الواحد كرجال) في جمع رجل (وأفراس) في جمع فرس قوله (ويعم) أي ويعم الجمع (المصحح) للمؤنث (و) الجمع (المكسر ذوي العلم نحو مسلمات ورجال وغير ذوي العلم نحو درجات) في جمع درجة (وأفراس) في جمع فرس قوله (والمذكر والمؤنث) أي والجمع المذكر من المصحح والجمع المؤنث (من المصحح سُويّ فيهما بين لفظي النصب والجر تقول رأيت مسلمين و) رأيت (المسلمات) في حالة النصب (ومررت بالمسلمين و) مررت (بالمسلمات) في حالة الجر أي نصب الجمع المذكر المصحح وجره بالياء ونصب الجمع المؤنث المصحح وجره بالكسرة قوله (والجمع المصحح مذكّره ومؤنثه للقلة) هذا شروع في بيان قسمة المجموع باعتبار آخر إلى جَمْع قلة وهو ما يدل على العشرة وعلى ما دونها بلا قرينة وعلى ما فوقها بقرينة وإلى جمع كثرة وهو عكس جمع القلة والجمع المصحح مذكّره نحو مسلمون ومؤنثه نحو مسلمات للقلة أي لجمع القلة قوله (وما) في ما كان موصولة مبتدأ وقوله جمع قلة خبرها أي والجمع الذي (كان من المكسر) على أربعة أوزان (على أفعل نحو أكلب) في جمع كلب (و) على (أفعال نحو أثواب) في جمع ثوب (و) على (أفعلة نحو أجربة) في جمع جريب وهو ستون ذراعاً في ستين ذراعاً أو عشرة أقفزة (و) على (فِعْلة نحو غلمة) في جمع غلام (جمع قلة) قوله (وما عدا ذلك) أي وما عدا ذلك المذكور فهو (جمع كثرة نحو زناد في جمع زند) قال الجوهري في الصحاح الزند العود الذي يُقدَح به النار وهو الأعلى والزّندة السفلى التي فيها ثَقَب وهي الأثنى فإذا اجتمعاً قيل زندان ولم يقل زندتان (و) نحو (قروء في جمع قُرء وهو الطهر والحيض) قوله (وما جُمع) والمفرد الذي جمع (بالالف والتاء) وهو على وزن فعلة ففوله من في قوله (من فعلة) بيان ما في قوله ما جمع أي والمفرد الذي جمع بالتاء والالف وهو على فعلة فلا يخلو من أن يكون عينه صحيحة أو معتلة فإن كانت عينه صحيحة

(قوله هذا شروع الخ) لا موقع له كما لا يخفى
 (قول المص ما يتكسر فيه) أي حقيقة أو حكما
 ليدخل فيه نحو فلك جمعا لفلک إذ ضمته مفردا مثل
 ضمة قُفل وجمعا مثل ضمة أسد جمع أسد
 (قول المص ويعم المصحح والمكسر الخ) في بعض
 نسخ المتن ويعم ذوى العلم وعليه فالظاهر المتبادر رجوع
 الضمير إلى المكسر فقط وإن كان حكم المؤنث كذلك
 (قول المص والمكسر) أي مطلقا
 (قول المص وغير ذوى العلم) في بعض النسخ وغيرهم
 وهو أولى
 (قوله أي والجمع المذكر الخ) الظاهر: وجمع المذكر
 من المصحح وجمع المؤنث؛ بالإضافة
 (قول المص والجمع المصحح الخ) عبارة المتن في
 النسخ المتداولة: والجمع المصحح مذكوره ومؤنثه للقلة
 وما كان من المكسر على أفعال الخ جمع قلة، وعليها
 جرى الشارح والأوضح الأخصر فيها: والجمع المصحح
 وما كان على أفعال الخ جمع قلة، على أن يكون الجمع
 المصحح مبتدأ، وما كان الخ معطوفا عليه، وجمع قلة
 خبرا
 (قوله باعتبار آخر) أي سوى تغير بناء الواحد وعدم
 تغييره
 (قوله وعلى ما دونها) أي إلى ثلاثة
 (قوله بلا قرينة) صلة يدل
 (قوله والجمع المصحح مذكوره نحو مسلمون الخ)
 وفي نسخة خطية فالجمع بالفاء. والأولى: أي والجمع،
 ولا فائدة فيه سوى ذكر المثال
 (قوله مذكوره ومؤنثه للقلة) وفي شرح الرضي أن جمعي
 السلامة لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة
 فيصلحان لهما

(قوله أي لجمع القلة) فيه أن المراد بالقلة ههنا مقابل
 الكثرة كما لا يخفى
 (قوله وما الخ) كذا في جميع النسخ. والأولى: قوله وما
 كان ، ما فيه موصولة الخ. أو ما في قوله وما كان موصولة
 الخ (قوله على أربعة أوزان) وهى غير منصرفة إلا
 أفعالا. والعلة في أفعال العلمية، ووزن الفعل وفى أفعلة
 وفعله العلمية والتأنيث
 (قول المص على أفعال) بدل من قول على أربعة أوزان
 (قوله في جمع) الأولى إسقاط في هنا وفى ما يأتي
 (قوله جمع جريب) بفتح الجيم أو جمع جراب
 بكسره وعاء من جلد
 (قوله أقفزة) جمع قفيز
 (قوله أي وما عدا ذلك المذكور فهو) في نسخة
 خطية الاختصار على قوله: المذكور، وهو أولى
 (قوله يقدر به النار) أي يضرب به حجره ليخرج النار
 منه (قوله ثقب) بفتح وسكون الخرق النافذ جمعه
 أثقب وثقوب (قوله قيل زندان الخ) أي تغليبا للمذكر
 على المؤنث
 (قول المص قُرأ) بفتح القاف وضمه
 (قول المص وهو الطهر والحيض) الواو بمعنى أو
 (قوله جمع) أي أريد جمعه
 (قوله وهو على وزن الخ) الأولى والأخصر ومن في
 قوله من فعلة بيان ما في قوله وما جمع
 (قول المص من فعلة) المناسب للتفسير الآتي أن يذكر
 بعده إلى آخره و عليه فالمذكور في سياق التفسير إلى
 آخر البحث من كلام الشارح رحمه الله تعالى
 (قوله فلا يخلو) الأولى إسقاط الفاء

فلا يخلو من أن يكون اسما أي غير مشتق يعني جامدا أو صفة أي مشتقا فإن كان عينه صحيحة وهو اسم أي غير مشتق فحُرِّكت عينه في الجمع نحو تَمَرَاتٍ في جمع تَمْرَة وهو قوله من فعلة (صحيحة العين فالاسم منه متحرك العين بالفتح نحو تَمَرَات) وإن كان عينه صحيحة وهو صفة أي مشتق أبقيت العين على سكونها فرقا بين الاسم والصفة ولم يُعكس لأن الصفات أكثر في كلام العرب فخفتها أولى نحو ضَخَمَات وهو قوله (والصفة مُبْقَاة العين على سكونها نحو ضَخَمَات) من ضَخُم الشيء ضخامة إذا غلظ والتَّعَت منه ضَخُم والأنثى ضخمة. وإن كان عينه معتلة فيجمع بالألف والتاء على السكون لثلا يلزم قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كَبَيضَات في جمع بيضة و جوزات في جمع جوزة وهو قوله (وأما معتلها) أي معتل العين (فعلى السكون) أي فجمع بالألف والتاء على السكون (كبيضات وجوزات) قال الجوهري في الصحاح البيضة واحدة البيض من الحديد وبيض الطير جميعا والجوز فارسي معرب الواحدة جوزة قوله (وفواعل يجمع عليه فاعل اسما) أي غير مشتق (نحو كواهل) في جمع كاهل وهو ما بين الكتفين (وصفة) أي مشتقا (إذا كان بمعنى فاعلة نحو حوائض) في جمع حائض (و) نحو (طواق) في جمع طالق ويحترز بقوله إذا كان بمعنى فاعلة عن نحو ضارب فإنه لا يُجمع على فواعل بل يجمع بالواو والنون أو بالياء والنون قوله (وفاعلة) عطف على قوله فاعل أي وفواعل يجمع عليه فاعلة (اسما) غير مشتق (نحو كواثب) في جمع كاثبة وهي من الفرس مقدم المنسج والمنسج أسفل من الكاهل حيث يقع عليه يدُ الفارس يقال له بالفارسية بال أسب (وصفة) أي مشتقا (نحو ضوارب) في جمع ضاربة قوله (وقد شَذَّ نحو فوارس) هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال فوارس جمع فارس أي راكب الفرس وهو مثل لابنٍ وتامر أي صاحب فرس فليس اسما ولا صفة بمعنى فاعلة فلم يجمع على وزن فواعل فأجاب بقوله وقد شَذَّ فوارس قوله (وأما قولهم) الخ أيضا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال الهَوَالِك جمع الهالك وهو ليس اسما ولا صفة بمعنى فاعلة فلم يجمع على وزن فواعل فأجاب

في النسب: العلاج، وقبول تاء التأنيث في الأول دون الثاني؛ نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية انتهى

(قوله لابن وتامر) أي ذي لبن وتمر بمعنى عنده لبن وتمر (قوله وقد شذ فوارس) في التصريح وقال ابن الحاجب في شرح المفصل أما فوارس فالذي حسنه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث لأنهم لا يقولون امرأة فارسة انتهى وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف فيكون على القياس كذا في الأشموني

(قوله وأما قولهم النخ أيضا) الأولى تأخيره عن قوله جواب

(قوله يعنى جامدا) مستدرك

(قوله فحركت) في نسخة تحركت وهى أولى

(قوله لأن الصفات النخ) غير مسلم

(قوله فحفتها أولى) المناسب فتحفيفها أولى

(قوله نحو ضخمات) في بعض النسخ زيادة: في جمع ضخمة، وهو أولى

(قوله والنعت منه) أي الوصف منه

(قوله من الحديد) أي المتخذة من الحديد

(قوله معرب) أي منقول إلى اللغة العربية

(قول المص اسما) أي حقيقة كان أو منقولا من الوصف نحو تابع يجمع على توابع

(قول المص إذا كان بمعنى فاعلة) أي إذا كان للمؤنث لهذا في صفة العاقل وأما في غيره فلا يشترط ذلك كصواهر جمع صاهل

(قوله ويحترز) الأولى واحترز

(قوله مقدم المنسج) بكسر الميم وفتح السين وهو من الدابة ما شخص من فروع الكتفين إلى أصل العنق يقال رمحه على منسجه

(قوله حيث) بدل من قوله أسفل

(قوله يقع عليه يد الفارس) أي حين يركب

(قوله يقال لها) الضمير راجع إلى الكاتب

(قول بال أسب) لعله يال أسب باليا كما في بعض النسخ (قوله أي راكب الفرس) لعله تفسير مراد فالأولى ذكره بعد قوله أي صاحب الفرس بأن يقول: والمراد راكب الفرس (قوله وهو مثل لابن وتامر) أي وهو للنسبة مثلهما. في الصبان والفرق بين اسم الفاعل وفاعل

عنه بقوله وأما قولهم (هالك في الهوالك) في هذا البيت قول الشاعر:

وأيقنت أني عند ذلك تائر * غداة إذ أو هالك في الهوالك

(فمَثَلٌ والأمثال كثيرا ما تخرج عن القياس) كقولك أعط القوس باريها في قول الشاعر

يا بارئ القوس يا مَنْ لَسْتَ تُحَسِّنُهَا * لا تُفْسِدِ القوسَ أعط القوس باريها

بسكون الياء والمثل هو القول السائر المُشَبَّه مَضْرِبُهُ بِمَوْرِدِهِ كقولك يَدَاكَ أَوْكَتَا وَفُوكَ نَفَخَ وكقولهم

في الصيفِ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ قوله (وأما قول الفرزدق:

وَإِذَا الرَّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ * خُضِعَ الرَّقَابُ نَوَاسِ الْأَبْصَارِ)

إكراما وتعظيما ليزيد (وقولُ عتبة ابن حارث

أُحَامِي عَن ذِمَارِ بَنِي سَلِيم * وَمِثْلِي فِي غَوَائِبِكُمْ قَلِيلٌ

فلفظ ضرورة الشعر) جواب أيضا عن سؤال مقدر وهو أن يقال نواكس جمع ناكس وهو المطأطي رأسه من نكست الشيء وأنكسه نكسا أي قلبته على رأسه فانتكس وغوائب جمع غائب وهو ضد الحاضر وكل واحد من ناكسٍ وغائبٍ صفة ليست بمعنى فاعلة فلم جاء جمعه على وزن فواعل في قول الفرزدق وقول عتبة فأجاب بقوله فلفظ ضرورة الشعر قوله خُضِعَ جمع خضوع أي خاضع والخضوع التواضع وقوله أحامي النخ المحاماة الدفع والمحافظة ويتعدى بعلى أو عن والذمر الحث والترغيب على القتال قال الجوهري في الصحاح فلان حامي الذمار إذا ذمر وغضب وحمي. وعن في قوله عن ذمار بني سليم مثل عن في قولهم ينهاون عن أكل وشرب وقوله ذمار بني سليم يحتمل أن يكون من إضافة المصدر إلى الفاعل؛ فمعناه أحامي أي أدفع عن ذمار بني سليم أي عن حثهم إياي على القتال أعدائهم عنهم، ويحتمل أن يكون من إضافة المصدر إلى المفعول فمعناه أدفع عن حث أعداء بني سليم إياهم على القتال أعدائهم عنهم قوله ومثلي في غوائبكُم قليل أي ومثلي في غائبكم قليل وليس مثلي في حاضريكم ويحتمل أن يكون معناه أحامي أي أدفع عن متخلفي بني سليم قال

(قوله قول الشاعر) الحق إسقاطه كما في نسخة خطية (قوله فمثل الخ) كذا وجهه ابن الحاجب في شرح المفصل . وقال الجوهري في الصحاح : وأما هوالك فإنما جاء في المثل ، يقال : هالك في الهوالك ، فيجرى على الأصل ، لأنه قد يجيء في الأمثال ما لا يجيء في غيرها (قوله كثيرا) ظرف أو مفعول مطلق مجازا لقوله تخرج أي زمانا كثيرا أو خروجا كثيرا وما زائدة (قول الشاعر أعط القوس الخ) يضرب لمن يفعل شيئا لا يحسنه أي استعن على عملك بأهل المعرفة والحدق (قوله باريها) من برى القوس برىا نحتته مفعول أول لقوله أعط واجب التأخير لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة (قوله يا باري) صوابه يا باري بالياء أي يا من يريد برى القوس (قوله تحسنها) أي تحسن برىها (قوله بسكون الياء) والقياس الفتح (قوله القول السائر) أي الجاري على الألسنة المشهور (قوله مضربه الخ) أي موضع استعماله بمحل وروده أي المقول فيه أولا (قوله يداك أو كتنا الخ) أي شدها بالوكاء وهو ما يشد به فم نحو القرية يقال لمن أوقع نفسه في ورطة وأصله أن رجلا أراد أن يعبر نهرا على زق نفخ فيه فلم يحسن إحكامه ؛ فلما توسط النهر انحل وكائه وأشرف على الهلاك ، فاستغاث ؛ فقبل له يداك أوكتنا وفوك نفخ ؛ فذهب مثلا (قوله وكقولهم في الصيف الخ) بكسر التاء يقال لمن طلب حاجة وقد فوّتها على نفسه وأصله أن امرأة كانت تحت شيخ كبير ذي مال كثير فلم ترض به فطلقها ثم تزوّجها فتى جميل الوجه وافتقرت فبعثت إلى زوجها الأول تطلب منه حلوبة فقال في الصيف ضيّعت الخ فصار مثلا (قول الشاعر وإذا الرجال الخ) أي إذا رأوا الرجال رأوا فالرجال فاعل لفعل مقدر يفسره المذكور ورأيتهم جواب للشرط وخضع بضم الخاء والضاد جمع خضوع بمعنى الخاضع أي المتواضع حال من مفعول رأيتهم وإضافته إلى الرقاب لأدنى ملابسة إذ أثر الخضوع يظهر فيها غالبا (وقوله نواكس الأبصار) حال ثانية والمراد من الأبصار الرؤوس مجازا بعلاقة الجزئية والكلية (قوله إكراما) أي يفعلون ذلك إكراما (قوله من نكست الشيء الخ) المناسب من

نكس رأسه طأطأه من ذل (قوله وأنكسه) بفتح الهمزة وضم السين في نسخة أنكسه بدون واو وهي أولى (قوله أي قلبته على رأسه) أي جعلت أعلاه أسفله (قوله والخضوع الخ) بالضم . والأولى من الخضوع بمعنى التواضع (قوله المحاماة الدفع) لعله أشار إلى أن المفاعلة على غير بابها (قوله ويتعدى بعلى) ظاهره أن المحاماة بالمعنى المذكور يتعدى بعلى كما يتعدى بعن وليس كذلك بل إنما يتعدى بهذا المعنى بعن فقط (قوله والذمر الخ) بفتح الذال وسكون الميم لا موقع له كما لا يخفى على أنه غير موجود بهذا المعنى في كتب اللغة (قوله والترغيب) عطف تفسير (على القتال) أي مثلا (قوله قال الجوهري في الصحاح فلان الخ) عبارة الصحاح وقولهم فلان حامى الذمار أي إذا دمر وغضب حمى وكتب عليه بعض الأفاضل فكأنه أراد أن إضافة الحامي إلى الذمار لأدنى ملابسة وأن الذمار بمعنى الغضب وأن حمى جواب إذا انتهى . وأقول ما ذهب إليه وإن كان المتبادر من سياق عبارة الصحاح لكن لم يجئ الذمار في كتب اللغة بمعنى الغضب وإنما هو بمعنى ما وراء الرجل مما يحق عليه أن يحميه كما صرح الجوهري نفسه فلعل مراد الجوهري من قوله إذا دمر الخ توجيه لإطلاق الذمار على المعنى المذكور والله أعلم (قوله وغضب) عطف تفسير لقوله دمر (قوله مثل عن الخ) أي للسببية وفيه أن هذا إنما يصح إذا ثبت مجيء الذمار مصدرا بمعنى الحث كما صرح به الشارح رحمه الله تعالى ، ولم نعثر عليه . فليراجع (قوله ينهاون عن أكل وشرب) في لسان العرب : ناهيك بفلان معناه كافيك به ، من قولهم قد نهى الرجل من اللحم وأنهى إذا اكتفى منه وشبع ، قال : يمشون دُسمَا حول قبتة ينهاون عن أكل وعن شرب ؛ فمعنى ينهاون يشبعون ، ويكتفون ، انتهى . وقال ابن قتيبة الدينوري بعد البيت المذكور : ينهاون يلبعون غاية الشبع فيعجزون عن الحركة فهم ينهاون غيرهم عن مثل ما نزل بهم (قوله أعدائهم) مفعول أدفع (قوله إياهم على القتال) مفعول لقول حث (قوله ومثلى في غوائكم الخ) المناسب تأخير هذا القول إلى ما قبل قوله وقيل (قوله أحامي أي أدفع) الأولى الاختصار على قوله أدفع (قوله عن متخلفى بنى سليم) أي ضعفتمهم من النساء والولدان

الجوهري في الصحاح الذمار ما وراء الرجل مما يحق عليه أن يحميه لأنهم قالوا فلان حامي الذمار كما قالوا حامي الحقيقة ويسمى ذماراً لأنه يجب على أهله التذمر له وسميت حقيقة لأنه يحق على أهلها الدفع عنها والصواب في معنى قول عتبة ما ذكرنا من المعنيين وقيل قول عتبة أحامي عن ذمار بني سليم الخ يحتمل معنيين آخرين الأول تقديره أحامي عن شجعان بني سليم قوما ومثلي في غوائبكم قليل وليس مثلي في حاضريكم والثاني تقديره أحامي عن ذمار بني سليم أي بعوض شجعانهم ومثلي في غوائبكم أي شجعانكم قليل وعلى هذين المعنيين الآخرين الذمار جمع ذمر كالوجاع جمع الوجع والذمر والذمر مثل الكبّد والكبّد الشجاع قوله (وقد يُجَمَّعُ الجمع) فيقال في كل جمع على وزن أفعل أو على وزن أفعله أفاعل (نحو أكالب) في جمع أكلب جمع كلب (و) نحو (أساور) في جمع أسورة جمع سوار (و) يقال في كل جمع على وزن أفعال أفاعيل نحو (أنواعيم) في جمع أنواع جمع نَعَم قال المطرزي في المغرب هو الإبل والبقر والغنم (و) يجمع الجمع بالألف والتاء (نحو رجالات) في جمع رجال جمع رَجُل (و) نحو (جمالات) في جمع جمال جمع جَمَل وهو زوج الناقة. قوله

(المعرفة والنكرة)

أي ومن أصناف الاسم المعرفة والنكرة (المعرفة ما دل على شيء بعينه) فقوله ما دل على شيء شامل للنكرة وقوله بعينه يخرج النكرات قوله (وهو) أي ما دل على شيء بعينه (على خمسة أضرب) أحدها (العلم و) الثاني (المضمّر و) الثالث (المبهم وهو شيان أسماء الإشارة والموصولات و) الرابع (المعرف باللام) نحو الرجل (أو) المعرف (بالنداء) نحو يا رجل (و) الخامس (المضاف إلى أحدها إضافة حقيقية) أي معنوية لا المضاف إلى أحدها إضافة لفظية فإنه لا يكتسب التعريف كما مر لأنه يفيد التخفيف فقط وأعرف المعارف المضمّر للمتكلم ثم للمخاطب ثم للغائب ثم العلم ثم المبهم ثم المعرف بحرف التعريف وأما المضاف إلى أحدها

(قوله قال الجوهري في الصحاح) بمنزلة الدليل للمعنى الأخير (قوله لأنهم الخ) أي وإنما قلنا الذمار ما وراء الرجل لأنهم قالوا حامي الذمار لرجل حمي ما يجب عليه حمايته مما ذكر (قوله ويسمى ذمارا) عبارة الصحاح وسمى ذمارا (قوله التذمر له) أي التغضب لأجله (قوله وسميت) أي ما وراء الرجل وتأنث الضمير باعتبار المفعول الثاني (قوله لأنه يحق) أي يجب (قوله ما ذكرنا من المعنيين) قد علمت فيما سبق فساد المعنى الأول لعدم مجيء الذمار مصدرا بمعنى الحث (قوله تقديره) الأولى إسقاطه كالأتي (قوله قوما) الحق أي أذعن عنهم قوما (قوله أي بعوض) يشير إلى أن عن للبدل (قوله الآخرين) يغني عنه قوله هذين (قوله جمع الوجع) بفتح الكاف وكسر الجيم أي ذي الوجع (قوله مثل الكبد والكبد) بفتح الكاف وكسر الباء في الأولى وكسر الكاف وسكون الباء في الثانية (قوله فيقال في كل جمع الخ) كذا في المفصل وظاهره أن هذا الجمع قياس وليس كذلك قال الرضي في شرح الشافية: اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس مطرد كما قال سيبويه وغيره سواء كسرت أو صححته كأكالب وبيوتات بل يقال فيما قالوا ولا يتجاوز انتهى وفي شرح المفصل لابن يعيش جمع الجمع ليس بقياس فلا يجمع كل جمع وإنما يوقف عند ما جمعه من ذلك ولا يتجاوز إلى غيره (قوله في جمع أنعام جمع نعم) النعم اسم جمع لا واحد له من لفظه واستعماله في الإبل أكثر ويجمع على أنعام فإذا أجمعوا هذا الجمع للتكثير قالوا أنعام فلو قال له عندي أنعام فأقل ما يلزم به سبعة وعشرون من ذلك النوع لأن أقل ما يطلق عليه الجمع ثلاثة فإذا أجمعت نعما وقلت أنعاما كان أقل تضعيفها ثلاث مرات فتصير تسعة فإذا أجمعت أنعاما يكون أقل تضعيفها ثلاث مرات أيضا فتصير سبعة وعشرون أنعاما (قوله هو الإبل الخ) أي منفردة أو مجتمعة مع غيرها فالواو بمعنى أو لمنع الخلط فقط (قوله ويجمع الجمع بالألف والتاء) في شرح المفصل وقد كثر جمع السلامة في التكسير قالوا رجالات وكلابات وبيوتات لأنها جموع مكسرة مؤنثة فجمعوها بالألف والتاء انتهى (قوله وهو زوج الناقة) وشذ إطلاقها على الأنثى

المعرفة والنكرة

(قول المص ما دل على شيء بعينه) أي متلبس بتعيينه وتشخصه أي على واحد مُشَخَّص (قوله يخرج النكرات) الأولى يخرجها (قول المص وهو شيان أسماء الإشارة والموصولات) وإنما سميت مبهمات لأن اسم الإشارة من غير إشارة مبهم وكذا الموصول من غير

صلة (قول المص المعرفة باللام أو بالنداء) ظاهره أنهما في مرتبة واحدة وهو إنما يناسب كون المنادى معرا باللام المقدرة وهو خلاف ما جرى عليه حيث عدّه قسما مستقلا، وجعله المولى الجامي قدس سره خامسا. وقد يقال ما الفرق بينه حينئذ وبين ضمير المخاطب (قوله نحو يا رجل) وأما نحو يا زيد فتعريفه بالعلمية والنداء أفاد زيادة الوضوح وهو المختار وقيل إنه عُرفَ بالنداء بعد إزالة العلمية (قول المص إلى أحدها) أي غير المنادى ولو بواسطة مثل غلام أبيك (قوله فإنه لا يكتسب التعريف) يفهم منه أن المضاف إلى أحدها إضافة معنوية يكتسب التعريف من المضاف إليه والتحقق أن تعريفه بوضع الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية مع المضاف إليه المعرفة للدلالة على معلومية المضاف (قوله لأنه يفيد التخفيف فقط) أي تفيد إضافته الخ غير موجود في نسخة خطية (قوله وأعرف المعارف المضمر) أي بعد لفظ الجلال قال المحقق الأمير في حاشية الشذور: ما ذكر في ترتيب المعارف لا يظهر لا وضع ولا استعمالا وذلك لأن الضمير والموصول واسم الإشارة موضوعة عند الجمهور لكل فرد، فرد وعند السيد للكل بشرط الاستعمال في الجزئي فهي مستوية وضعوا واستعمالا فما معنى كون أحدها عُرفَ. نعم ربما يسلم في ضمير المتكلم لأنه لا يحتمل غير معناه بوجه من الوجوه فلعل هذا الترتيب له استناد لقولهم: لا مشاحة في الاصطلاح بل نقول أصل المعرفة والنكرة لا بد له من الاستناد لذلك وإلا فما معنى الحكم بأن أخ زيد معرفة وضارب زيد نكرة فليتأمل انتهى. قال الأنباي على الصبان: ولك ردّ قوله: وإلا فما معنى الحكم بأن أخ زيد الخ؛ بأن أخ زيد قبل الإضافة أخ فقط، وبعدها تعين بالإضافة. بخلاف ضارب زيد؛ فإن أصله قبل الإضافة ضارب زيداً بنصب زيدا وتوئين ضارب وبعد الإضافة لم يستفد تعيين زائد على ما كان إذ لم يحصل بها إلا مجرد أمر لفظي وهو التخفيف، تدبر قول المحقق الأمير في حاشية الشذور: ما ذكر في ترتيب المعارف لا يظهر لا وضع ولا استعمالا، قد يقال إن القرائن اللازمة في الاستعمال قد يكون بعضها أقوى والترتيب بحسبها كما يفهم من الأنباي (قوله ثم المبهمة) يستفاد منه أن اسم الإشارة والموصولات في مرتبة والمشهور أن اسم الإشارة أعرف من الموصول والموصول في مرتبة المعرفة بحرف التعريف

إضافة معنوية فَيُعْتَبَرُ أمره بما يضاف إليه قوله (والنكرة ما شاع في أُمته) أي اشترك في جنسه يعني ما دل على شيء لا بعينه قال الجوهري في الصحاح وسهم مُشَاع وسهم شائع أي غير مقسوم والأُمَّة الجَماعة وكلُّ جنس من الْحَيَوَانِ أُمَّةٌ (نحو جاءني رجل وركبت فرسا) فذكر في المثال الأول نكرة من أولي العلم وفي الثاني من غير أولي العلم. قوله

(المذكر والمؤنث)

أي ومن أصناف الفعل المذكر والمؤنث (فالمذكر ما ليس فيه تاء التأنيث ولا ألف التأنيث) المقصورة والممدودة (والمؤنث ما فيه إحداهما) من تاء التأنيث (كغرفة و) ومن ألف التأنيث المقصورة (كحبلَى و) الممدودة ك (حمراء والتأنيث على ضربين حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بإزائه) أي بحذائه (ذَكَرَ من الْحَيَوَانِ كَتَأْنِيثِ الْمَرْأَةِ) فَإِنْ إِزَاءَهَا الرَّجُلَ (و) كَتَأْنِيثِ (الناقَةِ) فَإِنْ إِزَاءَهَا الْجَمَلَ وَالْمِثَالَ الْأَوَّلَ من أولي العلم والثاني من غير أولي العلم (واللفظي بخلاف الحقيقي) أي ما ليس بإزائه ذكر من الْحَيَوَانِ سواء كان بإزائه ذَكَرَ من غير الحيوان (كَتَأْنِيثِ الظَّلْمَةِ) فَإِنْ إِزَاءَهَا ذَكَرًا وَهُوَ النَّوْرُ وَلَكِنْ لَيْسَ من الحيوان (أَوْ) لَمْ يَكُنْ إِزَاءَهُ ذَكَرَ (كَتَأْنِيثِ الْبَشَرِ) إِذْ لَيْسَ إِزَاءُهَا ذَكَرٌ وَهُوَ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى التَّبْشِيرِ قَوْلُهُ (وَالْحَقِيقِيُّ أَقْوَى) أي والتأنيث الحقيقي أَقْوَى من التأنيث اللفظي فَإِنَّ الْحَقِيقِيَّ تَأْنِيثُهُ من حيث الذات والطبع واللفظي من حيث الوضع لَا من حيث الطبع قَوْلُهُ (وَلِذَلِكَ) أي وَلِأَنَّ الْمُؤْنِثَ الْحَقِيقِيَّ أَقْوَى (اِمْتَنَعَ جَاءَنِي هِنْدَ) بَلَا تَاءَ وَيَجِيءُ هِنْدَ بَلَا تَاءَ أي بَلَا إِحَاقٍ عِلَامَةِ التَّأْنِيثِ وَهِيَ التَّاءُ السَّاكِنَةُ الْآخِرَةُ فِي الْمَاضِي وَالتَّاءُ الَّتِي هِيَ مِنْ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ فِي أَوَّلِ الْمُضَارَعِ بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يُقَالَ جَاءَتْ هِنْدٌ وَتَجِيءُ هِنْدٌ (وَجَازَ طَلَعَ الشَّمْسُ) وَيَطْلُعُ الشَّمْسُ وَإِنْ كَانَ الْمُخْتَارُ طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَتَطْلُعُ الشَّمْسُ قَوْلُهُ (فَإِنْ فَصَلَ) أي مَا ذَكَرْنَا إِذَا لَمْ يَقَعْ فَصْلٌ فَإِنْ وَقَعَ فَصْلٌ بَيْنَ الْفَاعِلِ الْمُؤْنِثِ وَبَيْنَ الْفِعْلِ فَإِنْ كَانَ حَقِيقِيًّا (جَازَ جَاءَ الْيَوْمَ هِنْدَ) وَيَجِيءُ الْيَوْمَ هِنْدَ بَلَا إِحَاقٍ عِلَامَةِ التَّأْنِيثِ فَإِنَّ الْفَاصِلَ وَهُوَ الْيَوْمَ هُنَا عَوْضَ

(قوله فيعتبر أمره بما يضاف إليه) أي بالنظر إليه أي هو في مرتبته وبعضهم استثنى المضاف للضمير وقال إنه في مرتبة العلم لا الضمير لأنه يقع صفة للعلم نحو مرت بريد صاحبك والصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مساوية له أو دونه انتهى قال العلامة الأمير وأنا أتوقف في هذه القاعدة إذ حيث كانت الصفة لتعيين الموصوف فالأنسب أن تكون أعرف منه انتهى (قول المص ما شاع الخ) أي اسم شاع مدلوله داخلا في جماعة مندرجة تحت جنسه (قوله أي اشترك في جنسه) أي اشترك مدلوله مع غيره في جنسه بأن يُفهم منه عند إطلاقه واحد غير معين من جنسه (قوله لا بعينه) أي لا يكون متلبسا بتعيينه وتشخصه

المذكر والمؤنث

(قول المص فالمذكر ما الخ) فيه أن تعريف المذكر حينئذ ينتقض منعا بدخول المؤنثات الصغية كهي والتي وأنت فيه كما أن تعريف المؤنث ينتقض جمعا بخروجها عنه اللهم إلا أن يقال المراد تعريف المذكر والمؤنث المعربين وجعل ما في كلا التعريفين عبارة عن الاسم المعرب

(قوله والممدودة) لا يخفى أن الألف التي تمد هي التي قبل الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة إجماعا وإن اختلف في أنها منقلبة عن الألف أو أصلية وقد يقال وصفها بالممدودة من قبيل وصف الشيء بحال المتعلق أي الألف الممدود ما قبلها (قوله ومن ألف التأنيث) الواو هنا وفيما يأتي بمعنى أو بالنظر إلى الشرح

(قول المص ما بازائه الخ) أي بازاء صاحبه ذكر الخ ويرد عليه أن من المؤنث الحقيقي ما ليس في مقابله ذكر

من الحيوان كالعقاب فالحق تعريف المؤنث الحقيقي بما له عورة

(قوله أي بحذائه) غير موجود في نسخة خطية (قوله فإن بازائها ذكر الخ) جعل السيلكوتي الظلمة مما ليس بازائه ذكر ومثل لما يقابله ذكر من غير الحيوان بالنحلة

(قوله فإن الحقيقي تأنيثه) الظاهر إسقاط تأنيثه اللهم إلا أن يراد بالحقيقي المؤنث الحقيقي (قوله والطبع) عطف تفسير

(قوله من حيث الوضع) أي وضع اللفظ (قوله وبجيء هند بلا تاء) في نسخة بالياء وهي أولى (قوله في أول المضارع) في نسخة في المضارع وهي أنسب

(قوله فإن وقع فصل الخ) يشير إلى أن ضمير فصل عائد إلى مصدره بتأويل الفعل الخاص بالفعل العام حتى يكون في إقامة المصدر التأكيد مقام الفعل فائدة كما نقل عن سيبويه أنه يجوز نحو قيم وقعد بمعنى وقع القيام والعود وفي نسخة خطية فإن فصل الفاعل المؤنث من الفعل

(قول المص جاز جاء اليوم هند) أي جاز عدم إلحاق علامة التأنيث نحو جاء اليوم هند (قوله فإن الفاصل الخ) فيه أنه لو كان عوضا عن التاء لما جاز الجمع بينهما واللازم باطل والملزوم كذلك فالأولى التعليل بأن الفعل يبعد حينئذ عن الفاعل المؤنث فتضعف العناية به

لعلامة التأنيث والمختار إلحاق العلامة نحو جاءت اليوم وتجيء اليوم هند بالتاء (و) إن كان غير حقيقي (حَسُنْ طلع اليوم الشمس) ويطلع اليوم الشمس بلا إلحاق علامة التأنيث ويجوز إلحاق علامة التأنيث نحو طلعت اليوم الشمس وتطلع اليوم الشمس بالتاء قوله (هَذَا) أي ما ذكرنا (إذا أُسند الفعل إلى ظاهر الاسم المؤنث أما إذا أُسند الفعل إلى ضمير الاسم المؤنث) أي إلى ضمير يرجع إلى الاسم المؤنث (فإلحاق علامة التأنيث لازم) سواء كان المؤنث حقيقيا أو لفظيا (نحو هُنْدُ جاءت) وهند تجيء (والشمس طلعت) وتطلع قوله (والتاء تقدر في بعض الأسماء) أي وتاء التأنيث تقدر في بعض الأسماء وهو المؤنث السماعي (نحو أَرْضٍ ونَعْلٍ بدليل) ظهور التاء فيه عند التصغير إذا كان ثلاثيا نحو (أَرِيضَةٌ ونُعَيْلَةٌ) وأما إذا كان المؤنث السماعي رباعيا نحو عقرب فلا يظهر التاء فيه عند التصغير نحو عُقْرِبٍ لأن الحرف الرابع قائم مقام حرف التأنيث

واعلم أن كلَّ شيء هو زوجٌ من أعضاء الحيوان كالعين والأذن فهو مؤنث سماعي قوله (ومما يستوي فيه) أي ومن الاسم الذي يستوي فيه (المذكر والمؤنث فَعُول مطلقا) أي سواء كان بمعنى فاعلٍ نحو بَغِيٍّ أصله بَغْوِي اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء تخفيفا وأبدلت ضمة ما قبل الياء كسرةً لمجانسة الياء فصار بغيا كما قال الله تعالى ﴿ وَمَا كَأَنَّ أَثْمَرَ بَغِيٍّ ﴾ أي باغية أي زانية من بَغَت المرأة بغاء بكسر الباء والمد أي زَنَتْ فهي بَغِيٍّ والجمع بغايا أو كان بمعنى مفعول (نحو حلوب) بمعنى محلوب (و) من الاسم الذي يَسْتَوِي في المذكر والمؤنث (فعيلٌ بمعنى مفعولٍ نحو قَتِيل) بمعنى مقتول (وجريح) بمعنى مجروح ويشترط في استواء المذكر والمؤنث في فعول مطلقا وفي فعيل بمعنى مفعول جَرَيَانُهُ على الاسم بأن يكون خبرا للمبتدئ نحو هذه المرأة حلوب أو صفةً لموصوف نحو هذه أمة قتيل أو حالا لذي الحال نحو رأيت هندا جريحا لعدم الالتباس حينئذ فإذا لم يكن جاريا على الاسم فلا بد من إظهار علامة التأنيث نحو مررت بقتيلتهم لئلا يحصل الالتباس قوله (وتَأْنِيثُ الْجُمُوعِ غير حقيقي)

(قوله لعلامة التأنيث) في نسخة عن علامة التأنيث وهي الظاهرة

(قوله والمختار إلحاق العلامة) أي إذا لم يكن الفاصل أداة استثناء نحو ما جاء إلا هند وإلا فالمختار عدم الإلحاق بل أوجبه بعضهم لأن الفاعل في الحقيقة مذكر محذوف إذ المعنى ما جاء أحدٌ إلا هند

(قول المص حسن طلع اليوم الشمس) في الخضري نقل دم أن الأجود في المؤنث الغير الحقيقي إذا وقع الفصل ترك التاء إظهارا لفضل الحقيقي على غيره ثم اختار عكسه لأن إثباتها كثير جدا في القرآن انتهى

(قوله وهو المؤنث السماعي) أي ثلاثيا كان أو غيره (قوله بدليل ظهور التاء) ويدل على تقدير التاء في

المؤنث السماعي أيضا: عود الضمير المؤنث إليه نحو النَّار وَعَدَّهَا اللَّهُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَالْإِشَارَةُ إِلَيْهِ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ المؤنث نحو هَذِهِ جَهَنَّمُ وَثَبُوتُ التَّاءِ فِي فِعْلِهِ نَحْوُ طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَسَقُوطُهَا مِنْ اسْمِ عَدَدِهِ نَحْوُ عِنْدِي ثَلَاثُ أَذْرَعٍ (قوله رباعيا) أي غير ثلاثي (قوله لأن الحرف الخ)

وذلك لأنهم شبهوه بتاء التأنيث في نحو طلحة وحمزة في مجاوزته الثلاثة التي هو أول الأصول فكما أن تاء التأنيث لا يدخل عليها تاء أخرى كذلك الحرف الرابع (قوله فهو مؤنث سماعي) أي غالبا ومن غير الغالب

الحاجبان والمنخران والخذّان فإنها مذكورة والمرجع السماع وما كان من الأعضاء غير مزدوج فالغالب عليه التذكير ومن غير الغالب اللسان والقفا فإنهما قد يؤنثان (قول المص ومما يستوى فيه الخ) ومنه أيضا مفعول

بكسر الميم كمنحار أي كثير النحر ومفعول كمعطير لمن يتعهد نفسه بالعطر ويكثر منه ومفعول بكسر الميم وفتح العين كمغشم وهو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه لشجاعته (قوله نحو بغني) قال البيضاوي هو فعول من

البغي قلبت واوه وأدغمت ثم كسرت الغين إتباعا ولذلك لم تلحقه التاء أو فاعيل بمعنى فاعل ولم تلحقه التاء لأنه للمبالغة أو للنسب كطالق انتهى (قوله لمجانسة الباء) وللمحافظة عليها (قوله كما قال الله تعالى) في نسخة قال الله تعالى بدون كما (قوله أو كان بمعنى مفعول) وتلحقه تاء التأنيث على وجه الدور في أسماء مخصوصة يقال جمل ركوب وناقرة ركوبة (قول المص نحو حلوب) في جعله مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ذُهل عن كونه من الأوصاف المختصة بالمؤنث (قوله من الاسم الخ) الأولى إسقاطه (قوله جزيانه على الاسم) ظاهرا كان ذلك الاسم أو منويا لدليل (قوله فلا بد من إظهار علامة التأنيث) أي إذا أريد به مؤنث

أي وتأنيث كل جمع من الجموع لفظي لأن تأنيثه بسبب أنه بمعنى الجماعة وتاء الجماعة لفظي لأن الجماعة ليست مما في إزاءها ذكر من الحيوان قوله (ولذُلك) أي ولكون الجموع غير حقيقي (جاء فعل الرجال وجاءت المسلمات ومضى الأيام) وحسن فعلت الرجال وجاءت المسلمات ومضت الأيام قوله (إلا جمع المذكر العاقل السالم) استثناء من قوله وتأنيث الجموع غير حقيقي أي كل جمع من الجموع مؤنث لفظي إلا جمع المذكر العاقل السالم الذي جمع بالواو والنون أو الياء والنون (فإنه مذكر) قوله جمع المذكر احتراز عن نحو المسلمات فإنه جمع مؤنث وقوله العاقل احتراز عن نحو الأيام فإنها جمع المذكر غير العاقل وقوله السالم احتراز عن نحو الرجال فإنها جمع المذكر غير السالم لأنها جمع مكسر (فتقول جاء الزيدون ولا تقول جاءت الزيدون) قوله (وتقول) أي ما ذكرنا إذا أسند الفعل إلى ظاهر الجمع أمّا إذا أسند إلى ضمير الجمع فهو قوله وتقول (في ضمير جمع المذكر العاقل غير السالم) أي المكسر (الرجال فعلوا) بالواو نظرا إلى أن إسناد الفعل إلى ضمير جمع المذكر العاقل (و) الرجال (فعلت) بالتاء نظرا إلى أن إسناد الفعل إلى ضمير المؤنث (وأما إذا أسند الفعل إلى ضمير جمع المذكر العاقل السالم) فتقول (بالواو لا غير) لما ذكرنا أنه مذكر (نحو الزيدون ضربوا وإن كان) الجمع الذي أسند الفعل إلى ضميره (غير) الجمع (المذكر العاقل) السالم سواء كان ذلك الجمع جمع المذكر غير العاقل أو جمع المؤنث الحقيقي أو اللفظي (فتقول بالنون) نظرا إلى أن إسناد الفعل إلى ضمير جمع المذكر العاقل (و) تقول بـ (التاء) نظرا إلى أن إسناد الفعل إلى ضمير المؤنث (نحو المسلمات جئن و) المسلمات (جاءت و) نحو (الأيام مضين و) (مَضَتْ و) نحو (العيون جَرَيْن و) العيون (جرت) قوله (ونحو النخل والتمر) أي وكل اسم جنس لم يكن فرق بينه وبين واحده سوى أن التاء مطروحة عنه وملحقة بواحدة نحو نخل ونخلة وتمر وتمرّة (يذكر) حملا على اللفظ (ويؤنث) حملا على المعنى لأنه بمعنى الجماعة (قال الله تعالى) في قصة عاد في سورة القمر

(قوله الحقيقي أو اللفظي) الأنسب بدله مطلقا سواء كان عاقلا أو غير عاقل
 (قوله نظرا إلى أن إسناد الفعل الخ) أي والنون موضوعة لجمع غير العاقل واستعمالها في المؤنث العاقل لإجرائه مجرى غير العاقل
 (قوله إلى ضمير مؤنث) أي بالتأويل المذكور
 (قوله حملا على اللفظ) الأولى باعتبار اللفظ وكذا يقال فيما يأتي

(قوله لأن تأنيثه الخ) الأولى لأنه بسبب كونه بمعنى الجماعة (قوله وتاء الجماعة) صوابه وتأنيث الجماعة
 (قوله لأن الجماعة الخ) غير موجود في نسخة خطية (قوله وحسن الخ) يشعر أن الأجود إلحاق التاء في جميع ما ذكر وهو مسلم في نحو جاء المسلمين غير مسلم في نحو فعل الرجال ومضى الأيام إذ المختار فيهما حذف التاء على ما جرى عليه الدماميني وحكم السيوطي باستواء الأمرين فليراجع

(قول المص إلا جمع المذكر العاقل السالم) يغنى عن العاقل قوله السالم

(قوله استثناء من قوله الخ) فيه مسامحة إذ المستثنى منه قوله الجموع وفيه أنه يشعر أن جمع المذكر مؤنث إلا أن تأنيثه ليس غير حقيقي وفساده ظاهر. اللهم إلا أن يقال أنه مستثنى باعتبار المراد كما أشار إليه بقوله أي كل جمع الخ

(قول المص فإنه مذكر) أي لا يجوز اعتبار تأنيثه بملاحظة الجماعة

(قوله جمع المذكر) الأولى إسقاط لفظ الجمع
 (قوله أما إذا اسند الخ) أي أما إذا أريد إسناد الفعل إلى ضمير راجع إليه

(قوله فهو قوله الخ) أي فحكمه مفهوم قوله الخ
 (قول المص وتقول في ضمير جمع الخ) أي في حال إرادة إسناد الفعل إلى ضمير جمع الخ
 (قوله إلى ضمير جمع المذكر العاقل) أي الموضوع له الواو

(قوله إلى ضمير المؤنث) أي إلى ضمير راجع إلى المؤنث للتأويل بالجماعة

(قوله غير الجمع المذكر العاقل السالم) الصواب إسقاط السالم كما في نسخة خطية

(كَانَهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ) بلا تاء التأنيث أي منقطع (و) قال الله تعالى أيضا في قصة عاد في سورة الحاقة (كَانَهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) بقاء التأنيث أي ساقطة. قوله

(المصغر)

أي ومن أصناف الاسم المصغر (وهو الاسم الذي ضُمَّ أوله وفتح ثانيه ولحق ياءً ثالثة ساكنة ليُدلَّ على التقليل ويُكسر ما بعد الياء إن كان) ذلك الاسم (على أربعة أحرف) قوله (وأمثله) الخ أي وأمثلة المصغر (ثلاثة) للاسم الثلاثي (فُعِيلُ كَفْلَيْسٍ) مصغر فَلَس (و) للاسم الرباعي الذي لم يكن قبل آخره مدة (فُعْيِيلُ كُدْرِيهِمْ) مصغر دَرِهَم (و) ما كان قبل آخره مدة (فُعْيَيْعِيلُ كُدْنِينِيرٍ) مصغر دِينَار قال الجوهري في الصحاح الدينار أصله دِنَارٌ بالتشديد فأبدل من إحدى حرفي التضعيف ياءً لئلا يلتبس بالمصادر التي تجيء على وزن فَعَّال كقوله تعالى ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾ قوله (وقالوا أُجَيْمَال) الخ جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال قَدْ ظَهَرَ أَنَّ مصغر الاسم الرباعي الذي قبل آخره مدة على فُعْيَيْعِيلٍ وَمَا لَمْ يَكُنْ قبل آخره مدة على فُعْيِيلٍ فما تقول في أُجَيْمَال مصغر أجمال جمع جَمَلٍ (و) في (حُمَيْرَاء) مصغر حَمْرَاء (و) في (سُكَيْرَانَ) مصغر سكران فإنها ليست على فُعْيَيْعِيلٍ (و) في (حُبَيْلَى) مصغر حُبْلَى فإنها ليست على فُعْيِيلٍ بالكسر فأجاب بقوله وقالوا أُجَيْمَال وحُمَيْرَاء و سَكِيرَانَ وحُبَيْلَى (للمحافظة على الألفات) أي وقالوا في مصغر كل جَمْعٍ على أفعال كأجمال أُجَيْمَال لمحافظة ألف الجمع وقالوا في مصغر ما في آخره الألف التأنيث الممدودة أو المقصورة كحمراء وحُبْلَى حميراء وحُبَيْلَى لمحافظة ألف التأنيث وقالوا في مصغر ما في آخره ألف ونون مضارعتان لألفي التأنيث كسكران سُكَيْرَانَ لمحافظة ألف التذكير قوله (وتقول في ميزان) فيه لف ونشر أي وتقول في مصغر ميزان (مُؤَيِّزِينَ) يرجع إلى الأصل إذ أصله مُوزَان لأنه من الوزن قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار ميزان (و) تقول (في) مصغر (باب بُؤَيْب) يرجع إلى الأصل إذ أصله بَوَيْب (و) تقول (في) مصغر (ناب) وهي من الأسنان التي تلي

(قوله تعالى كأنهم أعجاز نخل منقعر) أي كأنهم أصول نخل منقلع عن مغارسها وشبهوا بأعجاز النخل لأن الريح كانت تقطع رؤوسهم فيبقون أجسادا بلا رؤوس فيتساقطون على الأرض أمواتا وهم جثث طوال كأنهم أعجاز نخل وهي أصولها بلا فروع

المصغر

(قول المص هو الاسم) فلا يصغر الفعل ولا الحرف لأن التصغير وصف في المعنى والفعل والحرف لا يوصفان وشذ تصغير فعل التعجب نحو ما أُحْسِنَتْه ويستثنى من الاسم الأسماء المعظمة كأسماء الله تعالى وأنبيائه وملائكته ونحوها والمصحف والمسجد وأسماء الشهور والأسبوع (قول المص ضم أوله) إن لم يكن مضموما وكذا يقال في قوله وفتح ثانيه (قول المص ليدل على التقليل) والتحقيق نحو رجيل والتعظيم نحو دُوَيْهِيَّةُ تصغير داهية والتحبب نحو بنية تصغير بنت (قول المص على أربعة أحرف) أي وأكثر (قوله للاسم الثلاثي) أي لتصغيره والأولى تأخيره عن قوله فاعيل وكذا يقال فيما بعد (قول المص فاعيل كفليس) وزن المصغر بالأمثلة الثلاثة اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ من غير نظر إلى مقابلة أصلي بأصلي وزائد بزائد وليس جاريا على اصطلاح الصرفيين ألا يرى أن وزن أحيمد فاعيل ووزن التصريفي أفعيل (قوله وما كان الخ) عطف على قوله الذى الخ (قوله مصغر دينار) أي مردودا إلى أصله كما هو قاعدة التصغير (قوله من إحدى) الأولى من أحد (قوله فإنها ليست على فاعيل) توجيه للسؤال أي وإنما صح السؤال لأنها الخ (قول المص للمحافظة على الألفات) أي التى هي علامات ومن حقها أن لا تبدل (قوله الألف التأنيث) صوابه ألف التأنيث (قوله لمحافظة ألف التأنيث) فيه أن الألف المحافظ عليه

في حمراء ليس ألف التأنيث وإنما هو ألف المد وقد يقال سمي المدة التي قبل ألف التأنيث الممدودة باسمها مجازا للمجاورة (قوله فيه لف ونشر) هو ذكر متعدد ثم ذكر ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه إذا عرفت هذا علمت: أن لا لف ونشر في نسخ المتن المتداولة. وقد يقال: لعل النسخة التى كتب عليها الشارح رحمه الله تعالى هي هكذا: وتقول في ميزان، وباب، وناب، وعصا، وعدة، ويد، وأست، موزين، وبويب، ونبيب، وعصية، ووعيدة، ويديّة، وستيهة فاللف والنشر ظاهر (قوله إذ أصله موزان الخ) الأولى وهو موزان لأنه الخ وكذا يقال فيما بعد (قوله وهي الخ) في المصباح أن الناب مذكر ويؤيده تصغيره على نبيب بدون التاء وظاهر عبارة الشارح أنه مؤنث وعليه جرى المنجد فليراجع والناب بجانب الرباعية وللإنسان نابان في كل فك (قوله التى تلي الرباعيات) خبر هي بفتح الراء جمع رباعية السن بين الثنية والناب وهي أربع رباعيتان في الفك الأعلى ورباعيتان في الفك الأسفل

الرَّبَاعِيَّاتِ والرَّباعِيَّاتِ من الأسنان التي تلي الثَّنَائِيَّاتِ (نُيَيْب) يرجع إلى الأصل إذ الأصل نَيْب (و) تقول (في) مصغر (عَصَا عَصِيَّة) يرجع إلى الأصل فإن أصلها عَصِيوَةٌ إذ أصل عصا عَصَوٌ فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء والتاء فيها للتأنيث لأن عصا مؤنث سماعي (و) تقول (في) مصغر (عِدَّةٌ وَعِدَّةٌ) ترجع إلى الأصل إذ أصلها وَعِدَّةٌ فحذفت فاء الفعل كما ذكر في التصريف وتقول (في) مصغر (يَدٌ يُدَيَّة) يرجع إلى الأصل إذ أصله يَدَيٌّ على وزن ظَبْيٍ فحذفت لامه على غير القياس لكثرة الاستعمال (و) تقول (في) مصغر (إِسْت) وهي العجز وقد يراد بها حلقة الدبر (سَتِيهَةٌ) ترجع إلى الأصل إذ أصلها سَتَه على وزن فَعَلٍ بالتحريك أي على وزن فرس فحذفت لامه وفي بعض النسخ وفي سَه سَتِيهَةٌ أي وتقول في مصغر سَه وهي الإِسْت ستيهة إذ أصلها سته أيضا فحذفت عنه قوله (وتاءُ التأنيث المقدرة في الثلاثي) أي في المؤنث السماعي الثلاثي (تَثَبَّت) أي تظهر (في التصغير نحو أُذْيَنَةٌ) في تصغير (أُذْن) وهي تُثَقِّلُ وتُخَفِّفُ والمراد بالثقل ضمة الذال وبالتخفيف سكونها (و) نحو (رُجُلَةٌ في تصغير رجل إلا ما شذ) من المؤنث السماعي الثلاثي فإنه لا تثبت التاء المقدرة في تصغيره (كَحْرِيْبٍ في) تصغير (حَرْب) قال المازني لأنه في الأصل مصدر (وكُعْرِيْس) في تصغير عِرْس بالكسر وهي امرأة الرجل وفي تصغير عُرْس بالضم وهو طعام الوليمة يذكر ويؤنث يقال عرس في المذكر وعرسة في المؤنث قوله (ولا تَثَبَّت) أي ولا تظهر تاء التأنيث المقدرة (في) المؤنث السماعي (الرباعي كقولك عُقَيْرٍ في) تصغير (عَقْرٍ) إذ الحرف الرابع يقوم مقام تاء التأنيث قوله (إلا ما شذ) من المؤنث السماعي الرباعي (نحو قُدَيْمَةٌ) في تصغير قُدَام (و) نحو (وَرَيْئَةٌ) في تصغير وراء قال المطرزي في المغرب وراء على وزن فعال ولامه همزة عند سيبويه وأبي علي الفارسي وياء عند العامة وهي من ظروف المكان بمعنى خلف وقدام وكقوله تعالى ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ وقد استعيرت للزمان في قوله صلى الله عليه وسلم إن ما

(قوله التي تلي الثنايا) جمع ثنية أحد الأسنان الأربع التي في مقدم الفم ثنتان من فوق وثنان من تحت (قوله فإن أصلها عصبوة الخ) المناسب فإن أصلها عَصَو فصار بعد التصغير عصبوة فاجتمعت الواو والياء الخ(قوله إذ أصلها وعدة) في الأشموني أصله وعد على وزن فعل فحذفت فائه حملا على المضارع وحركت عينه بحركة الفاء وهى الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها وعوضوا منها تاء التانيث ولذلك لا يجتمعان وتعويض التاء هنا لازم وقد أجاز بعضهم حذفها للضرورة انتهى(قوله فحذفت فاء الفعل) أي و اعتبرت التاء عوضا

(قوله أصله يدي الخ) في المصباح قيل بفتح الدال وسكونه (قوله على وزن فعل الخ) الأخصر على وزن فرس (قوله فحذفت لاه) أي وعوض عنه الهمزة

(قوله والمراد الخ) المناسب والمراد بالتثقيل: ضم الذال، وبالتخفيف: تسكينها. ولعلها حاشية ألحقها الناسخون بالشرح

(قول المص إلا ما شذَّ) مستثنى مفرغ أي تثبت في جميع المواد إلا ما شذَّ

(قوله لأنه الخ) أي وإنما لم يظهر التاء فيه لأنه في الأصل مصدر

(قوله وهى امرأة الرجل) وقد يطلق على الرجل أيضا

(قوله يذكر ويؤنث) في المختار: والعرس بوزن القفل طعام الوليمة يذكر ويؤنث، وفى المصباح: والعرس بالضم طعام الذفاف وهو مذكر لأنه اسم للطعام انتهى هذا. وقد يناقش في شذوذ تصغير عرس بالضم حيث يطلق على المذكر والمؤنث أو يختص بالمذكر. وقد يقال المراد شذوذ تصغير العرس بمعنى امرأة الرجل

(قوله يقال عرس في المذكر وعرسة في المؤنث) غير موجود في نسخة خطية مع أنه غير ملائم لما سبق فالحق إسقاطه

(قول المص قديمة) صوابه: قديديمة. يفهم منه أن قداما مؤنث ومثله وراء وكأنه على اعتبار الجهة. نقل عن ابن عصفور أن الظروف كلها مذكورة إلا وراء وقدام

(قوله وياء عند العامة) أي في المشهور فيكون نظير رداء (قوله بمعنى خلف وقدام) أي هي من أسماء الأضداد تطلق على كل واحدة من جهتي الأمام والخلف

(قوله وكقوله تعالى) الصواب: إسقاط الواو. غير موجود في نسخة خطية وليس من عبارة المطرزي؛ فلعله من زيادة الناسخين، وهو دليل لكل من المعنيين؛ أي كان قدامهم أو خلفهم ملك، وعلى المعنى الثاني لا بد أن يقال: إن مرجع السفينة على الملك الغاصب حتى يكون لخرقها فائدة. قوله تعالى: سفينة؛ أي صحيحة. وقوله تعالى: غصبا يحتمل أن يكون مصدرا بمعنى اسم الفاعل على أنه حال من ضمير يأخذ، ويحتمل أن يكون مفعولا مطلقا نوعيا لبيان نوع الأخذ (قوله صلى الله عليه وسلم) غير موجود في عبارة المطرزي؛ فعليه يحتمل أن يكون "إنما تطلب ورائك" غير حديث فليراجع

تطلبُ ورائك بمعنى الذي تطلبه من ليلة القدر يجيء بعد زمانك هذا قوله (وجمعُ القلة يُحَقَّرُ) أي يصغر على (بنائه نحو أُكْيَلِبِ) في تصغير أكلب جمع كلب (وأجيمال) في تصغير أجمال جمع جمل (و) نحو (أُجِيرَبَة) في تصغير أجربة جمع جريب (و) نحو (غُلَيْمَة) في تصغير غلَمة جمع غلام قوله (وجمع الكثرة) الخ أي وفي تصغير جمع الكثرة طريقان إحداهما أنه (يرد إلى واحده) إن لم يوجد له جمعُ قلة فيصغر (ثم يُجَمَّع جمع السلامة) بالواو والنون في المذكَّرين العاقلين (نحو شُوَيْعِرُونَ في) تصغير (شُعْرَاء) جمع شاعر وانقلبت المدة التي لا أصل لها في شاعر واوًا لِانْضِمَامِ ما قبلها (و) بالألف والتاء في غير المذكَّرين العاقلين نحو (مُسَيِّجَدَات في) تصغير (مساجد) جمع مسجد (و) ثانيهما أنه يرد (إلى جمع قلة) إن وجد له جمع قلة (نحو غُلَيْمَة) في تصغير (غُلَمَان) جمع غلام (وإن شئت رددت إلى واحده) ثم اجمعه جمع السلامة كما ذكرنا (نحو غُلَيْمُونَ في) تصغير (غلمان) جمع غلام قوله (وتحقير الترخيم) أي وتصغير الترخيم (أن تحذف منه الزيادة) التي في الاسم حتى يصير الاسم على حروف الأصول ثم يصغر (نحو زهير في) تصغير (أزهَر) أي بين الزهرة قال الجوهري في الصحاح الزهرة بالضم البياض ويقال أزهَر فلان والأزهر النير هو الضوء ويسمى القمر الأزهر ورجل أزهَر أي أبيض مشرق الوجه والمرأة زهراء (و) نحو (حُرَيْثٍ في) تصغير (حارث) اسم رجل قوله (وتقول في ذا) هذا شروع في تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات وتصغيرُهما يخالف تصغيرَ الأسماء المعربة فالحق قبل آخرهما ياء وزيدَ بعد آخرهما ألف وهو قوله (وتقول في ذا ذِيًا و) تقول في (تَا تَيًّا) أي وتقول في تصغير ذا ذِيًا وفي تصغير تَا تَيًّا لأنه لما ألحقت قبل آخرهما ياء انقلبت الألف ياء وأدغمت ياء التصغير فيها وفتحت للألف (و) تقول (في) تصغير (الذي اللذِيَّ وفي) تصغير (الَّتِي اللَّتِيَّ) لأنه لما ألحقت قبل آخرهما ياء اجتمعت مع ياء أخرى فأدغمت ياء التصغير فيها

(قوله وزيد بعد آخرهما ألف) عوضا عن ضم الأول
المجتلب للتصغير وهذا في غير المختوم بزيادة تشبيه أو
جمع أما فيه فلا يزد الألف لطوله
(قوله وأدغمت ياء التصغير فيها) أي وزيد في الآخر
ألف وكذا يقال فيما بعد

(قول المص يحقر على بنائه) أي لا يرد إلى واحد
(قول المص وجمع الكثرة يرد الخ) أي لا يصغر جمع
الكثرة بدون الرد إلى الواحد أو إلى جمع القلة لأن بنيته
تدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة فيتناهيان كذا
في الأشموني وفي الصبان قد يقال لا تنافي لأن الكثرة
والقلة مقولان بالتشكيك انتهى

(قول المص يرد إلى واحد) أي وجوبا

(قوله إن لم يوجد له) أي لمفرده

(قوله وانقلب المدة) أي عند التصغير (قوله وثانيهما)

المناسب وثانيتهما

(قوله ثم اجمعه) في نسخة خطية ثم جمعه وهو
المناسب لنسخ المتن المتداولة وفي بعض النسخ وإن
شئت رده على واحد بصيغة الأمر وعليه يكون قوله : ثم
اجمعه، مناسبا (قوله أي وتصغير الترخيم) أي
الحاصل بعد الترخيم فالإضافة لأدنى ملابسة

(قول المص أن تحذف منه الزيادة) أي متحقق بأن

يحذف من الاسم الحرف الزائد فيه

(قوله على حروف الأصول) الإضافة للبيان

(قوله أي بين الزهرة) الحق ذكره بعد في موضع فلان

كما في نسخة خطية موافقة للصحاح

(قوله هو الضوء) غير موجود في عبارة الصحاح والظاهر

وهو المضىء

(قوله بعض أسماء الإشارة والموصولات) وهو من

أسماء الإشارة: ذا، وتا، وذان، وتان، وأولاء، ومن

الموصولات: الذى، والتي، واللذان، واللتان، والذين،

والألى

(قوله فالحق الخ) بيان لكيفية تصغيرهما

وفتحت للألف وفتح ما قبل ياء التصغير أيضا ليكون ما قبل ياء التصغير في ذا وتا وفي الذي والتي واحدا طردا للباب أي لباب التصغير في المبهمة. قوله

(المنسوب)

أي ومن أصناف الاسم المنسوب (وهو الاسم المُلحق بآخره ياءً مُشدَّدة للنسبة إلى المجرد عن الياء) فتقول في النسبة إلى هاشم هاشمي وإلى تبريز تبريزي (وحقه) أي المنسوب (أن يحذف منه تاءُ التانيث كبصري) في النسبة إلى البصرة (ومكي وكوفي) في النسبة إلى مكة وكوفة (و) حقه أن يحذف منه (نون التثنية كهندي) في النسبة إلى الهندان علما لموضع (و) أن يحذف منه (نونُ الجمع كزيدي) في النسبة إلى زيدون علما ومنه قنسري في النسبة إلى قنسرين علم لبُقعة غير منصرف للتانيث والعلمية في من يجعل الإعراب قبل النون ومن جعل الإعراب على النون قال قنسريني قوله (وأن يقال) أي وحق المنسوب أن يقال (في نحو نَمِرٍ و) في (دُئِل) أي في كل الثلاثي المكسور العين (نَمَرِيٍّ وَدُئِلِيٍّ) بإبدال كسرة العين فتحة هربا من توالي الكسرتين مع الياء وهو ثقل والنمر سَبُعٌ واسم قبيلة أيضا والدُّئِل دُوَيْبَّةٌ شبيهة بآبن العرس يقال له بالفارسية راسوا قال الأخفش هو اسم قبيلة نُسِب إلى المسمى بهذا الاسم أبو الأسود الدُّئلي قاله الجوهري في الصحاح قوله (وفي حَنيفَةٍ) أي وحق المنسوب أن يقال في كل فَعيلة نحو حَنيفَةٍ وهو أبو حيٍّ من العرب (حَنَفِي) بحذف الياء وتاء التانيث فإذا حذفت منه الياء والتاء يكون ثلاثيا مكسور العين فتبدل كسرة العين فتحة لما ذكر قوله (و) في (غَنِي غَنَوِي) أي وحق المنسوب أن يقال في كل فَعِيل من المعتل اللام نحو غني غنوي بحذف الياء الأولى وقلب الأخيرة واوا هربا من توالي الياءات فيكون ثلاثيا مكسور العين فتبدل كسرة العين فتحة لما ذكر قال الجوهري في الصحاح الغنى مقصور اليسار تقول منه غَنِي فهو غَنِيٌّ أي موسر وغني أيضا أبو حي أي قبيلةٍ من غطفان قوله (و) في (ضريبة) أي وحق المنسوب أن يقال في كل فَعيلة من المعتل اللام نحو ضريبة وهي قرية من بني

(قوله أي لباب الخ) غير موجود في بعض النسخ ولعلها حاشية ألحقها الناسخون بالشرح

المنسوب

(قول المص للنسبة الخ) أي للدلالة على نسبة شيء إلى المجرد عنها

(قول المص إلى المجرد عن الياء) الأولى إليه كما عبر به بعضهم

(قوله وإلى تبريز) بفتح التاء وكسرها قاعدة آذربيجان (قول المص يحذف منه الخ) لأن بقائها يوجب إثبات تاء التأنيث في نسبة المذكر واجتماع علامتي التأنيث في نسبة المؤنث وإيقاع تاء التأنيث حشوا فقول العامة في النسبة إلى خليفة خليفتي لحن

(قوله البصرة) في نسخة خطية بصرة بدون أل

(قوله وحقه أن يحذف منه نون التثنية) لئلا يجتمع على الاسم الواحد إعرابان إعراب بالحروف وإعراب بالحركات والحق علامة التثنية وكذا يقال في نون الجمع (قوله الهندان علما) الظاهر إسقاط اللام كما في نسخة خطية وقوله علما هنا وفيما يأتي ليس بقيد احترازي ومن أجرى المثني المسمى به مجرى سلمان قال هنداني بإثبات الألف والنون كمسلماني

(قوله وأن يحذف منه نون الجمع) ومن أجرى زيدون علما مجرى غسلين في لزوم الياء والإعراب على النون قال زبديني ومن أجره مجرى هارون في لزوم الواو وجعل الإعراب على النون ومنع الصرف للعلمية وشبه العجمة أو مجرى عربون في لزوم الواو والإعراب على النون منونة أو مجرى ماطرون في لزوم الواو وفتح النون قال زيدوني (قوله منه) غير موجود في نسخة خطية

(قوله إلى قنسرين الخ) في المختار وقنسرون بكسر القاف والنون المشددة تكسر وتفتح بلدة بالشام

(قوله في من يجعل الإعراب) أي في قول من أو عند من يجعل الخ

(قوله قبل النون) أي بالحروف

(قوله على النون) أي بالحركات

(قوله قال قنسريني) أو قنسروني كما مر

(قوله كل الثلاثي المكسور العين) الأولى كل ثلاثي مكسور العين كما في نسخة خطية سواء كان مفتوح

الفاء أو مضمومها أو مكسورها نحو إبل وإبلي

(قوله مع الياء) أي المشددة والأولى اليائين كما عبر به بعضهم

(قوله دويبة) تصغير دابة

(قوله ابن العرس) الحق ابن عرس بدون لام ويجمع على بنات عرس

(قوله راسوا) في نسخة خطية راسوخ

(قوله إلى المسمى بهذا الاسم) الحق إليها

(قوله في كل فعيلة) أي في كل ما كان على وزن فعيلة بشرط عدم التضعيف نحو جلييلة وعدم اعتلال العين و اللام صحيحة نحو طويلة حيث لا تحذف الياء فيهما فيقال جليلي وطويلي

(قوله وهو أبو حيي من العرب) أي أبو قبيلة

(قوله حنفي) المناسب أن يقول فعلي نحو حنفي

(قوله هربا) علة لكل من الحذف والقلب

(قوله غني) كعلم (قوله أبو حيي الخ) في بعض النسخ حيي من غطفان

(قوله قرية من بنى كلاب) أي قرية من قرى بنى كلاب وفي نسخة خطية لبنى كلاب

كلاب على طريق البصرة إلى مكة وهي إلى مكة أقرب (ضَرَوِي) بحذف تاء التانيث والياء الأولى وقلب الياء الأخيرة واوا لما ذكرنا فيكون ثلاثيا مكسور العين فتبدل كسرة العين فتحة لما ذكرنا قوله (و) في (أُمِيَّة) أي وحق المنسوب أن يقال في كل فُعَيْلة من المعتل اللام نحو أُمِيَّة وهي قبيلة من قريش (أُمَوِي) بحذف تاء التانيث والياء الأولى وقلب الياء الأخيرة واوا لما ذكرنا قوله (وفيما آخره أَلَف) أي وحق المنسوب في الاسم الذي آخره أَلَف (مقصورة ثالثة) سواء كانت منقلبة عن الواو (نحو عصا) أو عن الياء نحو (رَحَى) أن يقال (عَصَوِي و رَحَوِي) بقلب الألف واوا لا ياءً هربا من اجتماع الياءات (أو) في الاسم الذي آخره أَلَف مقصورة (رابعة) منقلبة إما عن واو (نحو أعشى أو) عن ياء نحو (مرمي) اسم مكان من الرمي (أعشوي ومرموي) بقلب الألف واوا قوله (وفي الزائدة الرابعة) أي وحق المنسوب في الألف المقصورة الزائدة الرابعة وجهان أحدهما (القلب) أي قلب الألف واوا (كَحْبَلِي) يقال (حبلوي و) ثانيهما (الحذف) أي حذف الألف وهو أحسن الوجهين (كحبلِي) يقال (حبلِي) قوله (وفي الخامسة) أي وحق المنسوب في الألف المقصورة الخامسة (الحذف) أي حذف الألف لا غير لثلا يطول الاسم (كحباري) يقال (حبارِي) قوله (وفيما آخره ياء) أي وحق المنسوب من الاسم الذي آخره ياء (ثالثة كَعَم) أصله عَمِيٌّ فاعِلٌ إعلال قاض فصار عَمٍ يقال عَمِيٌّ عليه الأمر إذا التبس ورجل عَمِي القلب أي جاهل، أن يقال (عَمَوِي) بقلب الياء واوا هربا من اجتماع الياءات فيكون ثلاثيا مكسور العين فتبدل كسرة العين فتحة لما ذكرنا قوله (وفي الرابعة) أي وحق المنسوب في الياء الرابعة (نحو قاضي) أصله قاضي فاعِلٌ كما عرفت وجهان أن يقال (قاضِي) بحذف الياء (و) أن يقال (قاضوي) بقلب الياء واوا وإبدال كسرة الضاد فتحة (والحذف أفصح) من القلب تخفيفا قوله (وفي الخامسة) أي وحق المنسوب في الياء الخامسة (كمشتري) أصله مشتري فاعِلٌ إعلال قاض أن يقال (مشتري) بحذف الياء لا غير قوله (وفي المنصرف الممدود) أي وحق المنسوب في المنصرف

(قوله على طريق البصرة إلى مكة) أي على طريق
الذهاب من البصرة إلى مكة
(قول المص أموي) بضم الهمزة وقولهم أمويّ بفتحها
شاذ

(قوله هربا من اجتماع الياءات) الحق أن يذكر أولا
علة القلب ثم علة إختيار الواو على الياء بأن يقول كما
في شرح المفصل لأنك أدخلت ياء النسبة ولا يكون ما
قبلها إلا مكسورا والألف لا تكون إلا ساكنة فاحتاجوا
إلى حرف يكسر فقلبوها واوا ولو قلبوها ياء لأدّى إلى
اجتماع ثلاث يآت وكسرة في الياء الأولى وذلك مما
يستثقل

(قوله أو في الاسم) الظاهر وفي الاسم كما في بعض
النسخ

(قوله أحدهما القلب) تشبيها لها بالألف الأصلية
المنقلبة نحو ملهى وملهى
(قوله وثانيهما الحذف) تشبيها لألف التانيث بتائه من
حيث الزيادة

(قوله وهو أحسن الوجهين) لأن شبهها بتاء التانيث
أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل كذا في التصريح
(قوله من الاسم) المناسب في الاسم كما في بعض
النسخ (قوله عمى القلب) بالياء الثابتة خطأ الساقطة
لفظا (قوله فيكون ثلاثيا مكسور العين) الأولى وهو
ثلاثي مكسور العين

(قول المص والحذف أفصح) بل ذكر سيبويه أن
القلب شاذ

(قوله تخفيفا) مفعول له للحذف والأولى ذكره بعده

الممدود أن يقال (قرائي وكسائي وحربائي) في النسبة إلى قراء وكساء وحرباء بإبقاء الهمزة على حالها وهو أحسن الوجهين والوجه الثاني قلب الهمزة واوا نحو قراوي وكساوي وحرباوي قوله (وفي غير المنصرف) أي وحق المنسوب في غير المنصرف الممدود أن يقال (حمراوي وزكرياوي) في النسبة إلى حمراء وزكرياء بقلب الهمزة واوا لا غير قوله (وإن نسب شيء إلى الجمع زُدد) ذلك الجمع إلى (واحد) أولاً ثم نُسب إلى واحده (كَفَرَضِي) يقال في النسبة (إلى فرائض) فإن واحدها فريضة وهي فعيلة نحو حنيفة وقد عرفت النسبة إليها (و) ك(صَحْفِي) وهو الذي يأخذ العلم من الصحيفة كذا قال في المُعَرَّب يقال في النسبة (إلى صُحُف) فإن واحدها صحيفة وهي الكتاب وهي فعيلة أيضاً نحو حنيفة وقد عرفت النسبة إليها ولا يقال فرائضي وصُحُفِي لأن المقصود من النسبة تعريف جنس المنسوب وذلك يحصل بمجرد النسبة إلى الواحد. قوله

(أسماء العدد)

أي ومن أصناف الاسم أسماء العدد (وهي ما وضع لكمية آحاد الأشياء) أي ما تصلح أن تكون جواباً لِكَمْ فالواحد والاثنان من أسماء العدد لوقوعهما جواباً عن قول القائل كَمْ رجلاً عندك ولا يكون الذراع منها لأنها لا تكون جواباً لكم في كل موضع وأصولها اثني عشرة كلمة وهي من الواحد إلى العشرة والمائة والألف ويتولد منها أعداد غير مُتناهية والتَّوَلَّدُ منها بأربعة أنواع إما بتثنية نحو مائتين وألفين وإما بجمع نحو عشرين ومآت وألوف وإما بعطف نحو أحد وعشرون وإما بتركيب نحو أحد عشر قوله (تقول واحد واثنان في المذكر وواحدة واثنان وثنتان في المؤنث) جارياً على القياس قوله (وثلاثة) أي وتقول ثلاثة (إلى عشرة) بالتاء (في المذكر و) تقول (في المؤنث ثلاث إلى عشر) بلا تاء وهو غير جارٍ على القياس وإنما جُعل كذلك لأن المعدود المذكر حينئذ جَمْع وقد ذكرنا أن كل جمع غير الجمع المذكر العاقل السالم الذي جمع بالواو والنون مؤنث فيلزم لحق التاء به وإذا ألحقت للمذكر لم تلحق للمؤنث فرقا بينهما ولم يعكس الأمر بينهما لكون المذكر أسبق

(قوله في النسبة إلى قراء وكساء وحرباء) وهمزة الأول أصلية والثاني منقلبة عن واو أصلية والثالث للإلحاق بقرطاس (قوله وهو أحسن الوجهين) فيه أن الأحسن في الأخير قلبها واوا فليراجع

(قوله بقلب الهمزة واوا) قال الصبان قلبت واوا لكون الهمزة أثقل من الواو ولم تقلب ياء لثلاثا يجتمع ثلاث يآت مع الكسرة ومن العرب من يقرّ هذه الهمزة قال في التوشيح وذلك قليل رديء انتهى

(قوله ثم نسب إلى واحده) الأولى إليه

(قوله النسبة إليها) أي كيفيتها

(قوله لأن المقصود الخ) وليحصل الفرق بين النسب إلى الجمع على حاله والنسب إليه مُسَمَّى به

أسماء العدد

(قوله لكمية) أي لصفة منسوبة إلى كم حيث يقع دالها في جوابها

(قوله أحاد الأشياء) أي أفراد الأجناس منفردة كانت أو مجتمعة فاندفع إشكال الرضي حيث قال يخرج عن التعريف الواحد والاثنان لأنهما وإن وضعاً للكمية لكن لم يوضعاً لكمية الآحاد

(قوله ما تصلح) أي في كل موضع

(قوله ولا يكون الذراع) أي والذراعين والرجل والرجلين ونحوهما

(قوله لأنها لا تكون الخ) أي ويشترط في اسم العدد صحة وقوعه جواباً لكم دائماً قال العارف الجامي قدس سره السامي ولما كان المتبادر من هذه العبارة أن نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا تفهم منها الوحدة والاثنينية فقط انتهى

(قوله اثني عشر) صوابه اثنتا عشرة

(قوله وهي من الواحد) الأولى إسقاط من

(قوله أعداد) أي أسماء أعداد

(قوله وإما بجمع الخ) أي حقيقة أو حكماً وفي عصام الكافية وإما بجمع نحو مآت وألوف وإما بالحق علامة الجمع نحو عشرين وأخواته

(قوله وإما بتركيب) تضمنياً كان نحو أحد عشر أو إضافياً نحو ثلاثمائة

(قول المص في المذكر) صلة تقول أي في عدد المعدود المذكر

(قوله جارياً على القياس) أي قولاً جارياً على القياس

(قوله وهو) أي قول ثلاثة إلى عشرة في المذكر وثلاث إلى عشر في المؤنث. والمناسب إسقاطه

(قوله وإنما جعل كذلك) أي وإنما جعل اسم العدد المذكور للمذكر بناءً للمؤنث بدونها

(قوله حينئذ) أي حين كون عدده ثلاثة إلى عشرة

(قوله جمع) أي غير سالم. وقد يقال يمكن اعتباره مذكراً بتأويل الجمع فلا يلزم لحق التاء بتأويل الجماعة قال ابن يعيش أصل العدد بالتاء فأخذ المذكر المقدم وأسقط من المؤنث فرقاً بينهما

(قوله مؤنث) بتأويل الجماعة

(قوله فيلزم لحق التاء به) أي باسم عدده

(قوله وإذا ألحقت للمذكر الخ) أي وإذا ألحقت باسم العدد حين كون المعدود مذكراً لم تلحق به حين كونه مؤنثاً (قوله فرقاً بينهما) أي بين اسم عدد المذكر واسم عدد المؤنث

(قوله بينهما) الحق فيهما كما في نسخة خطية

(قوله لكون المذكر أسبق) أي أقدم من المؤنث شرفاً

قوله (أحد عشر) الخ أي وتقول أحد عشر (اثنا عشر في المذكر) خاليا جزآه عن التاء إلا أنه غُيِّرَ واحد إلى أحد تخفيفا (و) تقول (إحدى عشرة واثنتا عشرة أوثنتا عشرة في المؤنث) بعلامة التأنيث في الجزئين إلا أنه غُيِّرَ وحدة إلى إحدى تخفيفا قوله (ثلاثة عشر) إلى آخره أي وتقول ثلاثة عشر (إلى تسعة عشر في المذكر وثلاث عشرة إلى تسع عشرة في المؤنث) فالجزء الأول في المذكر والمؤنث في التركيب كما في الأفراد والجزء الثاني فيهما على الأصل أي في المذكر بلا تاء وفي المؤنث بتاءٍ أما في المذكر فلأن التاء في الجزء الأول مانعة عن مثلها في الجزء الثاني فلئلا يلزم اجتماع التائين فيما هو كالكلمة الواحدة وأما في المؤنث فلمقتضي التاء وهو التأنيث ولعدم المانع وهو الاحتياجُ إلى الفرق بين المذكر والمؤنث وأهل الحجاز يسكنون الشينَ من عشرة في المؤنث فيقولون إحدى عشرة إلى تسع عشرة بسكونِ الشين وبنو تميم يكسرون الشين من عشرة في المؤنث فيقولون إحدى عشرة إلى تسع عشرة بكسر الشين أما من ثلاث عشرة إلى تسع عشرة فلئلا يجتمع توالي أربع فُتَحَات في كلمة واحدة مع تركبها مع ما في آخره فتحة لفظا وأما في إحدى عشرة واثنتا عشرة فلئلا يجتمع توالي أربع فتحات في كلمة واحدة مع تركبها مع ما في آخره فتحة حكما والدليل على وجه اللغتين أي لغة أهل الحجاز ولغة بني تميم في إحدى عشرة واثنتا عشرة قول صاحب الكشاف في آخر سورة الأعراف في تفسير قوله تعالى ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾ وقرئ في الشواذ اثنتي عشرة بكسر الشين قوله (عشرون وأخواتها) أي وتقول عشرون وأخواتها أي ثلاثون وأربعون إلى تسعين (في المذكر والمؤنث) جميعا قوله (أحد وعشرون) أي وتقول أحد وعشرون (اثنان وعشرون في المذكر) وتقول (إحدى وعشرون اثنتان وعشرون أو ثنتان وعشرون في المؤنث) قوله (ثلاثة وعشرون) أي وتقول ثلاثة وعشرون تسعة وعشرون وثلاثون (إلى تسعة وتسعين في المذكر) وتقول (ثلاث وعشرون) وتسع وعشرون ثلاث وثلاثون تسع وثلاثون (إلى تسع وتسعين في المؤنث) قوله (مئة وألف) أي وتقول مائة وألف (مئتان وألفان

في اثنتي عشرة فقط اللهم إلا أن يقال قاس إحدى عشرة
عليها لمشابهتها إياها
(قوله في الشواذ) غير موجود في عبارة الكشف
كبعض نسخ الشرح الخطية؛ فلعله من زيادة الناسخين
(قوله جميعا) تأكيد لما يدل عليه الواو
(قوله تسع وعشرون الخ) لا فائدة فيه كقوله الآتي تسع
وعشرون الخ

(قوله خاليا جزآه) أي جزآ كل واحد منهما
(قوله إلا أنه الخ) لا وجه للاستثناء هنا وفيما يأتي
(قوله فالجزء الأول الخ) أي فحال الجزء الأول في
اسم العدد المذكر والمؤنث حين التركيب كحاله حين
الإفراد (قوله أما في المذكر) أي أما كون الجزء الثاني
بلا تاء في المذكر
(قوله عن مثلها) أي عن وجود مثلها
(قوله لئلا يلزم) علة لقوله مانعة
(قوله وأما في المؤنث) أي أما كون الجزء الثاني بالتاء
في المؤنث
(قوله ولعدم المانع) الأولى مع عدم المانع
(قوله وهو الاحتياج الخ) الظاهر: وهو عدم الفرق الخ،
أو: وهو الالتباس الخ
(قوله أما من ثلاث الخ) الأولى في بدل من أي أما
السكون والكسر في ثلاث عشرة إلى تسع عشرة
(قوله فلئلا يجتمع) الحق فلئلا يلزم
(قوله مع تركيبها) ظرف لقوله توالي
(قوله مع ما في آخره فتحة لفظا) في بعض النسخ بدل
قوله لفظا حقيقة. هذا. ولعله سقط من قلم الناسخين بعد
قوله لفظا: قوله وأما في إحدى عشرة واثنتا عشرة فلئلا
يجتمع توالي أربع فتحات في كلمة واحدة مع تركيبها مع
ما في آخره فتحة حكما
(قوله والدليل على وجه اللغتين) صوابه على وجود
اللغتين كما في نسخة خطية أي الدليل على وجود لغة
الكسر المستلزم وجودها مع وجود لغة السكون المشهورة
وجود اللغتين والأولى على وجود لغة الكسر وقد يقال لا
معنى للاستدلال عليها بعد الاعتراف بأنها لغة تميم
(قوله وقرئ الخ) مقول قول صاحب الكشف. وفيه أن
قول صاحب الكشف إنما يكون دليلا على ثبوت الكسر

في المذكر والمؤنث (جميعا قوله (والمميز) ومميز الأعداد على ضربين (مجرور ومنصوب فالمجرور) أي فالمُمَيِّز المجرور على ضربين أيضا الضرب الأول (مفرد) أي مميز مجرور مفرد (وهو مميز المائة والألف نحو مائة درهم وألف دينار) وإنما كان مميزهما مجرورا لإضافتهما إليه ومفردا لحصول الغرض به مع كونه أخفَّ من الجمع وسنين في قوله تعالى في سورة الكهف ﴿ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ بدل، لا مميز لمائة (و) الضرب (الثاني) (مجموع) أي مميز مجرور مجموع (وهو مميز الثلاثة إلى العشرة نحو ثلاثة أثواب وعشرة غلثة وعشر نسوة) وإنما كان مميزها مجرورا لإضافتها إليه ومجموعا لفظا كما ذكرنا ومعنى نحو ثلاثة نَفَرُ أي طائفة ليوافق العدد المعدود أي المُمَيِّز لكونه إياه في المعنى ففي قوله مجرور مفرد إلى قوله عشرة نسوة لف ونشر قوله (وقد شذ) الخ جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال قد ذكرت أن مميزَ الثلاثة إلى العشرة مجموع فما تقول في ثلاثمائة وأربعمائة إلى تسعمائة فإن مائة مميزة لثلاث وأربع إلى تسع وليست بجمع لا لفظا ولا معنى لكون المئة موضوعة لعَقْدٍ مُعَيَّن ولا شيء من الجمع كذلك فأجاب بقوله وقد شذ (ثلاثمائة وأربعمائة إلى تسعمائة) وكان القياس أن يضاف إلى مِئِينَ إن أريد المذكر العاقل وإلى مَاتَ إن أريد غير المذكر العاقل ويقال ثلاث مئين وثلاث مآت وإنما جوزوا إضافتها إلى لفظ المئة لوجود معنى الكثرة فيها فأشبهت الجمع قوله (والمميز المنصوب) هذا عطف على قوله فالمجرور مفرد أي والمميز المنصوب هو مميز الأعداد التي هي (من أَحَدَ عَشَرَ إلى تسعة وتسعين ولا يكون ذلك) المميز المنصوب (إلا مفردا نحو أحد عشر درهما إلى تسعة وتسعين درهما) وإنما كان مميزُ أحد عشر إلى تسعة وتسعين منصوبا لتعذر الإضافة في باب أَحَدَ عشر لكرهتهم أن يجعلوا ثلاثة أسماء كالاسم الواحد إذ يكون المضاف والمضاف إليه كشيء واحد ولتعذر الإضافة في باب عشرين أيضا إذ لا يجوز إبقاء النون لأنه مؤذن بالانفصال والإضافة مؤذنة بالاتصال وهما ضدان فلا يجتمعان ولا يجوز حذف النون لأنها من أصل الكلمة فلما تعذرت الإضافة فيهما تعذر أن يكون

(قوله أيضا) أي كما أن مطلق المميز على ضربين (قول المص وهو مميز المائة والألف) أي وتثنيتهما وجمعهما. وفي العصام: قد يجمع نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا نحو إذا عاش الفتى مأتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء (قوله وإنما كان الخ) الحق وإنما كان مميزهما مجرورا بالإضافة للتخفيف وكذا يقال في نظيره الآتي (قوله لحصول الغرض) أي من التمييز وهو رفع الإبهام (قوله مع كونه أخف من الجمع) إذ الجمع بمنزلة ثلاث مفردات فصاعدا كذا قالوا؛ وفي القلب منه شيء فليتأمل (قوله تعالى ثلاثمائة سنين) بالتونين وقراً حمزة والكسائي ثلاثمائة سنين بالإضافة فسنين تمييز للمائة لشيئها بالعشرة إذ هي عشر عشرات كما ان العشرة عشرة آحاد (قوله بدل) أو عطف بيان من ثلاثمائة (قوله ومجموعا لفظا) أي ومعنى ويشترط أن يكون جمع قلة كما يصرح به المص رحمه الله تعالى والغالب كونه من جموع التكسير لأن الثلاثة وأخواتها أقرب إليه من جمعي التصحيح فيقل استعماله كثلاث أحمدين وثلاث زينات والكثير أحامد وزيانب (قوله كما ذكرنا) في نسخة خطية كما ذكر وهي الظاهرة أي كما ذكره المص من الأمثلة والأولى تأخيرها عن قوله ومعنى وإسقاط قوله نحو ثلاثة الخ (قوله ومعنى) الأولى أو معنى كما في نسخة أي فقط بأن كان اسم جمع نحو قوم ورهط أو اسم جنس نحو تمر وعسل. والأكثر في المميز المجموع معنى جره بمن. والصحيح قصر الجر بالإضافة على السماع كذا في الاشموني (قوله ليوافق العدد المعدود) بنصب العدد ورفع المعدود فافهم (قوله لكونه إياه في المعنى) أي لكون العدد نفس المعدود من حيث المعنى إذ المراد من عندي ثلاث أثواب مثلا عندي معدود بهذا العدد الذي هو أثواب (قوله ففي قوله الخ) لا يخفى عدم وجود اللف والنشر في النسخ المتداولة (قوله مجرور) صوابه فالمجرور (قول المص وقد شد) أي قياسا وأما من جهة الاستعمال فكثير (قوله فما تقول الخ) أي فينتقص المذكور بقولهم ثلاث مائة الخ (قوله فإن مائة) أي كلمتها علة لينتقص المراد من قوله فما تقول (قوله لا لفظا ولا معنى) أي لا لفظا ومعنى ولا معنى

فقط (قوله من الجمع) أي من أفراد الجمع لفظا ومعنى، أو معنى فقط (قوله كذلك) أي موضوعا لمعين (قوله أن يضاف) أي كل من ثلاث وأربع إلى تسع (قوله المذكر العاقل) أي المعدود المذكر العاقل (قوله غير المذكر العاقل) بأن يكون مذكرا غير عاقل أو مؤنثا مطلقا (قوله وإنما جوزوا الخ) الأوضح: ومع شذوذ الإضافة إلى المائة فالوجه وجود الكثرة فيها (قوله فيها الخ) الأولى فيه فأشبه الجمع (قوله: قوله والمميز المنصوب) الحق إسقاط المميز وزيادة رمز: الخ بعد قوله والمنصوب (قول المص والمنصوب الخ) المناسب والمميز المنصوب مفرد دائما وهو مميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين درهما (قوله هذا عطف) الأولى الاقتصار على قوله عطف (قوله على قوله فالمجرور) فيه مسامحة لا تخفى (قوله الأعداد) أي أسمائها (قوله المميز المنصوب) في نسخة أي المميز المنصوب (قول المص ولا يكون ذلك إلا مفردا) وأما قوله تعالى فقطعنا هم اثنتي عشرة أسباطا أمما؛ فأسباطا بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف أي اثنتي عشرة فرقة ولو كان أسباطا تمييزا لذكر العددان لأن السبط مذكر (قوله لتعذر الإضافة) أي إلى التمييز لجواز نحو أحد عشر زيد (قوله في باب أحد عشر الخ) لو قال أما في باب أحد عشر فلكرهتهم الخ وأما في باب عشرين فلأنه لا يجوز الخ لكان أحسن سبكا (قوله في باب أحد عشر) أي في أحد عشر إلى تسعة عشر (قوله إذ يكون الخ) الأولى إسقاط يكون من البين ولا بد من تقييد المضاف إليه بالمميز المراد به عين ذى العدد إذ لزوم جعل ثلاثة أسماء كاسم واحد إنما يتحقق حينئذ؛ فلا يرد نحو أحد عشر زيد كذا في الجامي. وأنت خبير بأن المشهور كون المضاف والمضاف إليه مطلقا كشيء واحد فليراجع وليحرر (قوله في باب عشرين) أي في العقود (قوله مؤذن) أي صورة وإلا فالمؤذن به حقيقة إنما هو نون التثنية والجمع (قوله فلا يجتمعان) في نسخة خطية لا يجتمعان أي الضدان، وعلى نسخة الفاء ضمير التثنية راجع إلى النون والإضافة كما لا يخفى (قوله ولا يجوز حذف النون) الأخصر ولا حذفها كذا قال العارف الجامي قدس سره السامي في باب أسماء العدد مع أنه سبق منه في باب التمييز جواز إضافة الاسم التام بنون شبه الجمع على قلة في نحو عشرو درهم (قوله لأنها من أصل الكلمة) أي في الحقيقة

مميزها مجرورا فتعيّن أن يكون مميزهما منصوبا لأن المميز لا يكون إلا مجرورا أو منصوبا وإنما كان مميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين مفردا لحصول الغرض به مع كونه أخفّ من الجمع وإنما لم يذكر مميز واحد ولا مميز اثنين لأن الواحد والاثنين لا يستعملان مع معدودهما أي مع مميزهما للاستغناء بلفظ معدودهما أي مميزهما عنهما فإن رجلا يدل على الواحد ورجلين على الاثنين بخلاف الجمع نحو الرجال فإنه لا يدل على العدد المعين قوله (وَمُمَيِّزُ الْعَشْرَةِ فَمَا دُونَهَا حَقُّهُ) أي حق ذلك المميز (أن يكون جمع قلة) ليطابق المميز العدد في القلة وهو العشرة فما دونها (ثلاثة أثوابٍ وعشرة أفلسٍ إلا إذا أُعْوزَ) جمع القلة أي إلا إذا لم يوجد جمعُ القلة (نحو ثلاثة شُسُوعٍ) والشُسُوع جمع الشُّسع وهو جمع كثرة ولم يجيء للشُّسع جمعٌ على أَشْسَعٍ وَأَشْسَاعٍ قال الجوهري في الصحاح الشُّسع واحد الشُّسُوع وشُّسع النعل التي تُشد في زمامها تقول منه شسعت النعل وقال أبو الغوث شسعت النعل بالتشديد وكذا أشسعتُها. قوله

(الأسماء المتصلة بالأفعال)

أي ومن أصناف الاسم الأسماء المتصلة بالأفعال وهي ثمانية أسماء اسما الزمان والمكان واسم الآلة وقد مرّ ذكرها في التصريف وإنما لم يذكرها هنا لعدم عملها والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل (ومعنى اتصالها) أي الأسماء المتصلة (بالأفعال أن تلك الأسماء لا تنفك عن معنى الأفعال كما سيجيء) في حدّ كل واحد من تلك الأسماء إن شاء الله تعالى

(فالمصدر)

وهو من الأسماء المتصلة بالأفعال (هو الاسم الذي يُشتق منه الفعل) عند البصريين أي هو الذي يُصدّر عنه الفعل وأما عند الكوفيين فالمصدر يشتق من الفعل والاشتقاق اشتراك الكلمتين في

(قوله مميزها) صوابه مميزهما (قوله أن يكون مميزهما) لا داعي إلى الإظهار (قوله لأن المميز الخ) أي مميز اسم العدد لا يكون إلا مجرورا بالإضافة أو منصوبا (قوله وإنما كان الخ) الأولى والأخضر ومفردا عطفًا على قوله منصوبا (قوله وإنما لم يذكر الخ) الأخضر وإنما لم يذكر مميز واحد واثنين لأنهما لا يستعملان معه للاستغناء به عنهما (قوله بلفظ معدودهما أي مميزهما) يعنى الصالح لأن يكون مميزا على تقدير ذكره معهما ولو عكس التفسير هنا وفيما سبق لكان أولى واستغنى عن هذه العناية (قوله يدل الخ) أي بالهيئة كما يدل بالمادة على الجنس (قوله بخلاف الجمع) الذى هو تمييز الثلاثة إلى العشرة (قول المص أن يكون جمع قلة) أي على أحد أبنية جمع القلة المكسر وهى أفعال وأفعال وأفعلة وفعله (قوله ليطابق المميز العدد) أي المذكور وعبارة أنموذج المفصل ليطابق عدد القلة (قوله وهو الخ) أي العدد ولا حاجة إليه (قول المص أعوز) في معجم الوسيط أعوز الشيء عَزَّ فلم يوجد وفى المصباح أعوزني المطلوب مثل أعجزني وزنا ومعنى فهو معلوم على الأول ومجهول على الثاني وتفسيره بعدم الوجود تفسير باللازم (قوله أولا جمع قلة) الحق إسقاطه (قوله وهو جمع كثرة) أي هو من أبنية جمع الكثرة واستعمالها للقلة قد يكون وضعا إن لم يجمع مفردة جمع قلة نحو مثال المتن ومجازا إن جمع نحو ثلاثة قروؤ حيث جمع قرء على أقرأ أيضا (قوله على أشسع وأشسع) أي وأشسعة وشسعة نعم جاء جمعه على أشسع نادرا فجعل كالمعدوم (قوله واحد الشسوع الخ) عبارة الصحاح واحد شسوع النعل التى تشد إلى زمامها تقول منه شسعت النعل وقال أبو الغوث شسعت النعل بالتشديد وكذلك أشسعتها آه قوله التى

تشد إلى زمامها يفهم منه أن الشسع غير الذمام وفى القاموس الشسع قبال النعل، وقبال النعل ككتاب زمام بين الأصبع الوسطى والتى تلبها فيفهم منها أنهما واحد فليحرر قوله منه صلة تقول ومن للأبتداء قوله شسعت النعل أي جعلت لها شسعا

الأسماء المتصلة بالأفعال

(قوله وهى ثمانية أسماء) كذا فى الأنموذج والأولى أقسام بدل أسماء أو إسقاطه كما فى بعض النسخ (قوله اسما الزمان الخ) الأولى أسماء الزمان والمكان والآلة (قوله وقد مر الخ) قد يقال إن ذكر غيرها قد مر أيضا فالأولى: واكتفى بذكرها فى التصريف لعدم عملها (قوله لعدم عملها) والمقصود هنا بيان ما يعمل عمل الفعل

(قول المص ومعنى اتصالها) فى بعض نسخ المتن ومعنى اتصال الأسماء
(قول المص كما سيجيء) أي كما سيتبين عدم انفكاكها عن معنى الفعل

المصدر

(قوله وهو الخ) لا فائدة فيه هنا وفيما يأتي
(قوله عند البصريين) الأولى تأخيره عن التفسير
(قوله أي هو الذى الخ) الأولى أي يصدر عنه الفعل أشار به إلى وجه التسمية عند البصريين
(قوله وأما عند الكوفيين الخ) فلفظ المصدر عندهم بمعنى الفاعل أي الصادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل كذا فى الرضوي
(قوله والاشتقاق الخ) مر الكلام عليه فى أول الكتاب

حُرُوف الأَصْل ومعنى الأَصْل ودليل البصريين أن المصدرَ اسم والاسم أولى بالاصالة لأنه كالمفرد والفعل كالمركب ودليل الكوفيين أن المصدر يعتل باعتلال الفعل نحو قام قياما ويصح بصحة الفعل نحو لاؤذ لوأذا فهذا يدل على أصالة الفعل ويمكن أن يجاب عن مذهب الكوفيين بأن المضارع يعتل باعتلال الماضي نحو قام يقوم ويصح بصحة الماضي نحو عَوَرَ يَعَوَرُ مع أن المضارع ليس مشتقا من الماضي قوله (ويعمل عملَ فعله) أي ويعمل المصدر عمل فعله لازما كان أو متعديا (عجبت من ضربٍ زيدٌ عمراً كما تقول عجبت من أن ضَرَبَ زيدَ عمراً) يعني زيد مرفوع بأنه فاعل وعمرا منصوب بأنه مفعول به في كلتا الصورتين قوله (وقد يضاف) أي وقد يضاف المصدر (إلى الفاعل فيبقى المفعولُ منصوبا نحو عجبت من ضربٍ زيدٍ عمراً و) يضاف المصدر (إلى المفعول فيبقى الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب عمروٍ زيدٌ) قوله (ولا يتقدم عليه معموله) أي ولا يتقدم على المصدر معموله لأن المصدر في تقدير أن مع الفعل ولا يتقدم معمول ما بعد أن عليها فلا يقال في مثل أعجبنى ضربُ زيدَ عمرا أعجبنى عمرا ضرب زيد. قوله

(واسم الفاعل)

أي ومن الأسماء المتصلة بالأفعال اسم الفاعل (وهو ما اشتُقَّ من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث) قوله ما اشتق من فعل شامل لاسم المفعول والصفة المشبهة وأفعِل التفضيل واسمي الزمان والمكان واسم الآلة فلما قال لمن قام به أي لمن قام الفعل به خرج عنه غير الصفة المشبهة ولما قال بمعنى الحدوث خرج عنه الصفة المشبهة أيضا لكونها بمعنى الثبوت والدوام قوله (ويعمل) أي ويعمل اسم الفاعل (عملَ يَفْعَلُ من فعله) أي عمل الفعل المضارع المبني للفاعل من فعلٍ ذلك الاسم لازما كان أو متعديا لكونه مشابها للفعل المضارع من حيث الزَّنة ومن حيث دلالاته على المصدر وإنما يعمل اسم الفاعل (بشرط معنى الحال نحو زيد ضارب غلامه عمرا اليوم أو) بشرط معنى (الاستقبال نحو زيد ضارب غلامه عمرا غدا) لا بمعنى الماضي لعدم

(قوله ودليل البصريين الخ) المشهور أن دليلهم كل فرع يؤخذ من أصل ينبغي أن يكون فيه ما في الأصل مع زيادة والفعل بالنسبة إلى المصدر كذلك

(قوله لأنه كالمفرد الخ) الضمير راجع إلى الاسم ويرد أن الاسم الذي كالمفرد إنما هو الاسم الجامد فلا يتم التقريب (قوله كالمفرد) الحق مفرد (قوله يعتل باعتلال الخ) الظاهر يعل بإعلال الخ أي مع إعلال الخ وكذا يقال فيما بعد وقد يقال المتبادر أنه كلما علّ الفعل أو صحّ تبعه المصدر فينتقض بنحو رمى رميا وغزا غزوا (قوله لاوذ) يقال لاوذ القوم ملاوذة ولواذ أي لجأ بعضهم إلى بعض (قوله فهذا الخ) الأولى فهو فرعه

(قول ويمكن أن يجاب الخ) أي بطريق النقض الإجمالي بجريان الدليل في مدعى آخر مع تخلفه عنه وقال بعض الفضلاء: إنّ تبعية المصدر للفعل في الصحة والإعلال لا تستلزم كونه أصلا بل يجوز أن يكون للمشاكلة كحذف الواو في تعد وأخواته لمشاكلة يعد وحذف الهمزة في تكرم وأخواته لمشاكلة أكرم (قوله ويصح بصحته الخ) ظاهره دائما فيشكل بنحو وعد يعد (قوله مع أن المضارع الخ) قال الناصر اللقاني رحمه الله: ظاهر الأدلة المنقولة عنهم أن المراد بالفعل هو الماضي انتهى؛ فيمنع عدم اشتقاق المضارع منه (قول المص ويعمل) أي بالقطع إذا لم يكن مفعولا مطلقا فإن كان فالعمل للفعل إن لم يكن بدلا منه وإن كان فالوجهان (قوله أو متعديا) أي إلى واحد أو أكثر (قول المص وقد يضاف) في بعض النسخ ويضاف بدون قد وهو أولى (قول المص فيبقى المفعول منصوبا) أي إن كان متعديا وذكر مفعوله (قول المص فيبقى الفاعل مرفوعا) أي إذا ذكر والإضافة إلى المفعول حينئذ قليلة وكثيرة إن لم يذكر نحو لا يشأم الإنسان من دُعَاءِ الْخَيْرِ (قول المص ولا يتقدم عليه معموله) أي إذا لم يكن ظرفا وجارا ومجرورا على المشهور (قوله لأن المصدر الخ) أي لأن المصدر إنما يعمل لكونه في تقدير أن مع الفعل قال الخضرى نقلا عن التسهيل أن ذلك غالب لا شرط انتهى (قوله ولا يتقدم معمول ما بعد أن عليها) لكونها موصولا حرفيا ومعمول الصلة لا يتقدم عليها (قوله أي الخ) المناسب

لما سبق وما سيأتي وهو من الأسماء الخ كما في نسخة خطية على أنه لا فائدة فيه كما مر

اسم الفاعل

(قول المص ما اشتق من فعل الخ) أي اسم اشتق من دال فعل بمعنى حَدَّثَ موضوعا لما قام الحدث به عاقلا كان أولا إلا أنه قصد تغليب العاقل فعبر بمن وهو غير مناسب لمقام التعريف (قول المص بمعنى الحدث) حال من المستتر في قام يعني تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا بأحد الأزمنة الثلاثة (قوله فلما قال الخ) الأخصر والأولى وقوله لمن قام به يخرج غير الصفة المشبهة وقوله بمعنى الحدث يخرجها لكونها بمعنى الثبات والدوام (قوله خرج عنه غير الصفة المشبهة) أما خروج ما عدا أفعال التفضيل فظاهر، وأما خروجه فلأن المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به أن يكون موضوعا لمن قام به ويكون مَن قام به تمام المعنى الموضوع له فلو ضُمَّ إلى الحدث الزيادة ووضع لمن قام به الفعل معها اسم لا يصدق عليه أنه ما اشتق لمن قام به وأسند بعضهم إخراج اسم التفضيل كالصفة المشبهة إلى قوله بمعنى الحدث بناء على أن الاشتقاق لمن قام به شامل له وهذا إنما يصح إذا لم يضمن الاشتقاق معنى الوضع كما أشرنا إليه وهو خلاف الظاهر (قوله والدوام) غير موجود في بعض النسخ وهو حسن مبين للمراد من الثبوت (قول المص من فعله) من للبيان أي الفعل الذي اشتق اسم الفاعل من مصدره بالإضافة لأدنى ملاسمة (قوله لكونه مشابها الخ) لو تركه وذكر بعد قوله بشرط الخ لأن عمله لشبهه المضارع فيلزم أن لا يخالفه في الزمان كما في الجامي لكان أولى (قوله من حيث الزنة) ولو بحسب الأصل نحو قائم ويقوم (قوله على المصدر) أي معناه والأولى على الحدث (قوله وإنما يعمل) أي النصب

(قوله اسم الفاعل) أي المجرد من أل (قول المص بشرط معنى الحال) أي بشيء يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال الخ؛ فالإضافتان بيانيتان (قوله بشرط) -بعد قول المص أو- الحق إسقاطه (قوله لا بمعنى الماضي) الأولى ولا يعمل بمعنى الماضي

المشابهة من حيث الزنة فإن ضارباً مثل يضرب لا مثل ضرب فلا يقال زيد ضارب غلامه عمراً أمس وهو قوله (ولو قلت أمس لم يجر) أي ولو قلت زيد ضارب غلامه عمراً أمس لم يجر (بل يجب أن يضاف) اسم الفاعل إلى ما بعده (إذا كان بمعنى الماضي نحو زيد غلامه ضاربٌ عمرو أمس) وكانت الإضافة فيه معنوية لفوات شرط اللفظية وهو أن يكون المضاف صفةً مضافةً إلى معمولها فتفيد التعريف (إلا إذا أريد به) أي باسم الفاعل الذي هو بمعنى الماضي (حكايةً حال) ماضية فإنه حينئذ يعمل ولا يجب أن يضاف (كقوله تعالى وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ) فقوله باسط اسم فاعل وفاعله ضمير مستتر فيه راجع إلى كلبهم وذراعيه مفعول به له فاسم الفاعل هنا عاملٌ مع أنه بمعنى الماضي لأنه أريد به حكاية حالٍ ماضية فكأنه بمعنى الحال قوله (ويشترط أيضاً) أي ويشترط في عمل اسم الفاعل كما يشترط أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال (أن يَعْتَمِدَ) اسم الفاعل (على صاحبه) وصاحبه على ثلاثة أضرب إما مبتدأ (نحو زيد قائم أبوه اليوم) أو غدا (و) إما ذو حال نحو (جاءني زيد عادياً فرسه اليوم) أو غدا (و) إما موصوف (نحو جاءني رجل قائم غلامه اليوم) أو غدا وإنما يشترط هذا الاعتماد لأن اسم الفاعل مستعمل في أصل وضعه صفةً في المعنى فلا بد من شيء محكوم به عليه قوله (أو على الهمزة) أي وإن لم يعتمد اسم الفاعل على صاحبه فيشترط أن يعتمد على الهمزة (نحو أقائم الزيدان أو) على (ما النافية نحو ما قائم الزيدان) فقوله ما قائم مبتدأ والزيدان فاعله سادٌّ مَسَدَّ الخبر أي قائم مقامه ليعمل و إلا لم يعمل وإنما يشترط هذا الاعتماد لوقوعه حينئذ موقعا هو بالفعل أولى ويشترط أيضاً في عمل اسم الفاعل بأن لا يكون موصوفاً ولا مُصَغَّرًا لخروجه بالوصف والتصغير عن مشابهة الفعل واعلم أن اسم الفاعل إذا دخلت اللام عليه نحو الضارب يعمل مطلقاً سواء كان بمعنى الحال والاستقبال أو الماضي واسم الفاعل الذي وضع للمبالغة كضرب وضروب ومضارب وعليم وحذر مثل اسم الفاعل الذي لم يوضع للمبالغة في العمل والشرائط المذكورة. قوله

(قوله لعدم المشابهة الخ) أي لعدم مشابهة اسم الفاعل بمعنى الماضي الفعل الماضي في الوزن فلا يتحقق المشابهة اللفظية والمعنوية (قوله وهو قوله الخ) أي قوله لا بمعنى الماضي الخ معنى قوله ولو الخ (قوله إلى ما بعده) أي إلى منصوب بعده (قول المص إذا كان بمعنى الماضي) لا حاجة إليه (قوله وكانت الإضافة فيه معنوية) الأولى وإضافته معنوية (قوله فتفيد التعريف) أي إذا كان المضاف إليه معرفة كالمثال المذكور تفريع على قوله وكانت الإضافة الخ (قول المص حكاية حال) في حكاية الحال الماضية طريقتان: الأولى - وهي المشهورة - أن يقدر الفعل الماضي في زمن المتكلم، والثانية - وهي طريقة الأندلسي - أن يقدر المتكلم نفسه موجودا في زمن وقوع الفعل (قوله كقوله تعالى وكلهم الآية) في الصبان على الأشموني: قال بعضهم لا حاجة إلى تكلف الحكاية لأن حال أهل الكهف مستمر إلى الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط الحال فيكون عاملا وفي كلامهم ما يؤيده انتهى (قوله عامل) أي في ذراعيه (قوله كما يشترط) إلا أن الاعتماد شرط لعمل كل من النصب ورفع الظاهر بخلاف كونه معنى أحدهما فإنه شرط لعمل النصب فقط على الراجح. وفي بعض النسخ: كما اشترط (قوله اسم الفاعل) بمعنى: أي اسم الفاعل؛ فلا يلزم حذف الفاعل (قوله وصاحبه) أي صاحب اسم الفاعل المجرد عن أل بقرينة السياق (قوله إما مبتدأ) أي ولو في الأصل نحو ظننت زيدا قائما أبوه (قوله اليوم أو غدا) هنا وفيما يأتي لا حاجة إليه كما لا يخفى (قوله وإما موصوف) مذكورا كان أو محذوفا نحو قوله تعالى "وَمِنَ النَّاسِ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ" أي صنف مختلف ألوانه (قوله لأن اسم الفاعل مستعمل الخ) في بعض النسخ لأن اسم الفاعل يستعمل الخ أي مستعمل بحسب أصل وضعه صفة وإن غلبت الاسم على الوصفية في بعض المواضع نحو صاحب (قوله في المعنى) أي من حيث المعنى ولعله دفع به توهم إرادة الصفة النحوية وهي قاصرة (قوله فلا بد الخ) الظاهر فلا بد له من موصوف. وبعد لا يخفى أن لزوم الموصوف لا يستلزم الاستعمال المذكور فلا يتم التقريب والحق التعليل

بما قال الرضي نقلا عن ابن الحاجب: لأنه في أصل الوضع وصف فإذا أظهرت صاحبه قبله تقوى واستظهر به لبقائه على أصل وضعه فيقدر حينئذ على العمل انتهى (قول المص أو على الهمزة الخ) الأولى دال الاستفهام أو دال النفي ليشمل نحو هل ضارب الزيدان وكيف جالس الزيدان ولا ضارب أخواك وإنما قائم الزيدان بمعنى ما قائم إلا الزيدان وغير قائم الزيدان وليس قائم الزيدان (قوله أي وإن لم الخ) أشار به إلى أن أو لمنع الخلو (قوله فقوله ما قائم) في نسخة خطية: فقوله قائم بدون ما وهي الظاهرة (قوله ساد مسد الخ) الأخصر الاقتصار على قوله قائم مقام الخبر (قوله ليعمل) علة لقوله يشترط أن يعتمد ولا حاجة إليه كقوله: وإلا لم يعمل (قوله وإنما اشترط الخ) أي إن عدم الاعتماد على صاحبه. والظاهر وإنما يعمل حينئذ لوقوعه موقعا الخ (قوله هو بالفعل أولى) لتعلق الاستفهام والنفي بالحدث الدال عليه الفعل أصالة (قوله أن لا يكون موصوفا) قبل العمل ومطلقا عند البعض (قوله أن لا يكون موصوفا ولا مصغرا) خلافا للكسائي فيهما (قوله لخروجه بالوصف والتصغير عن مشابهة الفعل) أي الكاملة فيبعدان الوصف عن الفعلية. وفي الخضرى: لا تضر التثنية والجمع لأنهما لا يغيران صيغة المفرد كالتصغير انتهى. وقد يقال إن الوصف أيضا لا يغير الصيغة فليحذر (قوله إذا دخلت اللام) أي الموصولة (قوله سواء كان بمعنى الخ) وسواء كان مصغرا أو موصوفا أم لا كذا في الخضرى عن ألفية ابن معطى والسيوطى وكتب الأمير على الشذور: وشرطه أن لا يكون موصوفا ولا مصغرا. ظاهره ولو مع أل انتهى فليحذر (قوله والاستقبال) صوابه أو الاستقبال كما في نسخة (قوله واسم الفاعل الخ) الذى مال إليه العارف الجامي قدس سره السامي أن الموضوع للمبالغة ليس باسم فاعل ويخرج عن تعريفه بما خرج به اسم التفضيل وقد نبهناك عليه (قوله للمبالغة) أي للتخصيص عليها كما أوكيفا كما في الصبان، وكما فقط كما يفهم من عبارة شرح القطر (قوله وعليهم وحذر) واستعمالهما قليل (قوله مثل اسم الفاعل) خلافا للكوفيين حيث أنكروا إعمالها

(واسم المفعول)

وهو من الأسماء المتصلة بالأفعال (ما اشْتَقَّ من فعل لِمَنْ وَقَعَ عليه) أي لمن وقع عليه الفعل فقلوبه ما اشتق من فعل شاملٌ لغيره من الأسماء المتصلة بالأفعال غير المصدر فلما قال لمن وقع عليه خرج عنه غيره قوله (ويعمل عمل يُفَعِّلُ من فعله) أي يعمل اسم المفعول عمل الفعل المضارع المبني للمفعول من فعل ذلك الاسم المفعول متعديا إلى مفعول واحد أو إلى أكثر منه (نحو زيد مضروب غلامه كما تقول زيد يُضْرَبُ غلامه) فقلوبه غلامه مفعول ما لم يسم فاعله لقلوبه مضروب ولقلوبه يضرب قوله (ويشترط في عمله) أي في عمل اسم المفعول (ما اشترط في عمل اسم الفاعل) من كونه بمعنى الحال والاستقبال (نحو زيد مضروب غلامه اليوم) أو غدا لا بمعنى الماضي فلو قلت زيد مضروب غلامه أمس لم يجز بل يجب أن تضيف اسم المفعول إلى ما بعده إذا كان بمعنى الماضي نحو زيد مضروب غلامه أمس فكانت الإضافة معنوية كما ذكر ويشترط أيضا في عمل اسم المفعول ما اشترط في عمل اسم الفاعل من الاعتماد على صاحبه الذي هو على ثلاثة أضرب المبتدأ نحو زيد مضروب غلامه أو ذوالحال نحو جاءني زيد مضروبا غلامه أو موصوف نحو رجلٌ مضروب غلامه أو على الهمزة نحو أمضروب غلامه أو على ما النافية نحو ما مضروب غلامه فقلوبه أمضروب مبتدأ وقوله غلامه مفعول ما لم يسم فاعله سَدَّ مسدَّ الخبر أي قام مقام الخبر ويشترط أيضا في عمل اسم المفعول أن لا يكون موصوفا ولا مصغرا لخروجه بالوصف والتصغير عن مشابهة الفعل فإذا دخلت اللام على اسم المفعول يعمل مطلقا سواء كان بمعنى الحال أو الاستقبال أو الماضي قوله

(والصفة المشبهة)

أي المشبهة باسم الفاعل في أنها تُذَكَّرُ وتُؤنَّثُ وتُثنى وتجمع كاسم الفاعل فتقول حسن حسان حسنون حسنة حسنتان حسنات كما تقول ضارب ضاربان ضاربون ضاربة ضاربتان ضاربات وهي

اسم المفعول

(قوله فقوله) في نسخة بدون الفاء (قوله لغيره الخ) الأولى لجميع الأسماء المتصلة بالأفعال (قوله من فعل ذلك الاسم المفعول) الصواب اسم المفعول بدون أل ، بل الأولى من فعل ذلك الاسم أو من فعله (قوله إلى مفعول واحد) أو إلى مفعول بواسطة حرف الجر (قول المص زيد مضروب غلامه اليوم) مرّ أنّ اشتراط أحد الزمانين إنما هو لعمل النصب على الراجح فالحق التمثيل بنحو زيد معطى غلامه درهما اليوم (قوله فلو قلت الخ) ينبغي على ما ذكر أن يقول بدله: فلو قلت زيد معطى درهما أمس. وكذلك بدل نحو زيد مضروب غلامه أمس: زيد معطى درهم أمس (قوله أن تضيف) في نسخة أن يضاف (قوله إذا كان بمعنى الماضي) مستدرك (قوله فكانت) في نسخة وكانت

(قوله ويشترط الخ) الأولى والأخصر الاقتصار على قوله: ومن الاعتماد على صاحبه

(قوله أو ذو حال الخ) المناسب لقوله المبتدأ: أو ذو الحال الخ أو الموصوف الخ

(قوله نحو رجل) في نسخة نحو جائي رجل وهي المناسبة (قوله فقوله أمضروب غلامه) فيه مسامحة لا تخفى، كما في بعض النسخ

(قوله فإذا) الأولى وإذا كما في نسخ خطية

الصفة المشبهة باسم الفاعل

(قوله أي المشبهة باسم الفاعل) أي الملحوظ مشابقتها به فتعطى عملها

(قوله في أنها تذكر الخ) أي بعد اشتراكهما في كونهما لمن قام به الفعل والأولى في التذكير والتأنيث الخ (قوله كاسم الفاعل) لا فائدة فيه

من الأسماء المتصلة بالأفعال (ما اشتق من فعلٍ لازم لمن قام به بمعنى الثبوت) فقوله ما اشتق من فعل شاملٌ لجميع الأسماء المتصلة بالأفعال غير المصدر فلما فقال لازم خرج عنه اسم المفعول واسم الفاعل المتعدي وأفعل التفضيل المشتق من الفعل المتعدي ولما قال لمن قام به خرج عنه غير اسم الفاعل المشتق من الفعل اللازم ولما قال بمعنى الثبوت خرج عنه اسم الفاعل المشتق من الفعل اللازم لكونه بمعنى الحدوث (نحو كريم) فإنه مشتق من كرم (و) نحو (حَسَنٍ) فإنه مشتق من حسن قوله (وعملها كعمل فعلها) أي عمل الصفة المشبهة كعمل فعلها في أن كل واحد منهما يطلب الفاعل فقط ولا يشترط في عملها أن يكون بمعنى الحال والاستقبال لأنها بمعنى الثبوت ولا معنى في عملها لاشتراط الزمان ولكن يشترط في عملها أن يعتمد على صاحبها الذي هو على ثلاثة أضرب المبتدأ (نحو زيد كريم حسبه وزيد حسن وجهه أو) ذو حال نحو (جاءني زيد كريما حسبه و) نحو جاءني (زيد حسنا وجهه أو) موصوف نحو جاءني (رجل كريم حسبه و) جاءني (رجل حسن وجهه) وإن لم تعتمد على صاحبها فيشترط أن تعتمد على الهمزة نحو أكرم حسبه وأحسن وجهه أو على ما النافية نحو ما كريم حسبه وما حسن وجهه فقوله كريم وحسن مبتدأ وحسبه ووجهه فاعل سدَّ مسدَّ الخبر أي قام مقام الخبر قال المطرزي في المغرب حسب الرجل مآثر آبائه لأنه يحسب به من المناقب والفضائل له وعن شمر بن الحواشب الحَسَبُ الفعلُ الحَسَنُ له ولآبائه ومنه من فَاتَهُ حَسَبُ نَفْسِهِ لَمْ يَنْتَفِعْ بِحَسَبِ أَبِيهِ قال الأزهري ويقال للسخي الجواد حسيب والذي يكثر عدد أهل بيته حسيب . قوله

(وأفعل التفضيل)

وهو من الأسماء المتصلة بالأفعال (ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره) فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الأسماء المتصلة بالأفعال غير المصدر فلما قال لموصوف خرج عنه اسما الزمان والمكان واسم الآلة لأنها ليست لموصوف فلما قال بزيادة على غيره خرج عنه اسم الفاعل

(قول المص لازم) حقيقة أو محولا إليه المتعدي كرحيم المشتق من رجم بالكسر بعد نقله إلى رُحْم بالضم (قول المص بمعنى الثبوت) أي الدوام بحسب أصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطاق لأنه بحسبه للحدوث ثم عرض له الثبوت في الاستعمال كذا في الجامي. والمختار أنه صفة مشبهة كما صرح به في الألفية وشروحها (قوله خرج عنه اسم المفعول الخ) وكذلك خرج عنه اسم الآلة واسم الزمان والمكان المشتق من الفعل المتعدي (قوله واسم الفاعل الخ) الأولى واسم الفاعل وأفعّل التفضيل المشتقان من الفعل المتعدي (قوله غير اسم الفاعل الخ) وهو أفعّل التفضيل واسم الزمان والمكان المشتقان من الفعل اللازم (قوله لكونه بمعنى الحدث) أي لكونه متلبسا بمعنى هو حدوث الفعل وتجده أي وقوعه في زمن من الأزمنة (قوله من كرم) أي من مادته وكذا يقال في قوله الآتي من حسن (قول المص وعملها كعمل فعلها) قد يقال تنصب ما بعدها على التشبيه بالمفعول به أيضا واشتراط الاعتماد الآتي إنما هو له وأما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف عليه كذا قال ابن هشام. لكن ظاهر عبارة العارف الجامي قدّس سرّه السامي وغيره أنه لمطلق العمل (قوله يطلب الفاعل) الأولى يرفع الفاعل (قوله فقط) أي لا تنصب المفعول به وإلا فكل منهما ينصب المصدر والمفعول معه على خلاف فيها والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له (قوله ولا يشترط في عملها) أي كما يشترط في عمل اسم الفاعل. والمشهور أنه شرط لعمله في المفعول به (قوله أن يكون) الأولى أن تكون كما في نسخة (قوله ولا معنى) الحق فلا معنى كما نسخ خطية

(قوله في عملها) الأولى إسقاطه أو ذكره بعد قوله لاشتراط الزمان (قوله ولكن يشترط في عملها الخ) أي عمل فعلها وهو الرفع وقد مرّ أنفا عن ابن هشام أن هذا الاشتراط إنما هو لعمل النصب على التشبيه (قوله الذي هو على ثلاثة أضرب) ولا يتأتى فيها الاعتماد على الموصول على الراجح لأن اللام الداخلة عليها للتعريف عليه (قوله فقوله كريم وحسن مبتدأ الخ) أي كل واحد منهما وكذا يقال فيما بعد. ويجوز رفع الصفة على الخبرية وما بعدها على الابتداء، لكنه لا يكون مما نحن فيه (قوله مآثر) جمع مآثرة بفتح المثلة وضمها المكرومة (قوله لأنه الخ) أي قيل لمآثر آباء الرجل حسبه لأنه يحسبها ويعدها من المناقب والفضائل لنفسه (قوله يحسب به) من الحساب بمعنى العد والباء زائدة زيادتها على المفعول سماعية وفي سماع زيادتها هنا توقف والضمير راجع إلى المآثر بتأويل المذكور (قوله من المناقب) صلة يحسب (قوله بن الحواشب) غير موجود في المغرب (قوله الجواد) صفة كاشفة (قوله والذي) عبارة المغرب وللذي

أفعل التفضيل

(قول المص لموصوف) قام به الفعل أو وقع عليه نحو أعذر وألوم إلا أن الثاني شاذ (قول المص بزيادة على غيره) أي في أصل ذلك الفعل فلا يرد نحو زائد (قوله لأنها ليست لموصوف) أي ليست موضوعة له لأن المراد بالموصوف ذات مبهمة غاية الإبهام ولا إبهام في الغاية في الذات المدلولة لتلك الأسماء لأنها تدل على المكان والزمان والآلة. ففيها نوع تعيين كذا في شرح مولانا الجامي قدّس سرّه السامي (قوله فلما قال) صوابه ولما قال

والمفعول والصفة المشبهة قوله (وهو) أي أفعَل التفضيل (على) وزن (أفعَل نحو أكرم وأعلم إلا ما شَدَّ من نحو خير وشر) فإنه لا يكون على وزن أفعَل ويشترط فيه أن يُبْنَى من الفعل الثلاثي المجرد ليَمَكْنَ منه بناء أفعَل وأن لا يكون لونا نحو أسود ولا عيبا ظاهرا نحو أعور لا مثل أجهل فإنه ليس بعيب ظاهر لأن باب الألوان والعيوب جاءت فيه الصفة المشبهة على وزن أفعَل فلو بني منهما أفعَل التفضيل لالتبس بالصفة المشبهة فإذا قلت زيد الأسود على تقدير بناء أفعَل التفضيل منه لم يُعْلَم أن المراد أنه ذو سواد أو أنه زائد في السواد فإذا أردت أن تبني أفعَل التفضيل من غير الثلاثي نحو دحرج أو من غير المجرد نحو استخرج أو من الألوان نحو سود أو من العيوب نحو عور بنيت أفعَل التفضيل من فعل يصح بناؤه منه نحو أشد وأكثر وأحسن وأقبح على حَسَب غرضك الذي تريد ثم تأتي بمصادر تلك الأفعال فتنبئها على التمييز لتَحَقِّق معنى التمييز فيها فتقول هو أشد منه دحرجا وأكثر منه استخارجا وأحسن منه سوادا وأقبح منه عَوْرًا قوله (ولا يعمل في الظاهر) أي ولا يعمل أفعَل التفضيل في الظاهر إلا في مسألة الكحل المذكورة في الكافية بل يعمل في المضمر لأن جميع الأسماء المتصلة بالأفعال إنما يعمل لكونه بمعنى الفعل وليس أفعَل التفضيل بمعنى الفعل لعدم دلالة الفعل على زيادة فلا يعمل في الظاهر لأن العمل في الظاهر أقوى ولكن يعمل في المضمر لأنه وإن لم يكن بمعنى الفعل لكنه مشتق من الفعل (فلا يقال مررت برجل أفضل منه أبوه بخفض أفضل) أي بجره الذي هو بالفتح لأنه غير منصرف لوزن الفعل والصفة لأنه على تقدير جره يكون صفة الرجل وأبوه فاعله فيلزم عمله في الظاهر (ولكن يقال) مررت برجل أفضل منه أبوه (برفعه) أي برفع أفضل ليكون أبوه مبتدأ وأفضل خبره مقدم على المبتدأ وفاعله مضمر مستتر فيه راجع إلى قوله أبوه فيكون عمله في المضمر والجملة من المبتدأ والخبر في محل الجبر لتكون صفة للرجل قوله (ويلزمه التنكير مع من) أي ويستعمل أفعَل التفضيل على ثلاثة أوجه إما بمن ويلزمه التنكير حينئذ أو باللام أو بالإضافة ويلزمه التعريف على هذين التقديرين وهو قوله ويلزمه التنكير مع

بين ذلك الشيء وغيره مفضلاً باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره

(قوله المذكورة في الكافية) لا يخفى عدم حسن هذه الإحالة

(قوله بل يعمل في المضمر) ظاهره في مطلقه مستترا كان أو ظاهراً كما هو المتبادر من ظاهر عبارة المص وليس كذلك إذ لا يعمل في البارز كما لا يخفى على المراجع

(قوله لأن جميع الخ) قد يقال إنّ من أفراد الجميع الصفة المشبهة وعملها إنما هو لمشايتها اسم الفاعل لا لكونها بمعنى الفعل كما قال العارف الجامي قدس سره السامي نعم في شروح الألفية ما يفيد أن عملها لأجل المشابهة إنما هو عمل النصب فليراجع وليحرر

(قوله وليس - إلى قوله فلا يعمل في الظاهر) الظاهر ولما لم يكن لأفعل التفضيل فعل بمعناه ولم يكن فيما هو الأصل فيه - وهو استعماله بمن - مشبها لاسم الفاعل لم يعمل في الظاهر

(قوله لأن العمل في الظاهر أقوى) فيحتاج إلى عامل قوي وأفعل التفضيل ليس كذلك

(قوله ولكن يعمل في المضمر) أي المستتر الذي هو أمر اعتباري

(قوله لكنه مشتق من الفعل) فله قوة أن يعمل فيه

(قوله بالفتح) الأولى إسقاط الباء (قوله الرجل) في نسخة لرجل (قوله مقدم) في نسخة خطية: مقدماً

(قوله لتكون الخ) في نسخة: لكونها صفة لرجل. وهي الظاهرة (قوله أي ويستعمل الخ) قد يقال مقتضى قوله الآتي وهو قوله: ويلزم التنكير مع من، تقديم هذا التفصيل على المتن (قوله إما بمن) ظاهرة أو مقدرة وقد اجتمعا في قوله تعالى " أنا أكثر منك مالا وأعز نفراً " أي منك ومن الثاني اسم التفضيل المضاف إلى المنكر نحو زيد أفضل رجل. في الصبان: أصله زيد أفضل من كل رجل فحذف من كل اختصاراً وأضيف أفعل إلى رجل

(قوله أو بالإضافة) أي إلى المعرفة

(قوله ويلزمه التعريف الخ) لا فائدة فيه

(قول المص على أفعل) أي لفظاً بقرينة الاستثناء الآتي. وقد يقال: لو جعل هذا الوزن أعم من أن يكون لفظاً أو تقديرًا لدخل نحو خير وشر واستغنى عن الاستثناء والحكم عليه بالشذوذ

(قوله إلا ما شذ) أي قياساً لا استعمالاً

(قوله الثلاثي المجرد) بقي قيود؛ وهي: كون الفعل متصرفاً، معلوماً، تاماً، مثبتاً، قابلاً للتفاضل

(قوله منه) الأولى تأخيره من قوله بناء أفعل

(قوله وأن لا يكون الخ) أي الفعل المذكور دال لون الخ والأولى بدله ليس بلون الخ

(قوله نحو أسود) الظاهر نحو سود وكذا يقال فيما بعد (قوله لا مثل أجهل الخ) الأولى بخلاف مثل جهل لأنه عيب باطن

(قوله لأن باب الألوان الخ) إضافة الباب إلى ما بعده من إضافة العام إلى الخاص أي لأن دوال الألوان والعيوب الظاهرة الخ

(قوله فيه) الظاهر: منه

(قوله فلو بنى منهما) الظاهر منه

(قوله على تقدير بناء أفعل التفضيل منه) مستدرك

(قوله أن المراد) أي من التركيب المذكور

(قوله فإذا أردت الخ) الحق وإذا أردت إفادة التفضيل في غير الثلاثي المجرد نحو دحرج واستخرج أو في الألوان نحو سود أو العيوب نحو عور بنيت الخ

(قوله على حسب غرضك) أي والتعيين على حسب غرضك

(قوله الذي تريد) صفة كاشفة

(قوله على التمييز) أي عن النسبة (قول المص ولا يعمل في الظاهر) أي لا يعمل الرفع بالفاعلية في الاسم المصرح به ولو مضمرًا منفصلاً وكذلك لا يعمل في المفعول به والمفعول معه والمفعول المطلق

(قوله إلا في مسألة الكحل) أي في مسألة يمثل النحويون لها بما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد؛ فالإضافة لأدنى ملابسة؛ وهي كل اسم تفضيل تقدمه نفى أو شبهه ووقع في اللفظ صفة لشيء وفي المعنى لمتعلق مشترك

من أي ويلزم أفعال التفضيل التنكيرُ مصاحبا بمن (نحو زيد أفضل من عمرو فإذا فارقتَ مِنْ) عن أفعال التفضيل (فالتعريف باللام أو بالإضافة لازم) أي فتعريفه باللام لازم (نحو زيد الأفضل أو) بالإضافة نحو (زيد أفضل الرجال) وإنما يستعمل أفعال التفضيل مع أحد هذه الثلاثة لِيُعْلَمَ المفضل عليه فلا يجوز أن يقالَ زيد أحسن لعدم العلم بالمفضل عليه إلا أن يعلمَ بقرينة كقوله تعالى ﴿ إِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ أي وأخفى من السر وكقول المؤذّنِ اللهُ أكبر أي أكبر من كل شيء فإذا استعمل أفعال التفضيل بمن أو بالإضافة كان العلمُ بالمفضل عليه ظاهرا لكونه مذكورا حينئذ وأما إذا استعمل باللام نحو زيد الأعلم فيعرف بتعريف العهد فيكون المفضل عليه معهودا فيفهم ولا يجوز أن يقال زيد الأفضل من عمرو مستعملا باللام وبمن لحصول الاستغناء بكل واحد منهما عن الآخر قوله (وما دام) أفعال التفضيل (منكرا) يعني مستعملا بمن (يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والاثنان والجمع) كقولك زيد أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو و الزيدون أفضل من عمرو وهند أفضل من سعاد والهندان أفضل من سعاد والهندات أفضل من سعاد وإنما يستوي فيه المذكر والمؤنث والتثنية والجمع لصيرورة من كالجاء لأفعال التفضيل فلا يجوز إلحاق علامة التانيث والتثنية والجمع بأفعال التفضيل قبلَ مَنْ لئلا يلزم إلحاق علامتها قبل مُضَيِّ الاسم بتمامه أي في الوسط ولا بعدَ من لعدم جواز الفصل بشيء وهو من هنا بين الاسم وبين علامتها قوله (فإذا عُرِّفَ) أي فإذا عُرِّفَ أفعال التفضيل باللام (أنْثَ) أفعال التفضيل (وثْنِيَّ وَجُمَع) أي ولا يجوز فيه الاستواء لأن اللام إذا دخلت عليه أخرجته عن شبه الفعل وعن شبه ما أشبهه فجرى مجرى الأسماء في وجوب المطابقة لمن هو له أي للمفضل فتقول زيد الأفضل والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون هند الفضلي الهندان الفضليان الهندات الفضليات أو الفضلُ قوله (فإذا أضيف) أي فإذا أضيف أفعال التفضيل يعني إذا كان مستعملا بالإضافة فله معنيان أحدهما وهو الأكثر أن يراد زيادته على مَنْ يضاف إليه و حينئذ يجوز فيه الأمران أي الاستواء وعدم الاستواء أي المطابقة وهو قوله (ساغ فيه

(قوله ما أشبهه) وهو أفعال التفضيل المستعمل بمن
(قوله مجرى الأسماء) الأولى مجرى سائر الصفات
(قوله لمن هو له أي للمفضل) الأولى والأخسر
للموصوف (قوله والزيدون الأفضلون) لو زاد أو
الأفاضل لكان أنسب (قوله أو الفضل) بضم ففتح
(قوله يعنى- إلى قوله وهو قوله) لا يخفى بعد هذه
العناية ويغنى عنها أن يضم إلى تفسيره المذكور: وقصد
به تفضيل موصوفه على المضاف إليه وهو الأكثر
(قوله فله معنيان) بل ثلاثة ثالثها أن لا تقصد به الزيادة
أصلاً نحو الناقص والأشج أعدلاً بنى مروان أي عادلاً هم
(قوله زيادته) أي زيادة موصوفه
(قوله وهو قوله) أي جواز الأمرين حينئذ معنى قوله

(قوله بمن) في نسخة خطية: لمن
(قوله عن أفعال التفضيل) الحق إسقاط عن
(قوله أي فتعريفه باللام لازم) في نسخة خطية: ذكر
لازم بعد قول المص: زيد أفضل الرجال وهي الظاهرة
(قوله ليعلم المفضل عليه) قد يقال إن استعماله مع
الإضافة في نحو زيد أعلم بغداد لا يوجب العلم به
(قوله زيد أحسن) الأولى نحو زيد أحسن
(قوله كان العلم بالمفضل عليه ظاهراً) فيه بالنسبة إلى
الإضافة: ما مرّ آنفاً
(قوله فيعرف بتعريف العهد - إلى قوله فيفهم)
الأنسب والأخسر فيكون المفضل عليه في حكم
المذكور ظاهراً لكون أل للعهد
(قول المص والاثنان) الأولى والمثنى
(قوله لصيرورة من كالجزم) لأنها الفارقة بينه وبين
أفعال الصفة المشبهة
(قوله لثلاً يلزم الخ) الأخصر لثلاً يلزم إلحاقها بالوسط
(قوله لعدم جواز الفصل الخ) إذ يجب أن تكون في
آخر الاسم حقيقة
(قوله وبين علامتها) الأولى وبينها
(قوله أي ولا يجوز) الصواب: إسقاط الواو
(قوله لأن اللام الخ) المناسب لما سبق من تعليل
استواء أفعال التفضيل المستعمل بمن أن يقول كما قال
العارف الجامي قدس سره السامي للزوم مطابقة الصفة
لموصوفها مع عدم المانع ؛ وهو امتزاجه بمن التفضيلية.
نعم هذا التعليل مناسب لتعليلهم: استواء أفعال من
بقولهم لأن المجرد شبيه بأفعال التعجب وهو لا يتصل به
علامة تشنية وجمع وتأنيث (قوله أخرجته) في نسخة
خطية بعد عن شبه الفعل وهي الظاهرة
(قوله عن شبه الفعل) أي أفعال التعجب

(الأمران) أي جاز بأفعل التفضيل المضاف الأمران الاستواء نحو زيد أفضل الرجال والزيدان أفضل الرجال والزيدون أفضل الرجال وهند أفضل النساء الهندان أفضل النساء الهندات أفضل النساء لكونه مشابها لأفعل التفضيل المستعمل بمن من حيث إن المفضل عليه مذكور في كل واحد منهما وعدم الاستواء نحو زيد أفضل الرجال والزيدان أفضل الرجال والزيدون أفضل الرجال هند فضلى النساء الهندان فضليا النساء الهندات فضليات النساء أو فُضِّل النساء لكونه مخالفا لأفعل التفضيل المستعمل بمن من حيث وجود الإضافة هنا وعدم الإضافة في المستعمل بمن والثاني أن يراد زيادة مطلقة لا على مَنْ يضاف إليه فتكون هذه الإضافة للتخصيص والتوضيح و حينئذ لا يجوز الأمران بل لا بد فيه من عدم الاستواء أي المطابقة بين أفعل التفضيل وبين من هو له كما في أفعل التفضيل المعروف باللام لمشابهته له من حيث إن المفضل عليه غير مذكور فيهما فتقول زيد أفضل الرجال والزيدان أفضل الرجال والزيدون أفضل الرجال هند فضلى النساء الهندان فضليا النساء الهندات فضليات النساء أو فضل النساء . قوله

(باب الفعل)

لما فرغ من بيان الاسم شرع في تقرير بيان الفعل فقال (الفعلُ مَا دَلَّ عَلَى معنى في نفسه مقترِنٌ بأحد الأزمنة الثلاثة) فقوله ما دل على معنى شامل للحرف والاسم فلما قال في نفسه خرج عنه الحرف ولما قال مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة يعني الماضي والحال والاستقبال خرج عنه الاسم أيضا وإنما قال بأحد الأزمنة الثلاثة ولم يقل بالزمان ليخرج عنه الغبوق والصبوح قوله (ومن خواصه) إلى آخره ففي كلامه لف ونشر أي ومن خواص الفعل (أنه يصح أن يدخله قد نحو قد ضرب) لأنها لتقريب معنى الماضي إلى الحال أو لتقليل الفعل المضارع أو لتحقيقه وهذه المعاني لا توجد إلا في الفعل (و) من خواصه أنه يصح أن يدخله (حرفا الاستقبال) وهما السين وسوف نحو سيضرب وسوف يضرب لأنهما لتخصيص الفعل المضارع المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال فلا

(قوله أي جاز بأفعل التفضيل المضاف الأمران) لا

فائدة فيه بعد وهو قوله

(قوله بأفعل التفضيل) في نسخة في أفعل التفضيل

(قوله في كل واحد منهما) الأولى مع كل واحد منهما

(قوله لكونه الخ) الظاهر لمشابهته ما فيه الألف واللام

في التعريف

(قوله والثاني الخ) ومثله في الحكم ما إذا لم يقصد به

الزيادة أصلا وينبغي على ما قررنا أن يقال بدله وأما إذا

قصد به زيادة الخ

(قوله لا على من يضاف إليه) تفسير لقوله مطلقة

(قوله للتخصيص) المراد هنا رفع الإبهام؛ فعطف

التوضيح عليه تفسيري

(قوله من عدم الاستواء أي من المطابقة) الأولى

الاقتصار على قوله من المطابقة

(قوله فتقول زيد أفضل الرجال الخ) الحق بدل قوله

الرجال والنساء بغداد أو قوم مضافا إلى ضمير الموصوف

{ باب الفعل }

(قوله من بيان الخ) في نسخة خطية من بيان باب

الاسم شرع في تقرير باب الفعل

(قوله في تقرير بيان الفعل) الظاهر إسقاط تقرير

(قوله ولم يقل بالزمان) أي مع أنه أخصر

(قوله الغبوق والصبح) الأول المشروب بالعشي والثاني

المشروب في الصباح كذا في معجم الوسيط

(قوله ففي كلامه لف ونشر) مرّ ما فيه غير مرّة

(قوله معنى الماضي) وهو الزمان وفي نسخة إسقاط

معنى (قوله أو لتقليل الفعل المضارع) أي حدثه

(قوله أو لتحقيقه) أي تحقيق الفعل ماضيا كان أو

مضارعا

يكونان إلا في الفعل وفي سوف دلالة على زيادة تأخيرٍ ومنه سَوَّفْتُ الأمر أي أخرته (و) من خواصه أنه يصح أن يدخله (الجوازم نحو لم يضرب) لاختصاص الجزم بالفعل لكون الجزم في الفعل عوضًا عن الجر في الاسم ولم يُعكَّس لأن الفعل ثقيل فالجزم أليق به لجبر الثقل (و) من خواصه أنه (يتصل به الضمير المرفوع البارز نحو ضربت) لامتناع الضمائر المرفوعة البارزة في الاسم والحرف أما في الحرف فظاهر وأما في الاسم فَلَيْثَلَا يلزم اجتماع الألفين في المشنى والواوين في الجمع (و) من خواصه أنه اتصل به (تاء التانيث الساكنة نحو ضَرَبْتُ) لأن وضعها لتدل على أن فاعل الفعل مؤنث فلا تكون إلا بالفعل وإنما قيدت بالساكنة لأن تاء التانيث المتحركة إنما هي داخلة على الاسم نحو طلحة وعائشة فرقا بينهما ولم يعكس لأن الفعل ثقيل فالسَّكَنَةُ أليق له لجبر الثقل قوله (وأصنافه) أي وأصناف الفعل أحد عشر صنفًا أولها (الماضي و) ثانيها (المضارع و) ثالثها (الأمر و) رابعها (النهي و) خامسها (المتعدي وغير المتعدي و) سادسها (المبني للفاعل وللمفعول و) سابعها (أفعال القلوب و) ثامنها (أفعال الناقصة و) تاسعها (أفعال المقاربة و) عاشرها (أفعال المدح والذم و) الحادي عشر (فعلا التعجب) هذا ذكرها على سبيل الإجمال وسيجيء ذكرها إن شاء الله تعالى على سبيل التفصيل بهذا الترتيب المذكور. قوله

(الماضي)

أي ومن أصناف الفعل الماضي (وهو الذي يدل على حدث) أي مصدر ثابت (في زمان قَبْلَ زمانك نحو ضَرَبَ) فإنه يدل على الضرب الذي وقع في الزمان الماضي (وهو) أي الماضي (مبنيٌّ على الفتح) لفظًا نحو ضرب أو تقديرًا نحو رمى فإن أصله رمي قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها وإنما بني لأنه مبني الأصل و على الحركة لوقوعه موقعَ الاسم في مثل قولك زيد ضَرَبَ وقع موقع ضارب في قولك زيد ضارب والأصل في الاسم الحركة وعلى الفتح لأنه أخف الحركات (إلا إذا اعترض) على الماضي (ما يوجب سكونه) وهو أن يتصل به الضمير المرفوع

(قول المص المبنى للفاعل والمفعول) في نسخ الخط المبني للمفعول وهي الظاهرة الموافقة للتفصيل

(قول المص أفعال الناقصة) الحق: الأفعال الناقصة (قوله والحادي عشر) المناسب وحادي عشرها كما في نسخة خطية (قوله بهذا الترتيب المذكور) الأولى الاقتصار على واحد من اسم الإشارة والمذكور (قوله مصدر) أي مدلول مصدر ولا فائدة فيه (قول المص في زمان قبل زمانك) قال العارف الجامي قدس سره السامي: قبلية ذاتية تكون بين أجزاء الزمان فإن تقدم بعض أجزاء الزمان على بعض إنما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم للزمان زمان انتهى ولا يخفى أن اللزوم المذكور إذا كان الزمانان متغيرين وأما إذا كانا متحدتين فاللزام إنما هو ظرفية الشيء لنفسه وقد يجاب بأنه إنما يلزم ظرفية العام في الخاص بمعنى تحققه فيه كذا فهم من الدسوقي على المختصر (قوله أو تقديرًا) الظاهر ترك التعميم وإدخال الإعلال في نحو رمى في العارض الموجب للسكون كما فعل صاحب المفصل حيث قال لا فرق بين نحو رمى وما اتصل به الضمير المرفوع المتحرك والواو في أن الأصل في كل منها البناء على الفتح والسكون والضم عارضان كما صرح به العصام في شرحه على الكافية

(قوله لأنه مبني الأصل) ظاهره تعليل الشيء بنفسه فالأولى بدله لعدم مقتضي الإعراب وهو اعتوار المعاني المختلفة في الاسم والمشابهة التامة له في الفعل المضارع (قوله لوقوعه موقع الخ) المشهور في تعليل البناء على الحركة مشابته المضارع في وقوعه صفة وصله وخيرا وحالا وشرطا وجزاء والمضارع معرب والأصل في الإعراب الحركة (قوله وقع موقع ضارب في قولك زيد ضارب) غير موجود في نسخة خطية (قوله والأصل في الاسم الحركة) أي الإعراب بالحركة والظاهر بدله: والأصل في الاسم الإعراب فلم يكن بمشابهته إياه متمكنا في البناء فثلب عنه ما هو الأصل فيه وهو السكون (قول المص إلا إذا اعترض) في بعض نسخ المتن زيادة:

عليه

(قوله ومنه سوفت الأمر الخ) في المصباح وسوف كلمة وعد ومنه سوفت به تسويفا إذا مطلته بعود الوفاء. وأصله: أن يقول له مرة بعد أخرى "سوف أفعل" انتهى وفي معجم الوسيط سوف فلان الأمر قال سوف أفعله

(قوله لكون الجزم الخ) ليحصل لكل من الاسم والفعل ثلاثة أوجه من الإعراب اثنان مشتركان وواحد مختص (قوله لأن الفعل ثقيل) أي بالنسبة إلى الأسماء الجامدة (قوله لجبر الثقل) أي لتعادل خفته الثقل

(قوله لامتناع الضمائر الخ) أي لامتناع وجود الضمائر المتصلة المرفوعة الخ

(قوله أما في الحرف فظاهر) لأن الضمائر المذكورة فواعل ولا فاعل للحرف كذا فهم من الجامي قدس سره السامي في هذا المقام وصرح في باب المضممر بأن الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لأنه خلاف لغتهم ويفهم منه أنه لا مانع من اتصاله به قياسا

(قوله فثلاثا يلزم اجتماع الخ) تقدم ما فيه في باب المضممرات فليراجع

(قول المص تاء التأنيث) يعني تأنيث الفاعل فلا يرد تاء وُتت وثبتت على لغة سكونها ووجه اختصاصها بظاهر فقول الشارح لأن وضعها الخ مستدرك

(قوله فلا تكون إلا بالفعل) أي لا تكون متصلة إلا به وفي نسخة في الفعل

(قوله المتحركة) أي بحركة الإعراب فلا يرد الحصر الآتي بنحو لات وربت وُتت

(قوله إنما هي داخلية على الاسم) الأولى من خواص الاسم (قوله فرقا بينهما) أي إنما أسكنت تاء الفعل وحركت تاء الاسم فرقا بين التائين

(قوله له) الظاهر به كما في نسخة

(قوله أحد عشر صنفا) في نسخ خطية اثني عشر صنفا ؛ بجعل المتعدي وغير المتعدي صنفين

(قول المص والنهي) لم يعقد له في مقام التفصيل بابا؛ فلا وجه لعهده من الأصناف في مقام الإجمال

المتحرك (نحو ضَرَبْتُ) فإنه مبني على السكون لكرهتهم أن يجتمع أربع حركات متوالية فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفعل بفاعله (و) إلا إذا اعترض على الماضي ما يوجب (ضَمَّه) وهو أن يتصل به واو الجمع المذكر أي الضمير المرفوع البارز الذي هو الواو (نحو ضَرَبُوا) فإنه مبني على الضم لمجانسة الواو. قوله

(المضارع)

أي ومن أصناف الفعل المضارع (وهو ما اعتُقت) أي جاءت بالنوبة من العُقبة وهي النوبة (في صدره) أي في أوله (إحدى الزوائد الأربع) أي الياء والتاء والهمزة والنون (نحو يفعل وتفعل وأفعل ونفعل) وقد ذكر في التصريف بيانها والمضارعة بمعنى المشابهة وإنما قيل له المضارع لمشابهته باسم الفاعل لفظاً ومعنى أما مشابهته له لفظاً فلأن كل واحد منهما على أربعة أحرف أو أكثر وثانيهما ساكن وأما معنى فلدلالة كل واحد منهما على شيء هما مشتقان منه وهو المصدر قوله (ويشترك فيه) أي في الفعل المضارع (الحاضر) أي الحال (والمستقبل) نحو يفعل فإنه يصلح لهما (إلا إذا دخله اللام) أي لام التأكيد كقوله تعالى ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَغْلَمُ مَا تُكِنُّ ﴾ فإنه يختص بالحال (أو) إلا إذا دخله (سوف أو السين) كقولك سيعضرب أو سوف يضرب فإنه يختص بالمستقبل قوله (ويعرب) أي ويعرب الفعل المضارع إذا لم يتصل به نُونُ التأكيد ولا نون جمع المؤنث لمشابهته الاسم أي اسم الفاعل كما ذكر والأصل في الاسم الإعراب بالرفع والنصب والجرا والأصل في الفعل الإعراب (بالرفع والنصب والجزم) لا بالجر لثلاث مزية إعرابه على إعراب الاسم أما إذا اتصل به نون التأكيد كقولك لا تضربن والخفيفة لا يضربن فهو مبني لأنه لو أعرب على ما قبل النون لالتبس الواحد بغيره ولو أعرب على النون لكان إعراباً على ما أشبه التنوين أو نون جمع المؤنث كقولك يضربن فهو مبني أيضاً لأن هذه النون أي نون الجماعة التي هي ضمير المؤنث أوجبت تسكين ما قبلها قياساً على فعلت وفعلن وعند حصول السكون يتعذر الإعراب قوله (فارتفاعه)

(قوله فإنه مبني على السكون) كذا في الجامي ولا يدل عليه عبارة المتن والصحيح بنائه على فتحة مقدرة كما مرّ (قوله لكرهتهم أن يجتمع الخ) أي في الثلاثي وبعض الخماسي كانتطلقت وحمل الرباعي والسداسي وبعض الخماسي كتعظمت عليه إجراء للبناء على وتيرة واحدة ويرد عليه نحو شجرة وحركة ومن ثمّ اختار بعضهم أن الموجب لسكون آخر الفعل فيما مرّ تمييز الفاعل من المفعول في نحو أكرمنا بالسكون وأكرمنا بالفتح وحملت التاء ونون النسوة على نا للمساواة في الرفع والاتصال (قوله لشدة الخ) أي وإنما كان الفعل مع الضمير المذكور ككلمة واحدة لشدة الخ والأولى لشدة اتصال الفاعل بفعله كما عبر به العارف الجامي قدّس سرّه السامي (قوله بفاعله) أي الضمير (قوله وهو أن يتصل الخ) الأوضح والأخصر وهو أن يتصل به الضمير المرفوع البارز الذي هو الواو (قوله فإنه مبني على الضم) لفظاً أو تقديراً فيشمل نحو غزوا ورموا ويقال فيه ما قيل في قوله فإنه مبني على السكون (قوله لمجانسة الواو) أي لوجوب كون حركة ما قبل واو الضمير من جنسها أو لتكون حركة ما قبلها من جنسها

المضارع

(قول المص ما اعتقت في صدره الخ) في معجم الوسيط: اعتقب القوم الشيء أي تداولوه وتناوبوه. فعليه الظاهر ما اعتقت صدره الزوائد الأربع بإسقاط: في، وإحدى (قوله من العقبة) بضم فسكون (قوله والمضارعة بمعنى المشابهة) في نسخ خطية: والمضارع بمعنى المشابهة. وهي أولى (قوله باسم الفاعل) في نسخة: إسقاط الباء وهي أولى (قوله فلأن كل الخ) لا يخفى أن سكون ثانيهما غير موجود في كثير من المواد؛ فالحق في التعليل: لموازنته إياه في الحركات والسكنات (قوله فلدلالة الخ) الأولى والأخصر: فلدلالة كل منهما على الحدث (قوله على شيء الخ) أي حدث هما مشتقان من داله وهو مدلول المصدر (قول المص ويشترك فيه الحاضر والمستقبل) أي اشتراكا لفظيا وهو الصحيح. وقال بعضهم حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، وبعضهم بالعكس (قوله أي لام التأكيد) المسمى بلام الابتداء وكونه

مخصصا للمضارع بالحال إنما هو مذهب الكوفيين. وعند البصريين أن مفاده التأكيد فقط؛ فيجوزون إن زيدا لسوف يخرج (قوله نون التأكيد) أي المباشر (قوله بالرفع الخ) الحق إسقاطه (قوله والأصل في الفعل) أي المضارع. لا يخفى أنه لا وجه للأصل ههنا؛ فالظاهر أن يقول: وإعراب الفعل المضارع (قوله لا بالجر) أي لا يكون له إعراب بالجر كالاسم بل جعل الجزم عوضا عنه كما سبق (قوله لثلاث يلزم الخ) فيه أنه لا تلزم المزية على تقدير إعرابه بالجر كالاسم بل اللازم المساواة؛ ولو قال لتحصل مزية الاسم على الفعل لكان له وجه. في الرضي: وإنما اختص الجر بالاسم لأنهم قصدوا أن يوفوا الاسم لأصالته في الإعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحدا منها فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب (قوله أما إذا اتصل به الخ) لا يخفى ما في عبارته من الركاقة. والأوضح أن يقول: أما إذا اتصل به نون التأكيد كقولك لا تضربن ويضربن ونون الإناث كقولك يضربن فهو مبني، أما مع نون التوكيد فلأنه لو أجري الإعراب على ما قبله لالتبس الواحد بغيره، ولو أجري عليها لكان إعرابا على ما أشبه التنوين، وأما مع نون الإناث؛ فلأنه يسكن ما قبلها قياسا على فعلن فيتعذر الإعراب (قوله والخفيفة) الحق إسقاطه كما في بعض النسخ (قوله لالتبس الواحد بغيره) قد يناقش فيه بأنه لا التباس بجعل إعرابه مقدرا منع من ظهوره حركة التمييز بين المسند للواحد والمسند للجماعة والمسند للواحدة، كما ذهب إليه بعضهم (قوله بغيره) وهو الجمع في حالة الرفع (قوله على ما أشبه التنوين) في الامتراج مع ما قبله، فيشمل النون الثقيلة (قوله أو نون الخ) الظاهر: وأما إذا اتصل به نون جمع المؤنث (قوله وعند حصول السكون يتعذر الإعراب) وهنا أيضا مناقشة؛ بأن السكون إنما يتعذر معه ظهور الإعراب لا تقديره؛ فالظاهر في تعليل البناء مع النونين أن يقال لأن كلا منهما لما اختصا بالفعل وصارا كالجزء الآخر منه قوي جانب الفعلية، وضعفت مشابته للاسم، فعاد إلى ما هو الأصل فيه من البناء، كذا في الصبان. وقال الرضي: إنه مبني لتركبه مع النون وصيورته كالكلمة الواحدة، ولا إعراب في الوسط (قول المص فارتفاعه) الفاء للتفصيل

إشارة إلى عامل رفع المضارع وهو معنوي أي فارتفاع الفعل المضارع (بِمَعْنَى) أي بعامل معنوي (وهو وقوع الفعل) المضارع (موقعا يصح) أي يمكن (وقوعُ الاسم فيه نحو زيد يضرب رفعت هذه الكلمة) أي يضرب (لأن ما بعد المبتدأ من المواضع التي يصح وقوع الاسم فيه) نحو زيد ضارب (وكذلك يضرب الزيدان) رفعت يضرب (لأن من ابتداء كلاما يجوز أن يكون أول كلامه اسما أو فعلا) فوقعت موقعا يصح وقوع الاسم فيه قوله (وانتصابه) إشارة إلى نواصب الفعل المضارع أي وانتصاب الفعل المضارع (بأربعة أحرف وهي أَنْ نحو أريد أن أخرج) ومعناه هنا الاستقبال كما سيجيء في قسم الحروف إن شاء الله تعالى ولا يحتمل أن تكون مخففة من المثقلة لاختصاص المخففة الداخلة على الأفعال بأحد الحروف الأربعة أي السين أو سوف أو قد أو حرف النفي كما سيأتي والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة نحو علمتُ أن سيقومُ وأن لا يقومُ وليست هذه ناصبة لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين على أن ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على أن ما بعدها معلوم التحقق والمراد بالعلم كل ما هو بمعنى العلم والتي تقع بعد الظن فيها وجهان يعني جاز أن تكون ناصبة ومخففة من المثقلة نحو ظننت أن يقومُ وأن سيقومُ لجواز وقوع كل واحد منهما بعد الظن قوله (ولن) أي وهي لن (نحولن يضرب) ومعناها نفي الاستقبال ولهذا لا يستعمل إلا مع الفعل المستقبل وهي آكد من لا في نفي الاستقبال وقيل إنَّ لن للتأييد قوله (وكَي) أي وهي كي (نحو جئتُك كي تكرمني) ومعناها السببية أي يكون ما قبلها سببا لما بعدها فإن المجيء سبب لإكرامك وهي ناصبة للفعل المضارع في مذهب الكوفيين واختاره المص وجار الله العلامة وابن الحاجب ويونس وليس النصب بعدها بإضمار أن كما هو مذهب البصريين لدخول اللام عليه كقوله تعالى ﴿ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ فلو كان بمعنى اللام كما هو مذهب الأخفش لم يدخل عليه اللام وقال الأخفش إنَّ كي حرف جر بمعنى اللام والنصب بعدها بإضمار أن قوله (وإِذْن) أي وهي إذن (نحو إذن يذهب) وإذن

(قوله إلى عامل رفع المضارع) الأولى إلى رافع المضارع (قوله وهو معنوي) مستدرك

(قول المص وهو وقوع الفعل الخ) والراجح : أنه خلّوه عن الناصب والجازم، كما حققوا

(قول المص يصح وقوع الاسم فيه) أي في الجملة؛ فلا ينتقض بنحو هلا تفعل ، وجعلت أفعل، ومالك لا تفعل، ورأيت الذي تفعل (قول المص لأن ما بعد المبتدأ) أي لأن موضع الذي بعد المبتدأ (قول المص فيه) الظاهر : فيها

(قوله فوقع موقعا يصح وقوع الاسم فيه) نحو الزيدان ضاربان (قوله هنا) لا حاجة إليه كما في بعض النسخ (قوله ولا يحتمل أن تكون مخففة من المثقلة) أي لا تلتبس بها (قوله لاختصاص الخ) أي عند بعض، وقال فرقة -منهم ابن مالك- يجوز الفصل وتركه، والأحسن الفصل (قوله على الأفعال) أي المتصرفة التي لا تكون للدعاء (قوله بأحد الحروف الأربعة) بل الخمسة، خامسها لو (قوله أو حرف النفي) أي لا، ولم، ولن، وينبغي منع لَمَّا وَمَا حتى يسمع فيهما. كذا في الخضرى نقلا عن ابن قاسم. وقد يقال إن لا يحتمل معها كون أن مخففة، أو ناصبة، لجواز الفصل بها بين المخففة والفعل، أو الناصبة والفعل، قال المولى الجامي قدس سره السامي : ولزوم السين وسوف وقد للفرق بين المخففة والناصب، وليكون كالعوض من النون المحذوفة؛ فإنه لا يحصل بمجرد الفرق بين المخففة والناصب؛ فإنه يجتمع مع كل منهما. (قوله والتي تقع بعد العلم الخ) ظاهره- حيث لم يبين حال أن مع غيرهما- أنها لا تقع بعد غيرهما وهو الذي جرى عليه البصريون كما في الخضرى (قوله هي المخففة) صيغة الفصل هنا للحصر؛ أي هي المخففة لا غير، وبه صار مقابلا لقوله والتي تقع بعد الظن الخ (قوله وليست هذه ناصبة) تصريح بما علم من الحصر (قوله لا امتناع اجتماع الخ) الأولى الاقتصار على قوله : لكون الناصبة الخ (قوله كل ما هو بمعنى العلم) فيه إظهار في مقام الإضمار، ويحتمل أن المراد بمعنى هو اليقين، والأوضح بدله مفيد اليقين (قوله بعد الظن) أي مفيدة (قوله يعنى الخ) في نسخة خطية أعني، والأخصر : كونها ناصبة، ومخففة من المثقلة (قوله لجواز وقوع كل واحد منهما بعد الظن) ظاهر تعليل الشيء بنفسه، والحق فيه : لأن الظن لدلالته على غلبة الوقوع يلائم المخففة الدالة على التحقيق، ولعدم التيقن يناسب المصدرية (قوله أي وهي لن) يفهم منه ومما سيأتي : أن الربط مقدم على العطف ولا يخفي فساد

(قوله نفى الاستقبال) أي نفى الحدث في الاستقبال؛ بالإضافة لأدنى ملابسة (قوله وهي أكد من لا الخ) من قبيل أبرد من الصيف، يفيد كلامه أن كون لن للتأكيد متفق عليه وإنما الخلاف في كونها للتأييد وليس كذلك؛ بل الأول جرى عليه الزمخشري في كشّافه، وتابعه عليه كثيرون، وجرى على الثاني في أنموذجه وكلاهما خلاف الراجح

(قوله ومعناها السببية) إذا لم يتقدم عليها اللام، وأما إذا تقدمه فالسببية مستفادة من اللام. كذا في الرضي (قوله لإكرامك) الأولى للإكرام. كما في بعض النسخ (قوله وهي ناصبة الخ) أي دائما. ويعتدرون في نحو كي أن تفعل؛ بأن أن زائدة، أو بدل من كي، وفي نحو لكي تكرمني؛ بزيادة اللام كما في ردف لكم، وفي كيمه؛ بأن الفعل المنصوب بكي مقدر وما منصوب بذلك الفعل كأنه قيل جئتك فتقول كيمه أي كي أفعل ما ذا. ولا يخفى بعده في المغني ويردّ كونها ناصبة دائما قوله كي ليصرف ضوؤها لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه آه وقال الخضرى هي مؤكدة في مثله (قوله وليس النصب بعدها بإضمار أن) فتكون جارة (قوله كما هو مذهب البصريين) فيه أن هذا مذهب الأخفش، ومذهب جمهور البصريين؛ أنها إذا تقدمها اللام ناصبة لا غير، وإذا تقدمت على أن جارة لا غير، وإذا خلت عنهما محتملة لهما (قوله لدخول اللام عليه) ولدخولها على اللام في قوله كي لتقضي رقية ما وعدتني غير مختلس. علة لعدم كون النصب بعدها بإضمار أن المستلزم لكونها جارة (قوله كما هو مذهب الأخفش) يفيد أن الأخفش ليس من البصريين، وليس كذلك على أن المناسب أن يقول كما هو مذهب البصريين كما تقدم (قوله لم يدخل عليه اللام) وقد يجاب بأن كي في الآية بدل من اللام كما قال الرضي وهي بدل منها في البيت (قوله وقال الأخفش الخ) يغنى عنه قوله : كما هو مذهب الأخفش (قوله وإذن جواب وجزاء) أي دائما عند الشلوين، وغالبا عند الفارسي، وقد تتمحض للجواب يقال أحبك فتقول إذن أظنك صادقا لأن ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة وأيضا هو حالي والجزاء لا يكون إلا مستقبلا. والمراد بكونها للجواب؛ أن تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر، سواء وقعت في صدره أو في حشوه أو في آخره، وبكونها للجزاء؛ أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزء لمضمون كلام آخر

جواب وجزاء وهي تنصب الفعل المضارع بالشرطين اللذين سيذكران في آخر حروف الشرط إن شاء الله تعالى كقولك لمن قال أنا آتيك إذن يذهب الحزن والغم قوله (وينصب بإضمار أن) أي وينصب الفعل المضارع بتقدير أن (بعد خمسة أحرف) أحدها (حتى) بشرط أن يكون ما بعدها مستقبلا حقيقيا أو مستقبلا بالنظر إلى ما قبله ثم اعلم أن حتى على التقديرين المذكورين يكون على ضربين إما بمعنى كي أي للسببية وإما بمعنى إلى أي لانتهاؤ الغاية (نحو أسلمت حتى أدخل الجنة) أي حتى أن أدخل الجنة (وكنت سرت حتى أدخل البلد) أي حتى أن أدخل البلد وأسير حتى تغيب الشمس أي حتى أن تغيب الشمس وكنت سرت حتى تغيب الشمس أي حتى أن تغيب الشمس وإنما أضمر أي قدر أن بعد حتى في الأمثلة المذكورة لكونها حرف جر فامتنع دخولها على الفعل فأضمر أن بعدها ليكون ما بعدها في تقدير الاسم فإن فقد الشرط المذكور وذلك بإرادتك حالا حقيقيا أو حالا بالنظر إلى ما قبله نحو أسير الآن أو اليوم حتى أدخل البلد وكنت سرت أمس حتى أدخل البلد وقصدت الإخبار عن تلك الحال كانت حتى حرف ابتداء فترفع ما بعدها لامتناع تقدير أن بعدها للمنافاة بين الحال والاستقبال وحينئذ يجب أن يكون حتى بمعنى كي أي للسببية لأنه لما بطل الاتصال اللفظي بين ما بعدها وما قبلها أي الجار والمجرور وجب أن يتحقق الاتصال المعنوي ليتحقق الغاية التي هي مدلول حتى كقولهم مريض فلان حتى إنهم لا يرجونه فالمرض هو سبب عدم الرجاء (و) ثانيها (اللام نحو جئتكم لتكرمني) أي لأن تكرمني وإنما أضمر أن بعدها لكونها حرف جر فوجب إضمار أن بعدها لما ذكر وهذا اللام بمعنى كي وأما لام الجحود فهي اللام التي لتأكيد النفي الداخلة على خبر كان كقوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ وإنما أضمر أن بعدها لما ذكرنا في لام كي

(قوله بالشرطين) بل بثلاثة شروط ثالثها عدم الفصل بينها وبين مدخولها بغير القسم (قوله سيذكران الخ) المناسب لمقام بيان نواصب المضارع: ذكر شرط النصب هنا وعدم الإحالة (قوله الحزن والغم) أي حزني، وغمي. كما هو المتبادر؛ فتكون جوابا فقط، ويحتمل أن المراد حزنك وغمك، فتكون جوابا وجزاء (قول المص بإضمار أن) أي بأن المضمر

(قوله مستقبلا حقيقيا الخ) الأولى: مستقبلا بالنظر إلى ما قبله؛ سواء كان مستقبلا حقيقيا، أو لا (قوله أو مستقبلا بالنظر إلى ما قبله) أي فقط لكن بشرط أن لا يكون واقعا في زمن التكلم حقيقة كما قاله ابن قاسم وأقره الصبان، فلا يرد ما قاله الأمير في حاشيته على شرح الشذور من أنه يجب الرفع في نحو سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت في حال الدخول مع أن الدخول مستقبل بالنسبة إلى السير، والحاصل كما في حاشية العلامة الأنباري: أن للفعل بعد حتى ثلاثة أحوال؛ لأنه إن صلح المضارع بعدها لوقوع الماضي موقعه بأن لم يكن مستقبلا بالنسبة إلى زمن التكلم ولا حالا بالنسبة إليه أيضا جاز فيه الرفع نظرا إلى أنه حال تأويلا لحكاية الماضية، والنصب نظرا للاستقبال بالنسبة إلى ما قبلها نحو حتى يقول الرسول وإن لم يصلح المضارع بعدها لوقوعه موقعه فإن كان حالا بالنسبة إلى زمن التكلم حقيقة وجب الرفع وإن كان مستقبلا بالنسبة لما قبلها نحو سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول أو كان مستقبلا بالنسبة لزمن التكلم وجب النصب نحو حتى يرجع إلينا موسى (قوله على ضربين) اختصر على ما هو المشهور وقد يجيء حرف جر بمعنى إلا واستشهد له ابن مالك بقوله: ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل ... إذ

الظاهر ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه (قوله أي للسببية) الأولى إسقاط أي وكذا يقال فيما بعد (قول المص أسلمت حتى أدخل الجنة) مثال لحتى بمعنى كي وللمستقبل الحقيقي (قوله حتى أن) الأولى كي أن كما أن الأولى بدل حتى أن ثانيا، وثالثا، ورابعا، إلى أن (قول المص وكنت سرت حتى أدخل البلد) لفظ كنت غير موجود في بعض النسخ. وهو الظاهر حيث يؤدي به لاستحضار صورة سبقت وهو غير مقصود هنا بل مضر كما لا يخفى على من تدبر. في الجامي "مثال لحتى بمعنى كي أو إلى ولاستقبال المضارع بالنظر إلى ما قبله وأما بالنظر إلى زمان التكلم فيحتمل أن يكون ماضيا، أو حالا، أو مستقبلا" انتهى. وفي العصام عليه: لا يحتمل الاستقبال كما لا يخفى انتهى فليحذر (قوله وكنت سرت حتى تغيب الشمس) فيه ما مر (قوله في الأمثلة المذكورة) الأولى بدله إذا كان ما بعدها مستقبلا (فامتنع دخولها) المناسب ودخوله على الفعل ممتنع (قوله وذلك بإرادتك) الأولى بأن كان ما بعدها حالا حقيقيا (قوله أو حالا بالنظر إلى ما قبله) لا يتصور الحال بالنسبة إلى ما قبله مثل تصور الاستقبال؛ فالصواب بدله: أو حالا محكيا بأن يفرض ما كان واقعا في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمان وفائدة الحكاية تصوير تلك الحالة العجيبة واستحضار صورتها ليتعجب منها (قوله نحو أسير الآن أو اليوم حتى أدخل البلد) فيه أن ما بعد حتى في هذا المثال مستقبل حقيقة فالصواب بدله سرت حتى أدخل البلد إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول (قوله وقصدت الخ) أي إذا قلت ذلك وقد قصدت الخ. ويغنى عنه قوله كنت على ما سبق (قوله كانت حتى حرف ابتداء الخ) الأخصر والمناسب للسياق متنع إضمار أن للمنافاة بين الحال والاستقبال فيرفع ما بعدها وتكون حتى حرف ابتداء بمعنى كي للسببية (قوله لأنه الخ) في نسخ خطية: لأنه لما بطل الاتصال اللفظي وجب أن يتحقق الاتصال المعنوي لتحقيق الغاية الخ. وهي الظاهرة (قوله أي الجار والمجرور) لعله من زيادة الناسخين، والمراد اتصال المجرور بما قبل الجار (قوله حتى إنهم لا يرجونه) أي الآن

والفرق بين اللاميين المذكورين أن لام كي للتعليل بخلاف لام الجحود وأن المعنى يختل بحذف لام كي ولا يختل بحذف لام الجحود لكونها زائدة (و) ثالثها (أو بمعنى إلى نحو لألزمك أو تعطيني حقِّي) أي إلى أن تعطيني حقِّي ويحتمل أن يكون بمعنى إلا أي إلا أن تعطيني حقِّي (و) رابعها (واو الجمع نحو لا تأكل السمكة وتشرب اللبن) أي وأن تشرب اللبن معناه لا تأكل السمكة مع شرب اللبن (أي لا تَجْمَعُ يَيْنَهُمَا و) خامسها (الفاء) التي يكون ما قبله سببا لما بعدها الواقعة (في جواب الأشياء الستة الأمر نحو ايتني فأكرمك) أي فأن أكرمك (والنهي كقوله تعالى) في قصة موسى في سورة طه كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ (وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي) أي ولا تطغوا فيما رزقناكم فأن يحل (والنفي نحو ما تأتينا فتحدثنا) أي فأن تحدثنا وفسر هذا بوجهين أحدهما أنه نفي الجملتين يعني ما تأتينا فكيف تحدثنا على معنى أن انتفاء الجملة الأولى سبب لانتفاء الجملة الثانية أي امتنع الحديث لامتناع الإتيان والوجه الثاني أنه أثبت الجملة الأولى معنى وإن كانت في اللفظ منفية ونفي الجملة الثانية أي ما تأتينا أبدا إلا لم تحدثنا أي منك إتيان كثير ولا حديث منك فنزل الإتيان الموجود منزلة المعدوم إذ الإتيان إنما يقصد للحديث فلما انتفى الحديث فكان الإتيان كعدم الإتيان وهذا الوجه الأخير تفسير سيويه (والاستفهام نحو هل أسألك فتجيبني) أي فأن تجيبني (والتمني نحو ليتني عندك فأفوز) أي فأن أفوز والفوز النجاة والظفر بالخير قاله الجوهري في الصحاح (والعرض نحو ألا تنزل بنا فتصيب خيرا) أي فأن تصيب خيرا قوله (وانجزاه) إشارة إلى جواز الفعل المضارع أي وانجزام الفعل المضارع (بخمسة أحرف) وهي (لم نحو لم يخرج ولما نحو لما يضرب) وهما

(قوله وإنما الخ) لا يخفى ما في عبارة الشارح من الاضطراب، والأولى أن يزيد: وما كان الله ليعذبهم، وفالتقطه آل فرعون، ثم يقول وهذه اللام لام كي، أو لام الجحود الداخلة على خبر كان المنفية لتأكيد النفي، أو لام العاقبة، أو الزائدة. وإنما أضمر أن بعدها لكونها حرف جر، والفرق بين الخ (قوله وجب إضمار أن بعدها) أي وجب الحكم بإضمار أن لا أن إضمارها واجب (قوله وهذا اللام بمعنى كي الخ) يفهم منه أنه رحمه الله تعالى خصّص اللام في المتن بلام كي حيث مثّل له ولا داعي له فالحق تعميمها للام الجحود، والعاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا، والزائدة نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين. والاختصار على مثال لام التعليل لكونه المشهور. نعم تكلف بعضهم فأدخل لام العاقبة والزائدة في لام التعليل فليراجع (قوله وأما لام الجحود) أي اللام المصاحبة للجحود، وهو النفي مجازاً تسمية للخاص باسم العام لأن الجحود انكار الحق لا مطلق النفي. والأولى: ولام الجحود الداخلة على خبر كان المنفية لتأكيد النفي تضمّر أن بعدها أيضاً كقوله تعالى " وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم " وإنما أضمر الخ (قوله لتأكيد النفي) ومراده ما ينفي الماضي فقط. وهو ما مع الماضي، ومثلها إن بمعناها، ولم مع المضارع دون لن لاختصاصه بالمستقبل، ولما لاتصال منفيه بالحال (قوله الداخلة على خبر كان) في نسخ خطية: الداخل على كان. وهي الظاهرة (قوله كان) المراد مادتها لا خصوص الماضي (قوله والفرق إلى قوله بخلاف لام الجحود) لا معنى له بعد قوله وهذا اللام بمعنى كي الخ (قوله إن لام كي للتعليل) فيه أنه لا فائدة في الإخبار اللهم إلا أن يقال إنّ لام كي بمنزلة العلم لهذا اللام، ولا يناسبه قوله فيما سبق وهذا اللام بمعنى كي (قوله لكونها زائدة) أي زيادة محضة لتأكيد النفي عند الكوفيين فلا تتعلق بشيء فالتقدير في الآية السابقة وما كان الله ذا تعذيبهم، أو معذبهم، وغير محضة عند البصريين فتتعلق بالخبر المحذوف والتقدير: وما كان الله مريدا شيئاً إلا ليعذبهم (قول المص بمعنى إلى) أي يصح وقوع إلى موقعها. وهذه النسخة أجود من نسخة: إلى أن لأن أن مقدرة بعدها لا أنها

واقعة موقعها حتى يستغني عن تقديرها وتوجيهها أن يقال إن المراد الواقعة مع المضمر بعدها موقع إلى أن (قوله ويحتمل أن يكون الخ) ويحتمل أيضاً أن يكون بمعنى كي تعطيني حقي؛ فلو قال المص بمعنى حتى لكان أشمل (قول المص واو الجمع) أي المصاحبة (قوله أي لا تجمع بينهما) ليس من المتن (قوله الواقعة) يفيد أن قوله في جواب مربوط بالفاء فقط بقرينة ذكر مثال واو الجمع بعده والحق ربطه بكليهما كما فعله الرمخشري في أنموذجه وذكر أمثلة الواو مع أمثلة الفاء (قول المص في جواب الخ) سمي ما بعد الفاء جواباً لأن ما قبلها يشبه الشرط في أن كلا غير ثابت المضمون ويتسبب عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط إذ العدول عن عطف الفعل بالفاء إلى النصب يفيد التسبب ومع ذلك هي لعطف المصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها. كذا في الخضري. والتقدير في الأمثلة المذكورة: ليكن إتيان منك فإكرام مني، ولا يكن طغيان منكم فحلول غضبي عليكم، وما يكون إتيان منك فتحديث، وهل يوجد سؤال مني فإجابة منك، وأتمنى وجودي عندك ففوزي، وألا يكون نزول منك فإصابة خير (قول المص الستة) في الخضري: لم يسمع النصب مع الواو إلا في خمسة؛ النفي، والأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني. وقاسه النحويون في الباقي انتهى (قوله في قصة موسى) أي في حكاية ما جرى بينه وبين قومه (قوله في سورة طه) أي المذكورة في سورة طه (قوله وفسّر هذا) أي الكلام المتبلس بنصب المضارع (قوله على معنى) أي وذلك مبني على معنى والأولى إسقاط معنى (قوله أي امتنع الحديث لامتناع الإتيان) المناسب: أي انتفي الحديث لانتفاء الإتيان (قوله أنه أثبت الجملة الأولى الخ) لا تخفى ركاكة هذه العبارة والأوضح أثبت الجملة الأولى وإن باشرها حرف النفي (قوله ونفي الجملة الثانية) لكونها قيدا فينصب عليها النفي. ولا يخفى أن الفاء حينئذ لا تكون للسببية لكن الفعل ينتصب بعدها تشبيها لها بفاء السببية كذا قال الرضي، وأقره الخضري (قوله أي ما تأتينا أبداً إلا لم تحدثنا) ركيك جداً على أنه يغني عنه قوله أي منك الخ (قوله كثير) كذا في المفصل والرضي ولعل الكثرة مستفادة من عرف الاستعمال (قوله فنزل الإتيان الخ) يفيد أن الإتيان موجود نزل منزلة المعدوم فنفي كقوله تعالى "وما رميت إذ رميت" وفيه أنه مناف لما قدمه (قوله الوجه الأخير) الأولى إسقاط قيد الأخير

لقلب معنى المضارع ماضيا ونفيه والفرق بينهما من وجهين أحدهما أن لما مختصة بالاستغراق كقولك ندم زيد ولما ينفعه الندم أي عقيب الندم إلى وقت الإخبار فيلزم استمرار النفي من الماضي إلى وقت الإخبار دون لم، كقولك ندم زيد ولم ينفعه الندم أي عقيب الندم ولم يلزم الاستمرار إلى وقت الإخبار والثاني أن لَمَّا، مختصة بجواز حذف الفعل كقولك ندم زيد ولما؛ أي ولما ينفعه الندم دون لم، فكانت الزيادة في لما قائمة مقام الفعل المحذوف (ولأم الأمر نحو ليضرب ولأء النهي نحو لا تفعل) وهذه الأربعة المذكورة جازمة لفعل واحد (وإن الشرطية نحو إن تكرمني أكرمك) وهي جازمة لفعلَي الشرط والجزاء ففي كلامه لف ونشر قوله (وبتسعة أسماء) عطف على قوله بخمسة أحرف أي و انجزام الفعل المضارع بتسعة أسماء (متضمنة لمعنى إن الشرطية وهي) أي وتلك الأسماء المتضمنة بمعنى إن هي (مَنْ نحو يكرمني أكرمه وما نحو قوله تعالى وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمَ أَجْرًا وَأَيُّ نحو أيهم يأتي أكرمه وأين نحو أين تكن أكن ومتى نحو متى تخرج أخرج وحيثما نحو حيثما تقعد أقعد وإذ ما نحو إذ ما تدخل أدخل وأنتى نحو أنتى تقم أقم ومهما نحو مهما تصنع أصنع) أي ما تصنع أصنع و لهذا التفسير إشارة إلى أن أصلَ مهما ما، فزيدَ عليها ما أخرى للتأكيد فصارت ماما فقلبت الألف في ما الأولى هاءً فصارت مهما ففي كلامه لف ونشر أيضا واعلم أن حيثما وإذ ما ومهما لا تستعمل في معنى الشرط إلا مع ما قوله (وينجزم) أي وينجزم الفعل المضارع (يان مضمرة) أي مقدرة (في جواب الأشياء التي تجاب بالفاء إلا النفي) أي في جواب الأشياء الخمسة (الأمر نحو انتني أكرمك) أي إن تأتني أكرمك (والنهي نحو لا تكفر تدخل الجنة) أي إن لا تكفر تدخل الجنة فحرك لام تدخل بالكسر لالتقاء الساكنين لأن الساكن إذا حُرِّك حُرِّك بالكسر (والاستفهام نحو هل أسألك تجبني) أي إن أسألك تجبني (والتمني نحو ليتني عندك أفر) أي إن أكن عندك أفر (والعرض نحو ألا تنزل بنا تصب خيرا) أي إن تنزل بنا تُصب خيرا قوله

(قوله معنى المضارع) أي التضمني الذي هو زمان الحال أو الاستقبال

(قوله ونفيه) أي نفي معنى المضارع وهو الحدث ففي الضمير استخدام (قوله من وجهين) بل خمسة؛ ثالثها أن لما لا تقتصر بأداة الشرط فلا يقال إن لما تقم، ورابعها أن الغالب في مبدأ منفيها أن يكون قريباً من الحال، وخامسها أن منفيها متوقع ثبوته غالباً بخلاف لم في جميع ذلك. قال في المغنى: وعلة هذه الأحكام كلها أن لم لنفي فَعَلَ ولما لنفي قد فعل (قوله مختصة بالاستغراق) أي منفردة عن لم بلزوم استغراق أزمنة الماضي من وقت الانتفاء إلى وقت التكلم حيث إنه قد يستغرق نفيها كقوله تعالى "ولم أكن بدعائك رب شقياً" وقد لا يستغرق كقوله تعالى "لم يكن شيئاً مذكوراً" (قوله فيلزم الخ) تفريع على التفسير ولا معنى له لاتحاده مع المفعول عليه فالحق إسقاطه كما في نسخة خطية (قوله من الماضي) الأولى من وقت الانتفاء (قوله دون لم) لا موقع له بعد جعل الباء داخلية على المقصور كما هو المناسب لما بعده؛ فالصواب إسقاطه هنا وفيما يأتي (قوله ولم يلزم) الظاهر ولا يلزم

(قوله بجواز حذف الفعل) أي إن دل عليه دليل (قوله فكانت) في نسخة فكان وهي أولى (قول المص ولام الأمر) أي طلب الفعل طلب الأعلى من الأدنى أو الأدنى من الأعلى أو المساوي من المساوي (قول المص ولاء النهي) الصواب: لا النهي. بلا همزة أي لا الدالة على طلب ترك الفعل مطلقاً (قوله المذكورة) مستدرك

(قوله وهي الخ) ومثلها الأسماء المتضمنة معناها

(قوله بمعنى) الظاهر لمعنى

(قوله هي) الحق إسقاطه

(قوله أي ما تصنع أصنع) لعله من المتن كما في نسخة خطية؛ فلا غبار على قوله وهذا التفسير الخ

(قوله إشارة) بعيد جداً. والحق أنه إشارة إلى ترادفهما (قوله إلى أن أصل مهما ما الخ) قال السيوطي في الهمع بعد ما سرد الأقوال فيها ناقلاً عن أبي حيان: إن المختار البساطة لأنه

لم يقم على التركيب دليل وقول أصلها ماما دعوى أصل لم ينطق به في موضع من المواضع

(قوله فزيد عليها ما أخرى) فتكون مركبة من ما الشرطية وما الزائدة مثل متى ما

(قوله فقلبت الخ) دفعا للتكرار واختيرت الهاء لتجانسهما في الهمس

(قوله الألف في ما الأولى) في نسخة خطية ألف ما الأولى (قول المص يان مضمرة) أي هي وفعلها بعد الطلب وهو مذهب الجمهور

(قول المص في جواب الخ) حال من فاعل ينجزم أي واقعا في جواب الخ والأوضح إذا وقع جوابا الخ كما عبر به صاحب المفصل

(قول المص بالفاء) أي بمدخول الفاء (قول المص إلا النفي) فلا يجزم المضارع بعده على الصحيح لأنه خبر مقطوع به غير مناسب للشرط المشكوك

(قوله أي في جواب الأشياء الخمسة) لا فائدة فيه

(قول المص الأمر) ما فيه معنى الأمر بمنزلة في ذلك نحو "اتقى الله امرؤ وفعل خيراً يثب عليه" معناه ليتق الله امرؤ وليفعل خيراً، وحسبك الحديث ينم الناس أي اسكت ينم الناس، وصه أحدثك

(قول المص والنهي) وشرط الجزم بعده عند الجمهور: أن تضع إن الشرطية قبل لا النافية مع صحة المعنى؛ فلا يجوز لا تكفر تدخل النار خلافاً للكسائي حيث لا يشترط ذلك ويجوز المثال المذكور قائلاً إن معناه بحسب العرف إن تكفر تدخل النار والعرف قرينة قوية

(قوله فحرك) الأولى وحرك

(قوله لأن الساكن الخ) علة لعلية التقاء الساكنين

(قوله حرك بالكسر) لأنه ضد السكون لاختصاص كل بقبيل وإنما يتخلص من الشيء بضده

(وتلحق) أي وتلحق الفعل (المضارع) بعد ألف الضمير (نون نحو يضربان وتضربان و) بعد واو الضمير (نحو يضربون وتضربون و) بعد ياء الضمير نون نحو (تضربين وذلك الإلحاق) أي إلحاق النون (في) حالة (الرفع وتسقط) تلك النون (في) حالي (النصب والجزم يعني يكون رفع الفعل المضارع الذي فيه أحد هذه الضمائر بالنون) أي بثبوتها فيه كما في الأمثلة المذكورة (ونصبه وجزمه بسقوط النون) نحو لن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربي وإنما جعل إعرابه بالحروف لمُشَابَهَتِهَا صورة المثني والجمع في الاسم وإنما سقطت النون في حالي الجزم والنصب لأن الجزم في الأفعال بِمَنْزِلَةِ الجر في الأسماء فكما يتبع النصب الجر في الأسماء يتبع النصب الجزم في الأفعال قوله (والفعل المجرد) أي والفعل المضارع الخالي (عن هذه الضمائر) من الألف والواو والياء (إن كان) ذلك الفعل (صحيح اللام كيضرب فرفعه بالضممة ونصبه بالفتحة وجزمه بالسكون) نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب هذا هو الأصل فلم يحتج إلى دليل (وإن كان) ذلك الفعل (معتلا بالواو والياء كيغزو ويرمي فرفعه بالضممة وتقديرا) فإن أصلهما يغزؤ ويرمئ فلما استثقلت الضمة على الواو والياء حذفت (ونصبه بالفتحة لفظا) لخفة الفتحة نحو لن يغزؤ ولن يرمي (وجزمه بالحذف) لأن الجازم عامل ولا يجوز إلغاء العامل بلا مانع فلما لم يكن في آخره حركة يحذف منه حرف العلة لم يغزؤ ولم يرم (وإن كان) ذلك الفعل (معتلا بالألف نحو يخشى فرفعه) بالضممة تقديرا لأن الألف لا يقبل الحركة (ونصبه) بالفتحة (تقديرا) للدليل المذكور نحو لن يخشى (وجزمه بالحذف) لما ذكرنا . قوله

(الأمر)

أي ومن أصناف الفعل الأمر وهو عبارة عن طلب الفعل بخلاف النهي فإنه عبارة عن طلب ترك الفعل (ويؤمر الفاعل المخاطب بمثال افعل) نحو اصنع بالأمر بالصيغة أي بالصيغة المختصة بالأمر وهو أمر الحاضر فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركا أو ساكنا فتعمل العمل المذكور

(قوله وتلحق الفعل المضارع) لعل النسخة التي كتب عليها الشارح وتلحقه، بالضمير كما في الأنموذج وإلا فلا معنى للتفسير

(قول المص بعد ألف الضمير الخ) الأولى والأخضر بعد ألف الضمير وواوه ويائه نون الخ (قول المص وذلك الإلحاق) عبارة الأنموذج وذلك في الرفع، أي لحوق النون الخ، وهي حسنة (قول المص يعنى يكون) الأولى فيكون (قوله أي بثبوتها فيه) الظاهر إسقاطه إذ الرفع إنما هو بنفس النون وما وقع في عبارتهم من قولهم: رفعه بثبوت النون؛ فالمراد به النون الثابتة لكن عبر بذلك لمشكلة السقوط (قوله وإنما جعل إعرابها الخ) كذا في الصبان. أقول: ظاهره يفيد أن المعرب بالحرف نفس الأمثلة الخمسة المركبة من الفعل والضمائر البارزة، لا مجرد المضارع المشتملة هي عليه كما أن المعرب في الاسم المثنى والمجموع، لا ما اتصل به علامتاها ولا يطمئن عليه القلب فليراجع. والأولى ما في الرضي: وإنما أعرب المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع بالنون لأنه لما اشتغل محل الإعراب وهو اللام بالضممة لتناسب الواو وبالفتحة لتناسب الألف وبالكسرة لتناسب الياء لم يمكن دوران الإعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمتنع الإعراب بالكسرة فجعل النون بدل الرفع لمشابهة في الغنة للواو انتهى (قوله بالحروف) الأولى بالحرف (قوله صورة) أي من حيث الصورة فيفعلان كزيدان ويفعلون كزيدون وتفعلين كزيدين في مطلق الحركات والسكنات كذا في التصريح (قوله في حالتي الجزم والنصب) أي في حالة النصب كسقوطها في الجزم

(قوله هذا هو الأصل) أي الإعراب المذكور هو الأصل في إعراب الفعل

(قول المص تقديرا) أي مقدرة وكذا يقال في قوله لفظا (قوله يحذف) الصواب حذف كما في نسخة خطية (قوله حرف العلة) المناسب للحركة

(قول المص فرفعه الخ) نسخة المتن المتداولة: فرفعه بالضممة تقديرا، ونصبه بالفتحة تقديرا والأولى إسقاط تقديرا الأول

(قوله لأن الألف الخ) الأولى تأخيره عن قول المص تقديرا وإسقاط قوله للدليل المذكور

الأمر

(قوله وهو عبارة الخ) أي معبر به عن طلب الفعل ودال عليه

(قوله بالأمر بالصيغة) في نسخة خطية زيادة أي تفسيراً لمثال افعل وهي الصواب

(قوله أيضا بالأمر بالصيغة) أي بصيغة يطلق عليها عرفا الأمر بالصيغة

(قوله أي بالصيغة المختصة بالأمر) تفسير لقوله بالأمر بالصيغة وفيه ركاكة والظاهر بالصيغة المفيدة للأمر بنفسها بل أظهر سمي بذلك لحصوله بنفس الصيغة (قوله وهو) راجع إلى الأمر بالصيغة

(قوله فإن كان الخ) الفاء فصيحية أي إن أردت معرفة كيفية بنائه فنقول إن كان الخ والأولى والأخضر وكيفية بنائه مذكورة في التصريف

الذي عملت في التصريف قوله (وغيره) ويؤمر غير الفاعل المخاطب (باللام الجازم) وهو على خمسة أضرب لأن غير الفاعل المخاطب إما ما ليس بفاعل أو فاعل وليس لمخاطب فالأول على ثلاثة أضرب إما مفعول غائب نحو (ليضرب زيد أو) مفعول متكلم نحو (لأضرب أنا أو) مخاطب نحو (لتضرب أنت) والثاني على ضربين إما فاعل غائب نحو ليضرب زيد أو فاعل متكلم نحو لأضرب أنا فإن قلت الأمر عبارة عن طلب الفعل والطلب إنما يكون للأمر من غيره لا من نفسه قلت معنى لأضرب أنا أنا الموعين بضرب مَنْ يستعين بي على الضرب فليستعن بي وقد جاء قليلاً أن يؤمر الفاعل المخاطب باللام الجازم كما في قوله تعالى في سورة يونس ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ وقرئ بالشواذ فلتفرحوا بالتاء التي هي للمخاطب. قوله

(المتعدي وغير المتعدي)

أي ومن أصناف الفعل المتعدي وغير المتعدي (فالمتعدي ما كان له مفعول به ويتعدى) أي الفعل المتعدي (إلى مفعولٍ) واحد (نحو ضربت زيدا وإلى مفعولين) إما ثانيها غير الأول (نحو كسوت زيدا جبّة) إذ الجبة غير زيد (و) نحو (أعطيت عمرا درهما) إذ الدرهم غير عمرو (و) إما ثانيهما هو الأول نحو (علمت بكرا فاضلا) إذ الفاضل هو بكرا (و) إلى ثلاثة مفاعيل نحو (أعلمت بكرا عمرا فاضلا) قوله (وغير المتعدي) أي اللازم (ما يختص بالفاعل كذهب زيد ولتعديته) أي ولتعدي غير المتعدي (ثلاثة) أسباب أحدها (الهمزة) يعني باب الإفعال (نحو أذهبتّه) إذا أردت تعديّة ذهب (و) ثانيها (تثقيّل الحشو) أي تضعيف العين يعني باب التفعيل نحو (فرّختّه) إذا أردت تعديّة فرح وهما مختصان بتعديّة الثلاثي المجرد (و) ثالثها (حرف الجر نحو خرجت به) إذا أردت تعديّة خرج وهذا السبب الثالث عامٌّ لتعديّة الكل من الثلاثي والرباعي مجردا أو مزيدا فيه.

(قوله الذى عملت) الأولى إسقاطه

(قول المص باللام الجازم) أي بواسطته

(قوله غير الفاعل المخاطب) إظهار في مقام الإضمار

(قوله وليس لمخاطب) الظاهر: بمخاطب

(قول المص ليضرب زيد الخ) قد يقال المأمور في

الأمثلة المذكورة ليس المفعول وإنما هو الفاعل والحق

في التمثيل له ليعن زيد بحاجتي ولأعن بحاجة زيد

ولتعن بحاجتي (قوله قلت معنى لأضرب الخ) حاصله

أن كون المأمور المتكلم ظاهري وفي الحقيقة هو الغائب

ويجاب بأن المتكلم نزل نفسه منزلة الأجنبي على

المجاز قياسا على ما في التصريح من أن المتكلم لا

ينهى نفسه إلا مجازا

(قوله المعين) من أعان

(قوله بضرب) الصواب بضربي

(قوله من) مفعول المعين

(قوله يستعين بي) لفظ بي غير موجود في بعض النسخ

(قوله وقد جاء قليلا) قد للتحقيق

(قوله أن يؤمر الفاعل) الأولى: أمر الفاعل

(قوله كما في قوله تعالى الخ) الأولى والأخصر: كقوله

تعالى في سورة يونس قل بفضل الله وبرحمته فبذلك

فلتفرحوا بالتاء في قراءة شاذة

(قوله وقرئ بالشواذ) الأولى في الشواذ أي في القراءات

الشواذ وهى قراءة عثمان وأبى وأنس والزيد رضى الله عنهم

أجمعين كذا في التصريح وكتب عليه الشيخ ياسين قال

الداميني ممن قرأ في تلك الآية بالتاء الفوقية يعقوب

وليست قراءته شاذة إذ الصحيح في الشاذ ما وراء القرآت

العشر فينظر لأي شيء اقتصر الشارح في عزو هذه القراءة

على من ذكره ولم يذكر يعقوب كما فعل الدماميني

انتهى

المتعدى وغير المتعدى

(قول المص مفعول به) أي صريح. وبقية المفاعيل

يستوي فيها هو وغيره

(قوله إما ثانيهما غير الأول) مفهومها وذاتا

(قوله هو الأول) أي ذاتا لا مفهومها

(قوله هو بكرا) صوابه بكر بالرفع

(قوله أي اللازم) الأولى ويسمى لازما

(قول المص ما يختص بالفاعل) أي لا يكون له مفعول

به؛ فالاختصاص إضافي

(قول المص ولتعديته ثلاثة أسباب) أي مع بقاء معناه

مسندا إلى فاعله الأول ألا يرى أنك إذا قلت قرّحت زيدا

أو أجلسه كان معناه صيرته فاعل الفرح والجلوس الذى

هو معنى فرح زيد وجلس زيد كذا قال اللقاني في حاشية

التصريف. ومثل غير المتعدى المتعدى لواحد فإنه

يتعدى لغيره بها وكذلك المتعدى لاثنتين بالنسبة إلى

الهمزة في أعلم وأرى

(قوله يعنى باب الأفعال) أي النقل إليه ولو عبر به لكان

أولى وكذا يقال فيما يأتى

(قوله إذا أردت الخ) أي تقول ذلك إذا أردت الخ وكذا

يقال فيما يأتى (وقوله أي تضعيف العين) بشرط تغيير

المعنى وضم التصيير إليه؛ فلا يرد نحو مؤت الإبل (قول

المص وحرف الجر) تعبيره بحرف الجر دون الباء ظاهر

في أن المراد بالتعدية هنا التعدية العامة التي هى إيصال

معنى الفعل إلى الاسم المشترك فيه جميع حروف الجر

وهو مفاد كلام الشارح، لا التعدية الخاصة التى هي:

تصيير الفاعل مفعولا المختص بالباء المعاقبة للهمزة

(قوله مجردا أو مزيدا فيه) أي مجردا كان كل واحد

منهما أو مزيدا فيه

(المبنى للمفعول)

أي ومن أصناف الفعل المبني للمفعول (وهو) الفعل (الذي لم يُسمَّ فاعله) إما للجهل بالفاعل نحو سُرِقَ المتاع أو للإيهام نحو قُتِلَ زيد أو للعلم بالفاعل نحو خُلِقَ الإنسان أو لتعظيم الفاعل نحو ﴿ قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ ﴾ أي لعن الكذابون أو لتحقير الفاعل نحو شَتِمَ الأمير أو لأن الغرض ذكر المفعول نحو هزم العدو أو لأن المتكلم لا يريد ذكر الفاعل إما للبغض نحو وُسِّسَتْ أو للمحبة نحو فُتِنْتُ أو لإقامة سجع الكلام كقوله تعالى ﴿ وَمَا لَأَخِي عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى ﴾ أو لإقامة القافية كقول الشاعر

وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلَّا وَدِيعَةٌ * فَلَا بُدَّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ

أو للاختصار نحو جُنَّ زيد قوله (نحو ضَرَبَ زيد) أصله ضَرَبَ عَمْرُو زيدا فَضُمَّ أوله وكُسِرَ ما قبل آخره وحذف فاعله وأقيم المفعول مقامه وإنما لم يختصر على الضم لئلا يلتبس الماضي في باب أعلم إذا لم يسم فاعله بمضارع باب علم للمتكلم إذا لم يسم فاعله نحو أعلم ولم يعتبر ضم الآخر لأنه محل التغيير فلا يُعْتَمَدُ على حركته وعلى الكسر ليحصل الفرق في باب علم بين المبني للفاعل وبين المبني للمفعول هذا في الماضي وأما في المضارع فيضم حرف المضارعة ويفتح ما قبل آخره نحو يُضْرَبُ زيد وإنما لم يختصر على الضم ليحصل الفرق فيما هو ماضيه على أربعة أحرف بين المبني للفاعل وبين المبني للمفعول نحو يُكْرَمُ وَيُفْرَحُ وَيُقَاتَلُ وَيُدْخَرُ وعلى الفتح ليحصل الفرق في مثل يعلم بينهما قوله (وَيُسْنَدُ) أي ويسند الفعل المبني للمفعول (إلى المفعول به) سواء كان متعديا بلا واسطة حرف الجر نحو ضرب زيد أصله ضرب عمرو زيدا أو متعديا بواسطة حرف الجر نحو مَرَّ بعمرو أصله مَرَّ زيد بعمرو ولهذا في كلِّ فعلٍ يكون له مفعولٌ واحد وأما إن كان للفعل أكثر من مفعول واحد فإن كان له مفعولان وكانا متغايرين ومتعديا إليهما بلا واسطة حرف الجر فلك أن

المبني للمفعول

(قول المص لم يسم فاعله) أي وأقيم المفعول مقامه

(قوله للجهل) نظر فيه ابن هشام بأن الجهل إنما يقتضي أن لا يصرح باسم الخاص به، لا أن يحذف بالكلية؛ ألا يرى أنك تقول سئل سائل، وسام سائم. وقد يقال لا يشترط في الغرض من الشيء أن لا يحصل من غيره فاعرفه

(قوله بالفاعل) الأولى فيه وفيما يأتي الإضمار

(قوله أو للإبهام) أي على السامع

(قوله نحو خلق الإنسان) حيث يعلم أن الخالق هو الله تعالى

(قوله أو لتعظيم الفاعل) أي بصون اسمه عن لسانك، أو عن مقارنة المفعول. والمثال يصلح لهما

(قوله أو لتحقير الفاعل) أي بصون لسانك عن اسمه، أو قرن المفعول به

(قوله أو لأن الغرض الخ) المناسب أو لعدم تعلق الغرض به

(قوله أو لأن المتكلم الخ) الأولى: أو للبغض

(قوله نحو وسوست) أي وسوس إلى الشيطان

(قوله أو للمحبة) كأن المتكلم لمحبه للفاعل لا يقدر أن يجرى اسمه على لسانه

(قوله نحو فتنت) أي فتنتني هند. في المصباح: فتن المال الناس من باب ضرب فتونا استمال

(قوله أو لإقامة سجع الكلام) أي للمحافظة عليه. والسجع: تواطؤ الفاصلتين من النثر قرآناً أو غيره على حرف واحد في الآخر ويطلق على نفس اللفظ المتواطئ الآخر في آخر الفقر

(قوله كقوله تعالى وما لأحد) أي بعد وسيجنيها الأتقى الذي يؤتى ماله بتركى

(قوله القافية) هي لفظ في آخر البيت إما الكلمة نفسها أو الحرف الأخير منها وهو المراد هنا

(قوله وما المال) البيت وقيله: وما المرء إلا كالشهاب وضوئه يحول رمادا بعد إذ هو ساطع

(قوله نحو جنّ زيد) قد يقال إن جنّ من الأفعال اللازمة للمجهول فلا يحسن التمثيل به للاختصار.

والأولى له التمثيل بقوله تعالى بمثل ما عوقبتم به

(قول المص نحو ضرب زيد) الأولى والمناسب للشارح أن يذكر قبله ما يربط به؛ كأن يقول: ثم إن كان ماضيا ضم أوله وكسر ما قبل آخره نحو ضرب زيد أصله ضرب عمر زيدا، ولم يختصر على الضم الخ، وإن كان مضارعا الخ

(قوله ضم أوله الخ) للفرق بينه وبين المبني للفاعل والأولى تأخيره عن قوله وحذف الخ

(قوله وإنما لم يختصر) الحق فيه وفيما بعده: لم يقتصر (قوله لئلا يلتبس الخ) لا يخفى أن الاختصار على الضم لا يوجب التباس ماضي باب أعلم بمضارع باب علم في جميع المواد؛ فالحق أن يقول: لئلا يلتبس أعلم ماضيا إذا لم يسم فاعله بمضارع علم للمتكلم وحده إذا لم يسم فاعله

(قوله بمضارع باب علم) وبمضارعه أيضا

(قوله ولم يعتبر ضم الآخر) أي دافعا للالتباس

(قوله فيما هو) الصواب إسقاط هو كما في نسخة خطية (قوله سواء الخ) يفيد أن المراد بالمفعول به أعم من الصريح وغيره. ولا يخفى أنه خلاف المتبادر

(قوله كان متعديا) أي كان المفعول به متعديا إليه الفعل. ولا يخفى ما فيه من الركاقة؛ فالحق إسقاط متعديا هنا وفيما يأتي

(قوله وهذا الخ) أي المذكور من إسناد الفعل إلى المفعول به بلا واسطة أو بواسطة جار في كل فعل يذكر له مفعول واحد والأولى والأخصر: وهذا إن كان للفعل مفعول واحد وإن كان له مفعولان فإن كان بلا واسطة حرف الجر وكانا متغايرين؛ فلك الخ

تُسْنَدُ الفعلَ إلى أيهما شئت نحو أعطى زيدٌ درهما وأعطى زيدًا درهمٌ والأول أولى لما في المفعول الأول من معنى الفاعل وهو الآخذ وفي المفعول الثاني من معنى المفعول وهو المأخوذ وإن كان أحدهما متعديا بواسطة حرف الجر والآخر بلا واسطة حرف الجر فلا يجوز الإسنادُ إلا إلى المتعدي بلا واسطة حرف الجر لأن الأصل هو نحو ضرب زيد بسوط وإن لم يكونا متغايرين بل كان ثانيهما هو الأول فلا يجوز الإسناد إلى المفعول الثاني وهو ممتنع وهو قوله (إلا إذا كان الثاني في باب علمت) أي إلا إذا كان المفعولُ به المفعولَ الثاني من باب علمت فإنه لا يجوز الإسناد إليه لأنه مسند للمفعول الأول دائما لكونهما مبتدأ وخبرا في الأصل فلو وقع الثاني موقعَ الفاعل لكان مسندا ومسندا إليه في حالة واحدة وهو ممتنع فتعين أن يقال عُلِمَ زيد فاضلا وإن كان بثلاثة مفاعيل نحو أعلمت زيدا عمرا فاضلا فلا يجوز الإسناد إلى المفعول الثالث وهو قوله (والثالث من باب أعلمت) أي إلا إذا كان المفعول به المفعولَ الثالث من باب أعلمت فإنه لا يجوز الإسناد إليه لأنه مسند إلى المفعول الثاني دائما لكونهما مبتدأ وخبرا في الأصل فلو قام الثالث مقام الفاعل لكان مسندا ومسندا إليه في حالة واحدة وهو محال فيقال أعلمَ زيد عمرا فاضلا أو يقال أعلم زيدا عمرو فاضلا ولا يقال أعلم زيدا عمرا فاضلٌ قوله (وإلى المصدر) أي ويُسند الفعل المبني للمفعول إلى المصدر أي إلى المفعول المطلق (نحو سِيرَ سَيْرٌ شَدِيدٌ) أصله سار زيد على الدابة سيرا شديدا وإنما قيد المصدر بالصفة إشارةً إلى أن المصدر لا يقوم مقام الفاعل إلا إذا كان مدلوله زائدا على مدلول الفعل في صفة أو غيرها ليفيد قوله (والظرفين) أي ويسند الفعل المبني للمفعول إلى الظرفين يعني ظرفي الزمان والمكان مثال الأول (نحو سِيرَ يَوْمٌ كَذَا) أصله سار زيد الدابة يوم كذا (و) مثال الثاني (سِيرَ فَرَسَخَان) أصله سار زيد الدابة فرسخين وإذا وجد المفعول به تعين لقيامه مقام الفاعل لثبوت معنى الفاعل في المفعول به في باب المفاعلة نحو ضارب زيد عمرا نحو ضَرَبَ زيدٌ يومَ الجُمُعَةِ أَمَامَ الأميرِ ضربا شديدا في داره وإن لم يوجد فالجميع سواء وقد عُلِمَ من عدم ذكر

(قوله إلى أيهما شئت) أي إذا أمن اللبس كما في المثال المذكور، وإن لم يؤمن لم يجز الإسناد إلى الثاني نحو أعطي زيد عمرا

(قوله لما في المفعول الأول الخ) الظاهر لما فيه من معنى الفاعلية وهو الآخذية مثلا وفي الثاني من معنى المفعولية وهو المأخوذية

(قوله إلا إلى المتعدي الخ) وعلى ما عرفت من أن الحق إسقاط قوله المتعدي ينبغي أن يقول إلا إلى ما هو بلا واسطة حرف الجر

(قوله لأن الأصل هو) الظاهر لأنه الأصل

(قوله وهو ممتنع) لا معنى له فالحق إسقاطه كما في نسخة خطية

(قوله أي إلا إذا كان - إلى قوله فإنه) غير موجود في نسخة خطية

(قوله فإنه لا يجوز الإسناد إليه) مستدرك كنظيره الآتي (قوله لأنه مسند إلى المفعول الأول) في الجامي : أي إسنادا تاما. ولا حاجة إليه لأن الإسناد الاصطلاحي لا يكون إلا تاما وقد يقال لا إسناد بين المفعولين لأنه يمنع الربط بالغير فيلزم أن لا يكون لما له الإسناد إعراب كذا في الامتحان

(قوله لكونهما مبتدأ وخبرا في الأصل) فيه أن كونهما كذلك لا يستلزم المدعى لزوال المعنى الأصلي بدخول العامل (قوله وهو ممتنع) فيه أنه على تقدير تسليمه لا يضر كون الشيء مسندا إلى شيء ومسندا إليه شيء آخر في حالة واحدة كما يكون الشيء مضافا ومضافا إليه بالنسبة إلى شيئين كغلام في فرس غلام زيد (قوله فتعين الخ) الأولى فتعين الأول نحو علم زيد فاضلا (قوله وإن كان بثلاثة مفاعيل) المناسب وإن كان له ثلاثة مفاعيل كما في نسخة خطية

(قوله لأنه مسند) الأولى والأخسر للعلة المذكورة وفيه ما مر (قوله أو يقال أعلم زيدا عمرو فاضلا) أي بإقامة الثاني ولكن إنما يجوز إذا أمن اللبس نحو أعلم زيدا

فرسك مسرجا بخلاف ما إذا لم يؤمن كمثال الشارح (قوله على الدابة) هنا وفيما يأتي زائد على الأصل (قوله وإنما قيد المصدر الخ) كما أن تقييد اليوم في المثال الآتي إشارة إلى أن الزمان المطلق كالمكان المطلق لا يقوم مقام الفاعل ويشترط لقيام المصدر وكذا الظرفان مقامه أن تكون متصرفة (قوله في صفة) صلة زائد أي بصفة والأولى التعبير به (قوله ليفيد) أي قيام المصدر مقام الفاعل

(قوله مثال الأول) يغنى عن مثال قول المص نحو

(قوله الدابة) لفظ على سقط من قلم الناسخ

(قول المص فرسخان) الفرسخ ثلاثة أميال هاشمية وقيل اثنا عشر ألف ذراع وهي تقريبا ثمانية كيلومترات (قوله وإذا وجد المفعول به) أي مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل

(قوله المفعول به) أي بلا واسطة حرف الجر ومثله المنصوب بنزع الخافض (قوله تعين) أي تعين وجوب عند البصريين وأولوية عند الكوفيين (قوله لشبوت الخ) الأولى ما علل به العارف الجامي قدس سره من قوله لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما (قوله نحو ضرب زيد) الأولى تقديمه على العلة (قوله فالجميع سواء) هذا مذهب الأكثرين ورجح بعضهم الجار والمجرور لأنه مفعول به لكن بواسطة حرف الجر، وبعضهم الظرفين والمصدر لأنها مفاعيل بلا واسطة، وبعضهم المفعول المطلق لأن دلالة الفعل عليه أكثر والأولى أن يقال كلما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره فهو أولى بالنيابة

المفعول له والمفعول معه أنهما لا يقومان مقامَ الفاعل أما المفعول له فلا أن المشعر بالعلية فيه هو النصب فلو قام مقام الفاعل لفات ذلك وأما المفعول معه فلا أنه لو قام مقام الفاعل لقام إما مع الواو أو لا وكلاهما محال أما الأول فلا أنه يلزم المعطوف بدون المعطوف عليه لأن المفعول معه معطوف على ما قبله بالحقيقة اللغوية وأما الثاني فلا أن المفعول معه إنما هو المذكور بعد الواو. قوله

(أفعال القلوب)

أي ومن أصناف الفعل أفعالُ القلوب واعلم أن الأفعالَ على ضربين أفعالُ العلاج وأفعالُ القلوب فأفعالُ العلاج أفعالٌ يتوقف حصولها على تحريك عُضْوٍ من الأعضاء الظاهرة كالضرب والشم وغيرهما وأفعالُ القلوب وهي السبعة المذكورة في المتن وهي قوله (ظننت وحسبت وخلت وعلمت وزعمت ورأيت ووجدت, تدخل) هذه الأفعال (على المبتدأ والخبر) أي على الجملة الاسمية لبيان ما هي عبارة عنه أي لبيان الحال الذي هذه الجملة عبارة عنه من ظنٍّ أو علمٍ فالأفعال الثلاثة الأولى للظن وزعمت للدعوى والاعتقاد فيكون تارة للعلم وتارة للظن والأفعال الثلاثة الباقية للعلم قوله (فتنصبهما) عطف على قوله تدخل أي فتنصب هذه الأفعال المبتدأ والخبر (على المفعولية) أي على أن يكون المبتدأ مفعولا أو لا والخبر مفعولا ثانيا نحو ظننت زيدا قائما قوله (وحسبت وخلت لازمان لذلك) أي لدخولهما على المبتدأ والخبر (دون الأفعال الباقية) فإن لكل واحد منها معنى آخر لا يقتضي إلا مفعولا واحدا إذا كان بذلك المعنى (فإنك تقول ظننته) أي اتهمته من الظنة وهي التهمة ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ ﴾ أي بمُتَّهَمٍ (و) تقول (علمته أي عرفته) ومنه قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ ﴾ أي عرفتم والفرق بين العلم والمعرفة أن العلم يستعمل في إدراك الكليات والمعرفة تستعمل في إدراك الجزئيات ولذلك لا يقال الله عز وجل تعالى عارف بل يقال عالم (و) تقول (زعمته أي قلته و) تقول (رأيته) من رؤية البصر (أي أبصرته و) تقول (وجدت الضالة أي صادفتها) قوله (ومن شأنها) أي ومن شأن أفعال القلوب (جوازُ الإلغاء)

(قوله وقد علم من عدم ذكر المفعول له والمفعول معه الخ)
ومثلهما الحال والتمييز والمستثنى ويفهم منه أن المفعول له
ميجورا كان أو منصوبا لا يقوم مقام الفاعل وإليه ذهب الرضي
والمفهوم من التعليل الآتي أن الذي لا يصح نيابته هو
المنصوب فقط وهو الراجح وعليه جرى العارف الجامي قدس
سره (قوله فلأن المشعر الخ) الأولى فلأن المشعر بعليته وهو
النصب يفوت بقيامه مقام الفاعل (قوله فيه) صلة المشعر
(قوله لفات ذلك) أي الإشعار (قوله فلأنه الخ) الأولى
والأخصر فلأنه لو قام مع الواو لزم العطف بدون المعطوف عليه
الخ ولو قام بدونه لم يكن مفعولا معه لأنه المذكور بعد الواو
(قوله يلزم المعطوف) أي وجوده (قوله لأن المفعول معه
الخ) أي لأن ما يطلق عيه المفعول معه في اصطلاح النحاة
في حكم المعطوف على ما قبله في مشاركته له في الحكم
بحسب المعنى اللغوي وهذا إنما يتمشى في نحو سرت وزيدا
بخلاف نحو سرت والطريق

أفعال القلوب

(قوله على ضريين) فيه أن من الأفعال ما ليس واحدا منهما
كمات ونام وفقد وحسن
(قوله وهي) الصواب إسقاط الواو
(قوله وأفعال القلوب الخ) كذا في المفصل. وفي الحصر نظر
كما لا يخفى على المتتبع فالحق أن يقول وأفعال القلوب هي
التي تقوم معانيها بالقلب وذكر المص منها السبعة المشهورة
بقوله ظننت الخ
(قوله هي السبعة الخ) الأولى سبعة وهي ظننت الخ
(قوله عبارة) الحق ناشئة أو صادرة
(قوله هذه الجملة) أي الإخبار بها
(قوله فالأفعال الثلاثة الأول للظن) أي غالبا وقد تأتي للعلم
واليقين
(قوله والاعتقاد) عطف تفسير؛ مطابقا للواقع أو غير مطابق
جازما أو غير جازم فالتفريع قاصر إذ تكون حينئذ بمعنى الكذب
والتقليد أيضا كذا فهم من الهمع للسيوطي رحمه الله تعالى

(قوله والأفعال الثلاثة الباقية للعلم) وقد تستعمل علم ورأى
للظن أيضا
(قوله فإن لكل واحد منها معنى آخر) أي قريبا من معانيها
الأول وهي إما العلم أو الظن بحيث يمكن أن يتوهم أنه بهذا
المعنى أيضا متعد إلى مفعولين وقيد بذلك لئلا يقال لا وجه
للتخصيص لأن لخلت وحسبت أيضا معنى آخر فإن خلعت جاء
بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت أحسب كذا
أستفيد من الجامي
(قوله لا يقتضي) أي كل واحد منها
(قوله أي اتهمته) أي جعلته موضعا لظني السيء
(قوله ومنه) أي من ظن بمعنى اتهم
(قوله أي بمتهم) فظنين بمعنى مفعول
(قوله والفرق الخ) في شرح العقائد ما يفيد أن العلم
والمعرفة متحدان وأن الفرق المذكور اصطلاح بعض وفي
بعض حواشيه أن العلم والمعرفة مترادفان عند أهل السنة
والجماعة خلافا للفلاسفة فإنهم فرقوا بينهما بأن العلم
عبارة عن إدراك الكلّي والمعرفة عن إدراك الجزئي آه
وأنت خبير بأنه لا وجه لذكر هذا الفرق مع ما فيه في
مقام بيان تعدي علم اليقينية إلى مفعولين دون العرفانية
فالحق ما قاله الصبان من الفرق بأن الأولى تتعلق
باتصاف الشيء بصفة كعلمت زيدا قائما أي عرفت
اتصاف زيد بالقيام والثانية تتعلق بنفس الشيء وذاته
كعلمت زيدا أي عرفت ذاته انتهت بتغيير
(قوله ولذلك لا يقال الخ) فيه أن هذا إنما يصح على زعم
الفلاسفة قائلهم الله من أنه لا يعلم الجزئيات تعالى الله عن
ذلك علوا كبيرا نعم يصح على قول من فرق بينهما بأن المعرفة
عبارة عن الإدراك بعد الجهل، والعلم عبارة عن الإدراك مطلقا
(قوله له) غير موجود في بعض النسخ
(قوله من رؤية البصر) يغني عنه قول المص أي أبصرته (قول
المص جواز الإلغاء) أي إلغائها

أي جواز إبطال العمل حال كون أفعال القلوب (متوسّطة) بين المفعولين (نحو زيد ظننت مقيم
 و) حال كونها (متأخرة) عنهما (نحو زيد مقيم ظننت) لاستقلال مفعوليهما كلاماً لكونهما مبتدأ
 وخبراً على تقدير إلغائها مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر ولم يجز الإلغاء في باب أعطيت إذا
 توسط أو تأخر فأعني بباب أعطيت أن يكون المفعولان متغايرين وإنما لم يجز ذلك فيه لعدم
 استقلال مفعوليه كلاماً ويعلم من قوله متوسطة ومتأخرة أنه لا يجوز الإلغاء إذا تقدمت واعلم أن
 الأعمال الأولى إذا توسطت والإلغاء أولى إذا تأخرت وأن هذه الأفعال تكون في معنى الظرف على
 تقدير الإلغاء فمعنى زيد مقيم ظننت زيد مقيم في ظني الآن قوله (والتعليق) أي ومن شأن أفعال
 القلوب التعليق وهو إبطال العمل على سبيل الوجوب لفظاً لا معنى بخلاف الإلغاء فإنه إبطال العمل
 على سبيل الجواز لفظاً ومعنى وذلك عند وقوع أفعال القلوب (قبل اللام) أي قبل لام الابتداء (نحو
 علمت لزيد منطلق و) قبل (الاستفهام) سواء كان حرفاً (نحو علمت أزيد عندك أم عمرو أو)
 اسماً نحو علمت (أيهم في الدار و) قبل (النفي نحو علمت ما زيد منطلق) لاقتضاء كل واحد
 من هذه الثلاثة صدر الكلام فلو أعملت لفظاً لم تكن هذه الثلاثة في صدر الكلام لكن الجزأين
 الذين وقعا بعد هذه الثلاثة في موضع النصب لأن العلم وقع عليهما بالحقيقة وعُدِلَ عنه بمحافضة
 اللفظ فمن حيث اللفظ اعتبر لام الابتداء والاستفهام والنفي ومن حيث المعنى اعتبر هذه الأفعال
 واعلم أن معنى قولك علمت أزيد عندك أم عمرو علمت أحدهما بعينه عندك لأن المعنى علمت
 جواب ذلك وجوابه بالتعيين . قوله

(الأفعال الناقصة)

أي ومن أصناف الفعل الأفعال الناقصة وهي ما وُضع لتقرير الفاعل على صفة أي على صفة غير
 صفة مصدرها فيخرج سائر الأفعال لأنه يقرر الفاعل على صفة مصدرها والأفعال الناقصة هي كان
 إلى قوله ليس قوله (ترفع) أي ترفع الأفعال الناقصة (الاسم وتنصب الخبر نحو كان زيد قائماً)

(قوله أي جواز الخ) الحق أي صحة إبطال العمل لفظا ومعنى على سبيل الجواز إذ الجواز في عبارة المص غير الجواز المأخوذ في حقيقة الإلغاء فذكره لا يقتضى التجريد كما يشعر به تفسير الشارح رحمه الله (قوله حال كون أفعال القلوب) يشير إلى أن قول المص متوسطة حال من الضمير المضاف إليه الإلغاء المعوض عنه اللام (قوله لاستقلال مفعوليها الخ) علة لجواز الإلغاء متوسطة ومتأخرة فيه أن هذه العلة تجرى في أفعال التصيير والأفعال الناقصة أيضا مع عدم جواز إلغائها اللهم إلا أن يقال إن العلة النحوية لا يلزم اطرادها (قوله كلاما) حال من الجزأين (قوله على تقدير إلغائها) الأولى تقديمه على قوله لكونهما الخ على أنه لا حاجة إليه (قوله فأعني) الحق وأعني كما في نسخ خطية (قوله وأعني الخ) الأولى إسقاطه وزيادة لكونهما متغايرين بعد قوله لعدم الخ (قوله وإنما لم يجز ذلك فيه) مستدرك (قوله أنه لا يجوز) وقد جوزه الأخفش والكوفيون (قوله أن الأعمال أولى إذا توسطت) لتقدم الفعل على أحد المعمولين وقال بعضهم إنهما متساويان (قوله والإلغاء أولى إذا تأخرت) لأن العامل القوي يضعف بالتأخر عن المعمول (قوله فمعنى زيد مقيم ظننت) أي وكذلك زيد ظننت مقيم (قوله الآن) من زيادة الناسخين (قوله أي ومن شأن أفعال الخ) يفيد أن التعليق عطف على جواز الإلغاء لا على الإلغاء هربا من تسلط الجواز على التعليق الذي هو الإبطال على سبيل الوجوب وأقول لا مانع من ذلك إذ معنى جواز الإلغاء والتعليق صحة وقوعهما كما نبهناك عليه ولا يلزم منه أن التعليق على سبيل الجواز (قوله بخلاف الإلغاء الخ) لا وجه لذكره بعد تفسيره الإلغاء فيما سبق مع ما فيه (قول المص قبل اللام) وكذا بعده نحو لزيد قائم ظننت إذ

الظاهر أن تأخير الفعل مع وجود المعلق لا يمنع من التعليق كذا في الصبان (قوله أي قبل لام الابتداء) ومثله لام القسم كقوله: ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها (قول المص والاستفهام) أي داله (قوله سواء كان حرفا) وهو الهمزة اتفاقا وهل على خلاف فيها (قول المص النفي) في نسخة: حرف النفي وهو ما وإن عاملتين أو مهملتين ولا عاملة عمل إن أو ليس أو مهملة (قوله لاقتضاء الخ) أي وإنما تعلق قبل هذه الثلاثة لاقتضاء الخ (قوله لكن الجزئين الخ) الأولى لكن لما تعلق معاني هذه الأفعال بمضمون الجملة بعدها عملت في محلها النصب فمن حيث الخ (قوله الذين وقعا بعد هذه الثلاثة) غير شامل لنحو علمت أيهم في الدار فالحق إسقاطه (قوله لأن العلم) أي مثلا أو في الأمثلة المذكورة (قوله بالحقيقة) أي من حيث المعنى والأوضح التعبير به (قوله وعدل عنه الخ) مستدرك (قوله بمحافضة) في نسخة لمحافضة (قوله أحدهما بعينه عندك) أي كون أحدهما المتلبس بتعيينه أي أحدهما المعين عندك فكأنك تقول علمت كون زيد عندك أو عمر (قوله لأن المعنى علمت جواب ذلك) ظاهره أن المضاف محذوف وهو مناف لما سبق من أن العلم وقع عليهما بالحقيقة وقد يقال مراده علمت المشكوك فيه المستفهم عنه من قيل غيري الذي هو جواب الاستفهام

الأفعال الناقصة

(قوله أي على صفة الخ) وهي صفة متصفة بمصادر الناقصة فمعنى كان زيد قائما أن زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون أي الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا أن زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة أي الحصول بعد أن لم يحصل كذا قال الرضي (قوله أي على صفة) مستدرك (قوله والأفعال الناقصة) أي المشهورة (قوله والأفعال الناقصة هي الخ) فيه تحريف من الناسخين وصوابه: وهي، أي الأفعال الناقصة كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل ويات ومازال وما برح وما انفك وما فتى وما دام وليس (قول المص ترفع الاسم) أي تجدد له رفعا غير رفع الابتداء

كما ذكر في باب الاسم قوله (وكان تكون ناقصة) أي وكان على خمسة أنواع أحدها أن تكون ناقصة كما ذكرنا (و) ثانيها أن تكون (تامة) بمعنى ثبت ووقع (نحو كان الأمر) أي وقع وثبت (و) ثالثها أن تكون (زائدة نحو ما كان أحسن زيداً) أي ما أحسن زيدا وكقوله تعالى ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ أي من في المهد صبيا (و) رابعها أن تكون (مضمرًا فيها ضمير الشأن) و حينئذ يقع بعدها جملة تفسر ذلك الضمير (نحو كان زيد منطلق) أي كان الشأن (و) خامسها أن تكون (بمعنى صار كقوله تعالى فَكَانَتْ هَبَاءً مُنثُورًا) أي صارت واعلم أن كان في قوله تعالى ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴾ يحتمل الأوجه الخمسة

ثم اعلم أن صار للانتقال إما من صفة إلى صفة نحو صار زيد عالما وإما من عارض إلى عارض نحوز صار الفقير غنيا وإما من حقيقة إلى حقيقة نحو صار الطين خزفا وإما من مكان إلى مكان نحو صار زيد إلى عمرو وأن أصبح وأمسى وأضحى لثلاثة معان أحدها اقتران مضمون الجملة بأوقاتها الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى نحو أصبح زيد قائما أي صار زيد قائما في وقت الصباح وكذلك أمسى زيد قائما وأضحى زيد قائما أي صار زيد قائما في وقت المساء وفي وقت الضحى وثانيها أن تكون بمعنى صار نحو أصبح الفقير غنيا أي صار الفقير غنيا وليس المراد أنه صار غنيا في وقت الصباح وكذلك أمسى وأضحى وثالثها أن تفيد الدخول في هذه الأوقات وهي في هذا الوجه تامة فَتَسَكُّتُ أَنْتَ عَلَى مَرْفُوعِهَا نَحْوُ أَصْبَحَ زَيْدٌ وَأَمْسَى عَمْرُوٌ وَأَضْحَى بَكْرٌ أي دخل في وقت الصباح والمساء والضحى وأن ظل وبات لمعنيين أحدهما اقتران مضمون الجملة بوقتيهما أي ظل لا اقتران مضمون الجملة بالنهار وبات لا اقتران مضمون الجملة بالليل نحو ظل زيد صائما أي صار زيد صائما في الظلول وبات عمرو قائما أي صار قائما في البيتوتة وثانيهما بمعنى صار كقوله تعالى ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾ أي صار وجهه مسودا وأن الأفعال الأربعة وهي ما زال وما برح وما أنفك وما فتى لدلالة استمرار خبرها لاسمها مذ قبل الخبر نحو ما زال زيد عالما أي مذ كان

(قوله وكان تكون ناقصة) أي الخ لقوله أي وكان الخ
(قوله أن تكون ناقصة) أي غير مضمّر فيها ضمير الشأن ولم
تكن بمعنى صار

(قوله كما ذكرنا) في بعض النسخ كالمثال المذكور
(قوله بمعنى ثبت ووقع) أي مثلاً وتكون بمعنى حضر نحو
وإن كان ذو عسرة وبمعنى كفل يقال كان فلان الصبي إذا
كفله وبمعنى غزل يقال كان الصوف إذا غزله كذا في
الأشْمُونِي

(قوله أي وقع وثبت) في نسخة أي وقع الأمر

(قول المص وزائدة) أي كان فقط دون باقي تصاريفه وهي
قسمان الأول ما لا يفيد شيئاً سوى التأكيد والتحسين لتجريد
عن الزمان كمثال الشرح والثاني ما يفيد الزمان وتسميتها زائدة
على سبيل التشبيه بها في كونها غير عاملة كمثال المتن وإن
كان المتبادر من تفسير الشارح أنه من الأول (قوله أي من في
المهد صيباً) أي من هو في المهد حال كونه صيباً فكان زائدة
لتحسين اللفظ إذ ليس المعنى على الماضي إذ لا يتوجه حينئذ
استبعادهم المفهوم من كيف لأن كل من يكلم الناس حاله
كذلك

(قول المص ضمير الشأن) من إضافة الدال إلى المدلول
(قوله تفسر ذلك الضمير) على أنه اسم وتكون خبراً لها فهي
ناقصة وقال بعضهم إنها حينئذ تامة والضمير المفسر فاعلها
والراجح هو الأول لأنه لم يثبت في كلام العرب ضمير الشأن
إلاّ مبتدأ في الحال أو في الأصل

(قول المص وبمعنى صار) لا يخفى أنه يستدعى تقديم بيان
صار

(قوله يحتمل الأوجه الخمسة) في كونه بمعنى صار خفاء
وإن ذكره ابن يعيش في شرح المفصل فليراجع

(قوله وإما من عارض إلى عارض) لا يظهر وجه المقابلة بين
العارض والصفة وقد مثل المولى المنلا خليل الإسعدي قدس
سره في قاموسه للصفة بما مثل به الشارح للعارض فليحذر

(قوله وإما من مكان الخ) وهي حينئذ تامة تتعدى بالي (قوله
صار زيد إلى عمرو) أي ذهب وانتقل من مكان إلى مكان
عمرو

(قوله نحو أصبح الخ) الأوضح والأخصر نحو أصبح وأمسى
وأضحى زيد قائماً أي صار زيد قائماً في الصباح والمساء
والضحى وثانيها أن تكون بمعنى صار نحو أصبح وأمسى
وأضحى الفقير غنياً أي صار الفقير غنياً وليس المراد أنه صار
غنياً في الصباح والمساء والضحى

(قوله أي صار زيد قائماً في وقت الصباح) الأولى اتصف
زيد بالقيام في الصباح وكذا يقال فيما بعد

(قوله تفيد الدخول) أي دخول مدلول مرفوعها

(قوله في هذه الوجه) صوابه في هذا الوجه حال من هي على
قول سيبويه أي مستعملة فيه

(قوله فتسكت أنت) في نسخة يسكت وهي الظاهرة

(قوله وأن ظلّ وبات لمعنيين) وقد يجيئان تامين أيضاً نحو
ظلّ اليوم أي دام ظله وبات فلان بالقوم أي نزل بهم ليلاً إلاّ أنه
لما كان في غاية القلة لم ينبه عليه (قوله أي ظلّ الخ) يغني
عنه قوله وهما الليل والنهار (قوله الظلول) بضم الظاء في
المصباح ظلّ يفعل كذا يظل من باب تعب ظلّولاً إذا فعله نهاراً
فالظلّول فعل الشيء نهاراً والمراد به هنا نفس النهار وكذا يقال
في البيتوتة فإنها الفعل ليلاً والمراد بها هنا الليل (قوله وثانيهما
الخ) في الأشْمُونِي قال في شرح الكافية وزعم الزمخشري أنّ
بات ترد أيضاً بمعنى صار ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه
انتهى (قوله بمعنى صار) الأولى إسقاط الباء (قوله وأنّ
الأفعال الخ) الأخصر والمناسب وأنّ مازال الخ (قوله لدلالة
استمرار) الأولى إسقاط الدلالة هنا وفي قوله الآتي لدلالة
توقيت (قوله خبرها) في نسخة ثبوت خبرها (قوله مذ قبل
الخبر) القبول الأخذ كذا في القاموس والمراد هنا صلاحية
الأخذ صرح به الرضي

قابلا للعلم لا في حال الطفولية وكذا الأفعال الثلاثة الباقية ويلزمها النفي لتدل على استمرار خبرها لفاعلها فتكون هذه الأفعال بمنزلة كان لدخول النفي على النفي المستلزم للإثبات لأن هذه الأفعال للنفي فدخل عليها حرفُ النفي فصارت مثبتة ولهذا لم يَجْزُ أن يقال مازال زيد إلا عالما كما لم يَجْزُ أن يقال كان زيد إلا عالما وأن ما دام لدلالة توقيتِ أمرٍ بمدة ثبوت خبره لاسمه نحو اجلس ما دام زيد جالسا أي اجلس دوامَ جلوسِ زيد بمعنى زمانَ دوامِ جلوسِ زيد على حذف المضاف ومن أجل أن معناه كذا احتاج إلى كلام لأن ما دام ظرف والظرف يحتاج إلى عامل والأكثر على أنه جملة وأنَّ ليس لنفي مضمون الجملة في الحال نحو ليس زيد قائما الآن ولا يقال غدا وقيل لنفي مضمون الجملة مطلقا أي حالا كان أو غيره قوله (ويجوز تقديم خبرها) أي خبر الأفعال الناقصة (على اسمها) في كلها (كقوله تعالى وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) قوله (وعليها) أي ويجوز تقديم خبر الأفعال الناقصة على الأفعال الناقصة كقولك قائما كان زيد لأنه كالمفعول (إلا ما كان في أوله ما) أي الفعل الناقص الذي في أوله ما (فإنه لا يتقدم عليه معموله) لأن ما إن كانت نافية كما في ما زال وما برح وما فتى وما انفك فلها صدر الكلام فلا يتقدم عليها ما في حيزها وإن كانت مصدرية كما في ما دام فيكون ما بعدها في تأويل المصدر وقد ذَكَرَ المصنف في بحث المصدر ولا يتقدم عليه معموله قوله (ولكن يتقدم) أي ولكن يتقدم معمولُ ما في أوله ما (على اسمه فحسب وسميت هذه الأفعال الأفعال الناقصة لأنها لاتتم بفاعلها) دون خبرها (كلاما بخلاف سائر الأفعال نحو ضرب زيد) فإنه يتم بفاعله دون مفعوله كلاما. قوله

(قوله وكذا الأفعال الثلاثة الباقية) لا طائل تحته (قوله ويلزمها النفي) أي وشبهه وهو النهي وقيل الاستفهام الإنكاري أيضا (قوله لتدل على استمرار الخ) أي الموضوعه هي له (قوله فتكون هذه الأفعال) الظاهر وهذه الأفعال (قوله بمنزلة كان) أي في إفادة ثبوت خبرها للاسم (قوله لدخول الخ) الحق الاقتصار على قوله لأنها للنفي وقد دخل عليها حرف النفي ونفي النفي إثبات (قوله ولهذا) أي لكونها بمنزلة كان (قوله توقيت أمر) أي تعيين وقته (قوله أي اجلس الخ) الأخصر أي مدة دوام جلوس زيد على حذف المضاف (قوله ومن أجل أن معناه كذا) أي توقيت أمر الخ والأوضح ومن أجل أنه للتوقيت (قوله لأن مادام الخ) علة لعلية العلة السابقة (قوله والأكثر على أنه جملة) يريد أن أكثر النحاة وهم البصريون جروا على أنه الفعل الذي يتحقق به الجملة فثبت الاحتياج إلى كلام متقدم وأنت خبير بأن اختيار البصريين تقدير الفعل مخالفتين للكوفيين في تقديرهم اسم الفاعل إنما هو في الظرف الواقع خبرا أو صفة أو حالا أو الرفع للاسم الظاهر ولا محل له هنا فالحق في تعليل الاحتياج إلى كلام ما قالوا من أن مادام ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالإفادة فما لم يتقدم عليه كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الأفعال المصدرة بحرف النفي فإنها مع أسمائها وأخبارها كلام مستقل فلا حاجة إلى وجود كلام قبلها (قوله الآن الخ) الحق أي الآن ولا يراد غدا أو أمس فافهم (قوله وقيل الخ) في الرضي قال الأندلسي وأحسن: ليس بين القولين تناقض لأن خبر ليس إن لم يقيّد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الإيجاب عليه في نحو زيد قائم وإذا قيد بزمان من الأزمنة فهو على ما قيد به (قول المص ويجوز تقديم خبرها الخ) محل جواز تقديم

خبرها على اسمها مالم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه فمن الموجب أن يكون الاسم مضافا إلى ضمير يعود على شيء في الخبر نحو كان غلام هند بعلمها وليس في تلك الديار أهلها للزوم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لو أخر الخبر ومن المانع خوف اللبس نحو كان عدوى صديقي وكذا يقال في جواز تقديم خبرها عليها حيث يجب التقديم في نحو كم درهما كان مالك ويمتنع في نحو ما كان زيد إلا في الدار (قوله في كلها) الأولى إسقاطه وجعل كلها تأكيدا لقوله الأفعال الناقصة وبعضهم استثنى مادام وآخر ليس (قول المص إلا ما كان في أوله ما) في نسخ المتن إلا ما في أوله ما واستثنى ابن مالك تبعا لجماعة من النحويين ليس أيضا قياسا على عسى (قول المص فإنه الخ) علة لصحة الاستثناء (قول المص عليه) أي على الفعل مع ما (قوله إن كان نافية) أي شرطا كانت كما في الأفعال المذكورة أو غير شرط كما في ما كان زيد قائما (قوله كما) في ما هنا وفيما يأتي لطافة لا تخفى (قوله كما في مادام) ومثلها كل فعل قرنه حرف مصدري (قوله فيكون) الأولى يكون (قوله ولا يتقدم عليه معموله) قد سبق منه هناك في تعليله أن المصدر في تقدير أن مع الفعل ولا يتقدم معمول ما بعد أن عليها فتعليله عدم تقدم خبر ما بعد الحرف المصدري بكونه في تأويل المصدر مستلزم للدور فالذي ينبغي التعليل بما علل به امتناع تقديم خبر ما في أوله ما النافية عليها فإنها مثلها في اقتضاء الصدارة (قول المص ولكن الخ) يغنى عنه قوله فيما سبق ويجوز تقديم خبرها على اسمها

(قوله دون خبرها) الظاهر بدله فقط وكذا يقال في قوله دون مفعوله (قوله كلاما) تمييز من نسبة تتم إلى فاعله (قوله فإنه يتم بفاعله الخ) الأولى فإنها تتم بفاعله الخ وتقدمه على المثال

(أفعال المقاربة)

أي ومن أصناف الفعل أفعال المقاربة (وهي ما وُضِعَ لدُنُوِّ الخبر رجاءً أو حصولاً أو أخذاً فيه) على ما سَنَبِّين إن شاء الله تعالى وأفعال المقاربة سبعة (وهي عسى وكاد وأوشك وكرِب وأخذ وجعل وطفق) قوله (عملها كعمل كان) اعلم أن أفعال المقاربة من أخوات كان لكونها أيضاً لتقرير الفاعل على صفة غير صفة مصدرها وإنما أفرَدَها بالذكر لاختصاص خبرها بالفعل المضارع وهو قوله عملها أي عمل أفعال المقاربة كعمل كان (إلا أن خبرَ عسى أن مع الفعل المضارع) للدلالة على الرجاء والطمع (نحو عسى زيد أن يخرج) أي قارب زيدُ الخروج (وقد يحذف أن) من خبر عسى (تشبيهاً بكاد نحو عسى زيد يخرج وقد يقع أن مع الفعل المضارع فاعلاً لعسى فيقتصر على ذلك الفاعل) فتكون عسى حينئذ تامةً لتمامها بمرفوعها (نحو عسى أن يخرج زيد) أي عسى خروج زيد قوله (وخبرَ كاد) عطف على خبر عسى أي خبر كاد مثل خبر عسى إلا أن خبر كاد (الفعل المضارع بغير أن) لدلالته على الحصول (نحو كاد زيد يخرج وقد يدخل أن) على خبرها (تشبيهاً بعسى نحو كاد زيد أن يخرج) قوله (وأما أوشك) اعلم أن معناه في اللغة أسرع قال الجوهري في الصحاح قد أوشك فلان يوشك إيشاكاً أي أسرع السير ومنه قولهم يوشك أن يكون كذا أي يقرب وأما أوشك (فيستعمل استعمالَ عسى في مذهبيها) أي طريقيها (نحو يوشك زيد أن يجيء ويوشك أن يجيء زيد و) قد يستعمل استعمال كاد نحو (يوشك زيد يجيء) قوله (وأما كرب وأخذ وجعل وطفق فيستعمل مثل كاد) أي خبرها

أفعال المقاربة

(قوله المص أفعال المقاربة) أي الأفعال الدالة على قرب حصول مدلول الخبر لمدلول الاسم فالمقاربة مفاعلة على غير بابها ولك أن تجعلها على بابها لقرب كل من معنى الاسم ومعنى الخبر من الآخر وإن كانت الدلالة على قرب الخبر بالوضع وعلى قرب الاسم بالزوم وفي تسميتها بذلك تغليب بعض أنواعها لكثرة إذ منها ما هو للرجاء ومنها ما هو للشروع وقد يقال معاني كلها لا تنفك عن القرب فلا تغليب وعليه جرى المص (قول المص رجاء الخ) منصوب على المصدرية بتقدير مضاف: أي دنو رجاء؛ بأن يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له؛ فعسى في قولك: عسى زيد أن يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب أنك ترجو ذلك، أو دنو حصول؛ بأن يظهر باعتبار تحقق أسباب الخبر، أو دنو أخذ: بمعنى الشروع فيه؛ بأن يكون الشروع فيه حاكما بدنوه (قوله وأفعال المقاربة) أي المشهورة (قوله من أخوات كان) المناسب للترجمة السابقة لكان وأخواتها من الأفعال الناقصة

(قوله وإنما أفردا) أي بالذكر كما في نسخة (قوله لاختصاص الخ) أي لانفراد خبرها بالفعل المضارع وبعد جواز تقدّم خبرها عليها وبجواز حذفه إن علم (قوله وهو قوله الخ) أي الاختصاص المذكور معنى قوله الخ (قوله عملها الخ) يغنى عنه تقديم قوله اعلم الخ على قول المص عملها كعمل كان على أنه لا حاجة إليه (قول المص إلا أن خبر عسى أن مع الفعل المضارع الخ) يفهم منه أنه يجب دخول أن على خبر عسى إلا أنه قد يحذف تشبيها له بكاد كما يفهم من قوله الآتي وخبر كاد الخ امتناع دخول أن على خبر كاد

ودخوله عليه في بعض الأحيان إنما هو على سبيل التشبيه بعسى وفيه أن كون عسى للرجاء إنما يقتضي مناسبة دخول أن على خبرها لا وجوبه كما أن كون كاد لقرب الحصول إنما يستحق مناسبة عدم دخوله لا امتناعه والله أعلم (قوله للدلالة الخ) أي وإنما اقترن خبرها بأن للدلالة الخ (قوله على الرجاء والطمع) في كلامه تغليب الرجاء المفسر بالطمع في الخبر محبوبا على الإشفاق الذي هو الخوف منه مكروها وقد اجتمعا في قوله تعالى عسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم (قوله أي قارب زيد الخروج) المناسب للتعريف السابق أي قرب الخروج من زيد (قوله تشبيها بكاد) لاشتراكهما في كونهما فعلين للمقاربة لا على وجه الشروع (قوله وقد يقع الخ) ومذهب ابن مالك أنها حينئذ ناقصة وأن مع الفعل المضارع في محل رفع ونصب سدّ مسدّ معموليها كما سدّ مسدّ المفعولين في نحو قوله تعالى أحسب الناس أن يتركوا (قوله أي عسى خروج زيد) بمعنى قرب خروجه (قوله وخبر كاد) ينبغي أن يزداد هنا وبعد قوله على خبر عسى قوله إلى آخره (قوله لدلالته على الحصول) أي على قرب حصول الخبر للاسم فكأنه حاصل فلا يحسن دخول أن (قوله السرعة) صوابه أسرع (قوله أسرع السير) أي فيه (قوله ومنه الخ) من كلام الصحاح أي من الإيشاك بمعنى الإسراع المفضي للقرب من قولهم يوشك أن يكون كذا أي يقرب على أن يكون المراد منه ما أفضي إليه الإسراع وهو القرب (قوله وأما أو أشك) أعاده لبعده عن الخبر بوقوع عبارته في البين (قول المص فيستعمل الخ) أي يستعمل استعمالا مثل استعمال عسى في مذهبيها فقوله في مذهبيها صلة المضاف المحذوف والأولى في مذهبيه بإرجاع الضمير للاستعمال ويحتمل تعلقه باستعمال (قوله قد يستعمل) الحق إسقاط قد كما في نسخة (قول المص وأما كرب الخ) قد يقال ما وجه تشبيه هذه الأفعال الموضوعة للشروع الظاهر وجوب تجريد خبرها عن أن بكاد الموضوعة لقرب الحصول المقتضي أولوية التجرد مع أن المشبه به لا بد أن يكون أقوى من المشبه في الحكم

يكون فعلا مضارعا بغير أن كما ذكر في المتن (نحو كرب زيد يقرأ وجعل عمرو يقول وأخذ بكر يضرب وطفق خالد ينصر)

قوله (ثم اعلم) لما فرغ من بيان استعمال أفعال المقاربة شرع في تقرير معانيها فقال ثم اعلم (أن لفظة عسى غير متصرف) بمعنى أنه لا يأتي منه المضارع واسم الفاعل واسم المفعول والأمر والنهي حملا على لعل لكون كل واحد منهما للرجاء والطمع (وأن معنى عسى مقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع فتقول عسى الله أن يشفي المريض تريد أن قرب شفائه مرجو من عند الله تعالى ومطموع) قوله (ومعنى كاد) وهو عطف على قوله معنى عسى أي ثم اعلم أن معنى كاد (مقاربة الأمر على سبيل الحصول تقول كادت الشمس تغرب تريد أن قرب الشمس من الغروب قد حصل) قوله (وأما أوشك فمعناه دنو خبره على معنى الأخذ والشروع فيه فليس معناه معنى عسى لأنه ليس فيه معنى الرجاء والطمع) أصلا لأنهما للاستقبال (وإنما استعمل) أوشك (لفظا استعمال عسى و) استعمال (كاد بسبب مشاركة أوشك بعسى وكاد في أصل باب المقاربة) وهو أن كل واحد منها من أفعال المقاربة (وكان القياس استعمال أوشك استعمال كاد لموافقة أوشك بكاد في المعنى وهو إثبات قرب الحصول) قوله (وأما كرب وأخذ وجعل وطفق فمعناها دنو خبرها على معنى الأخذ والشروع في خبرها فهي) أي فهذه الأفعال وهي كرب وأخذ وجعل وطفق (مخالفة لعسى) لأنه ليس فيها معنى الرجاء بخلاف عسى (و) هي أي وهذه الأفعال مخالفة (لكاد أيضا لحصول الشروع في خبر هذه الأفعال بخلاف كاد فلم تستعمل هذه الأفعال إلا بالفعل المضارع) حال كونه (مجردا عن أن لأن أن للاستقبال وخبر كرب وأخواته) وهي أخذ وجعل وطفق (محقق في الحال) تحقيقا (أكثر من تحقيق خبر كاد) في الحال (لأن الخبر في كاد يصبح تقديره مستقبلا على وجه) لكون الخبر في كاد غير مشروع فيه بل سيشرع فيه (فصح دخول أن) في خبر كاد (لصحة تقديره) أي لجواز تقدير خبر كاد مستقبلا (على وجه

(قوله كما ذكر في المتن) أي كالأمثلة المذكورة فيه
(قوله: قوله ثم اعلم) الأولى تركه واعتبار ثم اعلم الآتي
متنا (قوله من بيان استعمال) أي من بيان كيفيته
(قوله فقال ثم اعلم أن اللفظ الخ) صريح في أن قوله:
أن لفظ عسى الخ من م قول المص وليس كذلك فيما
رأينا من نسخ المتن فالحق إسقاطه من البين والتعرض له
بعد بيان معنى عسى
(قول المص لفظة) المناسب إسقاط التاء
(قوله والأمر والنهي) أي إلى غير ذلك من الأمثلة
(قوله حملا على لعل) الأولى لمشابتها لعل
(قول المص مقارنة الأمر) أي قرب مفهوم الخبر للاسم
على سبيل الرجاء لا الحصول والشروع
(قول المص فتقول) المناسب إسقاط الفاء كما في
نسخ (قول المص قرب شفائه) الحق إسقاط القرب
فافهم
(قول المص ومطموع) في نسخ ومطموع فيه
(قوله وهو) الحق إسقاطه
(قول المص أن قرب الشمس من الغروب) المناسب
أن قرب الغروب من الشمس
(قوله فمعناه الخ) لقد أجاد في ذكر ما كان المناسب
للمص التعرض له من معنى أوشك إلا أنه سها بجعله
للدنو على سبيل الشروع مع أن عبارته الآتية: لموافقة
أوشك في المعنى، صريحة في أنه للدنو على سبيل
الحصول
(قوله لأنها للاستقبال) أي يدلان على أن الخبر
مستقبل وخبر أوشك لقربه من الحال كأنه حال
(قول المص لفظا) منصوب بنزع الخافض أي في
اللفظ ولا حاجة إليه
(قول المص وكاد) الحق إسقاطه هنا وفيما يأتي

(قول المص بعسى) في نسخة لعسى وهي الظاهرة
(قول المص في أصل باب المقاربة) أي في أصل
مفهوم أفعال المقاربة وهو القرب وإن كان في عسى
رجائيا وفي أو شك حصوليا فقول الشارح وهو الخ غير
مناسب
(قول المص استعمال كاد) أي فقط
(قول المص بكاد) الحق لكاد كما في نسخ خطية
(قول المص إثبات) أي إفادته
(قول المص كرب) عدّه من أفعال الشروع خلاف الراجح
والراجح كونه بمعنى كاد
(قول المص على معنى الأخذ والشروع في خبرها) أي دنوا
مبينا على معنى هو الأخذ والشروع بأن يكون الحاكم به هو
الأخذ والشروع
(قول المص في خبرها) إظهار في مقام الإضمار
(قوله فهذه الأفعال وهي) الأولى تركه هنا ونظيره الآتي (قول
المص بخلاف كاد) لو قال بخلافهما بالضمير الراجع إلى
عسى وكاد لكان أحسن وأغنى عن قول الشارح لأنه ليس فيها
معنى الرجاء بخلاف عسى
(قول المص بالفعل المضارع) أي متلبسة به أو معه
(قول المص وخبر كرب-إلى قوله فعلا المدح والذم) تطويل
مضطرب ولو ذكر بدله وهو ينافي الشروع لكفى
(قول المص محقق الخ) الحق متحقق في الحال أتم من
تحقق خبر كاد (قوله في الحال) الأولى فيه
(قول المص لأن الخبر في كاد الخ) فيه أنه لا معنى لصحة
اعتباره مستقبلا إذ استقباليته حقيقية فالحق في التعليل: لان
خبرها مستقبل حقيقة وحاليته إنما هي ادعائية بناء على قربه
من الحال فصح دخول أن وههنا الحالية حقيقية لكون خبرها
مشروعا فيه فتحققه في الحال أتم فامتنع دخول أن
(قول المص على وجه) أي نظرا للواقع (قوله بل سيشعر
فيه) غير موجود في بعض النسخ (قول المص لصحة تقديره
على وجه) مستدرك

وههنا (أي في خبر هذه الأفعال وهي كرب وأخذ وجعل وطفق) لا وجه لتقدير الخبر مستقبلا
لكون خبرها مشروعا فيه فقد تحقق في خبرها معنى الحال فلم يكن لدخول أن (في خبرها
(وجه لأن أن للاستقبال). قوله

(فعلا المدح والذم)

أي ومن أصناف الفعل فعلا المدح والذم (وهما ما وضع لإنشاء مدح أو ذم) والإنشاء في
اللغة مصدر قولك أنشأ فلان يفعل كذا أي ابتداء وفي الاصطلاح إيجاد معنى بلفظ يقارنه في
الوجود فلم يكن مثل مدحته وذمته وشرف وكرم وقبح وعور من أفعال المدح والذم لأنها لم
توضع للإنشاء قوله (وهما نَعَمَ وبِئْسَ) أي فعل المدح نعم وفعل الذم بئس قوله
(تدخلان) أي تدخل نعم وبئس (على اسمين مرفوعين أحدهما) يريد أولهما (يسمى
الفاعل والثاني) يسمى (المخصوص بالمدح نحو نعم الرجل زيد و) يسمى المخصوص
(بالذم نحو بئس الرجل بكر) قوله (وحق الأول) أي وحق الفاعل أن يكون فيه أحد الأمور
الثلاثة (إما تعريفه بلام الجنس) كما في المثالين المذكورين أعني نعم الرجل زيد وبئس
الرجل بكر لأن فعلي المدح والذم موضوعين للمدح والذم العامَّين ولام الجنس يفيد العموم
(أو إضافته إلى الاسم المعرف بلام الجنس نحو نعم غلام الرجل زيد وقد يضم الفاعل
ويفسَّر) أي ويميز (بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد) أي نعم الرجل رجلا زيد وفي
ارتفاع المخصوص مذهباً أحدهما أن يكون المخصوص مبتدأ وخبره ما تقدم من الجملة
كأن الأصل زيد نعم الرجل واستغني عن العائد إلى المبتدأ لأنه قد ذكر ظاهراً ما يقوم مقامه
كقول الشاعر

* لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيء *

(قوله أي في خبر هذه الأفعال) الظاهر أي في هذه الأفعال (قول المص لكون خبرها) الأولى لكونه (قول المص فقد تحقق الخ) أي فقد تحقق في خبرها على وجه أتم معنى هو الحال والمناسب لكونه نتيجة لدليله القلق فقد تحقق خبرها في الحال (قول المص لأن أن للاستقبال) حشو

فعلا المدح والذم

(قول المص فعلا المدح والذم) لعل اقتصاره في الترجمة عليهما وإلحاق حبذا وساء بهما لشهرتهما وعراقتهما في إنشاء المدح والذم بخلافهما لكثرة استعمالهما في الإخبار (قول المص وهما ما وضع الخ) أي فعلا وضع أحدهما لإنشاء مدح والآخر لإنشاء ذم (قوله مصدر قولك أنشأ فلان الخ) أنشأ من أفعال المقاربة بمعنى أخذ وفلان اسمه وجملة يفعل كذا خبره والمناسب للمعنى الاصطلاحي إنما هو أنشأ بمعنى أوجد فالأولى التعرض له (قوله أي ابتداء) في نسخة خطية أي ابتداء (قوله فلم يكن الخ) مفرع على قول المتن ما وضع لإنشاء مدح أو ذم (قوله من أفعال المدح والذم) الظاهر مثل الفعلين المذكورين فافهم (قول المص تدخلان على اسمين) ظاهره أن المخصوص لا يتقدم عليهما وهو كذلك عند بعض وجوزه جماعة منهم ابن مالك (قول المص المخصوص بالمدح) سمي مخصصا لأنه ذكر جنسه ثم خصص كذا في الصبان (قوله أن يكون فيه الخ) المناسب لقول المص الآتي وقد يضم الخ: أن يكون فيه غالبا أحد الأمرين (قول المص إما تعريفه بلام الجنس) الأولى تأخير إما عن قوله تعريفه والمراد بلام الجنس لام يراد بمدخولها الجنس المتحقق في ضمن جميع الأفراد وهي التي يعبر عنها بعضهم باللام الاستغرافية (قوله كما في المثاليين المذكورين أعنى نعم الخ) الأخصر كما في نعم الخ (قوله لأن فعلى المدح الخ) أي وإنما عرّف الفاعل بلام الجنس لأن الخ قال في شرح المفصل حكى عن الزجاج أنها لما وضعا للمدح العام والذم العام جعل فاعلهما عاما ليطابق معناه إذ لو جعل خاصا لكان نقضا للغرض لأن الفاعل إذا أسند إلى عام عمّ وإلى خاص خص انتهى ويظهر

والله أعلم أن مراده بعموم المدح والذم عموم الممدوح والمذموم لا عموم الممدوح به والمذموم به الذي يفرق به بين نعم وبئس للمدح والذم العاميين وبين الفعل المصوغ من الثلاثي للمدح والذم الخاصين نحو علم وحمق لأنه لا يقتضى عموم الفاعل بقي أن الأولى تأخير التعليل عن قول المص أو إضافته الخ وقد يقال إنه إنما يستلزم كون اللام للجنس في المعرف به لا في المضاف إليه إذ لا يفيد العموم الذى هو مقتضى الوضع على زعمه على تقدير كون اللام للعهد والإضافة للجنس (قوله ولام الجنس يفيد العموم) أي فلا بد منه (قول المص أو إضافته الخ) أي ولو بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل (قول المص وقد يضم الفاعل) ويراد بالضمير الجنس في ضمن جميع الأفراد بأن يرجع إلى التمييز المراد به الجنس لكونه على نية الـ الجنسية إذ الأصل نعم الرجل فاندفع الاعتراض بأن مرجع الضمير التمييز وهو نكرة في سياق الإثبات فلا تعم والضمير كمرجه فمن أين العموم كذا في الصبان (قول المص بنكرة منصوبة) مفردة أو مضافة إلى نكرة أو معرفة إضافة لفظية (قوله أي نعم الرجل رجلا) الحق إسقاط رجلا (قوله مذهبان) أي مشهوران وإلا فالمذاهب أربعة ثالثها كونه مبتدأ محذوف الخبر وجوبا والتقدير زيد الممدوح أو المذموم ورابعها كونه بدلا من الفاعل (قوله كأن الأصل) الأولى والأصل (قوله وقد ذكر ظاهرا ما يقوم مقامه) في نسخة ذكر مقامه ظاهر وهى الصحيحة وأقول هذا إنما يحسن إذا جعل اللام للعهد وأما إذا جعل للجنس كما جرى عليه المص فالمعنى عن العائد العموم المستفاد منه (قول الشاعر لا أرى الموت يسبق الموت شيء) آخره نغص الموت ذا الغنى والفقر: أي كدر ذكر الموت عيش الغنى والفقر في المختار نغص الله عليه العيش تنغيصا أي كدره وقد جاء في الشعر نغصه وأنشد الأخفش لا أرى الموت البيت آه

أي يسبقه شيء وعلى هذا المذهب يكون نعم الرجل زيد جملة واحدة والمذهب الثاني أن يكون المخصوص خبرَ مبتدأ محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد كأنه لما قيل نعم الرجل سُئِلَ من هو فقيل زيد أي هو زيد وعلى هذا المذهب يكون نعم الرجل زيد جملتين قوله (وقد يحذف المخصوص إذا علم) أي إذا دل على حذفه قرينة (كقوله تعالى وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنَعْمَ الْمَاهِدُونَ) أي فنعمة الماهدون نحن يدل عليه سياق الآية قوله (وحبذا يجري مجرى نعم) اعلم أن حبذا يجري مجرى نعم أي هو فعل المدح مثل نعم ومعنى حَبَّ بفتح الحاء وُحِبَّ بضم الحاء صار محبوبا جدا وأصله حَبِبَ فأسكنت الباء الأولى وأدغمت في الثانية فصار حَبَّ بفتح الحاء أو نُقِلَتْ حركة الباء الأولى إلى الحاء وأدغمت في الثانية فصارت حُبَّ بضم الحاء وهو مسند إلى اسم الإشارة ففاعله ذا إلا أنهما أي حب وذا جريا بعد التركيب مجرى الأمثال التي لا يتغير فلم يُضَمَّ أول الفعل ولا يوضع موضعَ ذا غيره من الأسماء الإشارة بل التزمت في حبذا طريقة واحدة وذا في حبذا مثل الضمير المستتر في نعم إبهاما فيفسر بنكرة منصوبة (فيقال حبذا رجلا زيد) كما تقول نعم رجلا زيد ولكن قد يستغنى مع ذا عن المفسر أي المميز فقل حبذا زيد ولا يقال نعم زيد لأن المخصوص لا يتميز عن الفاعل في نعم زيد ويتميز في حبذا زيد قوله (وساء يجري مجرى بئس) أي ساء فعل الذم مثل بئس فتدخل على اسمين مرفوعين أولهما يسمى الفاعل والثاني المخصوص بالذم (فيقال ساء الرجل بكر) كما يقال بئس الرجل بكر وحق فاعل ساء أيضا إما تعريفه باللام أو إضافته إلى المعرف باللام وقد يضم ويفسر بنكرة منصوبة كما ذكرنا نحو ساء رجلا زيد. قوله

(فعلا التعجب)

أي ومن أصناف الفعل فعلا التعجب والتعجب في اللغة بمعنى العَجَب وهو ما خرج عن حد القياس وعَظُمَ قَدْرُهُ عند الناس وفي الاصطلاح ما وضع لإنشاء التعجب فمثل قولك عَجِبْتُ وتعجبت ليس من أفعال التعجب لأنه ليس للإنشاء قوله (هما ما أفعلَ زيدا وأفعل به) أي هما

(قوله والمذهب الثاني) الأولى وثانيهما (قوله محذوف) أي وجوبا

(قوله إذا دل) الأولى بأن دلَّ

(قوله على حذفه) الحق عليه

(قوله يدل عليه الخ) قد يقال إن الدال عليه فرشناها بمعنى مهدناها ومثال المحذوف المعلوم بدلالة السياق عليه قوله تعالى نعم العبد أي أيوب بقرينة أن ذلك في قصته

(قول المص وحبذا) فيه مسامحة والمراد حبّ في حبّذا (قوله اعلم أن حبذا يجري مجرى نعم) لا فائدة فيه

(قوله أي هو الخ) الأولى في كونه للمدح وكذا يقال في قوله الآتي أي ساء فعل الذم مثل بئس (قوله مثل نعم) وتفارقها بأنها تشعر بأن الممدوح محبوب للنفس وبعدم جواز تقدم مخصوصها عليها وبامتناع عمل التواسخ فيه بخلاف مخصوص نعم فإنها تعمل فيه نحو نعم رجلا كان زيد وفي غير ذلك (قوله ومعنى حبّ) أي التي لإنشاء المدح

(قوله صار محبوبا جدا) كذا في المفصل واقتصر العارف الجامي قدّس سرّه على صار محبوبا وقد يقال في توجيهه إن كون المحبوب ممدوحا يستلزم كمال المحبة والله أعلم (قوله وأصله) أي أصل كل منهما

(قوله فصارت) في نسخة فصار (قوله وهو) أي حبّ ظاهره مفتوح الحاء أو مضمومه وقوله إلّا أنّهما الخ يدل على أن المراد مفتوح الحاء فقط

(قوله وهو مسند إلى اسم الإشارة) أي غالبا والأولى والأخصر إلى ذا

(قوله ففاعله ذا) لا معنى للتفريع

(قوله إلّا أنّهما الخ) مرتبط بقوله مسند الخ دفع به توهم جواز الضم بوضع غير ذا من أسماء الإشارة موضعها

(قوله أي حبّ وذا) لا فائدة فيه

(قوله جريا الخ) أي جريا بعد إسناد حبّ إلى ذا مجرى الأمثال في كثرة الاستعمال

(قوله التي لا تتغير) صفة كاشفة والأولى وهي لا تتغير فكذا ما جرى مجراها

(قوله ولا يوضع) في نسخة ولا وضع وهي الظاهرة (قوله من الأسماء الإشارة) صوابه من أسماء الإشارة (قوله في حبّذا) أي في هذه المادة (قوله فيفسر) أي فيجوز تفسيره (قول المص فيقال الخ) عبارة الأنموذج فيقال حبّذا الرجل زيد وحبّذا رجلا زيد وهي أولى (قوله ولكن قد يستغنى الخ) في السيلكوتي: إنما لم يلتزموا التمييز في حبّذا والتزموا في نعم إذا كان الفاعل ضميرا مع أن الفاعل في كل منهما أمر ذهني لوجهين الأول أن فاعل حبّذا ملفوظ بخلاف فاعل نعم فإنه مستتر فجعل التمييز دليلا على وجوده والثاني لزوم الالتباس بين الفاعل والمخصوص عند عدم ذكر التمييز فيما إذا كان المخصوص معرّفا باللام أو مضافا إليه نحو نعم رجلا السلطان فإنه لا يدري لو حذف رجلا أن السلطان فاعل والمخصوص بالمدح محذوف، أو هو المخصوص وفاعله مضمّر انتهى وبهذا تعلم أن الصواب بدل قوله في نعم زيد: في نعم السلطان مثلا (قوله فليل) المناسب فيقال كما في نسخة (قوله وحق فاعل ساء الخ) الظاهر أنها مستأنفة والأولى جعلها من تنمة التفريع بأن يقول وحق فاعلها تعريفه إما باللام الخ ويقدمها على قول المص فيقال الخ ويعقبه بقوله وساء رجلا زيد (قوله كما ذكرنا) أي في فاعل بئس ويغنى عنه قوله أيضا.

فعلا التعجب

(قوله بمعنى العجب) فيه أن التعجب ليس بمعنى العجب بالمعنى الذي ذكره بل بمعنى انفعال النفس عند إدراك الأمور الغريبة (قوله القياس) أي العادة (قوله وعظم قدره) من عطف المسبب على السبب (قوله وفي الاصطلاح) لعل لفظ هما سقط من قلم النساخ وعطفه على قوله في اللغة ظاهر الفساد (قول المص ما أفعل زيدا الخ) أي هما الفعلان اللذان تضمنهما هذان التركيبان

(قوله أي هما صيغتان) أي لا فردان

صیغتان إحداهما ما أفعل زيدا (نحو ما أحسنَ زيدا) والأخرى أفعل بزيد نحو (أحسنَ بزيد) قوله (ولا يينيان) أي لا ييني فعلا التعجب إلا مما ييني منه أفعل التفضيل وهو ثلاثي مجرد لا يكون لونا ولا عيبا ظاهرا وذلك قوله ولا يينيان (إلا من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهر) قوله (فلا ييني) أي إذا كان كما ذكرنا فلا ييني (فعلا التعجب من نحو دحرج) لأنه ليس بثلاثي (ولا من) نحو (انطلق) لأنه ليس بمجرد (ولا من) نحو (سَوِدَ) لأنه لون (ولا من) نحو (عَوِرَ) لأنه عيب ظاهر بخلاف جهل فإنه ليس بعيب ظاهر فيقال ما أجهل زيدا وأجهل به قوله (ويتوصل إلى التعجب) أي ويتوصل إلى بناء فعلي التعجب (مما وراء ذلك) المذكور يعني مما لا يجوز بنائهما منه (بأشدَّ وأبلغ) أي بمثل ما يتوصل به إلى بناء أفعل التفضيل (ونحو ذلك) نحو أحسن وأقبح على حَسَبِ غرضك الذي تريده ثم تأتي بمصادر تلك الأفعال فتنبئها في الصيغة الأولى وتجرها في الصيغة الثانية (نحو ما أشدَّ دحرجته وأشدُّ بدحرجته) في غير الثلاثي (وما أشد انطلاقه وأشدُّ بانطلاقه) في غير الثلاثي المجرد (وما أبلغ سواده وأبلغ بسواده في اللون وما أقبح عَوَرَه وأقبح بعَوَره في العيب الظاهر) قوله (وما في ما أفعل) لما فرغ من بيان صيغة فعلي التعجب شرع في الإعراب فقال ما في ما أفعل (مبتدأ) نكرة (وأفعل خبره) أي الفعل والفاعل والمفعول في موضع الرفع خبر ما فمعنى ما أحسن زيدا في الأصل شيء جعله حسناً كما تقول أمرٌ أقعدُه عن الخروج أي ما أقعدَه عن الخروج إلا أمرٌ فتخصص المبتدأ النكرة بأنه بمعنى الفاعل كما في شرَّ أهر ذا ناب هذا مذهب سيبويه وأما أفعل بزيد فمعناه في الأصل الأمر لكل واحد والباء زائدة فمعنى أحسن بزيد أحسنَ زيدا أي صِفَهُ بالحُسْنِ لهذا مذهب الأخفش.

(قوله: قوله ولا يبينان أي) الحق إسقاطه واعتبار قوله الآتي ولا يبينان متنا

(قوله وهو- إلى قوله وذلك) مستدرك مذكور بعينه في المتن (قوله ثلاثي) أي فعل ثلاثي

(قوله لا يكون الخ) لمنعهم بناء أفعال التفضيل منهما لثلاً يلتبس بالوصف وفعل التعجب مثله فحملوه عليه هذا وبقيت قيود ذكرناها في أفعال التفضيل

(قوله إلى بناء فعلي التعجب) لا يخفى فساده وصوابه إلى إفادة التعجب وكذا يقال في قوله الآتي إلى بناء أفعال التفضيل (قول المص مما وراء ذلك) صلة التعجب أي من مدلول الذي وراء ذلك بمعنى من مدلول غير ذلك (قوله أي بمثل الخ) الأولى تأخيره عن قول المص ونحو ذلك

(قوله على حسب الخ) مرّ الكلام عليه في أفعال التفضيل

(قوله ثم تأتي بمصادر الخ) توهم بعضهم أنه لا يتعجب من الاسم بناء على أنه لا مصدر له حتى يؤتى به منصوباً أو مجروراً والمتّجه أنه يتعجب منه بزيادة ياء المصدرية أو ما في معناها فيقال ما أشدّ حماريته أو ما أشد كونه حماراً

(قوله في العيب الظاهر) ليس من المتن كتنظيره السابقين (قوله قوله وما في ما أفعل) الأولى إسقاطه وجعل قوله الآتي: وما في ما أفعل متنا

(قوله فقال ما) صوابه فقال وما كما في نسخة (قوله نكرة) أي تامة

(قوله والمفعول) الحق عدم التعرض له لأن كونه جزء من الخبر إنما هو مذهب ابن الحاجب

(قوله فمعنى ما أحسن زيدا في الأصل الخ) ثم نقل إلى إنشاء التعجب وانمحي عنه معنى الجعل فجاز

استعماله في التعجب من شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما أفضل الله وما أعلمه

(قوله شيء جعله حسناً) المناسب زيادة: أي ما جعله حسناً إلا شيء وفيه كما قال العصام استثناء الشيء من نفسه فالحق أن المسوغ للابتداء بالنكرة تضمنها معنى التعجب (قوله كما في شرأهر ذا ناب) الأولى إسقاطه (قوله هذا مذهب سيبويه) اختاره لأن النكرة تناسب التعجب لأنه إنما يكون فيما خفي سببه وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها وهذا القول أقوى من جهة المعنى لأن شأن المجهول كسبب الحسن أن يستفهم عنه وقد استفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما لي لا أرى الهدهد وقال الأخفش هي معرفة ناقصة بمعنى الذي وما بعدها صلة فلا موضع له أونكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحل رفع وعلى هذين فالخبر محذوف وجوبا أي شيء عظيم كذا في الأشموني

(قوله الأمر لكل واحد) أي بوصفه بالفعل ولو زاده لكان أولى وعليه يكون الضمير للشخص المخاطب وهو الظاهر وقال بعض الضمير للحسن المفهوم من أحسن والتقدير أحسن يا حسن بزيد أي دم به والزمه

(قوله هذا مذهب الأخفش) جعل الرضي وابن مالك الكون مفعولاً به مذهب الفراء والزمخشري وابن خروف هذا ومذهب البصريين أنه في الأصل ماض على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا كأغدّ البعير أي صار ذا غدة ثم غيرت الصيغة عند نقلها إلى إنشاء التعجب ليوافق اللفظ في التغيير تغيير المعنى فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به كامرر بزيد ولذلك التزمت مع غير أن وأن بخلافها في فاعل كفى

قوله

(باب الحرف)

لما فرغ من بيان بابي الاسم والفعل شرع في بيان تقرير الحرف فقال (الحرف ما دل على معنى في غيره) فقوله ما دل على معنى شاملٌ للاسم والفعل فلما قال في غيره خرجا عن حده لأنهما يدلان على معنى في نفسيهما ولهذا الذي دل على معنى في غيره لم يَنْفَكْ عن مصاحبة الاسم أو الفعل غالبا نحو مَنْ الله وبسم الله وقد سمع الله وإنما قلتُ غالبا لأنه قد يكون مواضع مخصوصة حُذِف فيها الفعل واقتصر على الحرف فيجري مجرى النائب عن الفعل كقولك نَعَمْ أو لا في جواب مَنْ يقول هل فعلتَ وكقولك بَلَى في جواب من يقول أَلَمْ تفعل

قوله (وأصنافه) أي وأصناف الحرف أربعة و عشرون صنفا (حروف الإضافة * والحروف المشبهة بالفعل * وحروف العطف * وحروف النفي * وحروف التنبيه * وحروف النداء * وحروف التصديق * وحروف الاستثناء * وحرفا الخطاب * وحروف الصلة * وحرفا التفسير * والحرفان المصدريان * وحروف التحضيض * وحرف التقريب * وحروف الاستقبال * وحرفا الاستفهام * وحروف الشرط * وحرفا التعليل * وحرف الرَّدْع * واللاماتُ * وتاء التأنيث الساكنةُ * والنونُ المؤكدة * وهاء السَّكْتِ * والتنوين *) هذا ذكرها على سبيل الإجمال وسيجيء إن شاء الله تعالى ذكرها على سبيل التفصيل .قوله

(حروف الإضافة) أي ومن أصناف الحرف حروف الإضافة (وهي الجارة) أي وهي الحروف الجارة وإنما سميت الحروفُ الجارة حروفَ الإضافة لأن وضعها على أن تُضَيَّفَ معاني الأفعال إلى الأسماء ومعانيها مختلفة.

الحروف الجارة على ما ذكر المصنف تسعةَ عَشَرَ حرفا أَحَدَ عَشَرَ مِنْهَا لَا يكون إلا حرفا وخمسةٌ منها تكون تارة حروفا وتارة أسماء وثلاثة منها تارة حروفا وتارة فعلا قوله (من للابتداء) هذا شروع في

{ باب الحرف }

(قوله على ما ذكره المص) أشار به إلى أنها ليست

منحصرة في العدد المذكور على ما ذكره غيره

(قوله تارة حرفا وتارة فعلا) المناسب لما سبق الجمع

(قوله من بيان بابي الاسم والفعل الخ) الأولى : لما

فرغ من بيان الاسم والفعل شرع في بيان الحرف

(قوله في غيره) الضمير فيه يرجع إلى ما أي كلمة دلت

على معنى كائن في غيرها أي ملحوظ لأجل بيان حال

غيرها. ويحتمل أن يرجع الضمير إلى معنى أي كلمة

دلت على معنى متلبس باعتباره في غيره

(قوله في نفسيهما) والمراد بكون المعنى في نفسيهما

دلالتهما عليه من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى

اليهما لاستقلال معناهما بالمفهومية

(قوله ولهذا) أي لأجل كون الحرف

(قوله هذا) أي الذى دلّ على معنى في غيره

(قوله لم ينفك الخ) فقوله الذى الخ بدل أو عطف بيان

لهذا ولا يخفى ركابة هذه العبارة فالظاهر بدلها ولدلالته

على معنى في غيره لم ينفك الخ

(قوله حذف فيها الفعل الخ) وقد يقال إن المحذوف

منوي فلا انفكاك بحسب الحقيقة وإن أمكن ادعائه

بحسب الظاهر فالحق إسقاط قيد : غالبا

(قوله نعم) أي نعم فعلت

(قوله أولا) أي ما فعلت

(قوله وبلى) أي بلى فعلت

(قوله أي وهي الحروف الجارة) لا فائدة في هذا

التفسير

(قوله وإنما سميت الخ) كان عليه أن يبين وجه

تسميتها بالحروف الجارة بأن يقول لأنها تجر معاني

الأفعال إلى الأسماء أو لأنها تعمل الجر ثم ينبه على وجه

تسميتها بحروف الإضافة

(قوله ومعانيها مختلفة) أي هي مشتركة في هذا

المفهوم العام ولكن معانيها مختلفة

بيان معاني هذه الحروف “مِنْ” لأربعة معانٍ أحدها ما ذكره المصنف وهو قوله من للابتداء أي لابتداء الغاية وتُعرف بما يصح له الانتهاء (نحو سرت من البصرة إلى الكوفة و) ثانيها (للتيين) وتعرف بصحة وضع الذي مكانه (كقوله تعالى فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ) أي فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثَن (و) ثالثها (للتبعيض) ويعرف بصحة وضع البعض موضعه (كقولك أخذت من الدراهم) أي بعض الدراهم (و) رابعها (أن تكون زائدة) وتعرف بأنها لو أسقطت لم يخل المعنى والزائد لا يكون إلا في غير الموجب نفياً كان أو نهياً أو استفهاماً (نحو ما جاءني من أحد ولا تضرب من أحد وهل جاءني من أحد) أي ما جاءني أحدٌ ولا تضرب أحدًا وهل جاءني أحد قوله (وإلى وحتىٍ للانتهاء) اعلم أنهما لمعنيين أحدهما ما ذكره وهو الانتهاء (نحو سرت من البصرة إلى الكوفة وأكلت السمكة حتى رأسها) وثانيهما أنهما بمعنى مع نحو أكلت السمكة إلى رأسها أو حتى رأسها أي مع رأسها وعلى هذا المعنى يدخل ما بعدهما في ما قبلهما وهذا المعنى في إلى قليل وفي حتى كثير وتختص حتى بالظاهر استغناء عنها بإلى للضمير قوله (وفي للوعاء) أي للظرفية وهي حلول الشيء في غيره حقيقةً (نحو الماء في الكوز أو) مجازاً نحو (النجاة في الصدق و) قد يكون بمعنى على قليلاً كـ (قوله تعالى وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ) أي على جذوع النخل وقيل إنَّها هنا أيضاً بمعنى الظرفية للمبالغة قوله (والباء) أي والباء لِمَعَانٍ (إما للإلصاق نحو به داء) أي التصق به داءٌ (أو للاستعانة نحو كتبت بالقلم) أي باستعانة القلم (أو للمصاحبة نحو اشتريت الفرس بِسَرَجِهِ وَلِجَامِهِ وللمقابلة نحو بعث هذا بهذا) أو للتعدية نحو ذهبْتُ بزيد أو للظرفية نحو جلست بالمسجد أي في المسجد وزائدة كما سنذكر في حروف الصلة قوله (واللام) أي و اللام لمعانٍ (إما للاختصاص أو للتمليك نحو المال لزيد والجُلُّ للفرس أو للتعليل نحو ضربت للتأديب) وزائدة كما سنذكر في حروف الصلة قوله (ورُبُّ للتقليل) كما أن كم للتكثير ولها صدر الكلام لكونها لإنشاء التقليل (ويختص بالنكرات الموصوفة) لأن وضعها

(قوله للتعدية) وهى المعاقبة للهمزة. والتعدية بهذا المعنى خاصة بالباء

(قوله أو زائدة) المناسب لما قبله أو للزيادة

(قوله أو للتمليك) هي التي تدخل بين ذاتين ومدخولها يملك نحو المال لزيد وما عداها لام الاختصاص سواء وقعت بين ذاتين ومدخولها لا يملك نحو الجل للفرس أو بين ذات وصفة نحو الحمد لله

(قوله للتقليل) أي في المشهور

(قوله لكونها لإنشاء التقليل) أي لكون الكلام المشتمل عليها مفيدا لإنشاء التقليل بواسطتها فيجب تقديمها ليعلم من أول الأمر أنَّ الكلام من أي نوع هو (قوله لأن وضعها لتقليل نوع من جنس) أي لإفادة قلة نوع معين من جنس مبهم تعلق به الحكم

(قوله لأربعة معان) أي على المشهور وإلا فمعانيها تزيد على خمسة عشر معنى

(قوله وتعرف بما يصح له الانتهاء) ظاهره أن علامتها أن يصحبها ما يكون لمفهومه انتهاء. ولا يخفى شمول هذه العلامة لغير من الابتدائية فالحق أن يقول وعلامتها أن يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد معناها نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لأن معنى أعوذ بالله ألتجىء إليه فالباء هنا أفادت معنى إلى

(قوله وثانيها للتبيين) الأولى وثانيها التبيين وكذا يقال فيما بعد

(قوله والزائد لا يكون الخ) الأولى بدله ولا تزداد إلا في غير الموجب أو زيادتها لا تكون الخ

(قوله في غير الموجب) خلافا للأخفش مطلقا والكوفيين بشرط تنكير مجرورها

(قوله استغناء الخ) مع ضعفها بحيث لا تقوى أن تعمل في الظاهر والمضمر جميعا لاختصاص مجرورها بالآخر أو بالمتصل به بخلاف إلى

(قوله أي للظرفية) فالمراد بالوعاء الوعائية والأولى ذكر الظرفية بدله

(قوله وقيل إنها هنا أيضا بمعنى الظرفية) وهو الراجح المشهور حيث إن في وضعت لمطلق الظرفية حقيقة أو مجازية فليست مستعارة في الآية الكريمة لمعنى على

(قوله للإصاق) أي لإفادة لصوق أمر بمجرورها

(قوله للاستعانة) أي وهي التي تدخل على آلة الفعل أي واسطته

(قوله للمصاحبة) أي لإفادة مصاحبة ما بعدها لما قبلها في الحكم

(قوله للمقابلة) وهى التي تفيد وقوع مجرورها في مقابلة شيء

لتقليل نوع من جنس فيذكرُ الجنسُ ثم يُخصَّصُ بصفة مفردة (نحو رَبِّ رجلٍ كريمٍ) لقيته أو جملة اسمية نحو رَبِّ رجلٍ أبوه كريم لقيته أو فعلية نحو رب رجل كَرَّمَ أبوه لقيته وإنما اختصت بالنكرات لعدم الاحتياج إلى المعرفة وعاملها فعلٌ ماضٍ محذوف غالبا لحصول العلم به كما قال في المتن رب رجل كريم أي لقيته ويلحقها ما الكافة فتكفُّها عن العمل فتدخل حينئذ على الجملة الاسمية والفعلية نحو ربما زيد في الدار وربما قام زيد قوله (وَوَأُوْهَا) أي واو رب وهي الواو التي يتبدأ بها في أول الكلام بمعنى رَبِّ ولهذا تدخل على النكرة الموصوفة ويحتاج إلى جواب مذكور أو محذوف ماضٍ نحو قول الشاعر

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ * إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأُنَيْسُ

أي رب بلدة وقيل رب بعدَ واو العطف مقدرة تقديره ورب بلدة أي بادية والأنيس المُنَاس والمُعَافِر جمع اليعفور وهو الخشف وولد البقرة الوحشية أيضا والخشف ولد الظبية والعيس بالكسر الإبل البيضُ يخالطُ بياضها شيء من الشقرة واحدها أعيس والأنثى عيساء وأصل عيسٍ عُيس بالضم فنقلت الضمة إلى الكسرة لمجانسة الياء كما جاء جمع الأبيض والبيضاء بيض بالكسر أصله يُبيض بالضم والجملة أعني قوله ليس بها أنيس في محل الجر صفة لقوله بلدة قوله (و واو القسم وبائه وتائه نحو والله و بالله وتالله) واعلم أن واو القسم إنما تكون عند حذف الفعل فلا يقال أقسم والله ولغير السؤال فلا يقال والله أخبرني ولغير المضمَر فلا يقال وَكَ كما يقال بك استغناءً بالبَاء عنها وتاء القسم مثل واوه في أن التاء إنما تكون أيضا عند حذف الفعل ولغير المضمَر لكنها مختصة باسم تعالى نحو تالله فلا يستعمل في غيره وما جاء في قولهم تَرَبَّ الكَعْبَةِ روايةً عن الأخفش فهو شاذ وباء القسم أعم استعمالا مِنْ واو القسم وتائه لأن الباء يستعمل مع الفعل وحذفه ومع السؤال وغيره ومع المظهر والمضمَر بخلاف الواو والتاء وهذه الحروف الأحد عشر المذكورة لا تكون إلا حرفا لازمة للجر قوله (وعلى للاستعلاء) أي وعلى للاستعلاء إذا كانت حرفا (كقولك جلست

(قوله وإنما اختصت الخ) لا حاجة إليه بعد قوله
ويختص بالنكرات لأن وضعها الخ

(قوله وعاملها) أي عامل مجرورها

(قوله وهي الواو التي الخ) الأولى وهي التي في أول
الكلام والمفهوم من عبارتهم أنه لا يشترط وقوعه في أول
الكلام فليراجع

(قوله تحتاج الخ) لعل في العبارة تحريفا والصواب
وتقع جوابا لكلام مذكور أو محذوف كما أن رب كذلك
في الرضي قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على أن
رب جواب لكلام إما ظاهر أو مقدر

(قوله وقيل) يشعر بضعف هذا القول والمشهور أنه
الراجح. قال في الأشموني والصحيح أن الجر برب
المضمرة عند البصريين

(قوله وبلدة أي بادية) في التفسير وقفة فليراجع

(قوله فلا يقال أقسم والله) وذلك لكثرة استعمالها في
القسم فهي أكثر استعمالا من أصلها أعني الباء

(قوله لغير السؤال) يعني لا تستعمل الواو في قسم
السؤال خطأ لرتبة الواو عن رتبة الباء التي هي الأصل في
القسم

(قوله استغناء بالباء الخ) أي بالباء الداخلة على
المضمر عنها ولم يعكس خطأ لرتبة الواو عن رتبة الباء

(قوله بخلاف الواو والتاء) لا حاجة إليه

(قوله وهذه الحروف الخ) الظاهر إسقاط الحروف

(قوله أي وعلى للاستعلاء إذا كانت حرفا) لا فائدة
في هذا التفسير لأننا بصدد بيان الحروف الجارة

(قوله جلست على الحائط) مثال للاستعلاء الحسي
وقد تكون للاستعلاء المعنوي نحو تكبر زيد على عمرو

على الحائط) لاستعلائك إياه وقد يكون اسما بدخول من عليها و حينئذ تتأول بمعنى الفوق كقول الشاعر

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا * تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَيْدَاءَ مَجْهَلٍ

يصف قطا وهو طائر يقال له بالفارسية اسفهروز واحدها قطاة والظَّمُّ مُدَّةُ ما يَبْنِي الْوَرْدِينَ وهو حبس الإبل عن الماء إلى غاية الورد أي صارت القطاة من فوقه أي من فوق الفَرخ وهو ولد الطائر أو من فوق البيض بعد ما تم ظمُّها أي رَيَّها قوله (وعن للمجاوزه نحو رميت السهم عن القوس) لأنه جعل السهم مجاوزا عنها وقد يكون اسما بدخول من عليها و حينئذ تتأول بمعنى الجانب كقولك جلست من عَنْ يمينه أي من جانب يمينه وكقول الشاعر:

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيَّةً * مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

أي من جانب يميني وأراني فعل مضارع للمتكلم من الرؤية لا مِنْ الْإِرَائَةِ والدريّة الحلقة التي تلعب بها للرمّاح قوله (والكاف للتشبيه) في أكثر الأمر (نحو زيد كالأسد) وقد تكون زائدة كقوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ والمعنى ليس مثله شيء والذي يدل على زيادة الكاف أنها لو لم تكن زائدة يكون تقديره ليس مثل مثله شيء فيلزم نفيه تعالى لأنه نفى مِثْلَ مِثْلِهِ تعالى وهو تعالى مِثْلُ مِثْلِهِ لأن المُمَاثِلَةَ من الطرفين وقد يكون اسما بدخول عَنْ عليها كما في قول الشاعر:

بَيْضُ رِقَاقٍ كِنَعَا جُحْمٌ * يَضْحَكُنْ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ

أي هن بيض رقاق والرقاق جمع الرق بالكسر وهي اللينة والنعاج جمع النعجة وهي البقرة الوحشية والجُحْمُ جمع جَمَاء وهي التي لا قرَن لها أو من الجماء الغفير وهي جماعة النساء أي مجتمعة قوله يضحكن عن كالبرد المنهم يَصِفُ أَسْنَانَهُنَّ أي يضحكن عن سِنِّ مِثْلِ الْبَرْدِ الذائب والذي يدل على اسمية الكاف ههنا دخول عَنْ عليها قوله (ومنذ ومنذ للابتداء) أي لابتداء الغاية (في الزمان) الماضي (نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة أو منذ يوم السبت) أي وقع ابتداء انتفاء الرؤية من ذلك

(قوله لاستعلائك إياه) الظاهر لاستعلائك عليه
(قوله وحينئذ تتأول الخ) الأولى وحينئذ تكون بمعنى
الفوق
(قوله غدت) أي ذهبت وتركت
(قوله من عليه) أي من فوق الفرخ
(قوله بعد ما تم ظمؤها) أي مدة صبرها من الماء
(قوله تصل) أي تصوت أي تصوت أحشاؤها حال من
فاعل غدت
(قوله وعن قيض) أي غدت عن قيض فهو معطوف
على من عليه
(قوله ببيداء مجهل) الباء بمعنى في أي في صحراء
(قوله مجهل) أي بمكان يجهل المارون طرقة خالية
عن الأعلام أي مع ذلك ترجع إلى أفراخها وتهتدي إليها
فالشاعر يصف قطاة بشدة الاهتداء حتى ضرب بها
المثل
(قوله وهو) أي الظمؤ في الأصل (قوله مدة حبس
الإبل عن الماء) فاستعماله في القطاة على سبيل
الاستعارة
(قوله إلى غاية الورد) أي إلى نهاية مدة الورد الأول
بأن يبتدئ الورد الثاني والظاهر إسقاط الغاية وأن يقول
بدله إلى زمن الورد الثاني (قوله أي صارت) لعله
محرف عن سارت بالسين أي سارت القطاة وذهبت الخ
(قوله أي من ربيها) أي مدة ربيها أي مدة عدم
احتياجها إلى الماء
(قوله للمجاوزة) أي تدل على بعد شيء مذكور عن
مجروره بسبب حدث متقدم نحو رميت السهم الخ أو
غير مذكور نحو رضي الله عن زيد فإنه يدل على بعد
السخط عن زيد بسبب الرضا
(قوله وحينئذ تتأول) الأولى وحينئذ تكون بمعنى الخ

(قوله من عن يميني الخ) أي تأتيني من عن الخ
(قوله الدريئة الحلقة التي تلعب بها للرماح) أي لتعلم
الطعن بها أي حلقة يتعلم بها الطعن والرمي وفي نسخة
خطية يلعب بها بالرماح وهي أحسن
(قوله أنها لو لم تكن زائدة يكون تقديره الخ) وقد
يقال إن المراد نفى الملزوم بنفي اللازم على معنى لو كان
له مثل لكان له مثل المثل واللازم منتفٍ فالملزوم مثله
(قوله فيلزم نفيه تعالى) أي فليزم أن يكون له مثل ويلزم
نفيه الخ
(قوله بيض الخ) أوله: لا تلمني اليوم يا ابن عمي * عند
أبي الصهباء أقصى همي * بيض رفاق الخ (قوله بيض)
خبر لهو محذوف راجع إلى أقصى همي
(قوله أي هن بيض) الظاهر هو بيض على إرجاع الضمير إلى
أقصى همي في البيت السابق
(قوله رفاق) وفي نسخة ثلاث
(قوله أو من الجماء الغفير) في قولهم جاؤا الجماء
الغفير أي الجماعة الكثيرة الساترة لكثرتها وجه الأرض
فالجماء حال من ضمير الفاعل وهو الواو بتأويل جاؤا
جميعا
(قوله وهي جماعة النساء) الظاهر والحق بدله الجماعة
الكثيرة
(قوله يصف أسنانهن) أي بالصفاء والبريق
(قوله والذي يدل الخ) يغني عنه قوله وبدخول عن
عليها
(قوله في الزمان الماضي) أي إذا كان ما بعدهما
الزمان الماضي

اليوم وللظرفية في الزمان الحاضر فيكونان حينئذ بمعنى في نحو ما رأيته مذ شهرنا ومنذ يومنا أي في شهرنا وفي يومنا وهما إذا كانا اسمين يكونان مرفوعين بالابتداء وما بعدهما خبرهما ولهما معنيان أحدهما أول المدة نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة أي أول المدة التي انتفت فيها الرؤية ذلك اليوم وثانيهما جميع المدة كقولك ما رأيته منذ يومان أي مدة انتفاء الرؤية اليومان جميعا ومذ محذوفة النون من منذ وقالوا مذ للتصرف فيها بحذف النون أدخل في الاسمية وهذه الحروف المذكورة من على إلى منذ تكون تارة حرفا وتارة اسما كما ذكر قوله (وحاشا) أي وحاشا من الحروف الجارة ومعناها التنزيه أي التباعد (تقول جاءني القوم حاشا زيد) وهو الأكثر وحاشا عند المبرد فعل ماض على وزن فاعل بمعنى جانب وفاعله مضمر من الحشاء وهو الجانب كقولك هجم القوم حاشا زيدا بمعنى جانب بعضهم زيدا وقد حكى عن بعض العرب اللهم اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان وابن الأصبغ بنصب ما بعد حاشا قوله (وخلا وعدا) أي ومن الحروف الجارة خلا وعدا فإنه قد نُقِلَ عن بعض العرب أنهما حرفا جر (تقول جاءني القوم خلا زيد وأتى الرهط عدا عمرو) والأكثر على أنهما فعلاّن بمعنى جاوز وما بعدهما منصوب لأن فاعلهما مضمر والمستثنى بعدهما مفعول به كما ذكر في باب المستثنى فقد علمت بما ذكرنا أن الفصحى في استعمال حاشا أن يكون حرف جر وفي استعمال خلا وعدا أن يكونا فعلين وأن العكس ضعيف قوله (للاستثناء) أي وحاشا وخلا وعدا من الحروف الجارة إذا كانت هذه الكلمات للاستثناء إشارة إلى أنها إذا لم تكن للاستثناء لم تكن حروفا لكن ليس المعنى أنها كلّما كانت للاستثناء كانت من الحروف الجارة وهذه الحروف الثلاثة الأخيرة تكون تارة حرفا وتارة فعلا كما ذكر. قوله

(والحروف المشبهة بالفعل)

أي ومن أصناف الحرف الحروف المشبهة بالفعل وهي ستة إنَّ و أنَّ ولكنَّ وكانَّ وليتَّ ولعلَّ ووجه تشبيهها بالفعل من وجوه خمسة أحدها أنَّ أواخرها مبنية على الفتح كآخر الفعل الماضي وثانيها أن

(قوله مبنية على الفتح) فيه مسامحة والمراد أنها مبنية على الفتح كالفعل الماضي

(قوله مرفوعين) وقد يكونان منصوبين على الظرفية

(قوله أول المدة) أي إذا كان ما بعدهما ماضيا

(قوله جميع المدة) إذا لم يكن ما بعدهما ماضيا

(قوله ومذ محذوفة النون الخ) لو قال ومذ مخففة من منذ بحذف النون لكان أولى

(قوله أدخل في الاسمية) أي أشد دخولا وتمكنا في

الاسمية إذ التصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف

(قوله وهذه الحروف الخ) الظاهر وهذه الكلمات المذكورة الخ

(قوله تارة حرفا وتارة اسما) الأولى بصيغة الجمع في كليهما

(قوله ومعناها التنزيه) المناسب أن يكون الحدث المتقدم عليه غير مستحسن

(قوله إنهما حرفا جر) الأنسب بدله استعمالهما حرفي جر

(قوله بمعنى جاوز وما بعدهما الخ) الأخصر والأوضح بمعنى جاوز وفاعلهما مضمير والمستثنى بعدهما مفعول به

(قوله فاعلهما مضمير) إما راجع إلى مصدر الفعل المتقدم عليهما أو إلى اسم الفاعل منه أو إلى بعض عام

(قوله إذا كانت هذه الكلمات الخ) جعل قوله للاستثناء قيذا والظاهر أنه بيان لمعناها كمنظائره السابقة

(قوله وهذه الحروف) الظاهر بدله وهذه الكلمات

الحروف المشبهة بالفعل

(قوله المشبهة بالفعل) أي الحروف الملحوظ مشابقتها بالفعل بل الأولى الاقتصار على قوله ومشابقتها الفعل الخ

(قوله ووجه تشبيهها) الأولى وجه مشابقتها الفعل

الضمير يتصل بها كما يتصل بالفعل تقول إني وإنك كما تقول سَرَّني وَسَرَّكَ وثالثها أن من جملتها أنَّ على وزن قَلَّ ورابعها أنها على ثلاثة أحرف فصاعدا وخامسها أن معنى الفعل في كل واحد منها متحقق كما تقول إن بمعنى أَكَّدْتُ وَأَنَّ بمعنى حَقَّقْتُ وَلَكِنَّ بمعنى استدركت وكأن بمعنى شَبَّهْتُ وَلَيْتَ بمعنى تَمَنَّيْتُ وَلَعَلَّ بمعنى تَرَجَّيْتُ وإليه أشار بقوله (إِنَّ و أَنَّ للتحقيق) إلى آخره ولما كان التأكيد قريبا من التحقيق في المعنى اختصر على قوله إن وَأَنَّ للتحقيق ولم يقل إن للتأكيد وَأَنَّ للتحقيق قوله (وَلَكِنَّ للاستدراك) والاستدراك عبارة عن رفع وهم تولد من كلام سابق وتحقيقه أن الجملة التي تسوقها أولاً يقع فيها وَهْمٌ للمخاطب فيُتَدَارَكُ ذَلِكَ الْوَهْمُ بكلمة لَكِنَّ كما إذا كان بين زيد وعمرو ملازمة في المجيء وعدمه (تقول جاءني زيد) فيتوهم السامع أن عمرا أيضا جاء فتزيلُ عنه ذلك الوهم بقولك (وَلَكِنَّ عمرا لم يجيء) ولذلك يتوسط لكن بين كلامين متغيرين لفظا ومعنى كالمثال المذكور أو معنى نحو سافر زيد وَلَكِنَّ عمراً حاضراً فالمتغير في هذا المثال حاصل معنى لا لفظا لكونهما مثبتين وفي المثال الأول لفظا ومعنى والاستدراك شبه الاستثناء إلا أن الاستثناء استدراك جزء من كُلِّ بخلاف الاستدراك قوله (وَكَأَنَّ للتشبيه) وقال بعضهم كأن مركبة من الكاف وَأَنَّ وأصل قولك (كَأَنَّ زيدا الأسد) إِنَّ زَيْداً كَالْأَسَدِ فَلَمَّا قَدِمَتِ الْكَافُ فَتَحَتِ لَهَا الهمزة لفظا والمعنى على الكسر والفرق بينه وبين الأصل أنك هنا بنيت كلامك على التشبيه من أول الأمر وثمة بعد مُضِيٍّ صَدَرَ كَلَامُكَ على التأكيد وقال بعضهم كأن حرف برأسه وهو الصحيح قوله (وليت ؛ للتمني نحو:

لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا * فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ)

قوله (ولعل ؛ للترجي نحو لعل زيدا يجيء) والفرق بينهما أن لعل لا تستعمل في المُحَالِ فلا يُقَالُ لَعَلَّ الشَّبَابَ يَعُودُ بخلاف ليت فإنها قد تستعمل فيه وفي غير المحال أيضا فيقال ليت زيدا يجيء قوله (وإن المكسورة مع ما بعدها جملة) أي إن المكسورة لا تُغَيِّرُ معنى الجملة بل تؤكدُه فإذا

- (قوله على ثلاثة أحرف فصاعدا) كما أن في الفعل ما هو على ثلاثة أحرف فصاعدا
- (قوله كما تقول الخ) الظاهر كما تقول إن وأن بمعنى أكّدت وتحققت الخ
- (قوله قريبا من التحقيق) بل التأكيد نفس التحقيق في هذا المقام
- (قوله يقع فيها) الأولى ينشأ منها
- (قوله لفظا ومعنى) والمراد به ما يكون أحدهما مثبتا والآخر منفيا
- (قوله استدراك جزء من كل) أي رفع توهم دخول المستثنى المنقطع الذي هو بمنزلة الجزء في المستثنى منه الذي هو بمنزلة الكل
- (قوله بخلاف الاستدراك) فإنه لا يلزم أن يكون كذلك
- (قوله وكأن للتشبيه) أي إذا كان الخبر جامدا وأما إذا كان مشتقا فهو للظن
- (قوله بنيت كلامك على التشبيه من أول الأمر) أي أفدت التشبيه في أول كلامك
- (قوله وليت للتمنى) أي لإنشاء التمني وهو طلب شيء مستحيل كالبيت الآتي أو ممكن لا طمعية في وقوعه كقول الفقير الآيس : ليت لى قنطارا من الذهب
- (قوله فأخبره) في تأويل المصدر معطوف على مصدر مستفاد من الكلام السابق والتقدير أتمنى عودا للشباب فأخبرني إياه بما فعل المشيب
- (قوله بما فعل المشيب) ما يحتمل أن تكون موصولة وموصوفة ومصدرية ووجهها ظاهر
- (قوله ولعل للترجي) أي لإنشائه وهو ترقب أمر محبوب نحو لعلك تقرأ أو مخوف نحو لعل العدو قادم ومنهم من يختص الترجي بالقسم الأول ويسمى الثاني إشفاقا
- (قوله لا تستعمل في المحال) أي لا تدخل على شيء مستحيل
- (قوله وفي غير المحال أيضا) الأولى والأخسر ويستعمل في غيره
- (قوله فيقال ليت زيدا يجيء) إذا كان الطالب آيسا من مجيء زيد

قلت إن زيدا قائم يكون معناه زيد قائم مع زيادة التأكيد والمبالغة قوله (وأن المفتوحة مع ما بعدها مفرد) أي أن المفتوحة تُغَيَّرُ معنى الجملة فيكون معنى الجملة التي بعدها في حكم المفرد قوله (فاكسر) أي فإذا علمت أن إن المكسورة مع ما بعدها جملة وأن المفتوحة مع ما بعدها مفرد فاكسر (في مَظَانَّ الجُمَلِ) أي في مواضع الجُمَلِ (وافتح في مَظَانَّ المفردات) أي في مواضع المفردات (فكُسِرَتْ إن ابتداءً) أي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة (نحو إن زيدا منطلق و) كسرت (بعد القول) لأن مقول القول جملة (نحو قلت إن زيدا قائم و) كسرت (بعد الموصولات) لأن صلة الموصول لا تكون إلا جملة (نحو جاءني الذي إن أباه قائم وبعد القسم نحو والله إنني لصائم) قوله (وفتحت فاعلةً) أي وفتحت أن حال كونها فاعلة أي واقعة مع ما بعدها في موضع الفاعل لأن الفاعل يجب أن يكون مفردا (نحو أعجبني أن زيدا قائم) أي أعجبني قيام زيد (و) فتحت أن حال كونها (مفعولةً) أي واقعة مع ما بعدها في موضع المفعول لأن المفعول يجب أن يكون مفردا (نحو سمعت أن زيدا قائم) أي سمعت قيام زيد (و) فتحت أن حال كونها (مبتدأة) أي واقعة مع ما بعدها في موضع المبتدأ لأن المبتدأ يجب أن يكون مفردا (نحو عندي أنك قائم) أي عندي قيامك (و) فتحت أن حال كونها (مضافا إليها) أي واقعة مع ما بعدها في موضع المضاف إليه لأن المضاف إليه يجب أن يكون مفردا (نحو بلغني خبر أن زيدا ذاهب) أي خبر ذهاب زيد قوله (وتقول) أي ولما علمت أن إن المكسورة لا تغير معنى الجملة تقول (إن زيدا قائم وبشرا عطفًا على) لفظ (اسمها وبشرٌ) عطفًا (على محل اسمها) وعلمت أن أن المفتوحة تغير معنى الجملة لا تقول أعجبني أن زيدا قائم وبشرٌ عطفًا على محل اسمها ولكن تقول أعجبني أن زيدا قائم وبشرا عطفًا على لفظ اسمها ويشترط في جواز العطف على محل اسم إن المكسورة مَضِيَّ الخبر لفظًا نحو إن زيدا قائم وبشر أو تقديرًا نحو إن زيدا وبشر قائم أي إن زيدا قائم وبشر قائم فلا يقال إن زيدا وبشر قائمان لعدم مضي الخبر لفظًا أو تقديرًا. إعلم أن إن

(قوله أي إن زيدا قائم وبشر قائم) بجعل بشر عطفا
على محل زيد وعطف قائم على الخبر المقدم

(قوله مع زيادة التأكيد) لعل الإضافة بيانية

(قوله معنى الجملة) الظاهر إسقاط معنى

(قوله فإذا علمت) الظاهر إسقاط الفاء

(قوله في مضان المفردات) الحق بدله في مضان

المصادر لثلاً يرد نحو علمت زيدا إنه قائم بالكسر مع

صحة وقوع المفرد موقعه حيث يقال علمت زيدا قائما

(قوله أي في ابتداء الكلام) أي الكلام التي هي فيه

سواء تقدم شيء أو لا

(قوله لأن مقول القول جملة) أي لا يكون مصدرا وإلا

فيجوز أن يكون المقول لفظا مفردا

(قوله بعد الموصولات) أي إذا وقعت في صدر الصلة

(قوله وبعد القسم) ويستثنى صورة كون فعل القسم

مذكورا لا لأم بعده نحو حلفت أنك قائم فإنه يجوز

الفتح والكسر

(قوله أو مضافا إليها) أي إن كان المضاف إليها مما لا

يضاف إلا إلى المفرد فاندفع الاعتراض بأن الفتح لا

يجب عند كل إضافة لوجوب الكسر إذا كان المضاف

إليه مما لا يضاف إلا إلى الجملة كحيث وجواز الفتح

والكسر إذا كان مما يضاف إلى المفرد والجملة-ص-

(قوله لأن المضاف إليه مما يجب أن يكون مفردا)

غير مسلم على عمومته إذ قد يكون جملة أيضا

(قوله تقول الخ) أي كما يجوز أن تقول إن زيدا قائم

وبشرا حملا على اللفظ يجوز أن تقول وبشر حملا على

المحل فالمحط الحمل على المحل

(قوله على لفظ اسمها) أي على اسمها باعتبار اللفظ

وكذا يقال في قوله على محل اسمها

(قوله ولكن تقول الخ) نعم إذا تقدم على أن المفتوحة

العلم أو ما في معناه

المكسورة حكما كإن المكسورة لفظا في جواز العطف على محل اسمها بالشرط المذكور وإن المكسورة حكما هي المذكورة بعد أفعال القلوب نحو علمت لأن أن المفتوحة مع ما بعدها من الاسم والخبر في تأويل الجملة لكونها قائمة مقام المفعولين فتقول علمت أن زيدا قائم وبشرا وبشر كما تقول إن زيدا قائم وبشرا وبشر قوله (وَيُبْطِلُ عَمَلَهَا) أي ويبطل عمل الحروف المشبهة بالفعل (الكفُّ) أي المنع عن العمل (ب) سبب دخول (ما الكافة) عليها (على الأفصح) كقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ قوله (وَتُهِئُهَا) وفي بعض النسخ وَتَهَيَّأ الحروف المشبهة بالفعل حينئذ (للدخول على القيليتين) من الجملة الاسمية والفعلية (نحو إنما زيد قائم وإنما ذهب عمرو) والغرض من إدخال ما عليها الحصر في إنما والتأكيد والمبالغة فمعنى إنما زيد قائم وإنما ذهب عمرو ما زيد إلا قائم وما ذهب إلا عمرو وإنما قال على الأفصح إشارة إلى أن منهم من يجعل ما زائدة ويُعْمَلُهَا وقد روي بيت النابغة:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا * إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصْفَهُ فَقَدِي

على الوجهين أي بنصب قوله الحمام ورفعه واعلم أن قبل هذا البيت:

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فِتَاةِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرْتُ * إِلَى حَمَامِ سِرَاعٍ وَارِدِ الشَّمْدِ

الحيُّ القبيلة وسراع جمع سريع نحو كرام وكريم وقوله وارد الشمد أي حاضر الشمد وواصل إليه من ورد فلان ورودا أي حضر وأورده غيره وَوَرَدَ المَاءُ وَرُودَا أي وصل والشمْد الماء القليل والضمير في قالت لفاتة الحي والمراد بها الزرقاء وهي امرأة تضرب بها المثل في حِدَّةِ النظر قيل كانت تُبْصِرُ إلى مسيرة ثلاثة أيام قوله إلى حمامتنا أي مع حمامتنا قوله ونصفه عطف على قوله هذا الحمام وقد في قوله فقدي بمعنى حسب وهو بمعنى كفى قوله فقدي أي فكفاني قيل إن الزرقاء نظرت إلى حمامات تطير من بعيد بين جبلين فقالت

لَيْتَ الْحَمَامَ لِي * إِلَى حَمَامَتِي * أَوْ نَصْفَهُ قَدِي * تَمَّ الْحَمَامَ مِي *

(قوله ويبطل عملها الكف) لا يخفى ركازة هذه العبارة وغاية ما يقال فيها إن إسناد الإبطال إلى الكف من قبيل الإسناد إلى السبب والمعنى ويبطل عملها ما الكافة بسبب الكف عن العمل والله أعلم

(قوله والغرض الخ) أي المقصود من إدخال ما على الحروف المشبهة بالفعل إفادة الحصر في إن والتأكيد والمبالغة في غيرها ومنهم من قال إن ما تفيد الحصر مع أن أيضا

(قوله إشارة إلى أن منهم من يجعل ما زائدة) يشعر أن ما الكافة ليست زائدة وهذا وإن جرى عليه بعض العلماء لكن المشهور أنها زائدة فليراجع

(قوله أي بنصب الخ) أي على الأعمال والإهمال بنصب قوله الحمام ورفعته

(واحكم كحكم فتاة الحي) أي احكم حكما موافقا أي كن عارفا حكيما

(قوله سراع) في بعض الروايات: سراع بالمعجمة من شرع في الماء دخله

(قوله بمعنى حسب وهو بمعنى كفى) الظاهر الاقتصار على قوله بمعنى كفى

(قوله من بعيد) الأولى تقديمه على قوله تطير

فلما ورد الحمام الماء عُدَّ فإذا هو ستة وستون قوله (وَتُخَفَّفُ الْمَكْسُورَةُ) أي و تخفف إن المكسورة (فيجوز إلغائها) لبطلان مشابهتها الفعل لفظا وتدخل حينئذ على الجملة الاسمية (نحو إن زيد لكريم و) على الجملة الفعلية نحو (إن كان زيد لكريما) ويعلم من قوله فيجوز إلغائها جواز إعمالها أيضا تشبيها بالأفعال المحذوفة الأواخر تخفيفا نحو لم يك زيد قائما وقرئ ﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَؤَفِّيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ في آخر سورة هود على الإعمال قوله (وتخفف المفتوحة) أي وتخفف أن المفتوحة (فتعمل) على سبيل الوجوب (في ضمير شأن مقدر) لأن أن المفتوحة أكثر مشابهة بالفعل من المكسورة لكون المفتوحة على وزن قلَّ كما ذكر وقد علمت أن إن المكسورة المخففة تعمل في المظهر كما في الآية المذكورة فقدَرُوا عملَ المفتوحة في ضمير شأن مقدر إذ لم يوجد عملها في المظهر لثلا ينحط الأقوى عن الأضعف (نحو قوله تعالى وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) أي أَنَّهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ أي أن الشأن قوله (وتدخل) أي وتدخل أن المفتوحة المخففة (على الجمل مطلقا) يعني أعم من أن يكون اسمية (نحو بلغني أن زيد أخوك) أي أَنَّهُ زيد أخوك (أو فعلية نحو بلغني أن لا يضرب زيد) أي أنه لا يضرب زيد قوله (وكذا لكن تخفف) كأخواتها (فتلغى) وتدخل حينئذ على الجملتين الاسمية (نحو قولك أبوك قاعد لكن أخوك قائم و) الفعلية (نحو دخل زيد لكن خرج بكر) ويجوز ذكر الواو مع لكن المخففة نحو قوله تعالى ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴾ بتخفيف لكن ورفع الشياطين في بعض القراءات السبع فرقا بينها وبين لكن الذي هو حرف العطف وقال بعضهم لا يجوز ذكر الواو معها لأنها إذا خففت كانت حرفَ عطف فلم يجز معها ذكر الواو حينئذ لامتناع دخول حرف العطف على مثله قوله (وكذا كأن تخفف) كأخواتها (وتلغى حينئذ على الأفصح) فتدخل على الجملتين الاسمية (كقول الشاعر :

وَنَحْرٍ مُّشْرِقِ اللَّوْنِ * كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

(قوله فيجوز إلغائها) الأولى بدله فإلغائها أكثر
(قوله لبطلان مشابهتها الخ) لا يخفى ضعف العلة
والعلة المشهورة زوال اختصاصها بالأسماء حينئذ
(قوله وعلى الجملة الفعلية) والأكثر فيها كون فعلها
ناسخا ماضيا

(قوله تشبيها لها بالأفعال الخ) والعلة المشهورة في
جواز الإعمال استصحاب الأصل وهو الاختصاص
بالأسماء

(قوله في ضمير شأن مقدر) أي فقط عند ابن
الحاجب وهو أو غيره عند ابن مالك والجمهور
(قوله لئلا ينحط الأقوى عن الأضعف) والعمل في
المظهر وإن كان أقوى من العمل في المضمحل لكن دوام
العمل في المضمحل يعارضه والله أعلم

(قوله فتلغى) أي وجوبا على المشهور وحكى بعض
العلماء إعمالها عن بعض العرب
(قوله ذكر الواو) أي للعطف ومنهم من يقول إنها
اعتراضية فليراجع

(قوله فرقا) أي دخلت الواو للفرق الخ
(قوله العطف) ويحصل الفرق أيضا بالتزام بعضهم
المفرد بعد العاطفة

(قوله لامتناع دخوله الخ) وقد يقال إن التقريب غير تام
لجواز أن تكون الواو اعتراضية على ما استظهره الشيخ
الرضي

(قوله على الأفصح) المفهوم من عبارة الألفية
وشروحها وحواشيها وجوب إعمال كأن المخففة ويظهر
أظهرية مذهب حواشي الكافية والمعنى بعدم التقدير
(قوله ونحر) ويروى بدله ووجهه وصدر وعلى الأول معنى
قوله كأن ثدياه كأن ثديا صاحبه

(قوله حقان) تننية حقة بضم الحاء وهو وعاء من خشب

أي ورب نحر أبيض اللون (و) الفعلية (كقولك كأن قد كان كذا) أي كأن قد وقع كذا أو كأن قد كان الأمر كذا وقال ابن الحاجب في شرح الكافية ومقتضى ما ذكر في أن المفتوحة من قوة الشبه بالفعل حتى وجب إعمالها في ضمير شأن مقدر لما خفت أن يقال كذلك في كأن إلا أنها ملغاة على الأفصح وإنما قال على الأفصح إشارة إلى أن منهم من يُعمل كأن المخففة ويروى كأن تَدْيِيهِ حقان في البيت المذكور قوله (والفعل الذي يدخل عليه إن المكسورة المخففة يجب أن يكون) ذلك الفعل (من الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر) وهو الفعل الذي يكون من الأفعال الناقصة (نحو إن كان زيد لكريما أو) من أفعال القلوب نحو (إن ظننته لقائما) وإنما اختصت بهذا الفعل ليحصل لها مقتضاها وهو تأكيد الجملة الابتدائية قوله (واللام لازمة لها) أي ولام التأكيد لازمة لأن المكسورة المخففة كما في المثالين المذكورين (للفرق بينها وبين إن النافية) في مثل قولك إن زيد إلا قائم بمعنى ما زيد إلا قائم قوله (ولا بد لأن المفتوحة المخففة الداخلة على الفعل من أن يكون معها أحد الحروف الأربعة وهي قد وسوف والسين وحرف النفي للفرق بينها) أي بين أن المفتوحة المخففة (وبين أن المصدرية الناصبة للفعل المضارع) لهذا على طريق الإجمال وأما البيان على طريق التفصيل فهو أن يقال إن الفعل الذي دخل عليه أن المفتوحة المخففة إن كان ماضيا مثبتا فلا بد من قد (نحو علمت أن قد خرج) أي علمت أنه أي الشأن (و) إن كان مضارعا مثبتا فلا بد من سوف أو السين نحو علمت (أن سيخرج و) علمت (أن سوف يضرب و) إن كان مضارعا منفيًا فلا بد من حرف النفي نحو علمت (أن لم يخرج و) كذا إن كان ماضيا منفيًا نحو علمت (أن ما خرج) ولا يشكل ما ذكرنا بقوله تعالى ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ لأنه متضمن لمعنى النفي مع الفعل المضارع لأنه في معنى قولنا وأن ما حصل للإنسان إلا ما سعى .

(قوله كأن قد وقع الخ) فكان تامة على الأول وناقصة على الثاني

(قوله أن يقال كذلك) لأنها مركبة من كاف التشبيه وأن

(قوله يجب أن يكون الخ) هذا رأي البصريين والكوفيون يجوزون دخولها على الفعل الغير الناسخ أيضا مستدلين بقول الشاعر شئت يمينك إن قتلت لمسلما (قوله وهو) أي الفعل الداخل على المبتدأ والخبر

(قوله وهي الأفعال الناقصة) لعله أدرج أفعال المقاربة في الأفعال الناقصة بناء على أنها ناقصة ولذلك لم يتعرض لها

(قوله ليحصل لها مقتضاها الخ) قد يقال إنها لا تؤكد حينئذ مفهوم الجملة الابتدائية أي الاسمية فالأولى في التعليل أن يقال رعاية لمقتضاها من الدخول على الجملة الاسمية بقدر الإمكان لأن الأصل دخولها عليها فإذا فات ذلك حسن دخولها على ما يقتضيها

(قوله لإن المكسورة المخففة) المهملة أو العاملة التي لا يظهر عملها في الاسم نحو إن هذا لقائم وإن الفتى لعالم

(قوله إن زيد إلا قائم) الصواب إسقاط إلا إذ لا لبس مع وجودها

(قوله ولا بد الخ) عبارة الألفية : فالأحسن الفصل بقدر أو نفى أو تنفيس أو لو وقليل ذكر لو ويفهم منها أن الفصل بواحد من هذه الحروف أحسن ويحسن أيضا عدم الفصل وهذا ما جرى عليه ابن مالك والأكترون على أن عدمه قبيح

(قوله على الفعل) الذي لا يكون دعاء نحو أن غضب الله عليها ولا غير متصرف نحو وأن عسى أن يكون قد

اقترب أجلهم فلا حاجة إلى تكلف الشارح في توجيه قوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى

(قوله حرف النفي) والمراد به لا ولن ولم. ولم يسمع دخول أن المخففة على لما وما

(قوله للفرق الخ) هذه العلة بالنظر إلى الغالب وإلا فقد يؤتى بها فيما لا التباس فيه نحو علمت أن سيقوم زيد إذ لا تقع أن الناصبة بعد فعل العلم على أن لا النافية تقع بعد الناصبة أيضا

(قوله منقيا) أي أريد نفيه

(قوله ولا يشكل) وقد عرفت اندفاع الإشكال باستثناء الفعل الغير المتصرف فلا حاجة إلى هذا التكلف على أن هذا الجواب لا يجرى في قوله تعالى وأن عسى أن يكون الآية

(قوله ما ذكرنا) أي ما ذكره المص من قوله ولا بد الخ

قوله (حروف العطف)

أي ومن أصناف الحرف حروف العطف وهي عشرة (الواو والفاء وثمَّ وحَتَّى و أَوْ وإمَّا وأَمْ ولا وبِ
ولكن فالأربعة الأول) أي الواو والفاء وثمَّ وحَتَّى (للجمع بين الأول والثاني في الحكم) أي
للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الحاصل للمعطوف عليه هذا هو الأمر المشترك
بين هذه الأربعة ثم يفترق بعد ذلك (فالواو للجمع بلا ترتيب) أي للجمع بين المعطوف
والمعطوف عليه في حكم واحد بلا ترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد وعمرو
فإن المراد مجيئهما من غير اعتبار المَعِيَّة والترتيب (والفاء وثم) للجمع المذكور (مع الترتيب وفي
ثمَّ تراخٍ) أي بُعْدُ (دون الفاء) فإنه لم يكن فيها تراخٍ نحو قوله تعالى ﴿ خَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ
عِظَامًا فَكَسَّوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ﴾ وقوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام ﴿ وَالَّذِي يُبَيِّنُ لِي ثُمَّ يُخَيِّنُ ﴾ (وفي حتى
معنى الغاية والانتهاء وهو أن ما قبل حتى ينقضي شيئا فشيئا) أي قليلا قليلا (إلى أن يبلغ)
التَّقْضِي (ما بعد حتى) قوله (فلذلك) أي فلاجل أن في حتى معنى الغاية والانتهاء (وجب أن
يكون المعطوف بحتى جزءً من المعطوف عليه إما جزؤه الأفضل نحو مات الناس حتى الأنبياء
وإما جزؤه الأدون) أي الأحقر والأخس (نحو قدم الحاج حتى المشاة) واللام في قوله الحاج
للجنس وإنما وجب أن يكون المعطوف بحتى جزءً من المعطوف عليه ليتحقق معنى الغاية والانتهاء
فإنه لا يحصل إلا بذكر الكل قبل الجزء قوله (وأو وإما لأحد الشيئين أو الأشياء) أي و أَوْ وإما
لإثبات الحكم لأحد الشيئين أو لأحد الأشياء (مبهما) أي لا على التعيين والفرق بينهما أن إما
العاطفة يلزم أن يكون إما أخرى مذكورا قبل المعطوف عليه إذا كان العطف بها ليعلم في أول الأمر
كون الكلام مبنيًا على الشك نحو جاءني إما زيد وإما عمرو ولم يلزم ذلك في أو بل جاز الأمران
الإتيان بها وتركها نحو جائي إما زيد أو عمرو وجاءني زيد أو عمرو وقال جار الله العلامة في

حروف العطف

(قوله عشرة) أي على المشهور

(قوله للجمع) أي للدلالة على اجتماع المعطوف عليه والمعطوف في الحكم أعم من أن يكون مطلقا أو مع ترتيب

(قوله الحاصل للمعطوف عليه) لا معنى له هنا نعم لو قال بدل قوله للجمع الخ أي للدلالة على أن المعطوف يشارك المعطوف عليه في الحكم الحاصل للمعطوف عليه لكان حسنا

(قوله بعد ذلك) لا حاجة إليه

(قوله بلا ترتيب) أي بلا اشتراط ترتيب خارجي أو ذهني

(قوله من غير اعتبار المعية والترتيب) المناسب للسياق الاقتصار على قوله من غير اعتبار الترتيب

(قوله لم يكن الخ) الظاهر بدله ليس فيها الخ

(قوله فإنه ليس فيها تراخ) بل تقتضي التعقيب وهو في كل شيء بحسبه يقال تزوج زيد فولد له ولد إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل فهي لا تنافي التعقيب وإن كانت طويلة

(قوله : قوله تعالى فخلقنا العلقه مضغة) والتعقيب المفاد بالفاء بالنظر إلى ابتداء كل طور

(قوله وفي حتى معنى الغاية الخ) الإضافة بيانية أي يشترط في حتى أن يكون معطوفا غاية ونهاية لما قبلها في الفضل أو الخسة

(قوله وهو أن ما قبل الخ) أي معنى الغاية والانتفاء متحقق بأن ما قبل حتى ينقضي الخ أي ويتعلق به الحكم إلى أن يبلغ تعلق الحكم لما بعد حتى

(قوله للجنس) أي المتحقق في ضمن جميع الأفراد

(قوله وأو وإما لأحد الشيئين الخ) ظاهره أن أو وإما إنما يكونان لإثبات الحكم لأحد الشيئين أو الأشياء مبهما فيختصان بكونهما للشك أو التشكيك ولا يخفى أنهما يأتيان للتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف وللتفصيل نحو وقالوا كونوا هودا أو نصارى وللتخيير نحو تزوج هنداً أو أختها وللإباحة نحو جالس زيدا أو عمرا وغير ذلك وقد يقال المراد بيان ما هو الشائع في استعمالهما

(قوله إذا كان العطف بها) لا حاجة إليه

(قوله على الشك) أو التشكيك كما أشرنا إليه

المفصل ولم يَعُدَّ الشيخ أبو علي الفارسي إما في حروف العطف لدخول الواو العاطفة على إما ووقوعها قبل المعطوف عليه قوله (وتقعان) أي وتقع أو وإما (في الخبر نحو جاءني زيد أو عمرو وجاءني إما زيد وإما عمرو و) تقعان (في الإنشاء) أي في الأمر والاستفهام أما في الأمر (نحو) قولك (اضرب رأسه أو ظهره واضرب إما رأسه وإما ظهره و) أما في الاستفهام فنحو قولك (أَلْقَيْتَ عبد الله أو أخاه و أَلْقَيْتَ إما عبد الله وإما أخاه) قوله (وأم أيضا) أي وأم كأو وإما لإثبات الحكم (لأحد الشيئين أو الأشياء مبهما) أي لا على التعيين لكن لطلب التعيين (إلا أن أم على قسمين متصلة ومنقطعة فأم المتصلة لا يقع إلا في الاستفهام مع الهمزة يليها) أي يلي أم (أحد الأمرين المستويين و) يلي المستوي (الآخر الهمزة) يعني إن كان يلي أم المتصلة اسم مفرد أو فعل أو جملة اسمية أو فعلية يلي الهمزة ذلك (نحو أزيد عندك أم عمرو) و أَرَأَيْتَ زيدا أم رَأَيْتَ عمرا ولا يجوز أن يقال أَرَأَيْتَ زيدا أم عمرا بخلاف أو وإما وبخلاف أم المنقطعة فإنه لا يلزم ذلك قوله (والمنقطعة) أي وأم المنقطعة (بمعنى بل والهمزة) ومعنى بل هو الإضراب أي الإعراض عن الشيء بعد الإقبال قوله (وتقع فيه وفي الخبر) أي وتقع المنقطعة في الاستفهام (نحو قولك أزيد عندك أم عندك عمرو) بمعنى بل أعندك عمرو فسألت أولا عن حصول زيد عند المخاطب ثم أضربت عن ذلك السؤال إلى السؤال عن حصول عمرو عنده (و) في الخبر (نحو) قولك (إنها لإبل أم شاء) بمعنى بل أهي شاء كأنك رأيت جثة وسبق وهمك إلى أنها إبل فقلت إنها لإبل وظننت أنها شاء فأضربت عن ذلك الخبر إلى السؤال عن أنها شاء فقلت أم شاء أي بل أهي شاء قوله (والفرق بين أو وأم في قولك أزيد عندك أو عمرو و) في قولك (أزيد عندك أم عمرو) أنك في قولك (الأول لا تعلم كون أحدهما) من زيد أو عمرو (عند المخاطب فأنت تسأل عن كون أحدهما) عنده وكان الجواب لا أو نعم فإن أجاب المخاطب بالتعيين كان الجواب زائدا عن المسؤول عنه (و) في قولك (الثاني تعلم أن أحدهما) من زيد وعمر (عند المخاطب إلا

(قوله ووقعها قبل المعطوف عليه) يشعر بأن الخلاف جار في إما الأولى أيضا والمعروف أن الخلاف إنما هو في الثانية فقط لا الأولى نعم أن الأندلسي حكم بأن العاطف مجموع إما الأولى وإما الثانية فليزم عليه تقدم جزء العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف وذلك غير موجود في كلامهم

(قوله أي في الأمر والاستفهام) وكذلك يقعان في التمني نحو ليت لي كتابا أو قلما والتحضيض نحو هلا تتعلم النحو أو الصرف والعرض نحو ألا تتعلم الفقه أو العقائد

(قوله وأما في الاستفهام) وفي الرضي ولا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة

(قوله أي وأم كأو وإما لإثبات الحكم) ليس في نحو أزيد عندك أم عمرو إثبات حكم لشيء وإنما المراد به طلب التعيين فالظاهر إسقاطه

(قوله لكن هي لطلب التعيين) مناف لقوله لإثبات الحكم

(قوله لا تقع إلا في الاستفهام مع الهمزة) أي لا تقع إلا بعد همزة الاستفهام ولو صورة ليشمل الواقعة بعد همزة التسوية نحو سواء عليّ أقممت أم قعدت وقد تقع بعد هل الاستفهامية على سبيل الشذوذ نحو هل زيد عندك أم عمرو

(قوله يليها أحد الأمرين المستويين) أي المعادلين على التفصيل الآتي وسياق كلامه يقتضي وجوب ذلك لكن المفهوم من عبارة الرضي أن ذلك أحسن لا واجب فليراجع

(قوله نحو أزيد عندك أم عمرو) بمعنى أزيد أم عمرو عندك على أن عندك خبر لكليهما من قبيل أنتم أشد خلقا أم السماء

(قوله ولا يجوز أن يقال أ رثيت زيدا أم عمرا) حيث لم يل الهمزة معادل ما وليّ أم وقد عرفت عدم وجوب ذلك

(قوله فإنه لا يلزم ذلك) بل يجيء بدونه نحو جاء زيد أو عمرو وجاء إما زيد وإما عمرو وإنها لأبل أم شاء

(قوله والمنقطعة بمعنى بل والهمزة) إذا لم يكن معها أداة استفهام فإنها حينئذ بمعنى بل فقط نحو قوله تعالى: أم هل تستوي الظلمات والنور

(قوله في الاستفهام) أي في كلام مشتمل على استفهام (قوله نحو قولك أزيد عندك أم عمرو) يفهم منه جواز وقوع أم المنقطعة بعد الهمزة المفيدة للاستفهام حقيقة والمفهوم من الالفية وشروحها خلاف ذلك فليراجع

(قوله جثة) لعله محرف من جثثا كما يقتضيه لفظ الابل والشاء في المثال

(قوله وظننت) المناسب ثم ظننت

(قوله كان الجواب زائدا عن السؤال) وللمجيب أن يقول لا زيد عندي ولا عمرو تخطئة للسائل

أنك لا تعلم أحدهما بعينه فأنت تطالب (بالمخاطب) بالتعيين (فكان الجواب بالتعيين نحو
عندي زيد أو عندي عمرو فإن قال المخاطب لا أو نعم لم يكن قوله جوابا لهذا السؤال قوله (ولا؛
لنفي ما وجب للأول) أي لا العاطفة لنفي ما ثبت للمعطوف عليه (عن الثاني) أي عن المعطوف
(نحو جاءني زيد لا عمرو فإن قلت ما جاءني زيد لا عمرو لم يجز) فقد علم أن لا لا تجيء إلا
بعد الإثبات قوله (وبل للإضراب عن الأول) أي وبل للإعراض عن المعطوف عليه (منفيا كان)
الأول أي المعطوف عليه (أو موجبا) أي مثبتا مثال ما كان الأول موجبا (كقولك جاءني زيد بل
عمرو) أي بل جاءني عمرو إذا وقع الإخبار عن زيد غلطا (و) مثال ما كان الأول منفيا كقولك
(ما جاءني بكر بل خالد) ويحتمل معنيين أحدهما بل ما جاءني خالد وثانيهما بل جاءني خالد
قوله (ولكن للاستدراك) وهي عبارة عن رفع وهم تولد عن كلام سابق ولهذا يتوسط بين كلامين
متغايرين معنى كما ذكرنا في الحروف المشبهة بالفعل (وهي) أي ولكن (في عطف الجمل
نظيرة بل وفي عطف المفردات نقيضة لا) أي لإثبات ما انتفى عن الأول (يعني إذا عطفَ ولكن
الجملة على الجملة فيجيء لكن بعد النفي والإيجاب) كما أن بل يجيء بعد النفي والإيجاب
أيضا مثال ما يجيء لكن بعد الإيجاب (نحو) قولك (جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء و) مثال
ما يجيء لكن بعد النفي نحو قولك (ما جاءني زيد لكن عمر قد جاء وإذا عطف المفرد ولكن
على المفرد فيجيء لكن بعد النفي خاصة) بعكس لا فإنها تجيء بعد الإثبات خاصة (كقولك
ما رأيت زيدا لكن عمرا) أي لكن رأيتُ عمرا فإن قلت رأيت زيدا لكن عمرا لم يجز .

قوله (حروف النفي)

أي ومن أصناف الحرف حروف النفي وهي ستة (ما وإن ولا ولم ولما ولن) هذا على طريق
الإجمال وتفصيلها سيجيء إن شاء الله تعالى قوله (فما؛ لنفي الحال نحو ما يفعل الآن) فإنها نفي
لقول القائل يفعل الآن (و) لنفي (الماضي القريب من الحال نحو ما فعل) فإنها نفي لقول

(قوله نحو ما فعل الخ) عبارة المفصل وإذا قال قد فعل
فإن نفيه ما فعل فكأنه قيل والله ما فعل

(قوله لنفي ما وجب) أي على سبيل الاخبار أو الانشاء
ليشمل لا الواقعة بعد الامر بل الواقعة بعد النداء أيضا
(قوله وبل للإضراب) في كون بل بعد المنفي
للإضراب عند الجمهور خفاء والظاهر أنها للاستدراك
حينئذ كلكن فليراجع شروح الالفية

(قوله منفيًا) أي حقيقة أو حكما ليشمل النهي أيضا
(قوله مثال ما كان الأول الخ) أي مثال كون الأول الخ
أو مثال ما كان الأول معه موجبا فما مصدرية أو موصولة
(قوله غلطاً) وفي قولك اضرب زيدا بل عمرا يحتمل أن
المتكلم قصد الحكم الأول ثم بدا له الاعراض عنه
(قوله ويحتمل معنيين) ثانيهما هو المشهور الذي
جرى عليه الجمهور فالمناسب تقديمه

(قوله ولهذا يتوسط الخ) غير ظاهر في لكن الواقع
بعدها مفرد فلو قال بدله ولهذا كان حكم ما بعدها مغايرا
لحكم ما قبلها لكان أظهر

(قوله وهي في عطف الجمل) المشهور أن لكن إذا
وقعت بعدها جملة حرف ابتداء ويشترط بعد العاطفة
وقوع مفرد

(قوله بعد النفي) حقيقة أو حكما ليشمل النهي أيضا
كما مرّ

(قوله بعد النفي خاصة) أي عند الجمهور وأجاز
الكوفيون مجيئها بعد الإثبات حينئذ أيضا
(قوله أي لكن ربيت) حلّ معنى لا حلّ إعراب

حروف النفي

(قوله لنفي الحال) أي وضع للدلالة على نفي الحدث
في زمان الحال فالإضافة لأدنى ملابسة وكذا يقال في
نفي الماضي ونفي الاستقبال
(قوله فأنها نفي لقول القائل) أي فأنها تدل على نفي
حدث هو مدلول مقول القائل يفعل الآن

القائل قد فعل قوله (وإن نظيرة ما في نفي الحال) لا في العمل (نحو إن يفعل الآن) بمعنى ما يفعل الآن وتدخل على الجملتين الاسمية كقوله تعالى ﴿ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ ﴾ والفعلية نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ﴾ وقوله تعالى ﴿ إِنَّ لَكُمْ إِلَهًا يُؤْمِنُ ﴾ ولا يجوز إعمالها عمل ليس عند سيبويه وأجازه المبرد قوله (ولا ؛ لنفي المستقبل نحو لا يفعل) غدا فإنها نفي لقول القائل يفعل غدا (و) لنفي (الماضي بشرط التكرير) أي بشرط تكرير نفي الماضي (نحو قوله تعالى فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى وقد لا يُكْرَر) نفي الماضي (نحو قول الشاعر : * فَأَيُّ فَعَلٍ سَيِّئٍ لَا فَعَلَهُ *) أي لم يفعله البيت للحارث بن العفيف وقيل لشهاب بن العفيف وقوله :

لَا هُمْ إِنَّ الْحَارِثَ بْنَ جَبَلَةَ * زَنَا عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهُ * وَرَكِبَ الشَّادِخَةَ الْمُحَجَّلَةَ *

وكان في جاراته لَاعْهَدَ لَهُ * فَأَيُّ فَعَلٍ سَيِّئٍ لَا فَعَلَهُ *

قوله لا هم أي اللهم قوله زنا على أبيه أي قال له يا زاني والشادخة الغرة التي فَشَتْ في الوجه من الناصية إلى الأنف ولم تصب العينين تقول منه شدخت الغرة إذا فَشَتْ في الوجه والتحجيل بياض في قوائم الفرس وفحواه ركب فغلة مشهورة قبيحة في قتل أبيه قوله (والأمر) أي ولا لنفي الأمر (نحو لا تفعل) فإنها نفي لقول القائل افعل (ويسمى) نفي الأمر (النهي) قوله (والدعاء) أي ولا لنفي الدعاء (نحو لا رَعَاهُ اللَّهُ) فإنها نفي لقول القائل رعاه الله والرعاية الحفظ قوله (ولنفي العام) أي لا لنفي العام أي لنفي الجنس (نحو لا رجل في الدار) أي ليس فيها من جنسه أحد قوله (ولغير العام) أي ولا لنفي غير العام وهي التي بمعنى ليس (نحو لا رجل في الدار ولا امرأة ولا زيد في الدار ولا عمرو) والفرق بين لا لنفي العام و بين لا لنفي غير العام أن الأولى تنفي الجنس والثانية تنفي الجزء ففي قولك لا رجل في الدار لا يجوز أن يكون في الدار رجل ولا رجلان ولا رجال وفي قولك لا رجل في الدار ولا امرأة يجوز أن يكون في الدار رجلان أو امرأتان أو رجال أو نساء وأما قولك لا زيد في الدار ولا عمرو فظاهر في أنها تنفي الجزء لأنها داخلة على العَلَم فلا

(قوله لا في العمل) على قول سيبويه كما سيأتي
وبعضهم ومنهم المبرد يجريها مجرى ما في العمل أيضا
(قوله وقبله) الأولى البيت مع ما قبله
(قوله وكان في جاراته الخ) أي كان في شأن النساء
اللاتي يجاورنه لا عهد ولا ذمام له

(قوله أي قال له يا زاني) في شرح شواهد المفصل
يرى بتخفيف النون وتشديدها فمعناه على التخفيف أنه
زنى بامرأة أبيه وعلى التشديد ضيق على أبيه من زنا
بالهمز أي ضيق وتركزت الهمزة تخفيفا

(قوله أي ولا لنفي الأمر) هكذا في المفصل أيضا ولا
معنى للنفي ههنا اللهم إلا أن يقال المراد بكونها لنفي
الأمر أنها لترك الأمر حيث ان المراد بأفعل طلب الفعل
وبلا تفعل طلب ترك الفعل

(قوله والدعاء أي ولا لنفي الدعاء) صريح في أن قوله
والدعاء عطف على ما أضيف إليه النفي ولا يخفى بعده
بل فساده إذ ليس المراد بقولهم لا رعاه الله نفي الدعاء بل
الدعاء نفسه إلا أنه دعاء عليه لا دعاء له فالحق عطفه
على نفس النفي

(قول أي لنفي العام) أي لنفي الحكم عن العام
فالإضافة لأدنى ملائمة

(قوله أي ليس فيها من جنسه الخ) أي ليس فيها من
أفراد جنس هو الرجل أحد فالإضافة من إضافة العام إلى
الخاص

(قوله وهي التي بمعنى ليس) ظاهره أن لا بمعنى ليس
لا تكون لنفي حكم العام وليس كذلك إذ قد تكون لنفي
حكمه أيضا نحو لا رجل في الدار بل امرأة

(قوله لا رجل في الدار ولا امرأة) مثل المص بهذين
المثالين للا كائنة لنفي غير العام التي عبر عنها الشارح
بلا بمعنى ليس والظاهر أنها في المثال الأول لنفي حكم

العام إلا أنها ألغيت عن العمل لتكررها ولا في المثال
الثاني وإن لم تكن لنفي حكم العام إلا أنها ليست
بمعنى ليس لإمتناع دخول لا بمعنى ليس على المعرفة
عند الجمهور

(قوله لنفي الجزء) الظاهر البعض أي حكمه

(قوله وفي قولك لا رجل في الدار الخ) وقد عرفت أن
لا هنا أيضا لنفي حكم العام فقوله يجوز الخ غير مسلم

يصح أن يكون لنفي العام قوله (وَلَمْ وَلَمَّا لنفي المضارع مع قلب معنى المضارع إلى الماضي) إلا أن بينهما فرقا وهو أن لم يفعل نفي فَعَلَ وَلَمَّا يفعل نفي قد فعل (ولما في الأصل لَمْ. ضُمَّتْ إِلَيْهَا ما أخرى فازدادت) أي فزادت (ما؛ في) معنى (لما أن تضمنت معنى التوقع والانتظار) كما أن قد متضمنة لمعنى التوقع والانتظار لهذا على تقدير كونه متعديا وأما على تقدير كونه لازما فقوله أن تضمنت إلى آخره بدل من قوله معناها بدل البعض من الكل والتقدير فازداد معنى لما فيها أن تضمنت معنى التوقع والانتظار ويحتمل أن يكون قوله أن تضمنت إلى آخره في محل النصب على التمييز قوله (واستطال) أي وطال (زمان فعلها) لزيادة لفظها (يقال نَدِمَ زيد ولم ينفعه الندم) أي عقيب ندمه (و) يقال ندم زيد و (لما ينفعه الندم إلى هذا الوقت بعدُ) أي بعد ذلك الندم (مع كون النفع متوقعا) لهذا ما اختص به لما من حيث المعنى وأما الذي اختصت به من حيث اللفظ فهو أنها مختصة بجواز حذف فعلها يقال ندم زيد ولما أي ولما ينفعه الندم دون لم فكأنَّ ما الزائدة في لما قائم مقام الفعل المحذوف قوله (ولن نظيرة لا في نفي المستقبل ولكن على التأكيد) تقول لن يفعل مؤكدا لقولك لا يفعل قال الخليل أصل لن لا أن فخففت بالحذف وقال الفراء نونها مبدلة من ألف لا وهي عند سيبويه حرف برأسه وهو الصحيح إذ الأصل في الحروف عدم التصرف. قوله

(حروف التنبيه)

أي ومن أصناف الحرف حروف التنبيه وهي ثلاثة (ها) وألا و أما وهي موضوعة لتنبيه المخاطب بها قبل الشروع في الكلام ليتنبَّه لما يقال له لأنه قد يفوته الغرض على تقدير أن يكون غافلا ولهذا اختص بأوائل الكلام؛ فيها (نحو ها إن زيدا بالباب وأكثر دخولها على أسماء الإشارة نحو هذا وهاتا وعلى الضمائر نحو ها أنت قال الله تعالى هاأنتم هؤلاء) فيها الأولى داخلة على الضمير والثانية على أسماء الإشارة (وقد تدخل ها على الجملة قال النابغة :

(قوله ولم ولما لنفي المضارع) أي لنفي الحدث المفهوم من المضارع مع قلب الزمان المفهوم من المضارع إلى زمان الماضي (قوله وهو أنّ لم يفعل) أي وهو متصور بأن لم يفعل نفي وجواب لفعل ولما يفعل نفي وجواب لقد فعل المشتمل على قد المفيدة للتوقع والتقريب (قوله فازدادت الخ) لعل نسخة المتن التي كتب عليها الشارح: فازدادت في معناها أن تضمنت معنى التوقع والانتظار، كما يشير إليها عبارة الشارح فيما يأتي وهي نفس عبارة المفصل كما لا يخفى على المراجع (قوله أي فزادت ما) يشير إلى أنّ ضمير ازدادت المتعدي راجع إلى ما أي تسببت ما في ازدياد معنى التوقع والانتظار في معنى لم (قوله وأما على تقدير كونه لازماً الخ) أقول إن الضمير المستتر على هذا الاحتمال راجع إلى لم لا إلى ما كما لا يخفى على من تأمل ويكون المعنى فازدادت لم من حيث معناها أي فازدادت معناها معنى التوقع والانتظار الذي تضمنه (قوله والتقدير فازدادت الخ) والظاهر إسقاط قوله فيها وهذا التقدير مآل عبارة المص على ما قرنا آنفاً (قوله على التمييز) أي من نسبة الفعل إلى الضمير الراجع إلى لم فيكون حاصل المعنى فازداد معنى التوقع والانتظار المتضمن في معنى لم، والله أعلم. فخذ ما صفا ودع ما كدر (قوله أي وطال) أشار إلى أن السنين والتاء زائدتان أي امتد إلى زمن التكلم (قوله لزيادة لفظها) بزيادتها فيناسب طول اللفظ طول زمان فعلها (قوله أي عقيب ندمه) يشير إلى أنه ليس من المتن كما في النسخة التي بأيدينا والحق أن يكون منه كما في عبارة المفصل إذ به يشار إلى أنّ لم لا تفيد الاستمرار (قوله إلى هذا الوقت) أي وقت التكلم بهذا الكلام (قوله بعد أي بعد ذلك الندم) لا فائدة فيه (قوله هذا ما اختص به لما من حيث المعنى) أي ما ذكر من إفادة لما التوقع والانتظار واستطالة زمان فعلها من جملة ما انفرد به لما من لم من حيث المعنى (قوله وأما الذي اختصت به من حيث اللفظ) أي الأمر الذي انفرد به لفظ لما من لفظ لم (قوله فهو أنها مختصة بجواز حذف فعلها) الاخصر والأوضح فهو جواز حذف فعلها

(قوله دون لم) أي دون ندم زيدولم (قوله فكأنّ ما الزائدة في لما قائمة مقام المحذوف) ولو علل جواز حذف الفعل بعدها بالقياس على قد في الإيجاب كما هو المشهور لكان أحسن (قوله في نفي المستقبل) أي في نفي الحدث الواقع في المستقبل فالإضافة لأدني ملائمة (قوله ولكن على التأكيد) والمشهور عند الجمهور أنها لمجرد النفي ولا تفيد تأكيداً ولا تأييداً كما جرى عليه البعض (قوله مؤكداً لقولك لا يفعل) أي للنفي المستفاد من قولك لا يفعل (قوله قال الخليل أصل لن لأن) وقد أفسد سيبويه قول الخليل بأنّ أن المصدرية لا يتقدم عليها معمول صلتها فلو كان أصلها كذلك لزم أن لا يجوز زياداً لن يضرب وهو جائز وقد يقال في الجواب إنّ حدث لها معنى آخر بالتركيب فلا يلزم بقاء الحكم السابق (قوله وقال الفراء نونها مبدلة الخ) وهو خلاف الظاهر، وما أحسن قول من قال فيه: إنه نوع من علم الغيب.

حروف التنبيه

(قوله حروف التنبيه) أي حروف ينبه المتكلم المخاطب بواسطتها لئلا يغفل عما يلقيه إليه والإضافة من إضافة الدال إلى المدلول (قوله موضوعة لتنبيه المخاطب الخ) اللام في قوله لتنبيه صلة لقوله موضوعة وليست للتعليل حيث إن معناها التنبيه وانها من حروف المعاني كما يفهم من عدّها من أصناف الحرف وفي العصام ما يفيد أنها ليست من حروف المعاني بل هي موضوعة لغرض التنبيه فليراجع (قوله أيضاً لتنبيه الخ) من إضافة المصدر إلى المفعول والباء في قوله بها متعلق بتنبيه أي لتنبيه المتكلم المخاطب بواسطتها (قوله قد يفوته الغرض) أي يفوت المخاطب غرضه المتعلق بما يلقيه إليه المتكلم (قوله وعلى الضمائر) يشعر أن دخولها على الضمائر كثير كدخولها على أسماء الإشارة وفيه توقف بل منع الرضي دخولها على الضمائر وأول الأمثلة المشعرة بذلك (قوله على أسماء الإشارة) الصواب على اسم الإشارة كما في نسخة خطية

ها إن تا عذرة إن لم تكن قُبِلَتْ * فإن صاحبها قد تآه في البلد)

قوله تا إشارة إلى القصيدة والعذرة اسم من الاعتذار كما أن الرفعة اسم من الارتفاع وتآه أي تحير والبلد المفازة وهي البادية والضمير في تكن وقبلت وصاحبها راجع إلى عذرة كان النابغة هجا النعمان فاعتذر النابغة إليه بهذه القصيدة قوله (وألا وأما) عطف على قوله ها أي و حروف التنبيه ها وألا وأما وهما (لا تدخلان إلا على الجملة نحو أما إنك خارج وألا إن زيدا قائم قال الشاعر:

أما والذي أبكى وأضحك والذي * أمات وأحيى والذي أمره الأمر
لقد تركتني أحسد الوحش أن أرى * ألفين منها لا يروعهما الذعر

قوله أما للتنبيه، والواو للقسم، والأمر الشأن، والوحش الوحش،- وهي حيوان البر والواحد وَحْشِيٌّ- وألفين أي مألوفين، والروع التخويف، والذعر بالضم الاسم من ذَعَرْتَهُ أذْعَرُهُ ذعرا أي أفرعته وخوفته، والضمير المستتر في تركتني راجع إلى المحبوبة والجملة أعني أحسد الوحش في محل نصب على الحال من مفعول تركتني. قوله أن أرى ألفين: أي أحسد الوحش لأن أرى مألوفين من الوحش لا يُخوفهما الذعر أي التخويف فقلوه ألفين مفعول أول لقلوه أرى وقوله لا يروعهما الذعر في محل نصب على أنه مفعول ثانٍ لقلوه أرى (وقال الآخر:

ألا يا أصبحاني قبل غارة سنجال * وقبل منايا غادياتٍ وأوجال)

وفي بعض الروايات وأجال، الصبح الشرب بالغداة وهو خلاف الغبوق تقول منه صَبَحْتُهُ أَصْبَحُهُ بالفتح صباحا، وسنجال موضع، ومنايا جمع منية وهي الموت لأنه مقدر من منى له أي قدر له، وغاديات أي آتيات في الغداة جمع غادية وهي سحابة تنشأ صباحا، و أوجال جمع وجل وهو الخوف، والآجال جمع أجل وهو مدة الشيء، قوله ألا للتنبيه، ويا من حروف النداء، والمنادى محذوف تقديره يا خليلي أصبحاني أي اسقيني الخمر صباحا قبل وقوع غارة سنجال وقبل وقوع منايا موصوفة بغاديات أي ناشيات في الغداة وقبل وقوع أوجال وآجال.

(قوله تا إشارة إلى القصيدة) وفي شرح شواهد الرضي أنها إشارة إلى ما ذكر قبل من أنه لم يأت بشيء يكرهه (قوله والعذرة) بكسر العين- اسم من الاعتذار- بمعنى العذر

(قوله كما أن الرفعة اسم من الإرتفاع) في التنظير شيء إذ الرفعة نفس الإرتفاع بخلاف العذرة فإنها بمعنى العذر (قوله والبلد المفازة) المفهوم من شرح شواهد الرضي أن المراد بالبلد بلدة الشاعر حيث ذكر فيه: يريد إن لم تقبل عذري وترض عني فإني أضل حتى إني أضل في البلدة التي أنا فيها لعظم الخوف الذي حصل لي من وعيدك

(قوله كان النابغة الخ) لعله محرف من قوله كان النعمان قد بلغه أن النابغة هجاه فاعتذر النابغة إليه بهذه القصيدة والله اعلم

(قوله عطف الخ) لا يناسب النسخة التي بأيدينا والحق بالنظر إليها أن ألا وأما مبتدأ خبره قوله لا تدخلان. نعم يناسب نسخة خطية عبارتها: حروف التنبيه ها نحو ها إن الخ وألا و أما وهما لا تدخلان الخ. وسياق عبارة الشارح يقتضي أنه جرى عليها إلا أن هذا العطف لا يناسب صنيعه أيضا

(قوله والأمر الشأن) و الأنسب تفسيره بالحكم (قوله وهي حيوان البر) أي ما لا يتأهل منها ولفظ الحيوان يستوي فيه الواحد والجمع إلا أن الأوضح دواب البر

(قوله وألفين أي مألوفين) يفيد أنه فعيل بمعنى مفعول ويفهم من المصباح أنه بمعنى فاعل فليراجع

(قوله من ذعرته) من باب نفع

(قوله يا اصبحاني) أمر من صبح يصبح بفتح عين الفعل فيهما سقطت همزته في الدرج

(قوله وقبل منايا غاديات) بيان للمراد مما قبله (قوله تقول منه صبحته أصبحه) أي تقول صبحته ماضيا وأصبحه مضارعا مأخوذين منه (قوله لأنه) أي إنما سمي الموت منية لأنه الخ (قوله من مني له) أي هو مأخوذ من مني له مجهولا أي قدر ويحتمل أن يكون معلوما (قوله وهي سحابة الخ) أي في الأصل والمراد بها هنا آتية في الغداة كما أشار آنفا (قوله وهو مدة الشيء) أي مطلق الأجل مدة الشيء إلا أن المراد به الأجل المعهود (قوله موصوفة بغاديات) الأخضر والأوضح: غاديات أي ناشبات

قوله (حروف النداء)

أي ومن أصناف الحرف حروف النداء وهي خمسة (يا، وأيا، وهيا، وأي، والهمزة) قال ابن الحاجب في الكافية يا أَعْمُهَا يعني يا أعم هذه الحروف لأنها تستعمل في المنادى القريب والبعيد والمتوسط وأيا وهيا للبعيد وأي والهمزة للقريب وقال المصنف موافقا لصاحب المفصل (فيا وأيا وهيا للبعيد أو مَنْ هو بمنزلته) أي لمن هو بمنزلة البعيد (من نائم أو ساهٍ) أي غافل والسهو الغفلة وقوله من نائم أو ساهٍ بيان مَنْ هو بمنزلته قوله (وإذا نودي بها مَنْ عَدَاهُمْ) أي إذا نودي بهذه الحروف الثلاثة مَنْ عَدَا البعيد والنائم والساهي (فلحرص المنادي على إقبال المدعو عليه) أي إقبال المنادى على المنادي (و) لحرص المنادي (على مفاطنة المدعو) أي المنادى (لما يدعو له) أي لما يدعو المنادي المدعو لأجله فقوله (وأما قول الداعي يا رَبِّ ويا الله) الخ جواب سؤال مقدر وهو أن يقال إن يا للبعيد فكيف يقول الداعي يا رَبِّ ويا الله وهو أقرب إليه من حبل الوريد فأجاب المصنف بقوله وأما قول الداعي يا رب ويا الله (استقصار منه لنفسه) أي استقصار واقع من الداعي لنفسه في طاعة الله تعالى (وهضمٌ لها) أي وكسر لنفسه (واستبعاد) بسبب تقصيره في طاعة الله (عن مَطَّانَ القبول) أي قبول دعائه (و) عن مظان (الاستماع وإظهارٌ للرغبة في الاستجابة) أي في الإجابة (بالجوار) أي بالبكاء والتضرع ولا يَرِدُ لهذا السُّؤال على ما قال ابن الحاجب في الكافية قال الجوهري في الصحاح استقصره أي عدّه مقصرا واستبعده أي عدّه بعيدا والإجابة والاستجابة بمعنى واحد وجأ الرجل إلى الله تعالى أي تضرع بالدعاء قوله (وأما أي والهمزة للقريب) عطف على قوله فيا وأيا إلى آخره أي فيا وأيا وهيا للبعيد وأما أي والهمزة فللقريب لكن الهمزة للأقرب (نحو أي زيدٌ وأزيدُ كما قال الشاعر:

أَزِيدُ أَخَا وَرَقَاءَ إِن كُنْتَ ثَائِرًا * فَقَدْ عَرَضْتُ أَحْنَاءَ حَقِّ فَخَاصِمِ

قوله ورقاء اسم رجل والثَّار والثَّوْرَة الذحل والحقد يقال ثارت القتيل بالقتيل ثأرا وثَّوْرَة أي قتلت قاتله

حروف النداء

(قوله يا أعمها) أي موضع استعمال يا أعم من موضع استعمال ما عداها

(قوله والمتوسط) الحق إسقاطه إذ ليس في مقام النداء كما يفهم من عباراتهم إلا مرتبتان القرب والبعد ولعلمهم يُدخلون المتوسط في القريب

(قوله والمتوسط) المناسب لقوله وأي والهمزة للقريب إسقاطه. نعم يناسب قول من قال وأي للمتوسط والهمزة للقريب

(قوله وإذا نودي بها من الخ) أي إذا أريد بها نداء من عدا المذكور فهو جائز لحرص المنادي الخ

(قوله لحرص المنادي) المقتضي رفع الصوت ومدّه الحاصل بالحروف المذكورة

(قوله عليه) صلة الاقبال (قوله أي على إقبال الخ) يغني عن هذا التطويل تفسير المدعو بالمنادى

(قوله على مفاطنة المدعو) مصدر فاطنه في الكلام أي راجعه في الكلام لفهمه ولا يخفى عدم مناسبه في هذا المقام فالظاهر بدله على تطفن المدعو أو فطانتته والله أعلم (قوله أي المنادى) لاجابة اليه بعد تفسيره آنفا

(قوله استقصار منه لنفسه) أي فهو جائز حسن لاستقصار من الداعي لنفسه

(قوله لنفسه) صلة استقصار واللام للتعوية

(قوله أي استقصار واقع الخ) لو قال بدله أي عد الداعي نفسه مقصرة في طاعة الله تعالى لكان أولى

(قوله هضم لها) الظاهر تأخيرها عن قوله واستبعاد ويكون عطفه على ما قبله من عطف السبب على المسبب كما يكون عطف الاستبعاد من عطف المسبب على السبب

(قوله عن مظان القبول) أي عن حضرات الله تعالى الذي له قبول الدعاء واستماعه أو عن مراتب وأحوال تناسب قبول الله تعالى سبحانه دعائه

(قوله وعن مظان الاستماع) إعادة لفظة المظان يشعر بأن العطف مغاير والحق أنه تفسير فالظاهر إسقاطها

(قوله بالجوار) على وزن خوار مصدر جأر الرجل أي صاح بتضرع وتذلل متعلق بقوله إظهار والباء للسببية (قوله أي بالبكاء والتضرع) الظاهر والموافق بدله بصياح مع تضرع

(قوله واستقصره) يقال استقصر فلان فلانا أي عده مقصرا فيما يجب عليه

(قوله واستبعده) أي الامر (قوله أي تضرع بالدعاء) أي صاح مع تضرعه متلبسا بالدعاء

(قوله عطف على قوله فيا) أي على قوله يا بتقدير قوله فأما يا

(قوله أي فيا الخ) أي فأما يا الخ (قوله إن كنت ثائرا) المناسب جعله من ثأره أي طلب بدمه لا من ثأره إذا قتل قاتله وإن أشعر به كلام الشارح فيما سيأتي ويكون المراد ح إن كنت مريدا قتل قاتل أخيك

(قوله والثأر والثورة الذحل والحق) أي البغض والعداوة والمناسب لقوله يقال ثأرت القاتل الخ التعبير بقتل قاتل القاتل (قوله يقال ثأرت القاتل بالقتيل) الصحيح وبالقتيل فالواو سقطت من قلم الناسخ أي يتعدى الى مفعوله بنفسه وبالباء (قوله أي قتلت قاتله) أو طلبت بدمه والمناسب هنا المعنى الثاني كما قلنا

وعرض له كذا يعرض أي ظهر وأحناء جمع جنو بالكسر وهو الجانب والهمزة في أزيد من حروف النداء أي يا زيد وأخا ورقاء صفة المنادى وإن حرف الشرط وكنت ثائرا فعل شرطه و فخاصم جزاء الشرط و فقد عرضت للتعليل أي إن كنت ثائرا عن قاتل أخيك ورقاء فخاصم لأنه قد عرضت أحناء حق. قوله

(حروف التصديق والإيجاب)

أي ومن أصناف الحرف حروف التصديق والإيجاب وهي ستة (نَعَمْ وَبَلَى وَأَجَلٌ وَجَيْرٌ وَإِنَّ وَإِي) قوله (فنعم) شروع في تفصيلها فنعم (لتصديق الكلام المثبت) في الخبر (و) لتصديق الكلام (المنفي في الخبر كقولك نعم لمن قال قام زيد أو) قال (لم يقيم زيد) أي نعم قام زيد في الصورة الأولى ونعم لم يقيم زيد في الصورة الثانية والتصديق الكلام المثبت في الاستفهام والتصديق الكلام المنفي في الاستفهام كقولك نعم لمن قال أقام زيد أو قال ألم يقيم زيد أي نعم قام زيد في الصورة الأولى ونعم لم يقيم زيد في الصورة الثانية وهو قوله (وكذلك إذا قال أقام زيد أو ألم يقيم زيد) أي وكذلك قولك نعم إذا قال القائل أقام زيد أو ألم يقيم زيد قوله (وبلى تختص بإيجاب المنفي) أي وبلى تختص بإثبات الكلام المنفي (خبرا كان) ذلك المنفي (أو استفهاما تقول بلى لمن قال لم يقيم زيد) أي بلى قد قام زيد (و) تقول بلى (لمن قال ألم يقيم زيد) أي بلى قد قام زيد (قال الله تعالى أَيُحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ) أي بلى نجتمعها قادرين وقال الله تعالى ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ أي قالت الأرواح بلى أي أنت ربنا فلو قالوا نعم لكفروا قوله (وأجل) أي وأجل تختص (بتصديق المخبر) في إخباره (نفيا كان) ذلك الإخبار (أو إثباتا ولا تستعمل في جواب الاستفهام يقول المخبر قد أتاك زيد فتقول أجل) أي أجل قد أتاني زيد (و) كذا يقول المخبر (ما أتاك زيد فتقول أجل) أي أجل ما أتاني زيد قوله (وكذا جبر) أي كما أن أجل تختص بتصديق المخبر ولا تستعمل في جواب الاستفهام كذا جبر

(قوله وأحناء جمع حنو الخ) فيكون المعنى ظهرت جوانب الحق كناية عن ظهور الحق نفسه

(قوله أي يا زيد) لا فائدة في التفسير بل لا يناسب على ما جرى عليه المص من أن يا للبعيد اللهم إلا أن يقال أراد أن الهمزة هنا نائية مناب يا وأن المنادى بعيد في الحقيقة نزل الشاعر منزلة القريب والله اعلم

(قوله وأخا ورقاء صفة المنادى) والظاهر أنه بدل أو عطف بيان

(قوله فعل شرطه) الاولى إسقاط الفعل

(قوله إن كنت نائرا عن قاتل أخيك) لا يخفى ركاكة هذه العبارة فالحق إن كنت نائرا عن قاتل أخيك على التجريد أو عن قتل أخيك على أن عن للتعليل

حروف التصديق والايجاب

(قوله حروف التصديق والايجاب) أي حروف يدل بعضها على تصديق المخاطب المتكلم فيما يقوله وبعضها وهو بلى يدل على الایجاب أي على جعل المنفي موجبا ومنهم عبر عن جميعها بحروف الایجاب على أن الایجاب بمعنى التحقيق ومنهم من سمى الواقع بعد الخبر سوى بلى- فإنها لا یجاب المنفی- حرف تصديق والواقع بعد الامر حرف وعد والواقع بعد الاستفهام حرف إعلام وهو أظهر

(قوله فنعم) ينبغى أن يزداد بعده الى آخره وقول الشارح: فنعم، سقط أداة التفسير من قلم الناسخ أي أي فنعم كما في نسخة خطية

(قوله لتصديق الكلام المثبت) أي لتصديق المتكلم في كلامه المثبت وكذا يقال فيما يأتي

(قوله في الخبر) أي الذي لم يتقدم عليه استفهام

(قوله للتصديق في الصورة الاولى) توضيح وليس فيه كبير فائدة وكذا في قوله في الصورة الثانية

(قوله ولتصديق الكلام المثبت في الاستفهام) أي الذي تقدم عليه استفهام بهل أو بالهمزة ولا يخفى أن كونها للتصديق بعد الاستفهام ككونها بعد الامر خلاف الظاهر اذ التصديق انما يكون بعد دعوى وهى غير موجودة في الاستفهام والامر فالظاهر أنها بعد الاستفهام حرف اعلام وبعد الامر حرف وعد كما اشرنا اليه

(قوله وهو) أي قولنا لتصديق الكلام المثبت في الاستفهام الخ معنى قوله وكذلك الخ

(قوله وبلى تختص بإيجاب المنفى) من قبيل اختصاص الموصوف بالصفة أي تختص بالدلالة على أن المنفى جعل موجبا

(قوله او استفهما) أي متقدما عليه أداة الاستفهام

(قوله أي بلى قد قام زيد) هكذا في عبارة شرح المفصل والمناسب لما سبق من أن لم يفعل نفى فعل اسقاط قد فليراجع

(قوله الست بربكم) الاستفهام فيه للتقرير

(قوله ولو قالو نعم لكفروا) لان نعم للتصديق فيكون المعنى نعم أي لست ربنا

(قوله ولا تستعمل في جواب الاستفهام) تصريح بما يفهم من قوله تختص الخ (قول المص وكذا جبر وان المكسورة لتصديق المخبر خاصة) ظاهر صنيعه أن قوله وان المكسورة جملة مستقلة والأولى عطف قوله ان على جبر فيكون قوله لتصديق الخبر خاصة مرتبطا بهما وبيانا لوجه الشبه

بكسر الراء وقد تفتح (وَإِنَّ الْمَكْسُورَةَ لِتَصْدِيقِ الْمَخْبَرِ خَاصَّةً) ولا تستعمل إن في جواب الاستفهام (قال الشاعر

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ * أَجَلُ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهُ

قال الجوهري في الصحاح الفردوس البستان والفردوس اسم روضة دون اليمامة قوله أول مشرب أي أول موضع الشرب لنا وقوله أجل جير إنه قال فقلت لهن أجل جير والدعاثر جمع الدُعْثُور وهو الحوض المُنْتَلَم وقوله إن كانت أبيحت دعاثره أي إن كانت القصة أبيحت لَكُنَّ دعاثر الفردوس (وقال) الشاعر (الآخر:

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبَاحِ يَلْمُنِي وَالْوُمَهْنَةُ * وَيَقْلُنْ شَيْبٌ قَدْ عَلَاكَ وَقَدْ كَبِرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ) قوله بكر أي غدا والعوازل جمع العاذلة من العذل وهو الملامة وقوله يلمني وألومهنه من لومه على كذا يلوم لوما ولومة فهو ملوم أي عذله والشَّيب بياض الشعر وعَلَا من العلو وهو الارتفاع وكبرت من الكبر في السن يقال كبر الإنسان يكبر كبرا أي أَسَنَّ قوله يلمني في محل النصب على الحال من قوله العوازل وألومهنه عطف عليه وقوله شيب مبتدأ وقد علاك خبره تقديره شيب عظيم قد علاك وقد كبرت عطف على قوله قد علاك والهاء في ألومهنه وإنه هاء السكت وفحواه أن الشاعر يقول غدا النساء العوازل في وقت الصباح يلمني على التعشق فألومهنه على منع التعشق ويقلن عند اللوم على التعشق شيب عظيم قد علاك وقد حان حين ترك التعشق وقد كبرت وأسنت فقلت إنه أي نعم قد علاني شيب وقد كبرت قوله (وَإِيْ اثْبَاتٍ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ وَيَلْزَمُهَا الْقِسْمُ) أي وَإِيْ لِلْإِثْبَاتِ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ وَلَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعَ الْقِسْمِ (إِذَا قَالَ الْمُسْتَخْبِرُ) أي الْمُسْتَفْهَمُ (هَلْ كَانَ كَذَا تَقُولُ إِيْ وَاللَّهِ) أي وَاللَّهِ كَانَ كَذَا .

(قوله وقلن على الفردوس أول مشرب) أي قالت تلك

النسوة أول مشرب ومنزل يكون في الفردوس

(قوله ان كانت ابيحت دعائره) تنازع كل من الفعلين

في دعائره فأعمل أحدهما فيه وأضمر في الآخر على

اختلاف بين الفريقين أي فقلت لهن نعم يكون لكن ما

أردتن إن كانت حياض الفردوس مباحة بأن خربت

وعطلت وصارت دعائرة وأما مع سلامتها فلا سبيل لكن

إلى الوصول اليها لكونها مصونة وممنوعة ح

(قوله الفردوس البستان) أي يطلق على مطلق البستان

(قوله والفردوس اسم روضة) أي قال الجوهري فيه ايضا

الفردوس اسم الخ أي علم لبستان اسفل من بلدة اليمامة

وقريب منها

(قوله أول موضع الشرب الخ) أشار الى ان المشرب

اسم مكان ولعل المراد به المنزل كما اشرنا اليه وقوله لنا

صلة الشرب

(قوله وقوله أجل جبر انه الخ) أي يريد الشاعر انه قال

فقلت الخ والأخصر الأفصح بدل قوله انه الخ أي فقلت

لهن (قوله أي إن كانت القصة الخ) يشير إلى أن في

كانت ضمير القصة وهو خلاف الظاهر والحق ما قدمنا

من أن كلا الفعلين تنازعا في الاسم الظاهر

قوله (حروف الاستثناء)

أي ومن أصناف الحرف حروف الاستثناء وهي (إِلَّا وَخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا فَإِلَّا حَرْفٌ بِلَا خِلَافٍ) بين النحويين (وَقَدْ يُنْصَبُ الْمُسْتَثْنَى بَعْدَهُ) أي بعد إِلَّا (وَقَدْ يَرْفَعُ) الْمُسْتَثْنَى بَعْدَهُ (كَمَا مَرَّ) فِي بَحْثِهِ (وَأَمَّا خَلَا وَعَدَا فَالْأَكْثَرُ) أي فأكثر النحويين (عَلَى أَنَّهُمَا فِعْلَانِ) بِمَعْنَى جَاوَزَ (وَيُنْصَبُ الْمُسْتَثْنَى بَعْدَهُمَا) لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ وَفَاعِلُهُمَا مُضْمَرٌ وَقِيلَ هُمَا حَرْفَا جَرٍّ وَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا ذَكَرَ فِي بَحْثِ الْحُرُوفِ الْجَارَةِ (وَأَمَّا حَاشَا فَالْأَكْثَرُ) أي فأكثر النحويين (عَلَى أَنَّهَا) أي كلمة حَاشَا (حَرْفٌ جَرٌّ وَبَعْضُهُمْ قَالَ هُوَ فِعْلٌ) أي لَفْظٌ حَاشَا فِعْلٌ بِمَعْنَى جَانِبٍ (يُنْصَبُ الْمُسْتَثْنَى بَعْدَهُ) لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ وَفَاعِلُهُ مُضْمَرٌ (كَمَا حَكَى عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ اللَّيْثُ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ سَمِعَ دُعَائِي حَاشَا الشَّيْطَانَ وَابْنَ الْأَصْبَغِ بَنَصَبَ مَا بَعْدَ حَاشَا) وَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي بَحْثِ الْحُرُوفِ الْجَارَةِ قَوْلُهُ الْأَصْبَغُ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ وَالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ. قَوْلُهُ

(حرفا الخطاب)

أي ومن أصناف الحرف حرفا الخطاب (وهما الكاف والتاء) اللاحقان علامة للخطاب أما الكاف ففي (نحو ذلك) وكذلك وتاك وأولئك وهناك (و) أما التاء ففي نحو (أنت) فلا محل لهذا الكاف والتاء من الإعراب بل المحل من الإعراب لمجموع الكلمة قوله (ويلحقهما) أي ويلحق التاء والكاف (التثنية والجمع والتذكير والتأنيث) كما يلحق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث الضمائر فتقول ذلك إلى آخره وأنت إلى آخره كما تقول هو هما إلى آخره. قوله

حروف الاستثناء

(قوله حرف جر) أي فقط

(قوله وبعضهم قال هو فعل) أي أيضا وهو الصحيح إذ

قد ثبت بنقل كثير من العلماء ومنه قول الشاعر: حاشا

قريشا فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين

(قوله كما حكى الخ) أي فذلك ككلام حكى عن

بعض العرب

(قوله اللهم اغفر الخ) بدل أو عطف بيان من ما في

كما

(قوله ابن الأصبغ) لعله محرف من أبي الأصبغ اسم

رجل وجعله قرينا للشيطان تنبيهها على التحاقه به في

الخسة وسوء الفعل

(قوله وهو ضعيف) أي كون حاشا فعل استثناء ونصب

ما بعده ضعيف أي قليل ولو عرّب به لكان أولى

حرفا الخطاب

(قوله علامة الخ) أي حال كون كل واحد منها علامة

للخطاب أي دالا عليه

(قوله وكذلك وتاك) الحق اسقاط الواو في قوله وتاك

(قوله ففي نحو أنت) جرى على مذهب الجمهور من

أن الضمير أن واللاحق حرف دال على الخطاب

(قوله لمجموع الكلمة) الظاهر للكلمة التي يتصل بها

الكاف والتاء

(قوله ويلحقهما أي ويلحق التاء والكاف التثنية

والجمع الخ) أي يدل حرفا الخطاب المذكوران على

التثنية والجمع الخ بعوارض مختلفة كما تدل الضمائر

عليها

(حروف الصلة)

أي ومن أصناف الحرف حروف الصلة أي حروف الزيادة (وهي إنَّ وأنَّ وما ولا ومنَّ والباء واللام) وإنما سميت هذه الحروف حروف الصلة أي الزيادة لأنها قد تقع زائدة لا لأنها زائدة أبدا والغرض من زيادة هذه الحروف التأكيد أو الفصاحة أو غيرهما ويعرف كونها زائدة بأنها لو أسقطت لم يخل المعنى قوله (فإنَّ) أي فإن المكسورة تزداد لتأكيد النفي (في ما إن رأيت زيدا) أي بعد ما النافية (قال الشاعر :

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِهِ * كَالْيَوْمِ هَانِيَّ أَنْيَقَ جُرْبِ)

الهناء الطلي بالقطران والأنيق والنوق جمع ناقة وجرب جمع جرباء قوله ما إن رأيت الأصل ما رأيت كإنسان أو كطالٍ أراه اليوم طالي أنيق جرب ثم جعل الفعل لليوم حتى كأنه الطالي على طريق المجاز اتساعا فقال ما إن رأيت كالיום طالي أنيق جرب ولا سمعت به والضمير في به راجع إلى الكاف الذي بمعنى المثل في كالיום لأنه مقدم رتبة وإنما لم يقل هانئة مع أنه أراد امرأة هانئة حيث أبصرها تهنؤ الإبل بالقطران لأن الأصل في مثل هذا العمل أن يتولاه الرجال لا النساء كما يقال شاهدي امرأة ولا يقال شاهدي امرأة فغلب فيه الذكر على الأنثى لغلبة وجود ذلك الفعل من الذكر كالإمارة والقضاء قوله (وأن في لما أن جاء) أي أن المفتوحة تزداد في لما أن جاء أي بعد لما (كقوله تعالى فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ) أي فلما جاء قوله (وما) أي وما تزداد (في مهما كقوله تعالى مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ) وأصل مهما ما زيدت عليه ما أخرى فصارت ماما قلبت ألف ما الأولى هاء فصارت مهما (و) ما تزداد أيضا (في أينما كقوله تعالى أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ) أي أين تكونوا (و) ما زيدت (في فيما كقوله تعالى فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ) أي فبرحمة قوله (ولا) أي ولا زيدت (في لئلا كقوله تعالى) في آخر سورة الحديد (لئلا يعلم أهل الكتاب) أي لأن يعلم (و) لا زيدت أيضا (في لا أقسم) أي أقسم قوله (ومن) أي وتزداد من (في ما جاءني

حروف الصلة

(قوله وانما سميت) الظاهر أن يقول وانما سميت حروف الصلة لأنها يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او الى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك فالإضافة لادنى ملابسة وسميت حروف الزيادة ايضا لأنها قد تقع زائدة

(قوله والغرض من زيادة هذه الحروف) أي هذه الحروف تزداد لغرض معنوي كتأكيد المعنى في من الاستغراقية كقولهم ما جائي من أحد أو لغرض لفظي كزيادة الفصاحة

(قوله لم يختل المعنى) أي أصل المعنى حتى لا يشكل بما يزداد لغرض معنوي وقد يقال ما الفرق حينئذ بين الزائد لغرض معنوي وبين لام الإبتداء وسائر الفاظه مثل أنّ حيث لا يختل أصل المعنى بسقوط كل منها مع أنهم لا يقولون إنّها زائدة فليراجع

(قوله فان) أي الخ ليكون للتفسير معنى

(قوله أي فان المكسورة الخ) الأوضح فان المكسورة تزداد بعد ما النافية لتأكيد النفي نحو ما إن رأيت زيدا (قوله أي بعد ما النافية) وقد تزداد بعد ما المصدرية ولم ولما ولا أيضا

(قوله الهناء الطلي بالقطران) قد يقال الهناء نفس القطران لا الطلي به فالحق أن يقول الهنؤ الطلي بالهناء وهو القطران (قوله أنيق) لعله محرف أئيق وأصله أنوق استثقلت الضمة على الواو فجعلت موضع النون لتسكن ثم قلبت ياء لزيادة التخفيف

(قوله كإنسان أو كطال الخ) والوجه الثاني هو الظاهر

(قوله الأصل ما رأيت الخ) المناسب لقوله ثم جعل الفعل لليوم أن يقول ما رأيت كطال اليوم طالي أنيق جرب (قوله ثم جعل الفعل الخ) ولو جعل المراد كما صوره لكان أقرب وأحسن

(قوله على طريق المجاز) من قبيل اسناد الفعل الى

الظرف نحو نهاره صائم

(قوله اتساعا) لا حاجة اليه بعد قوله على طريق المجاز

(قوله راجع إلى الكاف) على أن يكون الكاف مفعولا

وهائئ حال منه والظاهر إرجاعه إلى هائئ المفعول

المتقدم رتبة وجعل كالיום حالا منه

(قوله حيث أبصرها) يدل على ما قرنا من أنّ كالיום

حال وهائئ مفعول

(قوله فغلب فيه) أي في هذا الأمر وهو الشهادة

(قوله الذكر على الأنثى) بان عبر عنه بلفظ مذكر

(قوله كالإمارة والقضاء) لعل المراد منهما غير

الشرعيين وإلا فيشترط كونهما ذكريين

(قوله وأن في لما أن جاء) المناسب لما بعده الاقتصار

على قوله وأن

(قوله أي بعد لما) كما أنّها تزداد كثيرا بين لو وفعل

القسم وقد تزداد بعد الكاف الجارة

(قوله تزداد في لما الخ) أي واقعة في لما أن جاء البشير

وكذا يقال فيما يأتي

(قوله ولا زيدت) التعبير بالماضي هنا للتفنن كالتعبير

باسم الفاعل فيما سيأتي من قوله والباء زائدة

(قوله في لئلا يعلم كقوله تعالى) وفي نسخ المتن ولا

في لئلا يعلم والظاهر الاقتصار عليه وإسقاط كقوله تعالى

(قوله أي وتزداد من) الأنسب أي من تزداد إلا أنه تفنن

من أحد) يعني بعد النفي أي ما جاءني أحد قوله (والباء) أي والباء زائدة (في ما زيد بقائم) أي في خبر ما بمعنى ليس أي ما زيد قائما أو قائم على اختلاف الرأيين قوله (واللام) أي واللام زیدت (في قوله تعالى رَدِفَ لَكُمْ) أي ردفكم بمعنى تبعكم . قوله

(حرفا التفسير)

أي ومن أصناف الحرف حرفا التفسير (وهما أي وأن فأني نحو رَقِيَّ أي صَعِدَ) يعني أن تفسير رَقِيَّ صَعِدَ (قال الشاعر :

وَتَرْمِينِي بِالطَّرْفِ أَيِ أَنْتَ مُذْنِبٌ * وَتَقْلِينِي لَكِنَّا إِيَّاكَ لَا أَقْلِي)

يريد الشاعر بأي تفسير الرمي بالطرف والرمي الإلقاء والطرف العين ولا يثنى ولا يجمع لأنه في الأصل مصدر والقلى البغض فإن فتحت القاف مددت وإن كسرت قصرت قوله ترميني أي تُلْقِينِي أَنْتِ يَا مُحَبُّوبَةُ الْعَيْنِ أَيِ أَنْتِ يَا عَاشِقُ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينِي أَيِ تُبْغِضِينِي لَكِنَّا إِيَّاكَ لَا أَقْلِي أَيِ لَكِنَ أَنَا إِيَّاكَ لَا أَقْلِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ وَالْقِيَتْ حَرَكَتُهَا عَلَى نُونٍ لَكِنَ فَتَلَاَقَتِ النُّونَانِ وَأُدْغِمَتِ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ قَوْلُهُ (وَأَنْ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَيِ أَيِ حَرْفَا التَّفْسِيرِ أَيِ وَأَنْ (فِي نَادَيْتُهُ أَنْ قُمْ وَلَا يَجِيءُ) أَنْ مَفْسُورَةٌ (إِلَّا بَعْدَ فَعَلٍ فِي مَعْنَى الْقَوْلِ) نَحْوُ قَوْلِكَ نَادَيْتُهُ أَنْ قُمْ تَرِيدُ بِهَا تَفْسِيرَ النَّدَاءِ وَأَمَرْتَهُ أَنْ أَقْعِدَ تَرِيدُ بِهَا تَفْسِيرَ الْأَمْرِ (قَالَ اللَّهُ تَعَالَى) فِي سُورَةِ الصَّافَاتِ (وَنَادَيْتَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ) يَرِيدُ بِهَا تَفْسِيرَ النَّدَاءِ فَأَيِ أَعْمَ اسْتِعْمَالًا مِنْ أَنْ لِأَنْ أَنْ لَا يَجِيءُ مَفْسُورَةٌ بَعْدَ الْقَوْلِ الصَّرِيحِ وَلَا بَعْدَ فَعَلٍ لَا يَكُونُ بِمَعْنَى الْقَوْلِ بِخِلَافِ أَيِ فَلَا يَقَالُ قُلْتُهُ أَنْ قُمْ وَلَا يَقَالُ أَيْضًا ضَرَبْتُهُ أَنْ قُمْ . قَوْلُهُ

(قوله بعد النفي) وتزاد أيضا بعد شبه النفي وهو النهي والاستفهام

حرفا التفسير

(قوله يعني أنّ تفسير الخ) الأولى يعني أن رقى بمعنى صعد

(قوله وترمينني بالطرف) أي تتهميني مشيرة بالطرف أي تشيرين إليّ بعينك إشارة مجازها أنت مذنب (قوله يريد الشاعر بأيّ تفسير الرمي بالطرف) أي مقصوده من قوله أي أنت مذنب تفسير ما قصده من رميها وإتهامها مشيرة بالطرف

(أي تلقينني) هذا التفسير مبني على ما جرى عليه من تفسير الرمي بالإلقاء وقد أشرنا إلى عدم مناسبه

(قوله وألقيت الخ) أي بعد نقل حركتها إلى النون (قوله وأن عطف على قوله أي) هذا إنما يناسب ما في بعض النسخ من قوله: حرف التفسير أي نحو رقى أي صعد وأن في ناديته أن قم، وأما على نسخة: وهما أي وأن فأني نحو رقى أي صعد وأن في ناديته أن قم الخ، فالعطف من قبيل عطف الجملة على الجملة

(قوله إلا بعد فعل فيه معنى القول) أي متقرر في معناه غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد فعل ليس فيه معنى القول فهي لا تُفسّر في الأكثر إلا مفعولا للفظ غير صريح القول ومؤدّ معناه

(قوله تريد بها تفسير النداء) أي مفعول النداء على معنى ناديته بلفظ هو أن قم وكذا يقال فيما بعد (قوله فأني أعمّ استعمالا) مفرع على قوله ولا تجيء إلا بعد فعل الخ

(قوله بخلاف أي فلا يقال الخ) الأحسن والأخصر ولا يقال قلته أن قم ولا ضربته أن قم على أن الحق أن يقول بدل قوله ضربته أن قم نحو ضربت رجلا أن زيدا

(الحرفان المصدريان)

أي ومن أصناف الحرف الحرفان المَصْدَرِيَّان (وهما أن وما) وهما مختصان بالجملة الفعلية لأنهما تدخلان على الجملة الفعلية وتجعلانها في حكم المفرد الذي هو المصدر أما أن فـ(كقولك أعجبني أن خرج زيد أي أعجبني خروجه و) كقولك (أريد أن يخرج أي أريد خروجه و) أما ما فكما في (قوله تعالى فَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ) أي برحبها. قال الجوهري في الصحاح الرحب بالضممة السعة تقول منه فلان رَحِبَ الصدر والرحب بالفتحة الواسع تقول منه بلد رحب وأرض رحبة وإنما لم يذكر المصنف أن المثقلة المفتوحة وهي أيضا مصدرية اعتمادا على قوله في بحث الحروف المشبهة بالفعل وأن المفتوحة مع ما بعدها مفرد وعلى قوله أيضا بعد ذلك وَفُتِحَتْ فاعلةً وَمَفْعُولَةٌ إلى آخره فاعلم أن أن المثقلة المفتوحة مصدرية أيضا لكن هي مختصة بالجملة الاسمية لأنها لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر فإذا دخلهما تجعلهما في تأويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو أعجبني أن زيدا منطلق أي انطلاق زيد أو في تأويل المفرد الذي هو في معنى المصدر نحو أعجبني أن زيدا أخوك أي أخوة زيد لك فإن تعذر جعلهما في تأويل المفرد الذي هو مصدر خبرها وما في معناه قُدِّرَ الكون نحو أعجبني أن هذا زيد أي كون هذا زيدا. قوله

(حروف التحضيض)

أي ومن أصناف الحرف حروف التَّحْضِيضِ (وَهِيَ) أربعة (لولا ولوما وهلا وألا) لها صدر الكلام لكونها دالة على نوع من أنواع الكلام فوجب تقديمها ليحصل العلم في الأول بأن الكلام في أي نوع قوله (وتدخل على الماضي والمستقبل) أي تدخل هذه الحروف على الماضي للوم على ترك الفعل (نحو لولا فعلت و) نحو (لوما فعلت و) تدخل هذه الحروف على المستقبل للأمر نحو (لولا تفعل) أي افعل ولا تدخل هذه الحروف إلا على الفعل لفظا أو تقديرا كما سيجيء إن شاء الله تعالى في أواخر حروف الشرط قوله (ولولا ولوما تكونان أيضا) أي كما تكونان

الحرفان المصدريان

(قوله وهما مختصان بالجملة الفعلية) اختصاصهما بالجملة الفعلية إنما هو مذهب سيبويه وقال غيره قد تدخل ما على الجملة الاسمية وهو الحق

(قوله لأنهما تدخلان على الجملة الفعلية) لا معنى لهذا التعليل فالظاهر أن يقول أي تدخلان على الجملة الفعلية دائما وتجعلانها في حكم المفرد الخ

(قوله في حكم المفرد الذي هو المصدر) الأخصر في حكم المصدر

(قوله أي أعجبني خروجه) أي فيما مضى

(قوله أي أريد خروجه) أي فيما يستقبل

(قوله منه) أي أخذنا منه أو مأخوذاً منه

(قوله رجب الصدر) أي واسعه كناية عن كثرة حلمه وفطر صبره

(قوله والرحب بالفتحة الواسع الخ) لا تخفى ركابة العبارة فالحق الاختصار على قوله وبلد رجب وأرض رحبة عطفاً على قوله فلان رجب الصدر

(قوله وإنما لم يذكر المص الخ) ومن حروف المصدر أيضا أن المخففة وكى في نحو جئت لكى تكرمنى ولو الواقعة غالباً بعد نحو ودد يود فكان من الأولى للشارح أن يتعرض لها ويعتذر عن عدم تعرض المص لها وقد يقال إن المخففة فرع المثقلة فالإعتذار عنها إعتذار عنها وأن كى ولو المصدريتين غير مشهوريتين على أن في كى خلافاً إذ منهم من ذهب إلى أن كى حرف جر مطلقاً

(قوله وأن المفتوحة مع ما بعدها مفرد) لا يخفى أن كونها في تأويل المفرد وكونها مع ما بعدها فاعلة ومفعولة الخ لا يقتضي كونها مصدرية إذ المفرد والفاعل والمفعول الخ أعم من المصدر كما لا يخفى

(قوله فاعلم الخ) لو قال بدله فاعلم أنها مختصة بالجملة الاسمية على معنى إذا عرفت أن المثقلة مصدرية فاعلم الخ لكان أحسن وأخصر

(قوله لأنها لا تدخل) فيه ما مرّ في قوله لأنهما تدخلان على الجملة الفعلية من المصادرة إذ الدليل عين المدعى فالحق أن يقول بدله أيضا أي لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر فتحصلهما في تأويل المفرد

(قوله الذي هو مصدر خبرها) أي إذا كان الخبر مشتقاً (قوله الذي هو في معنى المصدر) أي مستفاد منه معنى المصدر

(قوله أخوة زيد لك) أي كون زيد أخاً لك

(قوله وما في معناه) وفي نسخة أو بدل الواو وهو الأولى

حروف التحضيض

(قوله حروف التحضيض) التحضيض في اللغة الحث والترغيب يقال حضّه على كذا أي حثّه عليه والحروف المذكورة وإن كانت للتوبيخ واللوم داخلّة على الماضي لكنها مستعملة كثيراً في لوم المخاطب وتوبيخه على أنه ترك شيئاً يمكنه تداركه في المستقبل فكأنها للتحضيض على فعل مثل ما فات فلهاذا سميت بحروف التحضيض سواء دخلت على الماضي أم على المضارع

(قوله والا) بتشديد اللام وقد تخفف أيضاً إلا أن المخففة في الأكثر حرف عرض وهو طلب الشيء بلى وتأدب

(قوله لكونها دالة على نوع الخ) هو كلام أريد به التحضيض والحث

(قوله والمستقبل) أي تدخل على المضارع فتخصصه بالمستقبل

(قوله للوم على ترك الفعل الخ) أي لإفادة المتكلم لوم المخاطب وتوبيخه على ترك الفعل

(قوله للأمر) أي لإفادة طلب الفعل أو معنى صيغة الأمر

(قوله إلا على الفعل) أي المذكور من الماضي والمستقبل فاللام للعهد الذكري

للتحضيض تكونان (لامتناع الشيء لوجود غيره) أي لانتفاء الثاني لوجود الأول (فتُخصَّصَانِ) أي فتخصص لولا ولوما إذا كانتا لامتناع الشيء لوجود غيره (بالاسم) أي بالمبتدأ، والخبر محذوف وجوبا (نحو) قول عمر رضي الله عنه (لولا عَلَيَّ لَهْلَكَ عُمَرُ) أي لولا علي موجود لهلك عمر وإنما وجب حذف الخبر لوجود القرينة المعلومة من معناهما المذكور ولحصول القائم مقام الخبر وهو الجزاء لأنهما حينئذ للشرط وقيل كانت سبب هذا القول أن امرأة حامله زَنَتْ فأمر عمر رضي الله عنه برجمها فقال علي رضي الله عنه ما صنع ما في بطنها فأمر عمر رضي الله عنه بتأخير رجمها إلى أن تضع الحمل وقال عمر رضي الله عنه لولا علي لهلك عمر. قوله

(حرف التقريب)

أي ومن أصناف الحرف حرف التقريب (وهو قد و) معناه أنه (يُقَرَّبُ الماضي من الحال) إذا دخل على الماضي (تقول قد قامت الصلاة و) أنه (يُقَلَّلُ) تارة (وَيُحَقِّقُ) تارة إذا دخل على المضارع مثال التقليل (نحو قولك إن الكذوب قد يصدق وإن الجواد قد يعثر ومثال التحقيق مثل قوله تعالى قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ) قوله (وفيه) أي وفي قد (توقع وانتظار) إذا دخل على الماضي تقول قد فعل لمن تَوَقَّعَ وانتظر الفعل ومنه قولُ المؤذِّن قد قامت الصلاة وقال الخليل هذا الكلام -يريد نحو قد فعل- لقوم ينتظرون الخبر. قوله

(حروف الاستقبال)

أي ومن أصناف الحرف حروف الاستقبال (وهي) خمسة (سوف والسين) نحو سيعلم وسوف يعلم وفي سوف دلالة على زيادة التأخير ومنه سوفت الأمر أي أخرته ويقال سَفْ أفعل بمعنى سوف أفعل (وأن ولن ولا) النافية وقد مر بيانها. قوله

(قوله ولولا ولوما تكونان أيضا) ينبغي أن يزداد قوله الخ
(قوله لامتناع الشيء لوجود غيره) أي للدلالة على
امتناع الجواب لأجل وجود الشرط أو وقت وجوده
(قوله فتخصصان) وفي بعض نسخ المتن فيختصان
ولكل وجهة (قوله أي فتخصص) الظاهر اسقاط الفاء في
التفسير أو تقديم قوله إذا كانتا الخ تأمل
(قوله والخبر محذوف وجوبا) جرى على قول الاكثرين
من انه يجب كون الخبر كونا مطلقا فيجب حذفه في
جميع المواد وذهب بعض النحاة ومنهم ابن مالك الى
أنه يكون في الغالب كونا مطلقا فيجب حذفه ويجوز ان
يكون مقيدا فيجب ذكره ان لم يعلم ويجوز الامران ان
علم
(قوله لهلك عمر) فيه التفات من التكلم الى الغائب
والاصل لهلكت
(قوله لوجود القرينة الخ) لا يخفى مافى عبارته من
الركاكة اذ ظاهرها يشعر ان القرينة ليست نفس معناها
وانما هي معلومة منه وليس الامر كذلك واعادة اللام في
قوله ولحصول يدل على ان الحصول علة مستقلة لوجوب
الحذف مع ان العلة مجموع الامرين القرينة وحصول
القائم الخ فالأوضح والاختصر لكون معناهما قرينة على
الخبر وقيام الجواب مقامه آه
(قوله لانهما الخ) الخ وانما وجد الجزاء لانهما الخ
ولا يخفى ان اطلاق حرف الشرط على كل منهما غير
مشهور فليراجع
(قوله وقيل كانت سبب) الصواب قيل كان سبب الخ
(قوله ان امرأة حامل زنت) وفي بعض الروايات سبب
القول ما يدل على انها زنت فحملت
(قوله ماصنع ما في بطنها) الخ لا ذنب لها يستحق به
القتل المتسبب عن رجمها

حرف التقريب

(قوله حرف التقريب) الخ حرف دال على تقريب
زمان الماضي الى زمان الحال اذا دخل على الماضي
ومنهم من ترجم لها بحرف التوقع والاولى من هذا وذاك
التعبير بحرف التحقيق اذ لا ينفك عنها مطلقا بخلاف
التقريب والتوقع قال الرضي قد تدخل على الماضي
والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق
(قوله ومعناه) أي معنى قد بدون ملاحظة قيد التقريب
(قوله تقول قد قامت الصلاة) على معنى قام الناس
لاجلها و تهيأوا لها لانه الذي تحقق قريبا واما اذا كان
المعنى قدحان وقت الصلاة فالظاهر ان قد حينئذ
للتحقيق لا للتقريب وهي في هذا المثال مفيدة للتوقع
أيضا على كلا المعنيين
(قوله وانه يقلل تارة الخ) الحق المناسب لما نقلناه عن
الرضي من ان التحقيق لا ينفك عنها مطلقا ان يقول يقلل
ويحقق تارة ويحقق فقط تارة اخرى
(قوله مثل قوله تعالى الخ) الاولى اسقاط المثل
(قوله وفيه توقع الخ) أي تدل قد على التوقع وانتظار ما
يلقيه المتكلم
(قوله اذا دخل على الماضي) لا وجه للتقييد فانها تفيد
التوقع اذا دخل على المضارع ايضا نعم قال ابن هشام
في المغنى والذي يظهر لى قول ثالث وهو انها لا تفيد
التوقع اصلا فليراجع
(قوله ومنه) أي من مواضع قد المفيدة للانتظار والتوقع
(قوله يريد) أي يقصد بهذا الكلام
(قوله ينتظرون الخبر) أي مضمون الخبر
(قوله ومنه سوفت الامر) أي من سوف سوفت الامر أي
أخرته جدا

(حرفا الاستفهام)

أي ومن أصناف الحرف حرفا الاستفهام (وهو طَلَبُ الفهم وهما) اثنان (الهمزة وهل) تدخلان على الجملتين الاسمية (نحو أزيد قائم وهل زيد قائم و) الفعلية نحو (أقام زيد وهل قام زيد) قوله (والهمزة أعمُّ تصرفاً منه) أي والهمزة أكثر تصرفاً في الاستعمال من هل يعني تستعمل الهمزة في مواضع لا تستعمل هل فيها (تقول أزيد قام ولا تقول هل زيد قام) يعني إذا كان الخبر في الجملة الاسمية فعلاً جاز استعمال الهمزة ولم يجز استعمال هل لأن أصل هل أن يكون بمعنى قد كقوله تعالى ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ أي قد أتى فكما لا يقال قد زيد قام لا يقال هل زيد قام فإن قلت مُقْتَضَى ما ذكرت أن لا يقال هل زيد قائم كما لا يقال قد زيد قائم قلت إنما يقال هل زيد قائم تشبيهاً لها بأختها أي بالهمزة في أزيد قائم وإنما لم يُشَبَّهْ بأختها أي الهمزة في هل زيد قام لأن هذه الجملة أقرب بباب هل لوجود الفعل فيها فاعتبار هل في نفسها إذا كانت داخلة على هذه الجملة أولى وأليق من تشبيهها بأختها قوله (وتقول أزيد عندك أم عمرو) أي وتقول أزيد عندك أم عمرو دون هل يعني يستعمل الهمزة مع أم المتصلة ولا تستعمل هل معها لأن هل للسؤال عن الصفة والهمزة للسؤال عنها وعن الذات فلذا جاز أزيد قائم وهل زيد قائم لأن السؤال هنا عن الصفة وجاز أزيد عندك أم عمرو بالهمزة لا بهل فإنه سؤال عن تعيين الذات لأن حصول أحدهما عند المخاطب لا على التعيين متحقق وإنما السؤال عن التعيين أي تعيين الذات المتصفة بذلك الحصول المتحقق قوله (وأنتم إذا ما وقَع) أي تقول أنتم الخ في سورة يونس (وَأَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَبِينَةٍ) في سورة هود (وَأَوْمَنْ كَانَ مِينًا) في سورة الأنعام (دون هل) يعني تدخل الهمزة على حروف العطف ولا تدخل هل عليها لأن الهمزة لقطع ما بعدها عن ما قبلها لاختصاصها بصدر الكلام فلو وقعت الواو أو الفاء أو ثم قبلها

حرفا الاستفهام

(قوله حرفا الاستفهام) من اضافة الدال الى المدلول أي

حرفان دالان على معنى الاستفهام

(قوله اثنان) لا يظهر له فائدة فالحق اسقاطه

(قوله الهمزة وهل) فالهمزة لطلب التصور أي ادراك غير

النسبة والتصديق أي ادراك وقوع النسبة أولا وقوعها وهل

لطلب التصديق فقط وباقي كلمات الاستفهام لطلب

التصور فقط

(قوله تصرفا) تمييز عن نسبة أعم الى فاعلها

(قوله أكثر تصرفا في الاستعمال) الاخصر والاوضح أي

والهمزة أكثر استعمالا من هل

(قوله ولا تستعمل هل فيها) أي بخلاف هل فانها

لا تستعمل في غير مواضع استعمال الهمزة

(قوله فعلا) أي جملة فعلية

(قوله فكما لا يقال قد زيد قام الخ) أي كما لا يقال قد

زيد قام لكون قد من خواص الافعال ينبغي ان لا يقال

هل زيد قام ايضا لانها اذا رأت فعلا في حيزها تذكرت

عهودا وحت الى مألوفها الاول فلم ترض بوقوع الاسم

فاصلا بينهما و الله أعلم (قوله تشبيها لها باختها) الخ

مع أنها لم تر الفعل في حيزها تسلت عنه بخلاف ما إذا

رئته فإنها لا ترضى إلا بأن تدخل عليه كما مرّ آنفا وبهذا

لم يبق وجه السؤال الآتي الذي أجاب عنه بما يمجه

الطبع

(قوله وإنما لم يشبه باختها الخ) أي وإنما لم يجز هل

زيد قائم تشبيها له بأزيد قام

(قوله لأن هذه الجملة) أي نحو جملة زيد قام من

الجملة الاسمية التي حيزها جملة فعلية – أقرب بباب

هل الخ- الظاهر والمناسب لقوله بعد فاعتبار هل في

نفسها إسقاط الباب أي أليق بأن ينظر فيها من حيث

الجواز وعدمه إلى نفس هل

(قوله لوجود الفعل فيها) مفصولا عن هل

(قوله فاعتبار هل في نفسها) أي فرعاية مقتضى نفس هل من

وجوب معانقتها الفعل والحكم بعدم جواز دخولها على نحو

جملة زيد قام

(قوله إذا كان داخله) أي إذا أريد بيان معرفة جواز دخولها أو

عدمه على هذه الجملة أولى الخ

(قوله دون هل) أي دون هل زيد عندك أم عمرو

(قوله مع أم المتصلة) وأما المنقطعة فكما يجوز استعمال

الهمزة معها يجوز استعمال هل أيضا ولهذا يصح نحو هل زيد

عندك أم عمر على تقدير جعل عمر مبتدا محذوف الخبر (قوله

لأن هل للسؤال عن الصفة) أي عن وقوعها أو لا وقوعها

(قوله وعن الذات) أي عن تعيينها وحاصل قوله أنّ هل لطلب

التصديق فقط وإنّ الهمزة لطلب التصديق والتصور جميعا فلو

عبر بهما لكان أحسن وأو ضح على أنّ قوله أو عن الذات فيه

قصور كما لا يخفى على المتأمل

(قوله وجاز أزيد عندك أم عمرو – الى قوله عن تعيين الذات)

الظاهر إسقاطه وأن يقول بدله: وأم المتصلة قرينة على أن

السؤال عن تعيين الذات

(قوله لأن حصول أحدهما الخ) كما هو مقتضى أم المتصلة

(قوله وإنما السؤال الخ) مستدرك لا حاجة اليه والله أعلم

(قوله وأثم إذا ما وقع آمنتم به) أي أأخترتم الأيمان ثم إذا الخ

(قوله وأفمن كان على بينة من ربه) أي أيستوي المؤمن

والكافر فممن كان على بينة من ربه لا يكون كمن ليس كذلك

(قوله أو من كان ميتا فأحييناه وجعلنا له نورا يمشي في

الناس كمن مثله في الظلمات) أي أنتم مثلهم ومن

كان الخ (قوله لقطع ما بعدها الخ) أي للدلالة على أن

ما بعدها كلام مستقل مقطوع عما قبلها

وَهُنَّ لَوْضَلٍ مَا بَعْدَهَا بِمَا قَبْلَهَا لَكَانَ كَالْجَمْعِ بَيْنَ الضَّبِّ الَّذِي مَوْضِعُهُ الْبَرْ وَبَيْنَ الْخُوتِ الَّذِي مَوْضِعُهُ الْبَحْرُ فَتَدْخُلُ الْهَمْزَةُ عَلَى حُرُوفِ الْعَطْفِ وَتَقْدَرُ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْهَمْزَةِ بِخِلَافِ هَلْ فَإِنَّهَا ضَعِيفَةٌ فِي هَذَا الْبَابِ فَإِنْ مَذْهَبُ سَيَبُويهِ أَنَّ حَرْفَ الْاسْتِفْهَامِ هُوَ الْهَمْزَةُ فَقَطْ وَأَنَّ هَلْ بِمَعْنَى قَدْ إِلَّا أَنَّهُمْ تَرَكُوا الْهَمْزَةَ قَبْلَهَا لِأَنَّهَا لَا تَقَعُ إِلَّا فِي الْاسْتِفْهَامِ وَقَدْ جَاءَ دُخُولُ الْهَمْزَةِ عَلَى هَلْ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا * أَهْلُ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكَمِ

قوله سَائِلُ أَمْرٌ مِنَ الْمُسَائِلَةِ بِمَعْنَى السُّؤَالِ وَفَوَارِسَ جَمْعُ فَارِسٍ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ وَيَرْبُوعٌ قَبِيلَةٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ وَالشَّدَّةُ بَفَتْحِ الشَّيْنِ الْحُمْلَةُ وَيُرْوَى بِشِدَّتِنَا بِكَسْرِ الشَّيْنِ وَهِيَ الْقُوَّةُ وَسَفْحُ الْجَبَلِ أَسْفَلُهُ وَالْقَاعُ الْمُسْتَوِي مِنَ الْأَرْضِ وَالْأَكَمِ جَمْعُ الْأَكَمَةِ وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ وَفَحَوَاهُ اسْأَلْ فَوَارِسَ قَبِيلَةَ يَرْبُوعٍ عَنْ حَرْبِنَا بِجَانِبِ الْقَاعِ ذِي الْأَكَمِ أَهْلُ رَأُونَا مِنَّا جُبْنًا وَضَعُفًا قَوْلُهُ (وَتَقُولُ أَتَضْرِبُ زَيْدًا وَهُوَ أَخُوكَ دُونَ هَلْ) أَيِ وَتَقُولُ أَتَضْرِبُ زَيْدًا وَهُوَ أَخُوكَ مُنْكَرًا الضَّرْبِ وَهُوَ عَلَى صِفَةِ الْأَخُوَّةِ دُونَ هَلْ تَضْرِبُ زَيْدًا وَهُوَ أَخُوكَ فَإِنَّكَ لَا تَقُولُ ذَلِكَ لِأَنَّ هَلْ مَخْصُصَةٌ لِلْفِعْلِ الْمَضَارِعِ بِالْإِسْتِقْبَالِ لِأَنَّهَا تَجِيءُ فِي مَقَامِ التَّرَدُّدِ فِي وَقُوعِ الْفِعْلِ وَلَا تَرُدُّدٌ فِي الْفِعْلِ الْحَالِيِّ لِأَنَّهُ مُشَاهِدٌ وَأَمَّا الْهَمْزَةُ فَإِنَّهَا تَسْتَعْمَلُ فِي الثَّوَابِتِ أَيْضًا لَمَّا عُرِفَتْ أَنَّ الْهَمْزَةَ لِلسُّؤَالِ عَنِ الذَّاتِ أَيْضًا فَإِنْ قُلْتَ قَوْلَكَ أَتَضْرِبُ زَيْدًا وَهُوَ أَخُوكَ طَلَبَ لِحْصُولِ الْحَاصِلِ وَهُوَ مُحَالٌ قُلْتُ وَإِنْ كَانَ طَالِبًا لِحْصُولِ الْحَاصِلِ لَكِنْ لَمَّا أَنْكَرَ بِهَذَا الْاسْتِفْهَامِ ضَرْبَهُ صَارَ كَأَنَّهُ لَمْ يَشَاهِدْهُ فَاسْتَقَامَ سَوْأَلُهُ قَوْلُهُ (وَتَحْذِفُ عِنْدَ الدَّلَالَةِ) أَيِ وَتَحْذِفُ الْهَمْزَةَ عِنْدَ دَلَالَةِ الدَّلِيلِ عَلَى حَذْفِهَا (تَقُولُ زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو) بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ مِنْ أَزِيدَ لِأَنَّ أَمْ فِي أَمْ عَمْرُو هِيَ الْمُتَصِلَةُ وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ أَمْ الْمُتَصِلَةَ لَا تَقَعُ إِلَّا فِي الْاسْتِفْهَامِ مَعَ الْهَمْزَةِ (قَالَ الشَّاعِرُ:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا * بِسَبْعِ رَمِيمٍ الْجَمْرُ أَمْ بِشَمَانٍ

قال المطرزي في المغرب العمر بالضم والفتح البقاء إلا أن الفتح غالب في القسم حتى لا يجوز فيه

(قوله لكان كالجمع الخ) أي لأدنى ما ذكر إلى اجتماع متناقضين فيكون كالجمع بين الخ

(قوله وتقدر المعطوف عليه الخ) كما صورنا في الآيات السابقة والجمهور على أنّ الهمزة مقدمة من تأخير فلا تقدير (قوله في هذا الباب) أي باب الإستفهام فليست متمكنة في طلب الصدارة مثل الهمزة فاغتر فيها تقدم حرف العطف عليها (قوله إلا أنهم تركوا الخ) أي لكنهم يحكمون بأنّ همزة الاستفهام مقدرة قبلها

(قوله إلا في الإستفهام) أي لا تستعمل إلا في مقام الاستفهام

(قوله وقد جاء دخول الهمزة على هل) في قوة الاستدلال على أنّ هل بمعنى قد لا للاستفهام إذ لو كانت له لما جاز دخول الهمزة عليها وقد يقال في الجواب إن من يقول بكون هل للاستفهام لا يلزم ذلك بل يجوز استعمالها بمعنى قد في بعض الأحيان ويضعف كونها بمعنى قد دائما جواز دخولها على الجملة الاسمية نحو هل زيد قائم (قوله بشدتنا) الباء بمعنى عن متعلق بقوله سائل (قوله أهل رأونا) الاستفهام للتقرير أي فإنهم رأونا (قوله بسفح القاع ذي الأكم) السفح منقطع الجبل وغيره والقاع في الأصل أرض قد انفرج عنها الجبال والآكام، والمراد هنا مطلق الأرض والأكم جمع أكمة وهي ما نشز عن الأرض قليلا صفة القاع وحاصل معناه اسئل فوارس هذه القبيلة وشجعانهم عن حملتنا التي حملناها عليهم هل كانت قوية لأنهم رأونا بسفح تلك الأكمات وعرفوا مقدار قوتنا (قوله بمعنى السؤال) فالمشاركة ليست مرادة (قوله ويربوع قبيلة) سميت باسم أبيها (قوله والقاع المستوى من الأرض) وقد عرفت ان المراد به هنا مطلق الأرض (قوله اهل رأوا منا) يشعر بان الاستفهام للانكار وقد عرفت مما مر انه للتقرير وهو الحق والله اعلم (قوله منكرا الضرب) أي ضرب المخاطب زيدا (وهو على صفة الاخوة) أي والحال ان زيدا على صفة هي الاخوة الموجودة في زمان الحال على ما هو المتبادر فتدل الجملة الحالية على ان الضرب واقع في زمن الحال لوجوب مقارنة الحال لعامله (قوله فانك لاتقول ذلك)

الحق اسقاطه (قوله مخصصة للفعل المضارع بالاستقبال) فلا تناسب ان تستعمل مجازا لانكار الفعل الواقع في الحال كما في المثال المذكور (قوله لانها تجيء الخ) أي لان هل الداخلة على المضارع مثلا لكونها لطلب التصديق فقط لاتجيء الا في مقام التردد في وقوع الفعل ولا تردد الخ (قوله فانها تستعمل في الثابت) أي تستعمل لطلب التصور في مقام الاحكام الثابتة الخالية من التردد (ايضا) أي كما تستعمل لطلب التصديق في مقام التردد (قوله للسؤال عن الذات) أي لطلب التصور كما مر

(ايضا) أي كما انها للسؤال عن الصفة ولطلب التصديق فلا تختص بمقام التردد في وقوع الفعل الحالي فلا تخصص المضارع بالاستقبال فيناسب استعمالها في مقام انكار وقوع الفعل الحالي مجازا (قوله طلب لحصول الحاصل) اذ المطلوب معرفة وقوع الضرب وهي حاصلة بواسطة مشاهدة الضرب الواقع في الحال (قوله قلت وان كان طلبا لحصول الحاصل) أي بحسب الظاهر (قوله بهذا الاستفهام) الحق اسقاطه تأمل

(قوله كانه لم يشاهده) فلم تحصل له معرفة وقوعه فاستقام السؤال هذا ولا يخفى ان الحق في الجواب ان يقول قلت كون الهمزة هنا لطلب حصول الحاصل مردود اذ الهمزة هنا لمجرد انكار وقوع الفعل الحالي على سبيل المجاز فتأمل وحرر المقام فانه مضطرب جدا والله اعلم

(قوله على حذفها) صلة الدلالة

(قوله لان أم الخ) أي انما حكم بحذفها او انما جاز حذفها)

(قوله هي المتصلة) بدليل وقوع المفرد بعدها

(قوله في القسم) أي فيه في حال استعماله في القسم لان موضع القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله

(قوله حتى لايجوز فيه الضم) أي فلايجوز فيه الضم وينبغي

ان يراود نحو الا قليلا ليصح التفريع

الضم ويقال لَعَمْرُكَ ولَعَمْرُ اللَّهِ لأفعلنَّ فارتفعه على الابتداء والخبرُ محذوف وأدري من الدراية وهي العلم والجمر جمع جَمْرَةٍ وهي الحصاة وبها سَمَّوا المواضع التي يُرْمَى الحَصَاة إليها لما بينهما من الملاسة أي لَعَمْرُكَ قسمني لا أعلم أَبْسِيعِ حَصِيَّاتٍ رَمَتِ النَّسَاءُ الْجَمْرَ أي إلى مواضع الحصيات أم بِثَمَانٍ حَصِيَّاتٍ وإن كنت عالما في الأمور فحذفت الهمزة في أَبْسِيعِ لدلالة أم المتصلة في أَبْثَمَانٍ على حذفها قوله (وللاستفهام صدرُ الكلام لدلالته) أي لدلالة الاستفهام (على نوع من أنواع الكلام) ليحصل العلم في الأول بأن الكلام في أي نوع من أنواعه. قوله

(حروف الشرط)

أي ومن أصناف الحرف حروف الشرط وهي (إن ولو وأما فإن للزمان المستقبل ولو دخل على الفعل الماضي ولو للزمان الماضي وإن دخل على الفعل المستقبل) وهما يدخلان على جملتين فيجعلان الجملة الأولى شرطا والثانية جزاء (ويجيء فعلا الشرط والجزاء ماضيين) نحو إن أكرمتني أكرمتك (و مُضَارِعَيْنِ) نحو إن تكرمني أكرمك (ويجيء أحدهما ماضيا والآخر مضارعا) بأن يكون الأول ماضيا والثاني مضارعا نحو إن أكرمتني أكرمك وبالعكس نحو إن تكرمني أكرمتك (فإن كانا ماضيين) أي فإن كان فعلا الشرط والجزاء ماضيين (فلا جزم) فيهما لفظا (لأن الماضي مبني) والجزم لا يكون إلا في المعرب قوله (وإن كانا مضارعين) أي وإن كان فعل الشرط والجزاء مضارعين (أو) كان الفعل (الأول) وهو الشرط (مضارعا فالجزم لازم) في الفعل المضارع لوجود المقتضي وهو حرف الشرط وعدم المانع وهو البناء (نحو إن تكرمني أكرمك وإن تكرمني أكرمتك) قوله (وإن كان الآخر مضارعا) أي وإن كان الفعل الآخر وهو جزاء الشرط مضارعا (و) الفعل (الأول) وهو فعل الشرط (ماضيا جازَ رفع المضارع) نحو إن ضربتني أضربك (و) جاز (جزم المضارع) أيضا (نحو إن ضربتني أضربك) أما جواز الرفع فلأن حرف الشرط لما لم يعمل في الشرط الذي هو أقرب إليه فلا يعمل في الجزاء الذي هو أبعد عنه وأما جواز الجزم

(قوله فارتفاعه) الأولى وارتفاعه كما في نسخة خطية

(قوله على الابتداء) اى على كونه مبتدئ

(قوله والخبر محذوف) اى وجوبا

(قوله وهى الخ) اى في الاصل

(قوله التى يرمى الحصاة اليها) المناسب ترمى بالحصى

(قوله لما بينهما) اى بين المواضع والحصى من

الملابسة اى الحالّية والمحليّة فاطلاق الجمر عليها

مجاز مرسل

(قوله رمت النساء) يشير الى ان الضمير في رمين يرجع

إلى المرأة التي شَبَّ بها الشاعر مع صواحبها ومنهم من

قال إنّ الضمير يرجع الى البنان في البيت قبله وهو : بدا

لي منها معصمٌ حين جمّرت * وكفّ خضيبٌ زينت

ببنان. ولعله الظاهر

(قوله في الأمور) الأولى بالأمر

(قوله وللإستفهام صدر الكلام) أي يجب أن يكون

دال الإستفهام حرفا كان أو اسما في أول الكلام

(قوله على نوع من انواع الكلام الخ) أي كلام قصد به

إنشاء الإستفهام

(قوله ليحصل العلم في الأول) أي في أول الأمر علة

لعلية الدلالة لاقتضاء الإستفهام الصدارة

(قوله في أي نوع الخ) أي من أي نوع من أنواعه هو

حروف الشرط

(قوله وهي ان ولو وأما) وعدّ سبويه إذما منها ووافقه ابن

مالك في ألفيته وفي قول غير مشهور أنّ مهما أيضا منها

والتحقيق أنهما اسمان وعليه جمهور النحاة فليراجع

(قوله فإن للزمان المستقبل) أي وضع للدلالة على

تعليق حصول شيء بحصول شيء في الزمان المستقبل

وكذا يقال في قوله ولو للزمان الماضي

(قوله ولو للزمان الماضي) ويجيء بمعنى إن للزمان

المستقبل أيضا وإن كان قليلا قال ابن مالك في

خلاصته: لو حرف شرط في مضي ويقل *إيلائه

مستقبلا لكن قبل (قوله فيجعلان الجملة الأولى الخ)

الأولى والأوضح: فيدلان على تعليق وجود الثانية بوجود

الأولى كما قررنا ويسمى الأولى شرطا لتعليق الحكم

عليها والثانية جزاء لأن مضمونها جزاء لمضمون الأولى

(قوله ويجيء فعلا الشرط والجزاء) أي الفعلان الذان

تصدّر بهما جملة الشرط والجزاء

(قوله وإن كان فعل الشرط) المناسب لما قبله فعلا

الشرط والجزاء (قوله وهو الشرط) اى الذي تصدر به الشرط

(قوله لوجود المقتضي) أي للجزم

(قوله جزم المضارع) الأولى والموافق لنسخ المتن جزمه

(قوله لما لم يعمل في الشرط) أي في فعله لفظا

(قوله فلا يعمل في الجزاء) أي يضعف عن العمل في

الجزاء قال بعضهم يلزم من هذا القول أن لا يكون الجزاء

معمولا لأداة الشرط لفظا ولا تقديرا وعند سبويه أن

المرفوع ليس بجواب وإنما هو مؤخر من تقديم والجواب

محذوف وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنّ هناك فاء مقدرة

مع مبتدأ على معنى إن ضربتني فأنا أضربك

فلكونه معربا ووجود الجازم ومثال الجزم كثير (و) مثال الرفع (قول زهير) في مدح هرم بن سنان المزني:

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ * عَفَا وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا فَيَظْطَلِمُ
(وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ * يَقُولُ لَا غَائِبَ مَالِي وَلَا حَرَمَ)

ويروى يوم مَسْغَبَةٍ قوله الجواد السَّخِيُّ يقال جاد الرجل بماله يجود جودا فهو جواد والتَّوَلَّ والنَّال العطاء وعَفَا المال ما يَفْضُلُ عن النفقة يقال أعطيته عَفَاَ المال يعني بغير مسألة قوله ويظلم أي يُسأل فوق طاقته فَيَظْطَلِمُ أي فَيَتَحَمَّلُ الظلم والخُلَّة بالضم الحاجة والفقر والخليل الفقير المختلُّ الحال ويحتمل أن يكون من الخلعة بمعنى المحبة والمسألة السؤال والمسغبة المجاعة والمال الحرم هو الذي لا خير فيه وقال الجوهري في الصحاح والحرم بكسر الراء أيضا الحرمان قال زهير وإن أتاه خليل إلى آخره أي وإن أتى الممدوح فقيرا أو حبيب يوم مسألة أو يوم مجاعة يقول الممدوح ليس مالي غائبا ولا مالا لا خَيْرَ فيه فيعطي منه الخليل شيئا فإن حرف الشرط وأتاه خليل فعل الشرط ويقول جزاؤه والفعل الأول ماض والفعل الآخر مضارع وهو مرفوع فلو جُزِم لم يكن البيت موزونا قوله (وإن كان الجزاء ماضيا) إلى آخره هذا شروع في بيان عدم جواز دخول الفاء على الجزاء وبيان جواز دخولها عليه وبيان وجوب دخولها عليه فإن دخول الفاء على الجزاء منحصر في أقسام ثلاثة ممتنع وجائز وواجب والضابط في ذلك أنه إذا أثر حرف الشرط في الجزاء معنى قطعاً لم يجز دخول الفاء على الجزاء أي يمتنع دخولها عليه لعدم الاحتياج إلى الرابط بالفاء حينئذ وإذا احتمل تأثير حرف الشرط في الجزاء وعدم تأثيره فيه جاز دخول الفاء على الجزاء وترك دخولها عليه وإذا لم يؤثر حرف الشرط في الجزاء قطعاً يجب دخولها عليه للاحتياج إلى الرابط بالفاء حينئذ ليدل على أنه جواب الشرط فقله (وإن كان الجزاء ماضيا لفظاً أو معنى وقصد به الاستقبال بحرف الشرط) إلى آخره إشارة إلى القسم الأول وهو أن حرف الشرط أثر في الجزاء معنى قطعاً أي وإذا كان الجزاء

(قوله هو الجواد) اي لا جواد سواه كأنَّ وجود غيره بالنسبة اليه كلا

(قوله عفو) اي إعطاء عفو بمعنى أنه يعطيك ما سئلته بسهولة من غير مطل ولا تعب

(قوله يوم مسئلة) الإضافة لأدنى ملا بسة أي في يوم يكون فيه سؤال وطلب

(قوله لا غائب ما لي) أي لا يعتذر بغيبه ماله

(قوله ولا حرم) أي لا محروم ولا ممنوع منه

(قوله والنوال والنائل العطاء) أي الإعطاء والمراد هنا العطية (قوله وعفو المال مايفضل عن النفقة) والذي يسهل على الطَّباع بذله

(قوله يعني بغير مسألة) أي ليس المراد أنه أعطاه ما يفضل عن النفقة بل المراد ما يلزمه وهو الإعطاء بسهولة ومن دون سؤال

(قوله والخلة بالضم الحاجة) في كتب اللغة انه بالفتح والذي جاء بالضم ايضا انما هو الخلة بمعنى المحبة والصدقة

(قوله ايضا والخلة الخ) والخليل الفقير المختل الحال من الخلة بمعنى الحاجة والفقير

(قوله ويحتمل ان يكون الخ) ولا يخفى انه يفوت كمال المدح حينئذ فالحق الاختصار هنا على الاحتمال الاول وفي التصريح المراد بالخليل الفقير المختل الحال وليس المراد به الصديق

(قوله هو الذي لاخير فيه) اي لا يستفيد منه احد

(قوله والحرم بكسر الراء ايضا الحرمان) اي هو مصدر بمعنى الحرمان والمراد منه هنا المحروم منه كما مر

(قوله شيئا) الاولى بدله ما يسأله

(قوله فعل الشرط) الظاهر اسقاط الفعل

(قوله فلو جزم الخ) اي انما حكم بالرفع اذ لو جزم لم يكن الخ

(قوله في بيان الخ) اي في بيان ما يمتنع فيه دخول الفاء على الجزء وما يجوز فيه الامران وما يجب فيه دخولها عليه (قوله فان دخول الخ) اي انحصر البيان في المذكور لان دخول الخ

(قوله والضابط في ذلك) اي في معرفة ذلك المذكور من الاقسام الثلاثة

(قوله انه اذا الخ) اي متحقق وحاصل بانه الخ

(قوله في الجزء معنى قطعاً) اي في معنى الجزء تأثيراً قطعياً

(قوله اي يمتنع دخولها عليه) مستدرك لافائدة فيه

(قوله الى الرابط) الظاهر الى الربط بدون الف اي ربط الجزء بالشرط

(قوله واذا احتتمل تأثير الخ) قد يقال ان تأثير حرف الشرط في ماصور به هذا القسم من المضارع المثبت و المنفى بلا قطعى وما جاء بالفاء منهما فهو مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف كما جرى عليه الشارح رحمه الله فيما ياتى في المضارع المثبت وهو التحقيق وان كان ظاهر عبارة بعضهم يشعر بانه الجزء بالقسمة حينئذ ثنائية لاثلاثية فاليراجع وليحرر (قطعاً يجب الخ) الظاهر إسقاط قطعاً هنا

(قوله لفظاً أو معنى) أي لفظاً ومعنى أو معنى فقط

(قوله و قصد به الإستقبال الخ) ولا يرد نحو قوله تعالى ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار لأن الجزء وإن كان مستقبلاً حقيقة إلا أنه نزل منزلة الماضي مبالغة في تحقق وقوعه فكأنه لم يقصد به الإستقبال

(قوله أي وإذا كان الجزء الخ) لا يخفى ان ظاهر هذا التفسير يشعر ان كلا من مثالي نحو ان اكرمتنى اكرمتك ونحو ان اسلمت لم تدخل النار ليس من المتن على اسلوب جار في النسخ المتداولة فيحتمل ان لا يكونا من المتن رأساً ويحتمل ان يكونا منه على ان تكون العبارة وان كان الجزء ماضياً لفظاً او معنا وقصد به الاستقبال بحرف الشرط لم يجر دخول الفاء نحو ان اكرمتنى اكرمتك ونحو ان اسلمت لم تدخل النار هذا والاوضح والاخصر في التفسير: اي واذا كان الجزء ماضياً لفظاً نحو ان اكرمتنى اكرمتك او معنى نحو ان اسلمت لم تدخل النار وقصد بالجزء الخ لم يجر دخول الفاء على الجزء لتحقيق تأثير حرف الشرط فيه

ماضيا لفظا (إن أكرمتني أكرمتك) وقُصِدَ بالجزاء الماضي لفظا الاستقبال بسبب دخول حرف الشرط (لم يَجْز دخول الفاء على الجزاء) لتحقيق تأثير حرف الشرط في الجزاء قطعاً حينئذ وهو جعله للاستقبال وإذا كان الجزاء ماضيا معنى (نحو إن أسلمت لم تدخل النار) وقصد بالجزاء الماضي معنى الاستقبال بسبب دخول حرف الشرط لم يَجْز دخول الفاء على الجزاء أيضا للدليل المذكور قوله (وإن كان الجزاء مضارعا مثبتا أو منفيًا بلا جاز دخول الفاء وتركه) إشارة إلى القسم الثاني وهو أنه إذا احتمل تأثير حرف الشرط في الجزاء وعدم تأثيره فيه أي وإن كان الجزاء مضارعا مثبتا جاز دخول الفاء على الجزاء (نحو إن تكرمني فأكرمك) من حيث أنه جعل خبر مبتدأ محذوف أي فأنا أكرمك فح لم يؤثر حرف الشرط في الجزاء (و) جاز ترك دخول الفاء على الجزاء نحو (إن تكرمني أكرمك) من حيث إنه لم يجعل خبر مبتدأ بل جعل جواب الشرط فح أثر حرف الشرط في الجزاء وهو أولى لأنه لا يستلزم حذفًا وإن كان مضارعا منفيًا بلا جاز دخول الفاء على الجزاء إن جعل لا لنفي الاستقبال (نحو إن تكرمني فلا أهينك) إذ لم يكن لحرف الشرط تأثير في الجزاء ح (و) جاز ترك دخول الفاء على الجزاء إن جعل لا لمجرد النفي نحو (إن تكرمني لا أهينك) إذ كان لحرف الشرط تأثير في الجزاء ح وهو جعله للاستقبال قوله (ويجب دخول الفاء على غير ما ذكرنا) إشارة إلى القسم الثالث وهو أن حرف الشرط لم يؤثر في الجزاء قطعاً أي ويجب دخول الفاء على الجزاء الذي هو غير ما ذكرنا في القسمين المذكورين لتحقيق عدم تأثير حرف الشرط في الجزاء قطعاً ح قوله (كما إذا كان) الجزاء (جملة اسمية) مثال لقوله غير ما ذكرنا أي ويجب دخول الفاء على الجزاء الذي هو غير ما ذكرنا كما إذا كان الجزاء جملة اسمية (نحو إن جئتني فأنت مكرم أو) كما إذا كان الجزاء (ماضيا) محققا (بسبب دخول قد) على الماضي (لفظا نحو إن أكرمتني فقد أكرمتك أمس أو) بسبب دخول قد على الماضي (تقديرا نحو قوله تعالى) في قصة يوسف عليه السلام (إن كان قميصه قد من قبْل فصدقت) أي فقد صدقت

(قوله وهو انه اذا احتمل الخ) الحق ان يقول وهو احتمال تأثير حرف الشرط في الجزاء الخ (قوله من حيث انه جعل) لا يخفى ان الجزاء حينئذ جملة اسمية فينافى قوله وان كان الجزاء مضارعا مثبتا (قوله وهو اولى) اى عدم جعله خبر مبتدا محذوف (قوله لانه لا يستلزم حذف) الاولى لسلامته من الحذف

(قوله ان جعل لا لنفى الاستقبال) والمشهور ان دخول الفاء على المضارع المنفى بلا وعدم دخولها مبنى على جعله خبر مبتدا محذوف او جعل المضارع نفسه جوابا كما مر في المضارع المثبت فليراجع

(قوله اذ لم يكن) علة لقوله جاز

(قوله حينئذ) اى حين جعل لا لنفى الاستقبال

(قوله آخر حينئذ) اى حين جعل لا لمجرد النفى (قوله

قطعا اى ويجب الخ) الاولى اسقاطه

(قوله قطعا حينئذ) اى تحققا قطعيا حين كون الجزاء

غير ما ذكرنا

(قوله مثال) الاولى بدله بيان

(قوله ويجب) الانسب والاخصر اى وذلك كما اذا كان

الخ (قوله محققا) اى لا تأثير لاداة الشرط فيه بجعله

للاستقبال (قوله بسبب دخول قد) وذلك لان قد

وضعت لتحقيق مضمون ما دخلت عليه وما تأكد ورسخ

لم ينقلب بدخول الاداة هكذا قالو لكنه يشكل بقوله

تعالى ومن يحلل عليه غضبى فقد هوى حيث اريد

بالجزاء الاستقبال مع دخول قد والله اعلم

(قوله لفظا) اى ملفوظة حال من قد وكذا يقال في قوله

او تقديرا

(قوله امس) زاده للتنصيص على المضى

(قوله في قصة يوسف) اى في بيان شان يوسف

والقدُّ الشق طولاً أي إن كان قميص يوسف شقَّ من جانب القبل فقد صدقت زليخا في قولها (أو) كما إذا كان الجزاء (أمراً نحو إن أكرمك زيد فأكرمهُ أو) كما إذا كان الجزاء (نهياً نحو إن يكرمك زيد فلا تُهنه أو) كما إذا كان الجزاء (فعلاً غير متصرف فيه نحو إن أكرمت زيدا فعسى أن يكرمك أو) كما إذا كان الجزاء (منفيًا بغير لا) سواء كان منفيًا بلن وهو لنفي الاستقبال على التأكيد (نحو إن أكرمت زيدا فلن يهينك أو) منفيًا (بما) وهو لنفي الحال (نحو إن أكرمت زيدا فما يهينك) فانه يجب دخول الفاء على الجزاء في هذه الأمثلة المذكورة للدليل المذكور قوله (ويزاد ما عليها) أي ويزاد ما على إن (للتأكيد نحو قوله تعالى) في سورة البقرة (فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبَعَ هَذَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) وإذا زيدت ما بعد إن الشرطية أدخلت نون التأكيد على فعلها في الأكثر لأنه لما أكدت حرف الشرط كان تأكيد الفعل أولى قوله (ولها) أي لحروف الشرط (صدر الكلام) لدلالاتها على نوع من أنواع الكلام ليحصل العلم في أول الأمر بأن الكلام في أي نوع من أنواعه قوله (ولا تدخل) أي ولا تدخل حروف الشرط وهي إن ولو وأما (إلا على الفعل لفظاً نحو إن أكرمتني أكرمتك) ولو ضربتني ضربتك (أو تقديراً نحو قوله تعالى وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ) أي وإن استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره فأحد مرفوع بأنه فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر (ونحو) قوله تعالى في سورة سبحان (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ) أي لو تملكون أنتم تملكون فقوله أنتم مرفوع بأنه فاعل الفعل المحذوف وهو تملكون الأول المحذوف يفسره الظاهر وهو تملكون الثاني المذكور لأنه لما حذف الفعل وجب أن يكون الفاعل منفصلاً فتعين للفاعل أنتم لأنه المضمرة المرفوعة المنفصلة للجمع المذكر المخاطب وأما أمّا فسيذكر آنفاً إن شاء الله تعالى قوله (وكذا حروف التحضيض) أي كما أن حروف الشرط لا تدخل إلا على الفعل لفظاً أو تقديراً كذلك حروف التحضيض (لا تدخل إلا على الفعل لفظاً نحو لولا فعلت أو تقديراً كقولك لمن

(قوله الشق طولاً) أى في جهة الطول

(قوله من جانب القبل) أى القدام

(قوله غير متصرف فيه) بصيغة اسم المفعول والمشهور

اسقاط فيه على انه اسم فاعل

(قوله بغير لا) ينبغى ان يزيد ولم

(قوله او منفياً بما) لا يخفى قصور البيان فالحق ادراج

المنفى بان ولما فيه ايضاً

(قوله في هذه الامثلة) الاولى في هذه المواضع

(قوله للدليل المذكور) وهو تحقق عدم تأثير حرف

الشرط في معنى الجزاء اقول مقتضى الدليل المذكور

امتناع دخول الفاء على المنفى بما وان ولما وكذا الجملة

الاسمية لتأثير اداة الشرط في مفهومهما بجعله للاستقبال

ولقد احسن الرضى حيث قال: والمص يعنى ابن

الحاجب قال: -وقد أحسن مع أن على بعض ما ذكره

كلاماً انما تدخل الفاء اذا لم تؤثر الاداة من حيث

المعنى في الجزاء الخ انتهى . ولعله اشار بقوله مع ان على

بعض ما ذكره كلاماً الى ما قلنا فالذى ينبغى ان يقال في

ضابط دخول الفاء ان الجزاء ان كان مما يصلح ان يقع

شرطاً فلاحاجة فيه الى رابط لأن بينه وبين الشرط مناسبة

لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح له

فلا بد من رابط انتهى والله اعلم

(قوله ويزاد ما على ان) الظاهر الاقتصار على قوله على

ان (قوله في الاكثر) لعل افعّل التفضيل على غير بابيه اذ

ترك تأكيد فعلها بالنون حينئذ قليل بل ذهب المبرد

والزجاج الى لزوم التأكيد وزعما ان تركه للضرورة

(قوله لانه الخ) أى لما اكد حرف الشرط مع كونه غير

مقصود كان تأكيد الفعل المقصود اولى لثلاً ينتقص

المقصود عن غيره

(قوله على نوع من انواع الكلام) وهو الكلام المستعمل

على تعليق حصول شيء بحصول شيء

(قوله لفظاً الخ) لا يخفى ان هذا التعميم انما يجرى في

غير اما حيث يجب تقدير فعلها كما سيجيء ان شاء الله

تعالى أى بسبب انه فاعل (قوله خزائن) (قوله بانه فاعل)

رحمة ربى) أى خزائن رزقه وسائر نعمه

(قوله اذا لامسكتكم) عن الانفاق

(خشية الانفاق) أى عاقبته وهو الفقر

(قوله اى لوتملكون انتم) الصواب اسقاط انتم

(قوله تملكون الاول) الظاهر تملك الاول وكذا يقال في

قوله وهو تملكون الثانى

(قوله المحذوف) لاحاجة اليه كقوله المذكور في

ماسياتى (قوله يفسره) الاولى الذى يفسره الظاهر

(قوله لانه لما حذف) اى وانما صار الفاعل بعد الحذف

انتم مع كونه الواو قبله (للفاعل) اى لان يكون فاعلاً

اظهار في مقام الاضمار من غير داع اليه

(قوله واما اما الخ) لو عطف على مقدر قبل قوله لفظاً اى

فاما ان ولو فيدخلان الفعل لفظاً الخ لاندفع الاشكال

المذكور هناك

(قوله آنفاً) ظرف لقوله يذكر والصواب اسقاطه حيث

لا يستعمل الا فيما ذكر عن قريب

ضرب قوما لولا زيدا أي لولا ضربت زيدا (أي هلا ضربته) قال جرير:

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم * بني ظو طرى لولا الكمي المقنعا)

العد الإحصاء والعقر الجرح والنيب جمع ناب وهي المُسِنَّة من التُّوق والمجد الكرم وقال ابن السكيت المجد الشرف والظو طرى والظيطرى الرجل الضخم الذي لا غناء عنده أي لانفع عنده و كمي فلان شهادته يكميها إذا كتمها وانكمى أي استخفى وتكمى أي تغطى وتكمت الفتنة الناس إذا غشيتهم والكمي الشجاع المتكفي في سلاحه لأنه كمي نفسه أي سترها بالدرع والبيضة والجمع الكمات كأنهم جمعوا الكامي مثل قاض وقضاة ورجل مُقَنَّع بالتشديد أي عليه بِيَضَّة أي تعدون عقر النيب للضيافة من أفضل مجدكم يا بني ظو طرى لولا تعدون عقر الكمي المقنع من أفضل مجدكم يعني أنتم تفتخرون بالضيافة وهلا تفتخرون بالمقاتلة قوله (وأما فيه معنى الشرط) اعلم أن أما لتفصيل النَّسَب نحو أما زيد فعالم وأما عمرو فجاهل فالأصل فيها التكرار لكنهم لم يلتزموا تكرارَ أما كقوله تعالى فأما الذين في قلوبهم زيغٌ فَيتَّبِعُونَ ما تَشَابَه منه ابتغاء الفتنة ولم يذكر بعده أما أخرى لكونها معلوما مما قبلها ويدل على كون أما للشرط لزومُ الفاء في جوابها والقصد بأن الأول مستلزم للثاني ففيها معنى الشرط (نحو أما زيد فمنطلق أصله مهما يكن من شيء فزيد منطلق) هذا مذهب سيبويه فمهما أصله ما ما فقلبت ألف ما الأولى هاء فصار مهما كما ذكر ويمكن تامة بمعنى يقع ومن شيء بيان الضمير المستتر الراجع إلى ما تقديره ما يقع الذي هو الشيء فزيد منطلق أي الانطلاق ثابت لزيد على كل حال من الأحوال فإذا علمت أن أصل أما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق فقد علمت أنه التزم حذف الفعل الداخل عليه أما لأن المقصود هو الاسم الواقع بعدها دون الفعل ولما حذف الفعل جعل الجزء الذي مما في حيز جوابها بين أما وبين فائها عوضا عن الفعل المحذوف وهو الاسم الواقع بعدها لكرهتهم أن يلي آلة الجزاء

(قوله لمن ضرب قوما) اى الأزيدا

(قوله العد الاحصاء) غير مناسب هنا بل المناسب كونه بمعنى الحساب على ان عد بمعنى حسب الذى يتعدى الى مفعولين (قوله العقر الجرح) في كتب اللغة عقر الابل ضرب قوائمها بالسيف والمراد النحر

(قوله والنيب) بكسر النون اصله نيب على وزن فعل كسرت النون للمحافظة على الياء

(قوله وقال ابن السكيت المجد الشرف) وهو المراد هنا (قوله والظوئى والظيطرى) لعله محرف والضوئى والضيطر بالضاض وبدون الف

(قوله الرجل الضخم) في الامير على المغنى وفي شرح شواهد ابن عقيل ما يدل على ان المراد ضوئى بالضاض مقصورا المرأة الحمقاء فليحذر وليراجع

(قوله اى لانفع عنده) الاختصار والاولى الاقتصار عليه في البيان (قوله وكى فلان شهادته) الحق ان يقول والكى الشجاع من كى فلان الخ

(قوله غشيتهم) اى عمتهم

(قوله بالدروع) الاولى بالسلاح

(قوله والبيضة) الحق اسقاطه اذ ليس داخلا في مفهوم الكمى وانما هو داخل في مفهوم المقنع كما سيذكره (قوله والجمع الكماة) اى على خلاف القياس

(قوله كانهم جمعوا الكامى.) في نسخة خطية جمعوا الكامى عليه اى لما ترك الكامى واستعمل في موضعه الكمى كانه حين جمعوا الكمى على الكماة جمعوا الكامى عليه مثل قاض وقضاة (قوله عليه بيضة) اى على راسه بيضة ومغفر (قوله من افضل مجدكم) المناسب لظاهر البيت اسقاط من هنا وفيما سياتى (قوله يابنى ضوئى) الاولى تقديمه على قوله تعدون الخ (قوله لولا تعدون عقر الكمى) الحق اسقاط عقر اى لا يمكن لكم ذلكم اذ ليس فيكم الكمى المقنع وفى معنى اللبيب اى لولا عدتكم وقول النحويين لولا تعدون مردود اذ لم يرد ان يحضهم على ان يعدوا في المستقبل بل المراد توبيخهم على ترك عده في الماضى انتهى وفى القلب منه شيء فليحذر

(قوله وهلا) الظاهر ولافتتخرون بالمقاتلة اى لستم من اهلها (قوله واما فيه معنى الشرط) لم يقل واما لمعنى الشرط لعدم تأصلها فيه مثل ان ولو اذ تدل على التفصيل ايضا (قوله لتفصيل النسب) اى نسب الجملة السابقة (قوله نحو اما زيد فعالم الخ) اى اتصف زيد بصفة مغايرة لصفة عمرو (قوله فالاصل) المناسب للتفريع فالواجب (قوله لم يلتزموا تكرار اما) اى لفظا (قوله ولم يذكر) الاولى فلم (قوله لكونها معلومة مما قبلها) اى من اما المذكورة التى ذكر بعدها ما هو ضد للمحذوف وذكر احد الضدين دليل على الاخر فيكون المراد والله اعلم فاما الذين في قلوبهم زيغ اى ضلال فيبتعون ما تشابه منه اى انما ياخذون من القرآن بالمتشابه الذى يمكنهم ان يحرفوه ويصرفه الى مقاصدهم الفاسدة ابتغاء الفتنة اى الاضلال الخ واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيبتعون منه المحكمات (قوله لزوم الغاء) اى التى لا يمكن الا ان تكون لربط الجواب بالشرط

(قوله والقصد) المعلوم من موارد الاستعمال

(قوله بان الاول) اى المتلبس بان الاول الخ والظاهر الى ان الاول

(قوله ففيها) معنى الشرط اى معنى هو الشرط ولا حاجة اليه (قوله اصله مهما الخ) فاما نائبة عن مهما فقط ويكن من شيء شرط محذوف كما يفهم من كلامه فيما بعد

(قوله بيان الضمير الخ) ولم تجعل من زائدة هربا من زيادتها في الاثبات تبعا للجمهور وان جوزها الاخفش (قوله الرجوع الى ما) صوابه الى مهما

(قوله ما يقع الذى هو الشيء) لعل الذى بدل من الضمير المستتر فى يقع ولا يخفى ركاكته . فالحق ان التقدير اى شيء يقع (قوله على كل حال من الاحوال) الاولى بدله البتة اولامحالة اونحوذلك (قوله لان المقصود هو الاسم) اى لان المقصود في نحو اما زيد فمنطلق هو نسبة شيء الى الاسم الواقع بعدها (قوله مما) الحق اسقاطه (قوله في حيز جوابها) الظاهر اسقاط الحيز كما في نسخة خطية وكذا يقال في ما سياتى

وهي الفاء آلة الشرط وهي أما وقال بعض النحويين إن الاسم الذي بعد أما ليس جزء مما في حيز جواب أما بل هو معمول لفعل محذوف تقديره مهما ذكر زيد فهو منطلق

قوله (وإذن جواب وجزاء) أي وإذن جواب لقول الرجل وجزاء لفعله وإنما أتى بها في آخر بيان حروف الشرط لمناسبتها الشرط والجزاء من حيث إنها جواب وجزاء يقول الرجل أنا آتيك فتقول إذن أكرمك فهذا الكلام قد أجبت به وصيرت إكرامك جزاءً له على إتيانه قوله (وعملها) أي وعمل إذن وهو (النصب في فعل مستقبل غير معتمد على شيء قبلها كقولك لمن يقول لك أنا أكرمك إذن أحبك) أي إنما تعمل إذن بشرطين أحدهما أن يكون الفعل مستقبلاً لكونها جواباً وجزاء والجزاء لا يمكن إلا في الاستقبال وثانيهما أن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها أي لا يكون ما بعدها معمولاً لما قبلها لئلا يلزم توارد العاملين وهما إذن وما قبلها على معمول واحد قوله (وتلغيها) أي وتلغي إذن أي وتبطل عملها (إذا كان الفعل المذكور بعدها حالاً) لفقد أحد الشرطين المذكورين (كقولك لمن حدثك إذن أظنك كاذباً) قوله (أو معتمداً على ما قبلها) أي وتلغيها أيضاً إذا كان الفعل المذكور بعدها معتمداً على ما قبلها لفقد الشرط الثاني (كقولك لمن قال أنا آتيك أنا إذن أكرمك) وتلغيها أيضاً إذا فقد الشرطان المذكوران جميعاً كقولك لمن حدثك أنا إذن أظنك كاذباً. قوله

(حرفا التعليل)

أي ومن أصناف الحرف حرفا التعليل (وهما كي واللام نحو جئتكم كي تعطيني مالا ونحو زرتكم لتكرمني) وقد مر بيان عملهما في باب الفعل قوله.

(قوله تقديره مهما ذكر زيد فهو منطلق) وأما تقديره بمهما يذكر زيد فهو منطلق فوجه غير ظاهر مع أنه يوهم جواز أما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر . على صيغة المعلوم . وجواز أما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير . يذكر . على صيغة المجهول مع عدم جوازهما بلا خلاف اه (قوله أي واذن جواب) أي الكلام المشتمل على إذن جواب لمقول القائل ومضمونه جزاء لفعله (قوله وجزاء) عند سبويه أن كونها للجزاء غالبي لأنها قد تخص للجواب نحو إذن أظنك صادقا جوابا لمن قال أنا احبك لان ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة على أنه حالي والجزاء لا يكون إلا مستقبلا (قوله بيان حروف الشرط) أي في محل بيان الخ (قوله لمنا سببتها الشرط الخ) أي لمناسبة الكلام المشتمل عليها مع الكلام الذي هو جواب له الشرط والجزاء

(قوله فهذا الكلام قد أجبت به) الاولى والمناسب لما سبق قد أجبت كلامه به وصيرت مفهومه وهو الإكرام جزاء لمفهومه وهو الإتيان (قوله غير معتمد) في الرضي وغيره المراد باعتماد الفعل على ما قبلها كونه من تمامه وذلك لا يكون الا في ثلاثة مواضع بالاستقراء الاول أن يكون خبرا لما قبلها نحو أنا اذن أكرمك الثاني أن يكون جزاء لشرط قبلها نحو إن تأتني اذن أكرمك الثالث أن يكون جوابا لقسم قبلها نحو والله اذن لأقرأن (قوله انما تعمل اذن بشرطين) بل بثلاثة شروط ثالثها أن لا يفصل بينها وبين فعلها سوى القسم (قوله لكونها جوابا وجزاء الخ) قد عرفت فيما سبق ان كونها للجزاء أكثرى على التحقيق مع أن التزام دوامه كما هو ظاهر عبارة الشارح رحمه الله يستلزم عدم دخولها على الحال فيلغو اشتراط الاستقبالية في عملها فينافي قول المص فيما بعد وتلغيها اذا كان المذكور بعدها حالا فالحق في التعليل ما نقله

الخضري عن الدماميني لان سائر النواصب لاتعمل في الحال لتحقيقه في الوجود كالاسماء فلاتعمل فيه عوامل الافعال (قوله معمولا لما قبلها) فيه قصور اذ لايتأتى فيما اذا كان ما بعدها جوابا لقسم قبلها وكذلك اذا كان خبرا لمبتدأ الا على رأى من ذهب الى أن المبتدأ عامل في الخبر فالحق أن المراد من الاعتماد على ما قبلها ما أشرنا اليه سابقا من كون ما بعدها من تمام ما قبلها والله أعلم (قوله لئلا يلزم الخ) أقول إنما يلزم اذا كان ما بعدها جزاء لما قبلها وأما اذا كان جوابا أو خبرا فلا أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان معمول المبتدأ على تقدير كونه عاملا في الخبر الجملة التي هي خبره ومعمول اذن الفعل وحده فالتعليل المناسب ما قاله الجامي قدس سره لانها لضعفها لاتقدر أن تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كأنه سبقها حكما (قوله أحد الشرطين المذكورين) الاولى والمناسب لما سيأتى لفقد الشرط الاول

حرفا التعليل

(قوله حرفا التعليل هما كي واللام) ولم يتعرض لمن والباء وفي غيرها من الحروف التي تستعمل للتعليل لقلة استعمالها له بخلافهما (قوله نحو جئتكم كي تعطيني) على أن كي جارة منصوب ما بعدها بأن مقدرة ويحتمل أن تكون ناصبة بتقدير لام قبلها وقد يقال إنه جرى هنا على رأى الاخفش من أنها جارة دائما (قوله بيان عملها) وهو الجر

(حرف الردع)

أي ومن أصناف الحرف حرف الردع أي الزجر والمنع والكف قال الجوهري في الصحاح ردّعه عن الشيء أرّده ردعا فارتدع أي كففته فانكف (وهو كلا كقولك لمن قال) لك شيئا تنكره نحو (فلان ييغضك كلا أي ارتدع) أي انزجر كما قال عز وجل بعد قوله رَبِّي أَكْرَمَنِ رَبِّي أَهَانَنِ كلا أي ليس الأمر كذلك لأنه تعالى قد يوسع في الدنيا رزق من لا يكرمه من الكفار والفجار وقد يضيق فيها رزق من لا يهينه من الأنبياء والصحابة وقد يكون كلا بمعنى حقا كما في قوله تعالى كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى وعلى هذا الوجه أي كونها بمعنى التحقق يكون أيضا حرفا لكونها لتحقيق الجملة كإن المكسورة فلم يخرجها ذلك المعنى عن الحرفية وقال بعضهم كلا إذا كانت بمعنى حقا تكون اسما لكنها بنيت لموافقتها لفظا لكلا التي للردع. قوله

(اللامات)

أي ومن أصناف الحرف اللامات وهي ثمانية أنواع (لام التعريف) ولام القسم ولام الموطئة للقسم ولام جواب لو ولولا ولام الأمر ولام الابتداء واللام الفارقة بين إن المخففة والنافية ولام الجر فلام التعريف (هي اللام الساكنة التي تدخل على الاسم المنكور فتعرفه) فهذه اللام وحدها هي حرف التعريف عند سيبويه إذ لو كانت الألف مقصودة قبلها لم تحذف في الوصل كما لا تحذف همزة أم وإن نحو إن تأتني أكرمك ولأن التنوين يدل على التنكير وهو حرف واحد فوجب أن يكون حرف التعريف أيضا حرفا واحدا حملا للنقيض على النقيض وذهب الخليل إلى أن حرف التعريف أل كهل وبل لأن حروف المعاني ليس فيها ما وُضِعَ على حرف مفرد ساكن فوجب أن يحمل هذا على ما ثبت دون ما لم يثبت وأما سقوط الألف على مذهب الخليل فللتخفيف لكثرة الاستعمال وليست للوصل بل هي همزة القطع على مذهبه وأما عند سيبويه فهي للوصل قوله (إما تعريف جنس) أي وهي اللام الساكنة الداخلة على الاسم المنكور فتعرف هذه اللام ذلك الاسم المنكور

حرف الردع

(قوله ردعته اردعه) من باب فتح يفتح

(قوله ربي أكرمن وربى أهانن) من قوله تعالى فأما الانسان أي الكافر اذا ما ابتلاه ربه أي اختبره ربه . فأكرمه ونعمه . أي جعله متلذذا متنعما . فيقول ربي أكرمن . أي فضلى وعظمنى . وأما اذا ما ابتلاه فقدر . أي ضيق عليه رزقه . فيقول ربي أهانن (قوله وقد يكون بمعنى حقا) وهو رأي الكسائي فيما اذا وقعت في ابتداء كلام وقال بعضهم إنها حينئذ بمعنى نعم وقال آخر بمعنى ألا الاستفتاحية

(قوله أي كونها بمعنى التحقيق) المناسب كونها بمعنى حقا

(قوله لكونها لتحقيق الجملة) لا يناسب ظاهر ما عبروا به أنها بمعنى حقا قال الامير على المغني ولما قال أي الكسائي بمعنى حقا علمنا أن مراده أن هذا اللفظ هو حرف بمعنى هذا اللفظ وهو اسم تدبر انتهى
(قوله تكون اسما) وبعده أن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للأصل ومحوج لتكلف علة بنائها
(قوله لموافقته لفظا الخ) ولمناسبة معناها لمعناها لأنك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا لصدده

اللامات

(قوله لام التعريف ولام القسم) إضافة الاول من إضافة الدال الى المدلول والثاني لأدنى ملابسة
(قوله ولام الموطئة) صوابه واللام الموطئة أي ممهدة الجواب له

(قوله وحدها هي حرف التعريف) فالهمزة حينئذ همزة وصل زيدت ليتوصل بها الى النطق بالساکن ولامدخل لها في التعريف وإنما لم تحرك اللام لان كسرهما يلبسها

بلام الجر وفتحها بلام الابتداء وضمها يؤدي الى عدم النظير

(قوله عند سيبويه) أي في المشهور ونقل عنه أن أداة التعريف ال بجملتها لكن الهمزة زائدة للوصل معتد بها في الوضع بمعنى أنها جزء الاداة وإن كانت زائدة فيها ونظيرها أحرف المضارعة

(قوله مقصودة قبلها) الاولى تقديم قبلها أي لو كانت الهمزة قبلها مقصودة وجزء من أداة التعريف لم تحذف في حال الوصل مع أنها تحذف فيه وقد يستشكل الملازمة بما ذكرناه آنفا منقولا عن سيبويه والله اعلم

(قوله نحو إن تأتني أكرمك) غير موجود في نسخة خطية ولعله من زيادة الناسخين (قوله يدل على التثكير) أي في نحو سيبويه وصه منونين (قوله وهو حرف واحد) ساكن (قوله فوجب الخ) الاولى فناسب (قوله حرفا واحدا) ساكن (قوله حملا للنقيض على النقيض) لكون كل واحد منهما طرفا مقابلا للطرف الاخر فيؤول الى حمل النظر على النظر (قوله ليس فيها ما وضع على حرف مفرد الخ) الظاهر إسقاط مفرد وقد يقال يشكل بالتنوين فإنه حرف ساكن مع أنه من حروف المعاني (قوله أن يحمل هذا) أي دال التعريف (قوله على ما ثبت) من مجيء حروف المعاني على أكثر من حرف ويجعل الدال المذكور ال كهل (قوله ما لم يثبت) وهو مجيئها على حرف ساكن (قوله وأما سقوط الالف) لا يخفى ركابة العبارة فالظاهر أن يقول فالهمزة على مذهب الخليل همزة قطع وسقوطها عند الوصل للتخفيف لكثرة الاستعمال وأما عند سيبويه فهي للوصل (قوله وأما سقوط الالف الخ) أي في حالة الوصل مع أن حقها عدم السقوط لكونها أصلية على ما ذهب اليه (قوله همزة القطع) أي تدل على أن المراد بمدخولها جنس معين (قوله أي وهي اللام الخ) فيه تطويل من غير طائل والاولى الاقتصار على أن يقول فتعريفه اما تعريف جنس أي حقيقة

إما تعريفَ جنس أي حقيقة (أو تعريفَ عهد) أي عهد خارجي (مثال الأول) وهو أن تعرف هذه اللام الاسم المنكور تعريفَ جنس (قولك أهلك الناسَ الدينارُ والدرهمُ أي أهلكهم هذان الحجران المعروفان من بين سائر الأحجار) ولا تريد ديناراً ولا درهما بعينهما بل تريد جنسهما أي حقيقتهما قوله (وقولك الرجل خير من المرأة) عطف على قوله كقولك أي ومثال الأول أيضا قولك الرجل خير من المرأة (أي هذا الجنس من الحيوان من بين سائر أجناس الحيوانات خير من ذلك الجنس من الحيوان) أي من بين سائر أجناسه قوله (وقولهم) عطف أيضا على قوله قولك أي ومثال الأول أيضا قولهم (المرء بأصغَرِه) وأرادوا بأصغريه القلبَ واللسانَ سُمِّيَا بذلك لصغر حجمهما (أي اعتبار هذا الجنس بالقلب المدرك واللسان المُبين المقرر) المفسر قال الله تعالى في سورة ص وآتيناه الحكمةَ وفصلَ الخطاب ومنه قول الشاعر:

لِسَانُ الْفَتَى نَصْفٌ وَنَصْفُ فُؤَادِهِ * فَلَمْ يَتَّقْ إِلَّا صُورَةَ اللَّحْمِ وَالْدَمِ

قوله (ومثال الثاني) أي ومثال الثاني أن تُعرّف هذه اللام الاسم المنكور تعريفَ عهد خارجي أي معرفة خارجية (قولك فعَلَ الرجل كذا لرجل معهود) أي معروف (بينك وبين مخاطبك) قوله (وقولك) عطف على قوله قولك أي ومثال الثاني قولك (أنفقت الدرهمَ لدرهم معهود) أي معروف (بينك وبين مخاطبك) قال الجوهري في الصحاح المعهود الذي عُهد وعرف ومثال الثاني أيضا كلُّ اسم معرف باللام تقدّم ذكره مُنْكَراً أو معرفاً كما قال الله تعالى كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسولَ، وقوله تعالى فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا، وقد تعرّف هذه اللام الاسم المنكور تعريفَ عهد ذهني كقولك: ادخل السوقَ، واشترِ اللحمَ لسوق معهود في الدهن وليس بينك وبين مخاطبك سوق وجودي معهود. وقد تعرف هذه اللام الاسم المنكور تعريفَ الاستغراق أي استغراق الجنس كقوله تعالى إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَيِ إِنَّ جَمِيعَ الْإِنْسَانِ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ. وتُعرّف لام الاستغراق بأن لفظ الجميع أو الكل

(قوله أي عهد خارجي) والمراد ذي عهد أو معهود خارجي أي تدل على أن مدلول مدخلها معهود في الخارج (قوله هو ان تعرف الخ) الأخصر وهو تعريفها الاسم المنكور تعريف جنس (قوله اهلك الناس) أي غالبهم (قوله أي الدينار والدرهم) أي جنسهما (قوله الحجران) أي الجوهران (قوله من بين سائر الاحجار) حال من قوله هذان الحجران تقديره منفردين من بين سائر الاحجار أي لم يهلك الناس من بين جميع الاحجار الا هذان الحجران وقد يقال إنه مستدرك فيما نحن بصده وهو بيان أن اللام في المثال المذكور للجنس والله اعلم (قوله ولا تريد دينارا الخ) ولا قرينة على أن المراد كل دينار ودرهم ولادينار ودرهم غير معينين (قوله جنسهما أي حقيقتيهما) الظاهر جنسيهما أي حقيقتيهما (قوله كقولك) الحق قولك الخ (قوله من بين سائر الاجناس من الحيوانات) نظير قوله من بين سائر الاحجار ففيه ما فيه (قوله خير من ذلك الجنس) ولكون الحكم على الجنس لا ينافي تخلف الخيرية في بعض الافراد لخصوصية عرضت له (قوله من بين سائر أجناسه) لا يخفى استدراكه على أنه يشعر أن جنس الرجل إنما يكون خيرا من جنس المرأة فقط ولا يخفى فساده (قوله لصغر حجمها) أي جدا (قوله اعتبار هذا الجنس) أي المعتبر والمهم في ذلك الجنس القلب المدرك الخ (قوله بالقلب المدرك) أي لادراكه (قوله واللسان المبين) أي لتبيينه (قوله قال الله تعالى الخ) أي في مقام بيان ما أنعم به تعالى على داود على نبينا وعليه الصلاة والسلام. ذكره بيانا لفضية نعمتي الادراك والتبيين (قوله وآتيناه الحكمة) أي العلم الكامل والإدراك التام (قوله وفصل الخطاب) أي الخطاب الفاصل بين الحق والباطل أو الخطاب المفصول البين الذي يبينه ويفهمه كل سامع (قوله ومنه) أي من قول العرب المرأ باصغريه (قوله فلم يبق الا صورة اللحم والدم) وقيل هذا البيت: وَكَأَنَّ تَرَى مِنْ صَامِتٍ لَكَ مُعْجَبٍ زِيَادَتُهُ أَوْ نَقْصُهُ فِي التَّكَلُّمِ . ونظيره . فما المرء الا الأصغر ان لسانه ومعقوله والجسم خلق مصور (قوله أي ومثال الثاني) الحق إسقاطه كما في نسخة خطية (قوله ان تعرف) سقط لفظ وهو من قلم الناسخ (قوله أي معرفة) يشير الى ما

ذكرناه من تقدير مضاف قبل قوله عهدا وجعله بمعنى اسم المفعول (قوله لرجل معهود) صلة القول واللام للتعليل أي لأجل رجل معهود أي في شأنه ويطلق عليه المعهود الذهني كما يطلق على المعهود الآتي في قوله تعالى فعصى فرعون الرسول المعهود الذكري وبقي قسم ثالث يسمونه المعهود الحضوري ومنه قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم أي هذا اليوم الحاضر وهو يوم عرفة من حجة الوداع الذي نزل فيه الآية (قوله لدرهم معهود) نظير قوله لرجل معهود فحكمه كحكمه (قوله ومثال الثاني أيضا) الاولى ومن أمثلة الثاني (قوله تقدم ذكره) صريحا كما في الآية المذكورة أو كناية نحو قوله تعالى وليس الذكر كالأُنثى لتقدم الذكر مكنا عنه بلفظ ما في قوله تعالى رب إني نذرت لك ما في بطني محررا لان التحرير أي الوقف لخدمة بيت المقدس كان عندهم خاصا بالذكر (قوله منكرا أو معرفا) حال من ضمير ذكره (قوله وقد تعرف هذه الخ) يفهم منه ومن قوله فيما سيأتي وقد تعرف هذه الاسماء المنكور تعريف الاستغراق أن كلا من دالّي هذا المعهود الذهني والاستغراق غير لام الجنس وهو كذلك عند النحاة في الثاني دون الاول اذ المشهور أنه نفسه إلا أنه يراد منه ما ذكر بواسطة القرائن وعند البيانين ووافقهم بعض النحويين أن لام الاستغراق أيضا لام الجنس وعلى قولهم هذا جرى المص والله أعلم (قوله ادخل السوق واشتر اللحم) فقوله ادخل واشتر قرنتان على أن ليس المراد حقيقة السوق واللحم من حيث هي هي لاستحالة الدخول في الحقيقة واشترائها ولا الحقيقة في ضمن جميع الأفراد لاستحالة دخول الشخص الواحد جميع الأسواق واشترائه جميع اللحوم فعلم أن المراد الحقيقة المتحققة في ضمن بعض الأفراد (قوله لسوق معهود) المناسب لسوق ولحم معهودين في الذهن (قوله وليس بينك وبين مخاطبك سوق الخ) أي ولحم والأولى: تقديمه على قوله لسوق معهود (قوله وجودي) أي منسوب إلى الوجود في الخارج (قوله استغراق الجنس) أي استغراق أفراد الجنس كما في قوله تعالى إن الإنسان لفي خسر أو صفاته كما في قولك أنت الرجل أي كل فرد من أفراد الرجال بمعنى أنت الجامع لأوصاف كل الرجال (قوله أن جميع الإنسان) أي أن جميع أفراد

لو وضع موضعها لصحَّ المعنى، وبأن الاستثناء مما دخلت عليه جائز كما في الآية المذكورة قوله (ولام القسم) عطف على قوله لام التعريف أي من اللامات لام التعريف ولام القسم أي لام جواب القسم وإنما يُتَلَقَّى القسم بجواب فيه اللام وغيرها من إن وحروف النفي وقد ربط الجواب بالقسم إذا كان القسم لغير السؤال وأما القسم الذي للسؤال فلا يتلقى إلا بما فيه معنى الطلب كقولك بالله أخبرني، وأما القسم لغير السؤال ففيه تفصيل وهو أن جواب هذا القسم إما جملة فعلية أو جملة اسمية وعلى كلا التقديرين إما مثبتة، أو منفية؛ فإن كان الجواب جملة فعلية مثبتة وكان فعلها مضارعاً لزمها اللام مع نون التأكيد على الأفصح (نحو والله لأفعلن) وإن كان فعلها ماضياً لزمها اللام مع قد على الأفصح والله لقد قام زيد، وإن كان الجواب جملة فعلية منفية وكان فعلها مضارعاً لزمها ما أو لا مع نون التأكيد وبدونها نحو والله ما أفعلن ولا أفعلن وما أفعل ولا أفعل ويجوز حذف حرف النفي لدلالة الحال عليه كقوله تعالى قَالُوا تَأَلَّه تَفْتَنُوا تَذَكَّرْ يَوْسُفَ أَي لا تفتنوا وإن كان فعلها ماضياً لزمها ما أو لا نحو والله ما قام زيد أو لا قام زيد، فإن كان الجواب جملة اسمية مثبتة لزمها اللام أو إن المكسورة أو هما معاً نحو والله لزيد قائم أو والله إن زيدا قائم أو والله إن زيدا لقائم، وإن كان الجواب جملة اسمية منفية لزمها ما أو لا نحو والله ما زيد في الدار أو والله لا زيد في الدار ولا عمرو أو والله لا زيد في الدار ولا عمرو قوله (والموطئة للقسم) عطف أيضاً على قوله لام التعريف أي من اللامات لام التعريف والموطئة للقسم من التوطئة وهي التليين والتسهيل أي المسهلة على السامع تفهّم الجواب فإن المراد باللام الموطئة للقسم هي اللام التي تدخل على حرف الشرط بعد تقدم القسم لفظاً (نحو والله لئن أكرمتني لأكرمتك) أو تقديراً كقوله تعالى لئن أشركت ليحبطن عملك لئن أشركت ليحبطن عملك ليؤذن أن الجواب للقسم لا للشرط فهذا

(قوله لصح المعنى) على سبيل الحقيقة كما في الآية المذكورة أو على سبيل المجاز كما في قولك أنت الرجل (قوله وبأن الاستثناء) أي المتصل الذي يقتضي دخول المستثنى في المستثنى منه بيقين المستلزم للعموم (قوله المذكورة) يعني عنه قوله هذه فالحق إسقاطه (قوله أي لام جواب القسم) أي اللام الداخلة على جواب القسم فالإضافة لأدنى ملا بسة (قوله وإنما يتلقى القسم) أي يستقبل ويحجب (قوله لربط الجواب بالقسم) صلة لمتعلق فيه وقد يقال ربط الجواب بالقسم إنما هو من فوائد اللام حيث يؤتى بها للتأكيد وربط المقسم عليه بالقسم والفرق بين الإيجاب والنفي وأما إن مثقلة أو مخففة فإنما يؤتى بها لمجرد التأكيد كما أنه يؤتى بحرف النفي للدلالة على نفي الجواب وقد تدخل على الجواب الماضي المثبت المتصرف دلالة على أنه قريب من الحال (قوله إذا كان القسم لغير الخ) ظرف يتلقى وقسم السؤال هو الذي يستعمل في مقام سؤال المتكلم وطلبه فعل شيء أو تركه أو جواب استفهام فجوابه لا يكون إلا أمراً أو نهياً أو استفهاماً ومنهم من يسميه القسم الاستعطافي (قوله إلا بما فيه معنى الطلب) أي يمتنع دخول ما ذكر على جوابه (قوله بالله أخبرني) أي أسألك مستحلفاً بالله أخبرني (قوله وأما القسم لغير السؤال ففيه الخ) الأولى والقسم لغير السؤال فيه تفصيل (قوله وكان فعلها مضارعاً) أي مستقبلاً إذ لا يجوز دخول النون على المضارع الحالي والأولى فإن كان الخ وكذا يقال في قوله وكان فعلها مضارعاً لزمها ما ولا (قوله لزمها اللام مع نون التأكيد) إذا لم تدخل اللام على متعلق المضارع مقدماً عليه نحو لإلّى الله تُحْشَرُونَ أو حرف التنفيس نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى وإذا دخلت عليهما فيمتنع التأكيد بالنون (قوله ماضياً) أي متصرفاً قريباً من الحال بخلاف ما إذا كان غير متصرف أو كان بعيداً من الحال فإنه لا يجوز فيه دخول قد ومنهم من لا يجوز الاقتصار على اللام في الماضي المتصرف، وما سمع منه نحو: ** لنا ما إذا من حديث ولا صال** مؤول. والمفهوم من الرضي جواز الاقتصار على قد إذا طال الكلام نحو قوله تعالى والشمس وضحاها إلى قوله قد أفلح من

زكّاها (قوله لزمها ما أو لا) واختصر عليها لقلة دخول أن على جواب القسم وعدم جواز نفي المضارع بلم ولما ولن في جواب القسم لأنهم ينفونه بما يجوز حذفه للاختصار والعامل الحرفي لا يحذف مع بقاء عمله لضعفه وإن أبطلوا العمل لم يتبعن النافي المحذوف (قوله مع نون التأكيد) فيه أن نون التأكيد إنما يدخل في جواب القسم على المضارع المثبت كما لا يخفى على المراجع (قوله لدلالة الحال عليه) أي وقت دلالة الحال والأولى لدلالة القرينة عليه (قوله لزمها ما أو لا) ولم يذكر إن لما مر من قلة دخولها على جواب القسم وكذا يقال في الجملة الاسمية المنفية الآتية (قوله أولاً قام زيد) ولم يكرر لامع أنه لا بد من تكررها إذا دخلت على الماضي لقلب لا الماضي في جواب القسم إلى المستقبل كذا في الرضي (قوله فإن كان الجواب) الظاهر وإن كان الجواب (قوله أو إن المكسورة) خفيفة أو ثقيلة (قوله وإن كان الجواب الخ) الأولى والأخصر الاقتصار على قوله أو منفية (قوله لزمها ما) عاملة عند الحجازيين مهملة عند بني تميم (قوله أولاً) التبرئة على اختلاف أخواتها قاله الرضي وقد يقال ما المانع من دخول لا بمعنى ليس على جواب القسم فليراجع (قوله الموطئة للقسم) ويقال لها أيضاً اللام المؤذنة لا يذانهما من أول الأمر بأن الجواب الآتي للقسم لا للشرط (قوله من التوطئة) أي سميت بالموطئة مأخوذة من التوطئة (قوله وهي التليين والتسهيل) يقال وطأ فلان الأرض أي جعلها ليناً سهلة (قوله تفهم الجواب) في اللغة تفهم الكلام فهمه شيئاً بعد شيء وهو غير مناسب هنا فالحق بدله فهم الجواب (قوله فإن المراد باللام) علة لقوله المسهلة أي سهلت على السامع الخ فإن المراد الخ (قوله على حرف الشرط) وهو إن أي غالباً وقد تدخل على غيره نحو لمتى جاء زيد لأكرمته وأغرب ما دخلت عليه إذ وذلك لشبهها بان نحو فلاذ غضبت لأشربن بخروف وقد تحذف مع كون القسم مقدراً قبل الشرط نحو وإن أطعموهم إنكم لمشركون (قوله لفظاً) أي ملفوظاً أو تقدماً لفظياً وكذا يقال في قوله أو تقديراً (قوله ليؤذن) المناسب لتؤذن كما في نسخة خطية متعلق بقوله تدخل (قوله فهذا الخ) أي دخولها للابذان المذكور ولا حاجة إليه

معنى توطئتها وليست هذه اللام الداخلة على الشرط جواب القسم وإنما جواب القسم لفظاً ومعنى ما يأتي بعد الشرط لكون القسم أهمّ لتقدّمه على الشرط وهو جواب الشرط معنى لا لفظاً وإذا تقدم القسم أول الكلام لزم أن يدخل حرف الشرط على الماضي لفظاً نحو والله لئن أكرمتني لأكرمك أو معنى نحو والله لئن لم تكرمني لأهينك لأنه لما لم يعمل حرف الشرط في الجواب لفظاً أتّي بالشرط على وجه لا يكون لحرف الشرط فيه عمل لفظاً ليتوافقا قوله (ولام جواب لو ولولا) عطف أيضاً على قوله لام التعريف أي من اللامات لام التعريف ولام جواب لو كقوله تعالى لو نشاء لجعلناه حطاماً والخطام ما تكسّر من اليبس ولام جواب لولا نحو لولا علي لهلك عمر (ويجوز حذف هذه اللام) كقوله تعالى لو نشاء جعلناه أجاباً أي لجعلناه وماء أجاج أي ملّح ومثّر قوله (ولام الأمر) عطف أيضاً على قوله لام التعريف أي من اللامات لام التعريف ولام الأمر وهي أي ولام الأمر مكسورة نحو ليضرب زيد (ويجوز تسكينها) أي تسكين لام الأمر (عند واو العطف وفائه) كقوله تعالى في سورة البقرة فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي قوله (ولام الابتداء) عطف أيضاً على قوله لام التعريف وهي اللام المفتوحة (نحو لزيد قائم وإنه ليذهب زيد) وإنما أورد مثالين إشارة إلى أن هذه اللام لا تدخل إلا على الاسم أو الفعل المضارع لشبهه بالاسم كقوله تعالى في سورة الحشر لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله وكقوله تعالى في سورة النحل إن ربك ليحكم بينهم ودخولها على الماضي قبيح لبعده عن شبه الاسم فلا يقال إن زيدا لقام فائدة هذه اللام تأكيد مضمون الجملة ولما كانت متفقة مع إن المكسورة في معنى التأكيد كرهوا أن يجمعوا بينهما وإنما أدخلوا هذه اللام على خبر إن المكسورة إذا تقدم اسمها على خبرها أو على اسمها إذا فصل بينه وبينها أو على ما بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر نحو إن زيدا لقائم وإن في الدار لزيدا وإن زيدا في الدار جالس ولا يقولون إن زيدا جالس في الدار لأن ما قبل هذه اللام لا يعمل فيما بعدها قوله (واللام الفارقة) عطف أيضاً على قوله لام التعريف أي من اللامات لام التعريف واللام الفارقة (بين إن المكسورة

(قوله وليست هذه اللام الخ) الأولى والأخضر وليست اللام المذكورة لام جواب القسم لأن القسم لا يجاب بالجملة الشرطية كما لا يجاب بالقسم لما بينهما من المناسبة من حيث إن كلا من الشرط وجوابه كالجملة الواحدة كما أن القسم وجوابه كذلك كذا في شرح ابن يعيش على المفصل (قوله وإنما جواب القسم) أي فليس مدخولها القسم وإنما جوابه الخ (قوله لفظا ومعنى) أي من حيث اللفظ والمعنى (قوله لكون القسم الخ) أي ورجح القسم على الشرط يجعل الجواب له دونه لكون الخ ولم يجعل الجواب لهما جميعا لأنه يلزم حينئذ أن يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال كذا في الجامي وقد يقال لآمانع من أن يكون للشيء حالان باعتبارين مختلفين فليراجع (قوله وهو جواب الشرط معنى) أي يستغنى عن جوابه لقيام جواب القسم مقامه وظاهره مخالف لما يفهم من عبارة الالفية * واحذف لدى اجتماع شرط وقسم : جواب ما أخرت فهو ملتمز * من التزام حذف جواب الشرط حين تقدم القسم (قوله لالفظا) الحق اسقاطه (قوله وإذا تقدم القسم اول الكلام) أي وقع القسم في أوله (قوله لفظا) أي ومعنى أي مع قطع النظر عن دخول أداة الشرط والا فهو مستقبل معنى (قوله أو معنى) أي فقط (قوله في الجواب) أي لما مر من أن الجواب حينئذ للقسم فقط (قوله لفظا) الحق اسقاطه تأمل (قوله أتى بالشرط) أي ناسب أن يأتى بالشرط (قوله ليتوافقا) أي ظاهرا (قوله ولام جواب لو) وهو إما ماض معنى فلا يجوز اقترانه باللام نحو لو لم يخف الله لم يعصه أو لفظا ومعنى وهو إما مثبت فاقترانه باللام أكثر وإما منفي بما فالأمر بالعكس وقد يجاب لو بجملة اسمية مقرونة باللام نحو قوله تعالى ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وقيل إنها جملة مستأنفة أو جواب لقسم مقدر واختاره في المغني وعلى هذين الوجهين لو في الآية المذكورة للتمني فلا جواب لها (قوله من اللبس) أي لأجله (قوله ولام جواب لولا) وحكمه كحكم جواب لو فيما ذكر (قوله ويجوز حذف هذه اللام) في التصريح قال ابن عبد اللطيف هذه اللام تسمى لام التسويف لأنها تدل على تأخير جواب الشرط وتراخيه عنه كما أن اسقاطها يدل على التعجيل أي أن الجواب يقع بعد الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت في لو نشاء لجعلناه خطأ وحذفت في لو نشاء جعلناه أجابا لوقته في المزن من غير تأخير (قوله أي ملح) أي مالح (قوله أي ولام الامر) لاحاجة اليه (قوله عند واو العطف أو فائه) أي عند تقدّمها عليه لانهما كبعض ما دخلنا عليه فشبهت اللام حينئذ بالخاء في فنخذ والباء في كبد فكما يقال فيهما فنخذ وكبد بالسكون كذلك

يقال وليقيم زيد فليقم زيد (قوله ولام الابتداء) في الخصري سميت بذلك لأن أصلها الدخول على المبتدأ ويحتمل أن تكون التسمية بها لأن حقها أن تقع في ابتداء الكلام (قوله وهي اللام المفتوحة) لأوجه للحصر المستفاد من تعريف الخبر فالظاهر وهي مفتوحة وفي نسخة خطية وهي اللام المفتوحة في نحو الخ وهو حسن (قوله أو الفعل المضارع) أي المثبت الواقع في خبر ان وتدخل أيضا على الماضي المثبت المقرون بقدر المقربة إياه من الحال فيشبه المضارع وعلى الماضي الجامد غير ليس عند أبي الحسن وخالفه الجمهور (قوله ليحكم بينهم) ووجه دخولها هنا مع تخلصها المضارع للحال أن الحكم في ذلك اليوم واقع لامحالة فنزل منزلة الحاضر المشاهد (قوله قبيح) المناسب للتفريع الآتي المنع وعليه الجمهور نعم أجازوه الكسائي وهشام على إضمار قد وفي بعض النسخ ويمنع دخولها على الماضي وهو الظاهر (قوله تأكيد مضمون الجملة) أي وتخلص المضارع للحال اذا دخلت عليه (قوله كرهوا أن يجمعوا بينهما) هربا من افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين لمضمون الجملة ولا يرد نحو والله ان زيدا لقائم فانه وإن اجتمع فيه مؤكدان في ابتداء الكلام الا ان احدهما ليس بحرف وكذلك لا يرد الجمع بين كلمة الا ويا كما في قراءة ألا يا اسجدوا ان قلنا إن يا ليست داخلية على المنادى لان التأكيد ليس لمضمون الجملة قاله الشمني وفيه توقف فليحرر بقي أنه يرد على اجتماع حرفي التأكيد في أول الكلام في لقد قام زيد فان قد كاللام لتحقيق النسبة (قوله وإنما أدخلوا) وقد تدخل أيضا على ضمير الفصل نحو إن هذا لهو القصص الحق وعلى المبتدأ نحو لزيد قائم وعلى خبره المقدم عليه نحو لقائم زيد فالحصر غير ظاهر (قوله على خبرها) الاولى اسقاطه كما في بعض النسخ (قوله او خبرها) زيادة من الناسخين فالصواب اسقاطه كما في بعض النسخ (قوله إذا فصل بينه وبينها) أي بالخبر الظرف كالمثال الآتي أو بمعموله كذلك نحو ان فيك لزيدا راغب (قوله وهو متعلق الخبر) أي معموله (قوله ولا يقولون ان زيدا الخ) أي ولا يدخلونها على معمول الخبر اذا تأخر (قوله لان ما قبل الخ) يرد عليه ما مر من نحو إن زيدا لقائم وإن في الدار لزيدا وعلل في التصريح بان لام الابتداء تطلب الصدر ما أمكن ولا إشكال عليه وقال الرضي لئلا يبئس حقها كل البئس بتأخيرها عن جزئي الكلام وهو حسن

(المخففة و) بين (إن النافية) وهي لازمة لخبر إن المكسورة إذا حُفِّت كما ذكر في بحث الحروف المشبهة بالفعل قوله (ولام الجر) عطف أيضا على قوله لام التعريف أي من اللامات لام التعريف ولام الجر نحو المال لزيد وجئتكَ لتكرمني أي لإكرامك قوله (تاء التأنيث الساكنة) أي ومن أصناف الحرف تاء التأنيث الساكنة (وهي التاء اللاحقة بالفعل الماضي نحو قد قامت الصلوة وضربت هند) قوله (ودخولها) أي ودخول هذه التاء (على) الفعل (الماضي للإيذان) أي للإعلام (من أول الأمر بأن المسند إليه وهو الفاعل مؤنث) إما مؤنث غير حقيقي كما في المثال الأول أو حقيقي كما في المثال الثاني وحققها السكون لئلا يلزم أربع حركات متواليات ويتحرك بالكسر عند ملاقة الساكن نحو قد قامت الصلوة وبالفتح نحو نصرتا ولكون تحركها عارضا لم ترد الألف الساقطة في نحو رمّتا فلا يقال رماتا إلا في لغة ردية قوله (النون المؤكدة) أي ومن أصناف الحرف النون المؤكدة وهي على ضربين ثقيلة مفتوحة وخفيفة ساكنة والثقيلة أبلغ في التأكيد من المخففة ومن ثمة ابتدأ بتبيينها فقال (لا يؤكد بها) أي بالنون المؤكدة (إلا فعل مستقبل فيه معنى الطلب) احتراز على الماضي والحال وعما ليس فيه معنى الطلب فإنها لا تؤكد بالنون المؤكدة والفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب المؤكد بالنون المؤكدة (كالأمر نحو اضربن و) ك(النهي نحو لا تضربن و) ك(الاستفهام نحو هل تذهبن و) ك(العرض نحو ألا تذهبن و) ك(التمني نحو ليتك تفعلن و) ك(القسم نحو بالله لأفعلن و) نحو (أقسمت عليك إلا تفعلن) أي ما أطلب منك إلا فعلك و) نحو (أقسمت عليك لمّا تفعلن) أي إلا تفعلن ي ما أطلب منك إلا فعلك قوله (ولزمت في مثبت القسم) أي ولزمت النون المؤكدة في القسم المثبت (كما مر في الأمثلة المذكورة) للقسم لتقرر أن المؤكد بها جواب القسم ويعلم من قوله ولزمت في مثبت القسم أن النون المؤكدة لا تلزم في غيره من القسم المنفي والأمر والنهي والاستفهام والعرض والتمني نحو والله لا أفعل واضرب ولا تخرج وهل تذهب وألا تنزل وليتك تقعد قوله (وكثرت في مثل إما تفعلن) أي

(قوله اذا خففت) أي ولم تعمل نحو إن زيد لقائم وإن في الدار لزيدا أو عملت ولم يظهر عملها في الاسم نحو إن هذا لقائم

تاء التانيث

(قوله ودخلوها الخ) الاولى والأخضر الاختصار على قوله للايذان (قوله وهو الفاعل) أي حقيقة أو حكما ليشمل النائب للفاعل ونحو اسم باب كان (قوله اما مؤنث) بدل من قوله مؤنث وفي بعض النسخ وهو مؤنث وهو ظاهر (قوله وحققها السكون) الاولى وانما كانت ساكنة (قوله حركات متواليات) أي فيما هو كالكلمة الواحدة وقال الرضي لأن أصل الفعل البناء فينبه من أول الأمر بسكونها على بناء ما لحقته (قوله عند ملاقة الساكن) أي في سوى نحو نصرتا بقرينة المقابلة (قوله في نحو رمتا) متعلق بقوله لم ترد (قوله فلا يقال) أي لا يقل وفي بعض النسخ ولا يقال

النون المؤكدة

(قوله ثقيلة مفتوحة الخ) ذهب البصريون الى أن كل منهما أصل معللين بتخالف بعض احكامها كإبدال الخفيفة ألفا في الوقف وهو ممتنع في الثقيلة ووقع الثقيلة بعد الالف وهو ممتنع في الخفيفة وعورض التعليل المذكور بأن الفرع يختص بأحكام ليست للأصل كما في أن المفتوحة فانها فرع المكسورة ولها أحكام تخصها وذهب الكوفيون الى أن الخفيفة فرع الثقيلة لاختصارها منها وقيل بالعكس بدليل أنها بسيطة والثقيلة مركبة ولكل وجهة هو موليها والله أعلم (قوله أبلغ في التأكيد الخ) أي أكمل من حيث إفادة التأكيد من الخفيفة ويؤكد ذلك أن زيادة التاء تدل على زيادة المعنى (قوله ومن ثم ابتداء الخ) قد يمنع ذلك ويقال إن الحكم الآتي جار في

كل منهما وجعل قوله فيما بعد في الخفيفة تقع الخ قرينة على أن المراد هنا بيان حكم الثقيلة بعيد جدا (قوله بالنون المؤكدة) الاولى بالنون وكذا يقال فيما بعد (قوله الافعل مستقبل) أي مثبت لأنها تخلص مدخولها للاستقبال وأما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم * فإمّا أدركنّ أحد منكم الدجال * وقول الشاعر * دأمت سعادك ان رحمت مئيمًا * فهذان الفعلان مستقبلان معنى كذا في التصريح (قوله فيه معنى الطلب) أي غالبا (قوله وكالنهني) الاولى إسقاط الكاف هنا وفيما سيأتي (قوله والعرض) أي والتضييض أيضا نحو هلا تفعلن وقد يقال سماه عرضا تغليبا

(قوله ونحو أقسمت عليك) أي بالله مثلا أي حلفتك به تعالى (قوله الا تفعلن) في الرضي أن ال لنقض معني النفي الذي تضمنه القسم لأنك اذا حلفت غيرك بالله تعالى فقد ضيق عليه الامر في فعل مطلوبك فكأنك قلت ما أطلب منك الا فعلنك فتفعلن بمعنى المصدر مفعول به لما أطلب الذي دل عليه القسم

(قوله ولزمت في مثبت القسم) أي غير مفصول من لاه فاذا فصل منه بمعموله لم يجز النون كما مر في لام القسم لان الفصل يدل على عدم الاهتمام بالفعل وذلك ينافي التأكيد فلا يجمع بينهما كذا في الشيخ يس على التصريح فليحرر (قوله في القسم المثبت) يشير الى أن إضافة المثبت الى القسم من إضافة الصفة الى الموصوف والظاهر أن المراد في المثبت الذي هو جواب القسم

(قوله لتقرر أن المؤكد الخ) لا يخفى أن هذا التعليل إنما يحسن فيما اذا اجتمع مع القسم ما يقتضى الجواب مثل ان في قوله والله ان ضربتنى لاضربنك فالحق فيه ما نقله الصبان عن الجامي أن يقال لانهم كرهوا ان يؤكدوا الفعل بأمر منفصل وهو القسم من غير أن يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له

(قوله على القسم المنفي) يشعر أن النون قد تدخل على جواب القسم المنفي الا انه ليس بلازم وليس كذلك لامتناع دخولها عليه فليراجع

وكثرت النون المؤكدة في فعل الشرط إذا أكد حرف الشرط الذي هو إن بما (نحو قوله تعالى) في سورة مريم (فإما ترين من البشر أحداً ونحو) قوله تعالى في سورة البقرة (فإما يأتينكم مني هدى لتشبيهه ما المزیدة) على إن (بلام القسم في كونها مؤكدة) أي في كون لام القسم مؤكدة كما أن ما المزیدة مؤكدة فلما كثرت النون المؤكدة مع لام القسم نحو والله لأفعلن كثرت مع ما المزیدة نحو إما تفعلن فأنا أفعل قوله (وكذا حيثما تكونن آتاك) أي وكذا كثرت النون المؤكدة في حيثما تكونن آتاك لأن فيه معنى الشرط مع ما المزیدة المشبهة بلام القسم في كونها مؤكدة قوله (وبجهدٍ ما تبْلُغَنَّ) أي وكذا كثرت النون المؤكدة في بجهد ما تبْلُغَنَّ لتشبيهه ما المزیدة التي فيه بلام القسم في كونها مؤكدة والجهد السعي والبلوغ الوصول وبجهد متعلق بتبْلُغَنَّ معناه ليكون بولغك بجهد قوله (وبعين ما أَرَيْنَكَ) أي وكذا كثرت النون المؤكدة في بعين ما أَرَيْنَكَ لتشبيهه ما المزیدة التي فيه بلام القسم في كونها مؤكدة قوله أرينك من رؤية البصر التي هي بمعنى الإبصار ولذا عدي بمفعول واحد وقوله بعين متعلق بقوله أرينك وهذا مثل يضرب في استعجال الرسول أي اعجل وكن كأني أنظر إليك قوله (وقد تدخل في النفي) أي وقد تدخل النون المؤكدة في النفي وإن لم يكن فيه معنى الطلب (تشبيهها بالنهي وهو قليل نحو لا تضربن) قوله (وكذا ما يقارب النفي) أي وكذا تدخل نون المؤكدة في ما يقارب النفي (نحو ربما يقولون فإن التقليل قريب من النفي) ورب للتقليل (قال الشاعر:

ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبي شمالات)

قوله أوفيت أي أشرفت وصعدت في علم أي على جبل والشمالات جمع شَمال بفتح الشين وهي الريح التي تهب من ناحية القطب وقوله شمالات فاعل ترفعن والجملة في محل النصب على الحال من فاعل أوفيت فأدخل النون المؤكدة الحفيفة في ترفعن لأن التقليل الذي دل عليه رب قريب من النفي. قوله (وأما قولهم) جواب سؤال مقدر وهو أن يقال قد قلت وقد تدخل النون المؤكدة في

(قول المص وكثرت في مثل إما تفعلن) هذا عند الجمهور وقال الزجاج والمبرد إنها لازمة حينئذ كما مر في حروف الشرط
(قوله لتشبيهه) علة لقوله كثرت

(قوله كما أن ما المزيدة مؤكدة) الحق إسقاطه

(قوله فلما كثرت) هذا إنما يتم على ما ذهب إليه الكوفيون من جواز تعاقب اللام والنون فيكتفى بأحدهما ومذهب البصريين لزوم اجتماعهما في المضارع المثبت واليه ذهب المص حيث قال ولزمت في مثبت القسم
(قوله لأن فيه معنى الشرط الخ) الأولى إسقاط قوله معنى الشرط والاقتصار على قوله ما المزيدة

(قوله والجهد) بالضم والفتح

(قوله السعي) المناسب المشقة

(قوله معناه ليكون الخ) في الصبان عن التصريح بقوله لمن حملته فعلا فأباه أي لا بد من فعله مع مشقة وما قاله الشارح يؤول إليه والله أعلم

(قوله رؤية البصر) أي الحاصلة به

(قوله بمفعول) الأولى الى مفعول

(قوله وهذا مثل الخ) كذا في هامش الرضي وفي الصبان نقلا عن التصريح بقوله لمن يخفي أمرا أنت به بصير فليحرر

(قوله يضرب في استعجال الرسول الخ) أي يستعمل في مقام طلب عجلة الرسول في تبليغ ما أرسل لأجله

(قوله أي اعجل) من عجل كعلم

(قوله كأنني الخ) الظاهر كأنك والله أعلم

(قوله وقد تدخل في النفي) أي في المنفى بلا ولم ودخلها في الثاني أقل منه في الأول

(قوله وإن لم يكن فيه معنى الطلب) يوهم أن المنفى قد يكون فيه معنى الطلب فالظاهر إسقاطه
(قوله تشبيهها بالنهي) من حيث إن النهي طلب عدم الفعل وهي نفي

(قوله وهو قليل) فائدته التصريح بأن قد فيها معنى التقليل (قوله وكذا ما يقارب النفي) أي وكذا تدخل النون في فعل متصرف بما يقرب من النفي (قوله نون المؤكدة) صوابه النون المؤكدة (قوله فان التقليل قريب من النفي) أي لان القلة تناسب العدم (قوله فان التقليل الخ) لو قال أي المستفاد من رب لأغنى عن قوله فيما يأتي ورب للتقليل وكان أحسن (قوله قال الشاعر ربما الخ) يفهم من استشهاد المصنف به على ما تقدم أن رب هنا للتقليل كما يدل عليه عبارة التصريح بعد ذكره البيت والذي سهل ذلك أي دخول النون أن ربما للقلة والقلة تناسب العدم والحق أن رب هنا للتكثير وحاصل معنى البيت كثيرا من الأوقات أشرفت على مكان عالٍ من جبل لأنظر الى ما يصنع العدو فأرجع الى قومي فأخبرهم فقيه وصف نفسه بالشجاعة وأنه كثيرا يكون ربيته لقومه فالوجه في دخول النون المؤكدة بعد ربما وجود ما الزائدة التي يؤكد بعدها كثيرا في غير ربما فليراجع (قوله أشرفت وصعدت) الأولى صعدت وأشرفت وارتفعت في القاموس أوفى عليه أشرف (قوله القطب) أي الشمالي كوكب معلوم في جهة الشمال (قوله في ترفعن) أي في ترفع فقليل ترفعن

النفي تشبيها بالنهي وكذا تدخل في ما يقارب النفي وهو القلة فكيف تدخل في قولهم كثير ما يقولون؛ فأجاب بقوله وأما قولهم (كثير ما يقولون) أي وأما قول العرب كثير ما يقولون (زيد ذاك) بإدخال النون المؤكدة الثقيلة فيه (فلحمل الضد) وهو الكثرة (على الضد) وهو القلة وما في قوله ما يقولون موصولة أو مصدرية قوله (والخفيفة) أي النون المؤكدة الخفيفة (تقع حيث تقع النون المؤكدة الثقيلة) أي في فعل مستقبل فيه معنى الطلب كالأمر والنهي والاستفهام والعرض والتمني والقسم (إلا في فعل الاثنين وجماعة المؤنث لالتقاء الساكنين على غير حده) فإن التقاء الساكنين إنما يجوز إذا كان الأول حرف مد والثاني مدغما نحو دابة تقول اضربنْ اضربنْ اضربنْ ولا تقول اضربانْ ولا اضربنانْ خلافا لـيونس فإنه أجاز التقاء الساكنين على غير حده وهو ردي ولكن تقول في الثقيلة اضربانْ واضربنانْ فتدخل ألفا بعد نون جمع المؤنث لتفصل بين النونات (وإذا لقي النون المؤكدة الخفيفة ساكنا بعدها حذفت) النون الخفيفة لئلا يلزم أحد المحذورين وهو: إما تحريك الخفيفة أو التقاء الساكنين (نحو لا تضرب ابنك) أي لا تضربن ابنك فحذفت النون الخفيفة لما ذكر (قال الشاعر:

لا تهينَ الفقيرَ علك أن تر - كع يوما والدهر قد رفعه)

أي لا تهيننْ وعلك أي لعلك وفي لعل لغات: لعل، وعل، وعن، ولعن، وأن، ولأن. وقوله تركع أي تفتقر قال الجوهري في الصحاح الركوع: الإنحاء ومنه ركوع الصلوة، وركع الشيخ أي انحنى من الكبر، ويقال ركع الرجل إذا افتقر بعد غنى وانحط حاله قال لا تهين الفقير البيت والضمير المستتر في رفعه راجع إلى الدهر والبارز إلى الفقير قوله (بخلاف التنوين) أي هذا الذي ذكر من قوله وإذا لقي النون الخفيفة ساكنا بعدها حذفت بخلاف التنوين (فإن التنوين إذا لقي ساكنا يحرك) التنوين (بالكسر ولا يحذف نحو زيد العالم عندنا) والفرق أن التنوين لازم للاسم المنصرف

(قوله فكيف الخ) أي فهو مسلم لكن يقال كيف تدخل الخ (قوله في قولهم كثيرا تقولون) وفي نسخة خطية كثيرا يقولون وأقول والله أعلم أن ما في نسختنا محرف إما عن قولهم أكثر ما يقولون ذاك على أن ما مصدرية أو موصولة ففي شرح شواهد المفصل قال سيبويه وزعم يونس أنهم يقولون ربما يقولون ذلك وأكثر ما يقولون ذلك وإما عمّا في النسخة الخطية من قولهم أكثر ما يقولون بدون ذلك على أن ما زائدة مثلها في قلما يقولون (قوله زيد ذاك) يفهم منه أنه ليس من المتن كما في النسخ المتداولة أشار به إلى أن الفاعل مستتر عائد إلى زيد مثلا وأن خبر المبتدأ محذوف وهو ذاك مثلا وهذا انما يصح على تقدير تحريف كثير من أكثر وأما على نسخة وكثرا يقولون فلا حاجة لذلك كما أشرنا إليه (قوله فلحمل الضد الخ) أي فتدخل على ما في حيز دال الكثرة كدخولها على ما في حيز دال القلة نحو ربما يقولون وقلما يقولون (قوله وما موصولة أو مصدرية) غير صحيح على نسخة وكثرا يقولون بل ما عليها زائدة كافة ليست الا (قوله أي في فعل مستقبل) لا يناسب قوله في الاستثناء إلا فعل الاثنين الخ بل المناسب له أن يقول أي في جميع التصاريح كما لا يخفى نعم يناسب ما جرى أولا من تخصيص الاحكام المذكورة بالنون الثقيلة وقد أشرنا إلى بعده (قوله على غير حده) أي على غير نهجه المغتفر (قوله فان التقاء الخ) أي إنما تحقق التقاء الساكنين على غير حده حينئذ (قوله إنما يجوز) أي في غير حالة الوقف (قوله حرف مد) والمراد به هنا حرف اللين لثلا يرد نحو خويصة ودوية (قوله تقول) الأولى فتقول كما في نسخة خطية (قوله فإنه اجاز الخ) ونظر ذلك بقراءة نافع محياي وقراءة أبي عمر واللاي بسكون الياء وصلا وبقولهم التقتا حلفتا البطان بإثبات ألف حلفتا وفي

الرضي لاشك أن ذلك في مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه وذكر ابن مالك في شرح التسهيل عن يونس أنه بكسر النون وعليه حمل قوله تعالى ولاتتبعان بتخفيف النون على تقدير كون لالنهاي ويلزم عليه خروج النون عن وضعها وهو السكون (قوله ردي) بمعنى رديء أي ما أجازه يونس من التقاء الخ (قوله ولكن تقول) الظاهر كما تقول (قوله في الثقيلة) أي في المؤكد بالنون الثقيلة (قوله فتدخل) لعل الفاء للتفسير فالمراد أي تدخل (قوله وهو إما تحريك الخفيفة الخ) أي المستلزم لخروج النون عن وضعها كذا قال السعد في شرح التصريف وفي شيخ يس على التصريح وأقول فحينئذ ما الفرق بينها وبين غيرها مما وضع ساكنا كمن وعن فتأمل انتهى فالحق أن يقال انما لم تحرك الخفيفة عند ملاقاتها ساكنا كما يحرك التنوين عند ملاقاته ساكنا في الأكثر لبعدها عنه في الفضل بكونها في الفعل وهو في الاسم (قوله او التقاء الساكنين) أي على غير حده (قوله قال الشاعر لاتيهين الخ) وحاصل معناه لاتحتقر الفقير ولاتخف به فإنه ربما انعكس الحال فيخفضك الدهر ويرفعه عليك (قوله أي لعلك) وهي هنا للإشفاق وجملة علك أن تركع في قوة التعليل لما قبل، على معنى علك ذو أن تركع بتقدير مضاف ليصح الحمل

(قوله قال لاتيهين الخ) من كلام الجوهرى في الصحاح (قوله أي هذا إلى قوله بخلاف التنوين) أي بخلاف حكم التنوين حينئذ. يشير إلى أن قوله بخلاف خبر مبتدأ محذوف والأولى جعله حالا من الضمير المستتر في حذفت أي متلبسة بخلاف التنوين (قوله ولايحذف) أي في الأكثر إذ يجب حذفه اذا كان المنون علما موصوف بابن متصلا به مضافا إلى علم آخر نحو جاء زيد بن عمرو

الخالى عن اللام والإضافة ونون التثنية والجمع والنون المؤكدة الخفيفة ليست بلازم للفعل ولم يجر حذفه ح بخلافها .قوله

(هاء السكت)

أى ومن أصناف الحرف هاء السكت فى نحو قوله تعالى فبهذا هم اقتده وقوله تعالى وما أدراك ما هيه (وهى الهاء التى تزداد فى كل متحرك حركته غير إعرابية للوقف خاصة) فلا تزداد عند الوصل قوله للوقف متعلق بقوله تزداد ومثال هاء السكت (نحو ثمة وحيله وماليه وسلطانيه) فى قوله تعالى ما أغنى عني ماليه هلك عني سلطانيه فإذا أدرجت أسقطت هذه الهاء وقلت مالي هلك عني سلطاني خذوه قوله (ولا تكون) أى ولا تكون هاء السكت (إلا ساكنة وتحريكها لحن) أى خطأ لما قلنا أنها للوقف خاصة ولا يجوز الوقف على المتحرك قال الجوهري فى الصحاح اللحن الخطأ فى الإعراب يقال فلان لحن وفلانة لحانة أى كثير الخطأ والتلحين التخطئة وهذه الهاء أعني هاء السكت فى القرآن فى سبعة مواضع لم يتسنه وبهذه اقتده وكتابه وحسابيه وماليه وسلطانيه وماهيه قوله

(التنوين)

أى ومن أصناف الحرف التنوين (وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل) فقوله ساكنة احتراز عن النون المتحركة والمراد بالساكنة هو الساكنة بحسب الذات فلا يرد التنوين المتحرك لالتقاء الساكنين فى نحو زيد العالم عندنا لكون تحركه ح عارضا وقوله تتبع حركة الآخر احتراز عن نون ساكنة فى غير الآخر كما فى عندنا فإنها لا تسمى تنوينا واحتراز أيضا عن نون من وعن لأنها غير تابعة لحركة الحرف الآخر فلا تسمى تنوينا وقوله لا لتأكيد الفعل احتراز عن النون المؤكدة الخفيفة فى نحو اضربن فإنها لتأكيد الفعل فلا تسمى تنوينا قوله (وهو) أى والتنوين (على ستة أقسام

(قوله ونون التثنية والجمع) ليس في بعض النسخ وهو ظاهر بناء على أن الانصراف وعدمه من خواص المعرب بالحركات (قوله والنون المؤكدة ليست بلازمة) أي فيما سوى جواب القسم المستقبل المثبت المتصل بلامه للزوم إحدى النونين فيه (قوله فلم يجز حذفه لخ) أي للاعتداد بها بخلافه

هاء السكت

(قوله هاء السكت) أي هاء تؤتى بها في مقام السكت والوقف فلاضافة لأدنى ملابسة (قوله أي من أصناف الحرف) كذا في المفصل والحق عدم عدها من أصنافه إذ ليست من حروف المعاني التي الكلام فيها

(قوله في نحو قوله تعالى فبهدهم اقتده الخ) الأولى تركه والاستغناء عنه بقوله نحو ثمه الخ أو ذكره هناك (قوله تزداد في كل متحرك الخ) للتوصل الى بقاء الحركة في الوقف

(قوله غير اعرابية) أي ولا مشابهة لها وتكون في أربعة أنواع اسم لا لنفى الجنس والمنادى المفرد والظروف المقطوعة عن الاضافة والفعل الماضى كذا في التصريح (قوله للوقف) أي وقت الوقف

(قوله خاصة) أي خص الوقف بها خصوصاً

(قوله فلا تزداد عند الوصل الخ) لإلغى مقام اعطاء الوصل حكم الوقف وذلك قليل في النشر كثير في الشعر (قوله فاذا أدرجت) أي أدخلت ووصلت الكلمة بما بعدها

(قوله مالي هلك الخ) أي بوصل مالي هلك الخ وسلطاني بخذوه

(قوله وتحريكها لحن) أي في غير الضرورة

(قوله في الاعراب) أي في تطبيق الكلام على القواعد العربية

(قوله وفلانة) من زيادة الناسخين على ما في الصحاح

(قوله لحانة) التاء للمبالغة مثلها في علامة

(قوله وهذه الهاء أعنى هاء السكت) الأخصر وهاء

السكت (قوله في القرآن) حال من قوله الهاء أي واقعة

فيه والأولى وقعت في القرآن في سبعة مواضع

(قوله لم يتسنه) بنا على أنه من السنة وأن لامها واو

محذوفة وأما على أن اللام هاء كما هو رأى الحجازيين

فالهاء في يتسنه أصلية

التنوين

(قوله هو) الظاهر إسقاطه (قوله بحسب الذات) أي مع

قطع النظر عن عارض (قوله فلايرد الخ) أي على جميع

التعريف (قوله احتراز الخ) الأولى والأخصر احتراز عن

نون ساكنة غير تابعة لها سواء لم تكن في الأخير كنون

عندنا أم كانت فيه كنون من وعن فإنها لاتسمى تنويناً

(قوله في غير الاخير الخ) في العصام وظهور أن المراد

نون هي كلمة لان الكلام في قسم الحرف يمنع شمول

نون نحو عند ومن وعن أي فلامعنى للاحتراز عنها وقد

يقال التخصيص بالكلمة يخرج بعض أقسام التنوين منه

وكون الكلام على قسم الحرف يكفى فيه كون بعض

أقسامه حرفاً (قوله فإنها لاتسمى تنويناً) علة لصحة

الاحتراز وكذا يقال في قوله فلاتسمى تنويناً وقوله فإنها

لتأكيد الفعل (قوله فلاتسمى تنويناً) الأولى فإنها

لاتسمى الخ (قوله أي والتنوين) الأولى فيه وفيما بعد

إسقاط الواو (قوله على ستة اقسام) أي بناء على

التعريف المذكور وأما على ما قيل من أنه نون ساكنة

تثبت لفظاً لاخطاً فالاقسام أربعة هي ما عدا الترتم

والغالي

أحدها) أي أحد الأقسام الستة للتنوين (تنوين التمكن أي الدال على مكانة الاسم في الاسمية) أي على تمكنه ورسوخ قدمه فيها (وهو) أي وتنوين التمكن (كل تنوين لحق معربا لم يشبه الفعل من وجهين من الوجوه المذكورة في منع الصرف) وهما أن في الفعل فرعتين كما في كل اسم غير منصرف علتان من العلل التسعة كل علة منها فرع لشيء واحد وإحدى فرعتين الفعل أنه مشتق والأخرى أنه في الإفادة محتاج إلى الاسم والاسم لا يحتاج إليه في الإفادة فالحاصل أن تنوين التمكن كل تنوين لحق معربا منصرفا سواء كان معرفة أو نكرة (نحو زيد ورجل) وإنما أورد مثالين دفعا لوهم من توهم أن التنوين في مثل رجل للتنكير قوله (والثاني) أي والقسم الثاني للتنوين من الأقسام الستة (تنوين التنكير وهو كل تنوين يدل على أن الاسم الذي دخل عليه) هذه التنوين (نكرة كقولك صه وصه) ومعناها اسكت وإذا أسكنت فالمعنى افعل السكوت فإذا نونت فالمعنى افعل سكوتا ما (و) كـ (قولك سيبيويه وسيبيويه) فإذا قلت بلا تنوين أردت سيبيويه المعروف وإذا قلته بالتنوين أردت سيبيوها غير معين قوله (والثالث) أي والقسم الثالث للتنوين من الأقسام الستة (تنوين العوض من المضاف إليه وهو كل تنوين لحق مضافا عند حذف المضاف إليه) ليكون عوضا عن المضاف إليه سواء كان المضاف إليه جملة (كقولك يومئذ وحينئذ وساعتئذ) أي يوم إذ كان كذا وحين إذ كان كذا وساعة إذ كان كذا أو غير جملة كقوله تعالى في سورة هود وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَیُؤْفَیْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ أَي وَإِنْ كلهم قوله (والرابع) أي والقسم الرابع للتنوين من الأقسام الستة (تنوين المقابلة وهو كل تنوين لحق جمع المؤنث السالم في مقابلة النون الواقعة في جمع المذكر السالم) نحو مسلمين ومسلمون (كـ) التنوين في (مسلمات) فإن هذا التنوين في مقابلة نون مسلمين ومسلمون وإنما لم يذكر جار الله العلامة رحمة الله عليه هذا التنوين المقابلة في المفصل إشارة إلى أن تنوين مسلمات تنوين التمكن وقال ابن الحاجب رحمه الله في شرح الكافية وما تُؤهم من أنه يعني أن تنوين مسلمات تنوين التمكن مردود بما لو سميت به امرأة فإن فيه العلمية

تنوين التمكين

(قوله تنوين التمكين) ويطلق عليه تنوين الصرف وتنوين الأمكنية وتنوين التمكين أيضا قال الشهاب التمكين هنا صار له لقبا على المعنى المعبر عنه بالأمكنية (قوله أي الدال على مكانة الخ) يشير إلى أن الإضافة من إضافة الدال إلى المدلول (قوله مكانة) من مكن إذا بلغ الغاية في التمكين (قوله ورسوخ قدمه) في قدمه استعارة مكنية وتخييلية والرسوخ بمعنى الثبوت والاستقرار ترشيح (قوله من وجهين) صلة يشبه أي من أجل وجهين (قوله المذكورة) في ضمن ذكر العلل (قوله في منع الصرف) أي في مبحثه (قوله وهما أن الخ إلى قوله فرع لشيء واحد) أي هما متحققان بسبب أن في الفعل فرعتين ولا يخفى ركابة هذه العبارة فالأولى والأخسر بدلهما وهما فرعتان الناشتان من العلتين كفرعتي الفعل (قوله لشيء واحد) وفي بعض النسخ لشيء آخر وهو الظاهر (قوله مشتق) أي من الاسم (قوله والاسم لا يحتاج الخ) الأولى وهو لا يحتاج إليه فيها (قوله معربا منصرفا) أي ولم يكن للعرض والمقابلة (قوله دفعا الخ) إذ لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سمي به واللازم باطل كذا قيل وقد منع البعض بطلانه فإن تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمكين وجوز بعضهم كونه للتمكين لكون الاسم منصرفا وللتنكير لكونه موضوعا لنكرة هذا والله اعلم

تنوين التنكير

(قوله أي الاسم الذي دخل عليه) أي من بعض المبنيات وهو العلم المختوم بويه وبعض أسماء الأفعال فاللام في قوله الاسم للعهد والحق التصريح بذلك بأن يقول وهو اللاحق لبعض المبنيات ليبدل على التنكير (قوله وإذا أسكنت) وفي نسخة خطية فإذا أسكنت فالمعنى أفعّل السكوت وإذا نونت الخ وهو الظاهر (قوله فالمعنى أفعّل السكوت) أي المعهود المعين وهو السكوت عن كلام خاص فالتعيين راجع للمسكوت عنه وكذا يقال في التنكير فمعنى صه أفعّل سكوتا ما أي أوجد فردا من أفراد السكوت وليس بلازم ترك الكلام بالمرة لأن النكرة في سياق الإثبات لاتعم فيمثل حينئذ بالسكوت عن غيره وفتح أخرى واشتهر أنه لا يمثل على التنوين إلا بترك الكلام رأسا وكأن

وجهه أن صه معناه لا تتكلم كلاما والنكرة في سياق النفي تعم (قوله المعروف) الأولى بدله المعين إذ قوله المعروف يشعر أن المراد به الامام المشهور في العربية كما صرح به بعضهم ولاوجه للاقتصار عليه (قوله سيويها غير معين) الصواب سيويه كما في نسخة خطية أي فردا غير معين من جملة المسمى به

تنوين العوض

(قوله تنوين العوض) الإضافة بيانه (قوله من المضاف إليه) وقد يكون عوضا عن حرف أو حركة كتنوين جوار وغواش ولعل تخصيصه بالمضاف إليه جرى على رأى من يقول إنه تنوين تمكين فليراجع (قوله ليكون عوضا الخ) الأولى والأخسر ليكون عوضا عنه سواء كان جملة الخ (قوله يومئذ الخ) والإضافة فيها للبيان كشجر الأراك وعلم الفقه

تنوين المقابلة

(قوله تنوين المقابلة) في الصبان من إضافة المسبب إلى السبب انتهى وقد يقال إنها لأدنى ملاسة فلينظر (قوله المؤنث السالم) أي الجمع بالالف والتاء الزائدتين (قوله في مقابلة الخ) حال من المستتر في لحق وعلى ما جرى عليه الصبان كلمة في التعليل والجار والمجرور متعلق بقوله لحق ومعنى ذلك كما قاله الرضي أن كلا من التنوين والنون قائم مقام تنوين المفرد في الدلالة على تمام الاسم ولايرد أن مفرد هذا الجمع قد لاينون نحو فاطمة لأن تنوين مالا ينصرف مقدر فهو قائم مقامه وكذا يقال في جمع المذكور الذي لاينون مفردة نحو إبراهيمون (قوله جار الله) أي جار بيت الله لقب الزمخشري لأقامته بمكة المكرمة مدة

(قوله المقابلة) في نسخة خطية أعنى تنوين المقابلة وهو الصواب (قوله إشارة الخ) قد يمنع الإشارة فالظاهر ان يقول لأنه عنده تنوين التمكين

(قوله إلى أن تنوين مسلمات) الأولى إلى أنه

(قوله من أن) الظاهر اسقاطه كما في نسخة خطية

(قوله بما لو سميت به امرأة) متعلق بمردود أي بتسمية امرأة به فما مصدرية ولو زائدة أو بالعكس

والتأنيثَ ولا إثبات لتنوين التمكّن معهما ولما ثبت دل على أنه ليس بتنوين التمكّن هذا آخر ما ذكره وإنما لم يمنع مسلمات إذا سميت امرأة بها عن الكسر مع أنها غير منصرفة ح لأن الكسر فيها ليس بعلامة للجر فقط لكونه مشتركاً فيها بين النصب والجر وعلامة النصب لا تحذف من غير المنصرف وجره تابع للنصب (والخامس) أي والقسم الخامس للتنوين من الأقسام الستة (تنوين الترّم) والترّم في اللغة ترجيع الصوت قال الجوهري في الصحاح ترّم إذا رجّع صوته قوله (وهو) أي وتنوين الترّم (كل تنوين جعل مكانَ حرف المد واللين في القوافي المطلقة) والقافية المطلقة هي القافية التي حرف الرّوي منها متحرك بخلاف القافية المقيدة كم سنذكرها وإنما سمي هذا التنوين تنين الترّم لكونه بدلاً من حرف الترّم وهو حرف المد واللين (كما في قول جرير :

أَقْلِي اللومَ عاذل والعتاباً * وقولي إن أصبت لقد أصاباً)

الإقلال ضد الإكثار واللوم الملامة وعاذل أصله يا عاذلة اسم فاعل من العذل وهو اللوم فرخمت بحذف تاء التأنيث وجعل المحذوف في حكم الباقي قوله والعتاباً عطف على قوله اللوم والصواب نقيض الخطأ وأصاباً أي قال الصواب وفحواه أَقْلِي اللوم يا عاذلة وأقلي العتاب وقولي والله لقد أصاب إن أصبت أي إن قلت صواباً فالتنوين الذي في قوله العتاباً وفي قوله أصاباً تنوين الترّم لأنه جعل مكان حرف المد واللين الذي هو الألف في قوله العتاباً وأصاباً في القافية المطلقة لأن حرف الروي وهو الباء فيهما متحرك قوله (والسادس) أي والقسم السادس للتنوين من الأقسام الستة (التنوين الغالي) والغالي اسم فاعل من غلا في الأمر يغلو غلواً أي جاوز فيه الحد قوله (وهو) أي والتنوين الغالي (كل تنوين لحق قافية مقيدة للترّم) أي لترجيع الصوت والقافية المقيدة هي القافية التي حرف الروي فيها ساكن بخلاف القافية المطلقة كما ذكرنا وإنما سمي هذا التنوين التنوين الغالي لمجاوزته عن حد الوزن والغلو مجاوزة الحد كما ذكرنا قوله (كما في قول رؤبة) أي التنوين الغالي

(قوله ولا اثبات الخ) الأولى والمناسب ولا تنون الخ أي لكون الاسم غير منصرف حينئذ وتنوين التمكن لا يجمع منع الصرف هذا وفيه كما قال الصبان أن من ينون حينئذ ينظر الى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور

(قوله غير منصرف) الظاهر غير منصرفة بالتاء

(قوله لان الكسر الخ) لا يخفى مافى هذا التعليل إذ يشعر أن نصب جمع المؤنث السالم بالكسر استقلالي وأن جر غير المنصرف تابع للنصب مطلقا وليس كذلك إذ نصب الجمع بالكسر إنما هو بتبعية النصب وغير المنصرف يتبع جره النصب بالفتح فالحق في التعليل أن يقال كما قيل في دخول التنوين إن من يكسر ينظر الى ما قبل العلمية هذا والله تعالى أعلم

(قوله ترجيع الصوت) أي ترديده وتكريره

(قوله حرف المد واللين) الحاصل من اشباع الحركة في آخر القافية

(قوله في القوافي) صلة جعل جمع قافية وهي من آخر متحرك في البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن هذا مذهب الخليل وعند غيره آخر كلمة في البيت كذا في التصريح

(قوله حرف الروي) وهو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية أو نونية مثلا

(قوله والقافية المطلقة) أي التي أطلقت عن السكون وتحركت وامتد بها الصوت بسبب حرف علة ناشئ من إشباع حركة الآخر بخلاف المقيدة حيث يتقيد الصوت بها ويمتنع امتدادها

(قوله متحركة) بحركة مشبعة

(قوله من حرف الترنم) أي حرف يحصل به الترنم فتنوين الترنم على تقدير مضاف أي ترك الترنم أو الإضافة لأدنى ملابسة

(قوله الإقلال ضد الإكثار) والمراد بها هنا الترك لأن القلة قد يعبر بها عن العدم

(قوله في حكم الباقي) الظاهر: الموجود ويجب رعاية هذا الوجه فيما فيه التاء للفرق بين المذكر والمؤنث (قوله ساكن) أي صحيح ساكن كذا في الخضرى وفي الجامي قدس سره السامي القافية المقيدة ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا أو غير صحيح فليحرر (قوله لمجاوزته عن حد الخ) أي لمجاورة البيت عن حد الوزن بسبب زيادته (قوله كما في قول رؤبة) بالهمزة والباء التحية

كما في قول رؤبة:

(وقاتم الأعماق خاوي المخترقن * مشتبه الأعلام لماع الخفقن)

قوله الواو فيه واو رب قال الجوهري في الصحاح القتام والقتم الغبار والقُتمة لون فيه غبرة وحمرة وسواد قاتم ومكان قاتم الأعماق أي مغبرٌ النواحي والأعماق جمع العمق وهو ما بعد من أطراف المفازة والخواوي الخالي والمخترقن المَمَر والاشتباه خفاء الأمر والأعلام جمع العلم وهو العلامة ولماع اسم فاعل للمبالغة من لمع البرق يلمع لمعا ولمعانا أي أضاء والخفق السراب وهو الذي تراه نصفَ النهار كأنه ماء خفق يخفق خفقا وخفقانا أي إذا اضطرب وتحرك قال الجوهري في الصحاح وأما قول رؤبة المشتبه الأعلام لماع الخفقن فإنما حركته للضرورة يريد تحريك فاء الخفقن وفحواه رب بلدة أي بادية مظلم الأطراف خالي الطريق مشتبه العلامات لماع خفق السراب سرت فيها فالتنوين الذي في قوله المخترقن هو التنوين الغالي لأنه تنوين لحق قافية مقيدة لترجيح الصوت فإن حرف الروي وهو القاف ساكن ويجوز كسر ما قبل هذه التنوين وفتحه كما في قوله المخترقن بكسر القاف وفتحها أما الكسر فإما لالتقاء الساكنين وإما لأن القاف فيه يستحق الكسر في الأصل وأما الفتح فللخفة قاله السيد في شرح الكبير للكافية قوله (وهو قليل) أي والتنوين الغالي في كلام الفصحاء قليل.

(قوله الواو) الحق قوله وقاتم الواو فيه (قوله القتمة)
بضم القاف وسكون التاء (قوله والقتمة الخ) في بعض
كتب اللغة القتمة لون فيه غبرة وحمرة أو سواد ليس
بشديد (قوله غبرة) لون الغبار (قوله سواد قاتم)
محرّف من أسود قاتم أي شديد السواد (قوله مغبر
النواحي) والمراد مظلم النواحي (قوله جمع العمق)
بضم العين وفتحها (قوله المفازة) أي الصحراء (قوله
أي الممر) أي الواسع (قوله خفاء الأمر) والمناسب
هنا أن يكون بمعنى الاختلاط فمعنى مشتبه الأعلام
مختلط العلامات (قوله والخفق السراب) أي المراد به
في البيت السراب على تقدير مضاف أو جعل المصدر
بمعنى اسم الفاعل أو على قصد المبالغة (قوله خفق
يخفق) كنصر ينصر وضرب يضرب. صوابه من خفق
الخ (قوله أي إذا) الحق إسقاط أي هذا. وفي نسخة
خطية: وخفق السراب يخفق خفقا وخفقانا إذا اضطرب
انتهى ولعل النسخة الأولى أنسب ببيان معاني ألفاظ
البيت والله اعلم (قوله فإنما حرّكتّه) عبارة الصحاح
فإنما حرّكه (قوله تحريك فاء الخ) أي بالفتح (قوله
رب بلدة أي بادية) والظاهر الاختصار على قوله رب
بادية (قوله مظلم الأطراف) المناسب فيه وفي
الأوصاف الآتية التأنيث (قوله خفق السراب) من
إضافة الصفة إلى الموصوف والأولى إسقاط الخفق
(قوله لالتقاء الساكنين) أي للجري على قاعدة
التحريك حين التقاء الساكنين (قوله يستحق الكسر)
لكون المخترقن مضاف إليه

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين والحمد لله رب العالمين